نظرية القانون الطبيعى
فى الفكر السياسى الغربى

نظرية القانون الطبيعى
فى
الفكر السياسى الغربى

دكتور
فضل الله محمد إسماعيل
أستاذ الفلسفة السياسية المساعد
كلية الآداب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

دكتور
سعيد محمد عثمان
دكتوراه الفلسفة الحديثة والمعاصرة
شعبة الفلسفة السياسية
من جامعة المنوفية

2006

مكتبة بستان المعرفة
طباعة ونشر وتوزيع الكتب
كفر الدوار - الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين
☎: ٠٤٥/٢٢٢٤٣٢٨ & ٠١٢١١٥١٢٣٧

العنوان	نظرية القانون الطبيعى فى الفكر السياسى الغربى
اسم المؤلفين	د. فضل الله محمد إسماعيل & د. سعيد محمد عثمان
رقم الإيداع	٩١٧٥ /٢٠٠٥
الترقيم الدولى	I.S.B.N 977-393- 053 - x
الناشر	مكتبة بستان المعرفة
	كفر الدوار ـ الحدائق ـ ٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين
	☎: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ الإسكندرية ٠١٢٣٥٣٤٨١٤&٠١٢١١٥١٢٣٧
	Email: bostan_elma3rafa @ yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربّ زدني علماً

سورة طه آية ١١٤

الـــتـــاريخ له شــــأن عظـــيم في الحـــياة، و التاريخ قد يكون بالأمس القريب، و قد يكون بالأمس البعـــيد و هـــو يتسلسل إلينا لكي يزيدنا فهماً للأحداث و الأشخاص و حتى للفكر و العادات. إذ أن التاريخ يـــتفهم الأحـــداث و يســـايرها من حيث بدأت إلى حيث انتهت. و كل الأشياء في الوجود تتغير، و العقل الإنساني يربط الأشياء بمدى بقائها و عدم تغيرها، لأن التاريخ خبر عن التجمع الإنساني الذى هو عمران العالم.

و مـــن الشـــئون الإنسانية التي يتسائل عنها الناس دوماً تنظيم العيش بينهم علي سطح هذه الأرض كيف بدأ ....

أمـــا كـــيف انتهـــت إليه أمور الناس في يومنا هذا _ في تلك الفترة المعاصرة _فهذا ما يبحثه أهل الفلسفة السياسية.

و إذ بلـــغ بـــنا الحـــرج حده في الحديث عن الملابسات و الآراء في الناس المعاصرين . فقد يتسع الحديث في تلك الآراء عند الناس في الأزمان الغابرة.

و لايســـتطيع أحد أن يقول عن ثقة كيف كان الناس في عصورهم الأولى و لكن الإنسان أوتي من الفكـــر و من قوة الخيال ما يستطيع به أن يتصور أحوال الإنسان التي وقعت في الأزمان الغابرة البعيدة. كـــان الـــناس قلة و كانت مجتمعاتهم صغيرة و متناثرة، و كانت صلات القربى في المجتمع الصغير قائمة بيـــن الـــناس و يسودهم السلام. إن أمر الكبير أطاعوه و بانت وجوه النفع و وجوه الضرر، فعمل الجميع علي استجلاب النفع و الخير و دفع الشرور و الضرر و ساد بين هذه المجتمعات السلام.

الحالة الطبيعية و قانون الطبيعة:

المجـــتمعات القديمة لم تكن إلا حكومات واعتبرها الفلاسفة و علماء التاريخ أنها عاشت في الحالة الطبيعية. Natural state

والحـــياة الطبيعـــية هي حياة لا ينظمها حكم، و يسودها السلام و فيها يعمل كل إنسان علي هواه في حـــدود الـــنفع العام. و دون أن يسودهم نظام أو قانون. و قيل إن النظام غير الحكومي له أن يسود داخل الأسر أما القانون غير المكتوب فقد سموه قانون الطبيعة. Natural Law

ولقـــد اعتـــنق الفلاسفة الرواقيون فلسفة وضعها **زينون الاكتيومي** (٣٣٣-٢٦٢ ق.م) في أوائل القرن الرابع و أواخر القرن الثالث قبل الميلاد .

واشتهرت الرواقية بنظرات فلسفية. فحياة الإنسان ذات قيمة بالفضيلة. و الفضيلة مقرها الإرادة في الإنسان. و قد يظلم هذا الإنسان إلا أنه يحافظ علي انسجام حياته مع الطبيعة. وقد يحكم عليه بالموت مثل سقراط و مع هذا يتقدم مرفوع الرأس إليه.

و الرواقية **Stoic** هي أول من جاءت بالحالة الطبيعية التي عاش الناس عليها في سلام و جاؤا بالقانون الطبيعي غير المكتوب الذي ظل أولئك الناس به في سعادة و وئام و قالوا :

" كل حياة تكون خيراً عندما تجري مع الطبيعة في نسق واحد. لأن هذه الحياة إنما تمت وفقاً لقوانين الطبيعة الخيرة مع الإنسان "

و من هذه النظرة الرواقية استخرجوا أشياء عن الحكم منها تحرر الإنسان من الظلم ، و أن الناس خلقوا سواسية ، و مساواة الناس في تلك الأزمان لم تكن شيئاً مهدداً لاسيما أثينا . وقد كانت موطن الأحرار و العبيد.

و انتقلت الرواقية إلى فلاسفة الرومان. و نراها في كلام **ماركوس أوريليوس** فيما يختص بالحكم و حقوق الإنسان. و في تأملاته ظهرت نزعته الرواقية في أعماله و تصرفاته و في كتابه التأملات و وصف الدولة الحميدة بأنها الدولة التي يكون فيها القانون الواحد للجميع، و للجميع الحقوق المتساوية، و كذلك حرية القول، و أن تحترم الحكومة كل الحريات لكل المحكومين .

و كان لهذا الوصف أثره في التقنين الوضعي لظروف الحياة . فارتقى بقيم العبودية و النساء.

و في **العصور الوسطي** جاء القديس توما الأكويني الذي أخضع الفلسفة للدين و قال:

كل قانون يصنعه الإنسان لا بد أن يكون له صفة القانون إلا بالقدر الذي يستمده من قانون الطبيعة فإذا هو تعارض معه في أي نقطة لم تعد له صفة القانون ...... أنه إذن قانون زائف.

و في القرنين السابع عشر و الثامن عشر. اشتهرت الثورة الفرنسية (١٧٨٨ م) بأنها الثورة الكبرى في العصر الحديث لنيل الحرية. وقد غطت علي الثورة الإنجليزية (١٦٨٨ م) التي قامت قبلها هي الأخرى دفاعاً عن الحرية، حرية الحكم و سيادة الشعوب في أوطانها. وكان من رجال الفكر في إبان الثورة الإنجليزية، الفيلسوف **جون لوك** (١٦٣٢- ١٧٠٤ م). و ما كادت الثورة الإنجليزية أن تنتهي حتى نشر لوك رسالتين و كلاهما في الحكم و الحكومات.

في الرسالة الأولى شجب ما كان يدعيه الملك الراحل (لويس السادس عشر) من حق في حكم البلاد بتفويض من الله. و من الثانية جاء بأصول الحكم و الحكام. وقد أرجع الأساس الأول في سيادة الدولة و المجتمعات إلى قانون الطبيعة و ما تضمنه من حقوق .

وصف لوك الحال الطبيعي لبني البشر بقوله: إن الناس تعيش فيها وفقاً للعقل و بدون رأس من فوقهم لأحد من أهل الأرض. إلا من سلطة تقضى بينهم عند الخصومات، أي أنه أدخل في النظام الطبيعي شيئين ، العقل و سلطة القضاء

و قد أشار لوك قائلاً: إذا أردنا أن نفهم القوة السياسية فهمها صحيحاً وأن نستمدها من أصولها الحقة. يجب أن ننظر في الحال التي يكون عليها الرجال و هم علي الطبيعة، إنهم عندئذ يكونون في الحال إنهم يستطيعون معها أن يقوموا بأعمالهم و أن يتصرفوا بأملاكهم و أشخاصهم على الوجه الأنسب الذي يرونه . وذلك في حدود القانون الطبيعي، أي بدون استئذان أحد أو الاعتماد علي مشيئة احد ، إنها

حالـــة تسود فيها المساواة ، تتوزع فيها القوى و الحقوق بالعدل ، فلا يأخذ رجل فوق رجل آخر شيئاً . و ليســت الحالة الطبيعية بحالة استباحية و إنما هي حالة طبيعية يحكمها قانـــون طبيعـــي يحرم علي الناس الفساد و الإفساد.

كمـــا جاء في خواطره عن التربية: أن الأسلوب الأمثل في تعليم الصغار أن يكون قائم علي الحنان المقبول بين الطفل ووالديه و ليس بالخضوع الأعمى.

كمـــا أشـــار إلـــى المربييــــن بدورهـــم الفعـــــال في العملـــية التعليمة بدل أن تكون قائمة علي الاســـتظهار. أن تســـلك ســـلوك الفهم المشجع علي الخلق و الابتكار. كـــما أنه بالإضـــافة إلى ذلك فإن المســـالة الأخـــلاقية لها دورها في المجال التعليمـــي، وللمعلم الـــدور الأكـــبر فيها. حيث إرساء قواعد الأخـــلاق و مـــبادئ الديـــن عـــند النشء، و بث روح الطمأنينة عندهم، و العمل علي الإيفاء باحتياجتهم الجســـدية و النفســـية كلمـــا أمكن ذلك. كما يستنكر بشدة لألوان التعذيب و الاضطهاد التي كان يعاقب بها الناس أحياناً من رجال الكنيسة.

و أشار لكي تنهض الحكومة بمسئوليتها فعليها أن تستمد سلطتها من الله، و تكون معبرة عن إرادة الله.

و هكـــذا تؤدي كلمة طبيعة إلى معان و مفاهيم مختلفة. ولعل أكثر تلك المفاهيم شيوعاً ما يفيد سجية الإنســـان و فطـــرته، إذ يقال فلان من الناس طبيعي حينما يكون مزاجه خلوا من التعقيد. و يكون سلوكه انعكاســـاً لســـجيته و بعيداً عن الافتعال و التمثيل، و لا يخفي ما ينطوي عليه انعكاساً لسجيته و بعيداً عن الافـــتعال و التمثـــيل، و لا يخفي ما ينطوي عليه هذا المعنى من ثناء و مديح.إذ التعقيد صفة مذمومة من صفات الإنسان. و لعل فيه دليلا علي انقسام صاحبه علي نفسه أو علي عدم انسجامه و بيئته.

أمـــــا الطبيعـــي فعلـــي وئام و انســـجام مع ذاته و بيئته. و هو كمـــا يقول علـــماء النفس و فلسفة اللغة. أقرب إلى ما ينشده كل إنسان من رضي و اطمئنان .

ولعـــل هذا المفهوم الشائع حديث. كما أن التعقيدات و المضاعفات السيكولوجية، و العلوم التي تعني بهـــذه التعقـــيدات حديـــثة أيضاً. وقد يكون روســـو (١٧١٢-١٧٧٨ م) هو الذي سبق غيره من الكتاب المحدثيـــن إلـــى امـــتزاج الطبيعة و الحث علي العودة إليها، و لا ينتقص من دعوته هذه أن يكون مفهوم الطبيعة في عرفه أكثر شمولاً من مفهومها السيكولوجي.

وقد حـــث رجـــال التربيـــة حثاً شديدا علي الاستعانة بالطبيعة، و بمظاهرها و مناهجها و أساليبها و قوانيـــنها فـــي تنشـــئة الأطفال و الصبية وذلك في كتابه الشهير " إميل " و هو الكتاب الذي هز مبادئ التربية و أساليب التعليم السائدة في أيامه هزاً عنيفاً.

ورافق ظهور هذا المفهوم الحديث لكلمة طبيعة معان و مفاهيم أخرى تشبهه. و من هذه المعاني ما يتصل بالطبيعة من حيث هي وحي و إلهام للموسيقيين و الشعراء و الفنانين، و منها من ينظر إلى الطبيعة مـــن حيث هي مثال للروعة و الجمال في نظر سائر الناس. ولكن من تلك المفاهيم أيضاً ما يتوجه للطبيعة مـــن حيـــث هـــي نوامـــيس و قوانيـــن ندركها و نتعرف إليها بالعقل و العلوم. و هكذا أصبحت الطبيعة

بمفهومها هذا الأخير. السبيل إلى تحسس وجود الله عز وجل. و أي سبيل إلى الخالق أجدى من معرفة المخلوق. كما يتمثل في الطبيعية علي وجه التخصيص، و اى دليل علي وجود الخالق سبحانه و تعالى أقوى من وجود هذا المخلوق. أو بالأحرى هذه الطبيعة من حيث هي نظام و انتظام و نسق صارم و أسباب و مسببات يتضح من ذلك كيف اكتسب الطبيعية مفهومها الديني الحديث، و هو مفهوم ينسجم كل الانسجام و مقتضيات العقيدة الدينية و الأيمان، بيد أن هذا المفهوم يختلف اختلافاً كبيراً عن المفهوم الديني التقليدي للطبيعة، و الطبيعي بهذا المعنى هو الإنسان الذي ينسب كل شئ إلى الطبيعة.

وهذه القوة الهائلة الجبارة التي نسميها الطبيعة. هي في نظره المحرك الأول. بل مصدر الخلق و الوجود و الحياة، أي أن الطبيعي بهذا المفهوم الديني القديم يؤله الطبيعة و يتخذ منها إلها بدلاً من الله عز وجل خالقها و خالقه.

لذلك كان حذر رجال الدين و ارتيابهم بصدد الطبيعة و الطبيعي و هو حذر غير ذي موضوع. و اتفقا كلاهما (لوك وروسو) بأن في الإنسان ذخائر من الطاقة لا يمكن أن تستثمرها حياة هادئة ملؤها الراحة و السكون. و إنما يبعث علي انبعاثها و خروجها إلى الواقع حياة متجددة التيار. فإننا نحس ذلك لأننا خلقنا في كبد، و من أجل غايتنا يشتعل الحماس و النشاط اللذين يؤكدان أننا نعيش حياتنا و نساهم فيها، فنطبعها بطابعنا، و بذلك يضحى كل منا لإثبات وجوده .

بذلك فسيادة القانون الطبيعي متأصلة الجذور في طبيعة الإنسان العاقلة. هذا ما حاول الكاتب في تواضع أن يبحث في هذا الموضوع ويتضمن الكتاب ستة فصول ومدخل وخاتمة.

فجاء في المدخل التعرف بالقانون الطبيعي عند بعض الحضارات، و كذلك مناقشة دوره في الثورات و الحركات التحررية المختلفة.

أما **الفصل الأول:** تعرض الباحث فيه لنظرة القانون الطبيعي في الفكر السياسي عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين علي لوك وروسو.

وجاء في **الفصل الثاني:** ناقش نظرية القانون الطبيعي في فكر جون لوك السياسي. فقد تناول الباحث أهم مؤلفاته من الجانب الفلسفي و كذلك في مجال فكره السياسي. وقد تناوله أيضاً بين الأخذ و العطاء في مجال فكره السياسي. ثم مكانته بين فلاسفة السياسية.

أما **الفصل الثالث** بعنوان: القانون الطبيعي في فكر روسو السياسي. تعرض الباحث لأهم مؤلفاته في المجال الاجتماعي و السياسي، ثم مفهوم القانون الطبيعي و علاقته بفكره السياسي، و كذلك روسو بين الأخذ و العطاء، ثم ملامح فلسفته و مكانته في معترك الفكر السياسي بين الفلاسفة و المفكرين.

و **الفصل الرابع** بعنوان: القانون الطبيعي في نظرية العقد الاجتماعي. ناقش الباحث دوافع نشأة العقد و أهميته و علاقته بالقانون الطبيعي، و أيضاً دوره في تأسيس الكيان السياسي.

ثــم **الفصل الخامس** بعنوان: القانون الطبيعي في الفكر السياسي عند بعض الفلاسفة اللاحقين علي لوك وروسو. تناول فيه الباحــث بعض فــلاسفة المــدارس الحــديثة و المعاصرة من الفلاسفة الإنجليز و الفرنســيين و الأمــريكان. ليتضـــح مدى استمرارية نظرية القانون الطبيعي و دورها في مجال الفكر السياسي و نظام الحكم بعد لوك وروسو.

و اختــتم الباحــث دراسته **بالفصل السادس** بعنوان: العولمة و علاقتها بالقانون الطبيعي فقد تناول الباحث مفهوم العولمة و مظاهرها، ثم الأصول التاريخية للعولمة في الحضارات. ثم علاقة العولمة بالفكر السياســي عند لوك ورسو، و أيضا مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة، و تناول الباحث دور مصر في إطار العولمة.

و أخيراً **نتائج الدراسة** التي تناول فيها الباحث عرض للفروض و تحليلها، و كلك ملخص للدراسة باللغة العربية و الأجنبية.وقائمة بالمراجع العربية و الأجنبية.

المحتويات

٥- هوجو جروتيوس ١٥٨٣ ـ ١٦٤٥م

- **نشاطه الفكري**
  ١. ظاهرة الملكية
  ٢. ظاهرة الرق
- **آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

٦- توماس هوبز ١٥٨٨ ـ ١٦٧٩م

- **نشاطه الفكري**
- **من آرائه الفكرية**
  ١. نظرية الدولة
  ٢. أشكال الحكومات
  ٣. نظرية العقد الاجتماعي
- **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

الفصل الثاني

نظرية القانون الطبيعي في فكر جون لوك السياسي

- **أهم مؤلفاته**

أ – المسائل الفلسفية

١. مقالة في الإدراك الإنساني
٢. خواطر في التربية
٣. عن معقولية المسيحية

ب – المجال السياسي

١. مبحث في الحكومة الأهلية
٢. مقالتان في الحكم
أ– نظريته السياسية
ب– مسئولية الحكومة
٣. رسالة في التسامح

- **دوافع نظرية العقد الاجتماعي عند لوك**
  ١- تصور لوك للعقد الاجتماعي
- **قانون الطبيعة و الحقوق الطبيعية عند لوك**
  - حالة الطبيعة
  - نظام الملكية
  - نظام العبودية
  - في المجال الأخلاقي
  - لوك و علاقته بالقانون الطبيعي
- **أشكال الحكومات وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

أ - أشكال الحكومات

ب- المعنى الصحيح للسلطة

- **نظام فصل السلطات**

أ - أنواع السلطات

ب - طبيعة الفصل بين السلطات

جـ - الاعتراض علي نظرية الفصل بين السلطات

د - تقويم نظرية الفصل بين السلطات

- **لوك بين الأخذ و العطاء**

أ- ممن تأثر بهم لوك :

- في مجال تقسيم الحكومات
- نظام الفصل بين السلطات

ب- من تأثروا بجون لوك في مجال فكره السياسي

- **مجمل أفكار لوك**
- **تعقيب**
- **لوك بين فلاسفة السياسة**

الفصل الثالث

القانون الطبيعي في فكر روسو السياسي

- **أهم مؤلفاته**

أ- في المجال الاجتماعي

١. مقال عن الآثار الأخلاقية للعلوم و الفنون (١٧٥٤)
٢. عدم المساواة و التفاوت بين الناس (١٧٥٤)
٣. أحلام عابر سبيل
٤. رواية هلويزا
٥. كتاب الاعترافات
٦. رواية أميل

ب- في المجال السياسي

١- مبادئ القانون الطبيعي (١٧٤٧)

- مبادئ القانون السياسي (١٧٥١)
- الخطابات الأربعة (١٧٦٤)
- آراء حول حكومة بولندا (١٧٨٢)

٢- كتاب العقد الاجتماعي (١٧٦٢)

- **القانون الطبيعي و علاقته بفكر روسو السياسي**

١- ما وجه إلى نظرية القانون الطبيعي من آراء نقدية

٢- قيمة القانون الطبيعي

- **مفهوم روسو السياسي عن :**

١- حالة الطبيعية

- حالة الطبيعية بين المعارضة و التأييد

٢- العقد الاجتماعي

- نتائج نظرية العقد الاجتماعي

٣- الإرادة العامة

- الإرادة العامة بين الاعتراض و التأييد

أ- الاعتراض

ب- الرد علي ما وجه من اعتراض للإرادة العامة و دورها في الوثائق و الدساتير

١- الوثائق الأمريكية

٢- الوثائق الفرنسية

- **مقومات العقد الاجتماعي و علاقته بالإرادة العامة**
- **روسو و الأخلاق و القانون الطبيعي**

أ – عن الحرية الإنسانية

ب- عن المساواة بين الناس بالطبيعة

ج – الملكية

- **روسو بين الأخذ و العطاء**

١- من تأثر بهم في مجاله الفكري

أ – نشأة الدولة

ب- تقسيم الحكومات

٢- من تأثروا بروسو و أخذوا عنه

أ- نشأة الدولة

ب- عن الحكومات و تقسيماتها

ج- عن نظام الفصل بين السلطات

د- عن الإرادة العامة

- **الحكومة وأشكالها و نظرية الفصل بين السلطات عند روسو**

أ- الحكومة و أشكالها

ب- الفصل بين السلطات

- ملامح فلسفة روسو

الفصل الرابع

القانون الطبيعي في نظرية العقد الاجتماعي

- مقدمة
- دوافع نشأة العقد الاجتماعي و أهميته
- أهمية العقد الاجتماعي
- العقد الاجتماعي و علاقته بالقانون الطبيعي
- الفرق بين عقد البيع و العقد الاجتماعي
- عند فلاسفة العقد الاجتماعي
- نقد نظرية العقد الاجتماعي
- ضرورة العقد الاجتماعي في تأسيس الكيان السياسي
- العقد الاجتماعي كقاعدة للسياسية

الفصل الخامس

القانون الطبيعي في الفكر السياسي عند بعض الفلاسفة اللاحقين علي لوك و روسو

- المدرسة القومية
  - ١- جرمي بنتام
    - دعائم فلسفته و علاقتها بالقانون الطبيعي
    - تقويم الحكومة في فكره
    - الفصل بين السلطات
  - ٢- جون أوستن
    - مبدأ السيادة و علاقته بالقانون الطبيعي
- المدرسة الاشتراكية
  - ١- سان سيمون ٢- روبرت أوين ٣- شارل فوريه
- المدرسة البراجماتية
  - ١- وليم جيمس
    - أهم مؤلفاته
    - اتجاهاته و آراؤه السياسية
  - ٢- جون ديوي
    - أهم مؤلفاته
    - فكره السياسي و علاقته بالتنظيم الاجتماعي
    - المنهج البراجماتي و علاقته بتنظيم الكون

الفصل السادس

العولمة وعلاقتها بقانون الطبيعة

- **مقدمـــة**
- **مفـهوم العولـمة**
- **مـظاهر العولـمة**

أ- المظاهر الاقتصادية
ب- المظاهر الإعلامية
جـ - المظاهر الاجتماعية و الثقافية
د- المظاهر السياسية
١- نظام الحكم
٢- الأحزاب السياسية
٣- العولمة و حقوق الإنسان

- **الأصول التاريخية للعولمة في الحضارات**

أ- عند القدماء المصريين
ب- عند اليونان
ج- عند الصين
د- عند الرومان
هـ- العصور الوسطى
و- الحضارة الإسلامية

- **- العولمة وعلاقتها بالفكر السياسي عند :**

أ- جون لوك
ب- روسو

- **- مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة**
- **- دور مصر في إطار العولمة**
- **- تساؤل يطرحه الباحث**

قائمة المراجع

أ- العربية
ب- الأجنبية

- التعريف بالقانون الطبيعى

١. الحالة الطبيعية في الشعوب البدائية

٢. الرواقية ١٠٠ ق م- ٤٣ ق م

٣. ماركوس أوريليوس ١٢٠م – ١٨٠م

٤. توما الإكوينى ١٢٢٥ – ١٢٧٤م

٥. ممن تأثروا بالرواقية وقانون الطبيعة

أ- فولتير ١٦٩٤ – ١٧٧٨م

ب- ادموند بيرك ١٧٢٩ – ١٧٩٧م

٦. الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وعلاقتها بالقانون الطبيعي

التعريف بالقانون الطبيعى

ولمـــا كـــان القانون الطبيعى عماد الدراسة التي تناولها الباحث . فمن الواجب أن يتعرض لتعريفه الاصـــطلاحي ، لأن تعريف المصطلح يؤدى إلى الوضوح وغيابه يؤدى إلى تشتت الذهن والغموض في الفهـــم ، الـــذى يـــؤدى بدوره إلى إعاقة التقدم .يقول : هارولد لاسكى الإنجليزي ١٨٩٣ – ١٩٥٠ يفشل الناس في الاتفاق على معنى مصطلحاتهم السياسية نظرا لعقم المصطلحات . (١)

ومن تعريفات القانون الطبيعى الكثيرة :

- هـــو نظـــام عـــام صـــادر مـــن الله يســـود العالم . يشتمل على مجموعة المبادىء الأساسية للعدالـــة . يتضـــمن توجـــيهات عامـــة يفسرها المشرّع (المنسق للقانون الوضعي) ويقرر الجزاءات الكفيلة لحمايتها . (٢)
- هـــو نســـق مـــن المـــبادىء يقدمها العقل الكلى ، يفسره العقل البشرى لكى يجعل الحياة آمنة مطمئنة ، يدعو إلى التعاون والإخاء ، وينبذ كل ما يعكر صفو الحياة . (٣)
- هو المعبر عن إرادة الله ، تفسره السنة الطبيعية ، محفور في قلوب المخلوقات (٤)
- ولمـــزيد مـــن إثـــراء الـــتعريف ووضـــوحه، يرى الباحث إلقاء الضوء عند بعض الفلاسفة والمفكرين حتى يتبين الامتداد الجذري لهذا المفهوم .

١- **عاطف غيث وآخرون** : المرجع في المصطلحات العلوم الاجتماعية
[الإسكندرية : دار المعرفة الجمعية ، ١٩٨٣] ص: ٢٠٤

٢- **عبد المجيد الحفناوى** : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية
[الإسكندرية : دار الهدى ، بدون سنة طبع] ص : ٣٦٥

- **هارولد لاسكى** : مدخل علم السياسة ، ترجمة د / عز الدين حسنين
[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٥] ص: ١٩

٣- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧] ص: ١٢٦

4- **G., Sabime** : A history Of Political Theory [Hong Kong ,1973] P.148

١-الحالة الطبيعية في الشعوب البدائية

منذ بدء الخليقة والإنسان يسطر قصة كفاحه الدائب ونضاله المستمر مع البيئة سعياً لفهمها والتعرف على أسرارها . واستهدافا لإخضاعها لخدمته ورفاهيته وهذا يتطلب التدارك العقلى الواعي .

وإن إنسان الطبيعة لم يكن يوماً يتبادل العداء مع الطبيعة . بل تعوّد منذ طفولته على تقلبات الجو . إلا أنه استطاع أن يقهر ظروفه بنفسه. هذه هي الطبيعة التي تمنح الجنس البشرى نقاء القلوب وتمنع تلك الوحش في داخلنا من ارتكاب ما يخالف حقوق الطبيعة . (١) لأن الناس بطبيعتهم أخيار وليسوا أشرار . وأن نظام الطبيعة كان قائما على السعادة . وأن الإنسان كان محكوماً بقانون الطبيعة الذى عرفه من خلال العقل .(٢)

وعلى هذا النحو يوجد مجتمع طبيعى يعيش الأفراد في ظله ، وهو أسبق وجوداً من المجتمع المدني أو السياسى . ويوجد كذلك قانون طبيعى أسبق وجوداً من القانون المدني الوضعى فليست حالة الفطرة إذن حالة حرب أو صراع دائم تقودها الأنانية كما يقول هوبز ، ولكنها حالة صالحة يتمتع الأفراد في ظله بالحرية والمساواة . (٣)

وبذلك فإن حالة الطبيعة الأولي كان يسودها الخير والسعادة والفضيلة . وأن الشرور والكذب والرياء ما هى إلا من سمات المجتمع المتحضر . وأن الفضيلة تميز حالة الطبيعة الأولي وهى مطبوعة في كل القلوب . وأن امتهان الفضيلة لم يكن موجوداً في حالة الطبيعة الأولي ، وإنما ظهر بظهور المجتمع المدني . (٤) حيث كان الإنسان يرى العنف عنفاً ، حتى إذا ما تعرض إليه صده ، وإذا ما لحق به الضرر سارع بإصلاحه . لا يفكر في الانتقام بل كان السائد هو مبدأ التسامح . إلا أنه في حالة مضايقته يقوم بتفريغ طاقته كالكلب الذى يعض حجراً ألقى به . فصراعه غير دموي لأنه لا يريد أن يلحق بالآخرين أذى حتى لو اعتدى عليه فهوبسيط متسامح بطبعه . (٥)

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of Mankind chapter 3 [Chambridge , 1980] sect 5

2- **Dave Gowen** : Jhone Locke's treatises of government [Chambridge, 1980] P.13

٣- **بطرس غالى ، محمود خيرى عيسي** : المدخل في علم السياسة ، الطبعة التاسعة [القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٩٠] ص: ١١٣ .

- **Dunning** : A History Of Political Thearies , book 11 [London, 1973] P. 73

٤- **عبد الفتاح غنيمة** ، نحو فلسفة السياسة [شبين الكوم ، ١٩٨٨] ص: ٢١٧

5- **Rousseau** : Ibid , sect 2 p. 10

وكـــان لبساطة ونقاء سريرته وإبداع تكوينه . يروى ظمأه عند أول منبع ماء ، ويشبع جوعه عند أول شجرة يلتقط ثمارها ، ويجد راحته في المكان الذي يمنحه ظله (١)

هــذا هـــو القانون الطبيعي الذي ارتبط بسلوكيات الجنس البشري ، إذا هم رجعوا إليه ، و أنهم جميعاً متساوون ومستقلون ، فلا ينبغى لأحد أن يضر الآخر في حياته وحريته وممتلكاته (٢)

كمـــا كـــان لدي الإنسان القدرة علي محاسبة من يرتكب جرماً ضد القوانين الطبيعية . فليست الحالـــة الأولـــي حالة توحش يسود فيها قانون الأقوى ، أو تحكمها القوة الغاشمة . إنها حالة صالحة تجرى على أصول القانون الطبيعي (وهى عبارة عن مجموعة قواعد وأصول اتفق عليها الناس وهم في حالتهم الطبيعية) .(٣)

٢- الرواقية وقانون الطبيعة

يؤمـــن الرواقـــيون الـــذي يمـــثلهم زيـــنون الأكتـــيومى (٣٣٣ -٢٦٢ ق.م) بحكـــم الطبـــيعة وقوانينها. ويرون أن القانون الطبيعي محدد غير قابل للتغير. وأنه يتلاءم مع العقل الإنساني ،و يحيا وفق الطبيعة و العقل الإنساني، ولهذا استمدوا آراءهم الخاصة عن العلاقات الاجتماعية من الطبيعة، فهم يرون أن الإنســـان الذي ينشد حياة أفضل يجب عليه أن يندمج اندماجا تاما مع الطبيعة ، لأن معرفة الطبيعة من أهـــم أسس الحياة الفاضلة ، وعندهم أنه لا داعي للحياة السياسية ما دام غرض الفرد هو أن يعيش مكتفياً بنفســـه ، وهـــو في بحثه عن السعادة يسعى للإبقاء على الحياة السياسية ، ويفضل أن يعيش وفقا للقانون الطبيعـــي ، وهو كاف لتنظيم العالم وترتيب حياته دون حاجة إلى إرشاد أو توجيه من الأفراد .وعلى ذلك يرى الرواقيون أن الأخلاق وحدها ، دون سياسة هى القوة المحركة للإفراد (٤)

و يـــتعرف الإنســـان علـــي قانون الطبيعية بالرجوع إلى ميوله الأساسية . و قد وضعت فيه الطبيعية هذه المـــيول لتدل له علي إرادتها فيه ، فالميل الأول هو حب البقاء الذي يهديه إلى التميز بين ما يوافقه ويحفظ كيانه و ما يضاده و يلاشيه(٥)

1-**Rousseau** : A Dissertation on the origin and foundation of inequality of mankind ,

Ibid : seact 2 p. 11

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٦

3- **E.,Barker** . Social Contract [New Yourk , 1962] P.71

٤- **بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٥١-٥٣

- **الموسوعة الفلسفية المختصرة**: ترجمة د / فؤاد كامل وآخرون ، مراجعة د / زكي نجيب محمود [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣] ص:١٧٥

٥- **إبراهيم بيومي مدكور** ، **يوسف كرم** : دروس في تاريخ الفلسفة [القاهرة : لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، ١٩٥٨] ص : ٤١

هــذا القـــانون ينبـــثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله . يتداركه العقل البشرى ، كما يجعل الجـــنس البشـــرى أقـــرب مـــا يكـــون إلى الله . وهذا الدستور واحد في كل زمان ومكان ، ويلزم الناس بأحكامه . وكل تشريع يخالف أحكام هذا الدستور لا يستحق أن يكون قانونا . (١)

وفـــي ضـــوء هـــذا القـــانون يتمتع الناس بقدر من الكرامة والاحترام بوصفهم بشرا يملكون العقل والطبـــيعة الاجتماعية . (٢) و لا يعمر القانون الطبيعي إلا بالسلوك ولا يقوم على اللفظ وحده مهما بلغت صـــيغته مـــن الكمال والتشدد في إخضاع المعاملات والأفراد لصيغ جامدة يزحزح القانون من الحق إلى الظلم .(٣)

وقـــد نظـــرت الرواقية إلى مفهوم العدالة بأنها أمر طبيعى ، ولذلك فهى ثابتة لا تتغير . وأن الحياة المثالية هى تلك التي تعبر بتوفيق وحنكة ، عن هذه العدالة المقررة بمقتضى ذلك القانون . (٤)

وكان للفكر الرواقي أثره في الفكر السياسي حسب النقاط التالية:

- فصلوا بين الأخلاق والسياسة . وأن الدولة ليست هى الوسيلة الوحيدة التي بها يظهر الرجل الفاضل . وأن الإنسان في مقدوره أن يصل إلي الكمال عن طريق اتباع القانون الطبيعى .
- أوجدوا المساواة التامة لخضوع الأفراد لقانون واحد هو القانون الطبيعى
- القـــانون الطبيعى يعمل على اتحاد جميع الأفراد في مدينة العالم ، وفي ظل هذه العائلة الكبيرة يصبح جميع الأفراد أخوه متساوين . ويحاول كل فرد تنسيق حياته الخاصة بما يتمشى مع القانون الطبيعى . لأن حياته وسعادته تتمثلان فيه . (٥)
- وكـــان للـــرواقيـــن الفضـــــــل الأســـــبق في أن المشرعـــين الرومـــان اقتبسوا مـــبادئ القـــانون الطبيعـــي ، ومبادئ العدالة العامة ، كما اقتبس المسيحيون فكرة الإخاء العالمي من المدرسة الرواقية والتي تعاقبتها العصور الحديثة .

١- **إبراهيم دسوقى اباظة ، عـــبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسى
[بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣] ص: ٨١
٢- **على عبـــد المعطى** : السيـــاسة أصولـــها وتطورهـــا في الفكـــر الغربي
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦] ص :١١٨ – ١١٩
٣- **على حافظ** : أساس العدالة في القانون الروماني [القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥١] ص : ١٠٩
4- **Davidson** :.The Stoic [London , 1959] p. 73
٥- **بطرس غالى ، محمود خيري عيس** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٥١–٥٢
- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١] ص: ٥٣
- **Davidson ,w.**: The Stoic [London , 1959] p.85

٣- ماركوس أوريليوس (١٢١م) Marcous Aurelius

يــرى ماركوس أوريليوس (١٢١ - ١٨٠م) الإمبراطور الروماني الذي حكم البلاد في سنة ١٦١م . أن القانون الطبيعى هو القدرة على المعرفة بالأمور الإلهية والأمور الإنسانية والعلم بما هو عدل وما هو ظلم ، كما أنه يأمر الإنسان أن يعيش شريفاً ، وأن لا يضر أحداً ، وأن يعطى لكــل ذي حــق حقــه . وقد تأثر بقول الفقيه الروماني (سبليس) بأن القانون الطبيعى فن الخير والعدل (١)

وقــد تأثــر بهــذا الــتعريف قــائلا : إن الــناس جميعاً متساوون ولهم من العقل أنصبة متساوية . وهم من أجل ذلك ينزعون إلى الاجتماع . ذلك لأن الموجودات كلما سمت منزلتها زاد تماسكها وتضافرها . (٢)

و كان ماركوس يشعر بالصلة الطبيعية التي تربط الإنسان مع الكون في وحدة عضوية . وأن عــناية مطلقة خيرية قد وضعت في الإنسان رقيباً إلهياً وهو العقل . ففي استطاعته إذن عن طريق تحقيقه لتلك الماهية الأخلاقية دون أن يشوبها شئ خارجي . أن يوحد بين نفسه وبين الغاية العاقلة للكون . وهذا هو واجب الإنسان الفعال نحو نفسه باعتباره مواطناً في ملكوت الله . (٣)

وأنــه على القائد أن يتقي الله في المنصب الذي وضعه الله بين يديه ، لأن الله قد ولاه هذا المنصــب لحكم البشر . (٤) ومن خواطره التي ينبغي أن يكون عليها الحاكم حبه للعدالة وللحقيقة وللمعــرفة وللحرية . وأن على الحاكم أن يقود الإمبراطورية كما يقود الأب الواعي أسرته ، وأن يمنح رعاياه حباً وعطفاً أبوياً . (٥)

وأن القــانون لايكــون قانونــاً إلا إذا تمثل الصدى الصادق لبدء التعرف على أهمية دراسة النظم الاجتماعية والقانونية بصفة عامة (٦)

١- **بطرس غالى ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٩
٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١١٦
3- **W.Ebmestien** : Great Political Thinkers from Plato to The Present [USA , 1969] p.139
٤- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ٢٩٦
٥- **على عبد المعطى** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص:١٢٨
٦- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم المقارنة [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦] ص:١١٥

والقـــانون الوضـــعي يتمثل في جانب كبير من الظواهر الاجتماعية . فهو يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها ، وتحكمه ظروفها وهو مرآة لنبض المجتمع .(١)

وان الإنســـان لا يخضـــع لقواعـــد القانون المدني وحده . بل توجد بجانب القواعد القانونية قواعد أخرى تنظم سلوكه وتحد من نشاطه المخالف لقانون الطبيعة ، وهذه القواعد هى قواعد الدين والأخلاق .

وأن القواعـــد الأخلاقية مستمدة من العقائد الدينية ، وإلا تعذر الأخذ بها . لذلك كل ما يخالف الطبيعية من سلوك يبطل الأخذ به . والهدف المقصود هو إرضاء الله .(٢)

٤-القديس توما الاكوينى (١٢٢٥ - ١٢٧٤م)

يرى توما الاكويني أن القانون الطبيعي هو المنظم الأساسي للأخلاقيات . فيما تغرسه الطبيعة من خـــير وتجنـــب الشـــر في سائر الكائنات الناطقة وغير الناطقة . فهو هبة من الله للبشر . يحمل المساواة والعدالة . تعاليمه يصل إليها العقل عن طريق التفكير .(٣)

فقـــــد جمع الإنسان بين العقـــل والقـــلب ، أي بين الدين والفلسفة . الدين يدعونا إلى الإيمان بأن الله بين بذاته ، وأنه منبع سعادة الإنسان ، وأنه الموجود الأعظم ، وأن العقل جزء من العقل الكلى .

ولمـــــا كانـــت النـــاس تتفاوت في الإدراك حتى في العواطف . فقـــدرته الإدراكية تختلـــف من شخص إلى آخر .(٤)

ويـــرى الاكوينـــي أن المسيحية في الأرجاء المعمورة لها أثر على الفلسفة السياسية ، في وضع القوانين وعلاقـــة الحاكم بالمحكوم وتوجيه الحاكم على حب رعاياه ، وإدانة المحكومين له بالولاء . فكانت التعاليم السياســـية للحاكم ، أن يقوم النـــظام القانوني على أساس من العـــدل والمساواة ، وأن يكـــون الفـــرد آمناً على حياته وسلامته ، وكذلك محاسبة الخارجين على تعاليم الدين .(٥)

١- **عبد المجيد الحفناوى** : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية
[الإسكندرية : دار الهدى ، بدون سنة طبع] ص: ٣٤٨

٢- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ١٠٥

٣- **جورج سابين** : تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، ترجمة د / فتح الله الخطيب ،
[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩] ص:١١٨

- **هنري توماس** : أعلام الفلاسفة كيف نفهمهم [القاهرة : مطابع الاستقلال الكبرى ،١٩٦٤] ص: ١١٨

- **Thomas Gilby**: The Political Thought of Thamas Aquinas ,[Chicago , 1958]P.16

٤- **جان باول** : الفكر السياسى الغربي ، ترجمة د / محمد رشاد خميس
[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٥] ص:٢١٥

٥- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، من ص: ٥١-٥٢

ويـرى تومـا أن الهدف الأسمى للحكومة هو إحراز رضا الله . ويتحتم خضوع السلطة الزمنية للسلطة الروحية. لأنها تصبو لخلاص النفوس من الشر. لأن العقوبة الروحية أشد من العقوبة الدنيوية.

وأن علـى الإنسان إطاعة الحاكم إلا عندما يتدخل في تعاليم الكنيسة بالتعديل أو الإلغاء وجب على الشعب مخالفته .(١)

كمـا أشار توما إلى أن الغرض من وجود مجتمع هو تحقيق الخدمات المتبادلة ، أى أن لكل فرد داخـل المجـتمع دوره في تشكيل الرأي الجمعي متأثراً بقول أرسطو (أن الفرد الذى لا يشارك في بناء مجـتمعة يعتـبر عضواً غير نافع) كما تأثر توما بالقول الروماني بأن الإنسان له حقوق وعليه واجبات ، وعلى الحاكم والمحكوم أن يلتزم بدوره في البناء الاجتماعي .(٢) وأن القانون الإنسانى مشتق من القانون الطبيعى ، وهو واجب الطاعة طالما كان عادلاً ، وإذا كان خلافاً على ذلك وجب الخروج عليه .

ولمـا كانـت الحياة الاجتماعية تبنى على الفرد في تشكيل الرأي الجمعي ، وأن الفروق الفردية أمر طبيعى بين الأفراد في المعرفة . فمن الخطأ أن نتجاهل هذا السمو لصالح الجميع .(٣)

ويخلـص تومـا بأن السـلطة السياسية تستـمد قوتها بمقـدار اقـترابها وتمسـكها من الـقانون الطبيعـي . وعلـي القـانون الوضـعي الواجـب الأكبر في تفسـير القانون الطبيعي ، مثل تحـديد العقـوبة ، ومقدارها ، بالنسبة للجرائم التي يحرمها القانون الطبيعى .(٤) وأن هذا المضمون مبنى على علاقة الإنسان بالله . فالإنسان مدفوع لأن يكون صورة الله في سلوكه .(٥)

١- **فؤاد شبل**: الفكر السياسي،دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الأول [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤] من ص: ١٨٨-١٩٠

- **Gearge Villed** : Political Theary [Oxford , 1958] p.p .:21 - 22

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

3- **William Ebn** :, Great Political Thinkers from Plato to The present [U.S.A., 1969] p.219.

٤- **إبراهيم أباظة ، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ١٢٣ - ١٢٤

٥- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥] ص : ١٢٨

- **حسن الظاهر** : دراسات في تطور الفكر السياسي [القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٥] ص: ١٢٤

٥- ممن تأثروا بالرواقية وقانون الطبيعة :

أ- **فولتير** " ١٦٩٤ - ١٧٧٨ " **Voltaire** الفيلسوف الفرنسي . السياسي والأديب اشتهر بكتاباته منها أخلاق الشعوب ، رسالة في التسامح ، الغموض .

- يرى أن القانون الطبيعي يقرر كل شيء في حياة المخلوقات ، وهو إرادة الله الثابتة التي لا تتغير ولا تتبدل . وأن الإنسان المؤمن هو المقتنع بوجود إله قوى خلق كل ما في الوجود من كائنات وجماد .
- الدين هو العبادة والعدل وعمل الخير والتسليم بشريعة الله ، فهو المبعث للملهوف والحامي للمظلوم والملبي للمعوز ، يجزى بالخير كل أعمال الفضيلة ، ويعاقب من غير قسوة على كل الذنوب .
- ينادى بتحقيق الحرية المدنية (هي المساواة أمام القانون الوضعي) والسياسة (مشاركة المواطنين في المؤسسات السياسية الحاكمة). حيث هاجم لويس الخامس عشر في مفاسد الحكم ومظاهر الترف والبذخ الملكي وانحرافات القصر. كما هاجم النظم الدينية الفاسدة .(١)
- هاجم التفرقة في جباية الضرائب وتحمل الفقراء ما لا يطيقون ، ويستثنى منهم النبلاء ورجال الدين . أي اكثر الطبقات غنا في الأمة .(٢)
- استهجن التعصب الديني . أي أنه يرى أن لكل إنسان رؤيته التي تلائمه . شريطة أن يحترم دين الآخرين .(٣)
- يرى أن القانون المدني القائم على غرار القانون الإلهي يعتبر مبعثا على قدرة الحاكم الإيمانية في حكم الرعية وامتثال الرعية لقوانين الحكومة . وان الطبيعة مبعث على التفاؤل والاطمئنان وسحق الخرافات والجهالة ، إذ ليس في وسع الإنسان إلا أن يتفاعل ويسعد بالطبيعة وقوانينها العادلة .(٤)
- كما يرى أن إصلاح المجتمع الفاسد يقوم على نظام اجتماعي قوامه مناشدة الحرية ، واحترام الملكية وحق المساواة . أي أن الناس سواسية أمام القانون السماوي والمدني وليس في الامتلاك ولكن أمام القانون .(٥)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢١٣

- **Collios J.**: Voltaire, Montesquieu and Rousseau [London , 1958] p. 21

٢- **أندرية كريسون** ، **فولتير** : ترجمة د / صباح محي الدين [بيروت : دار القلم ، ١٩٦١] ص: ٨٧

٣- ———— : ترجمة د / صباح محي الدين ، مرجع سابق ، ص : ٩١

٤- **أحمد صبحي** : فلسفة التاريخ [الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٥] ص : ١٨٥

٥- **مهدي محفوظ** : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث [بيروت : دار النجاح ، ١٩٧١] ص : ١٠٨

- يناشد الناس على العمل لأنه هو أساس الحياة ، والإقطاع ما هو إلا وبال على البشر ، وعلى الإنسان أن يبذل جهدا من أجل العيش السليم ، والتمسك بالفضيلة ، بقصد تقديم الخير ودفع الشر. وأنه لا جدوى سوى ثمرة العمل . (١)
- كما يرى فولتير أن مبعث الخطأ في العالم قسوة قلب الإنسان على أخيه الإنسان.(٢)
- و الله عنده منظم الكون ، أبدى سرمدي ، يعتمد على ذاته ، وكل ما يصدر عنه له صفة الثبات والأبدية .(٣) ولما أشرفت حياة فولتير على نهايتها، أوجز عقيدته الفلسفية في بضع كلمات قائلا : إني أموت وأنا أحب أصدقائي ولا أكره أعدائي ، أبغض الخرافات وأهيم بحب الله وعبادته .(٤)

ب- إدموند بيرك Edomnd Burke فيلسوف إنجليزي ولد عام ١٧٢٩-١٧٩٧ م . في دبلن بإحدى المقاطعات البريطانية . و اهتم بالدراسات القانونية و السياسية و الأدبية . **وكان من مظاهر تأثره بالقانون الطبيعي ما نلخصه في النقاط التالية :**

- نادى بظهور و نمو النظريات العلـمية و الإنسانية .مع انحسار التسلط الديني فبدأ الطغيان الديني في بـريطانيا . (٥)
- نادى بضرورة المحافظة علي الدين و التمسك بقواعده، كما ركز على الأساس الأخلاقي المنبثق من العقيدة . و أن العقيدة هي أساس المجتمع المتحضر . (٦)
- يرى ضرورة الاتصال المستمر بين الأجيال الحالية و المتعاقبة . التي تستهدف تحقيق الحياة الأحسن بأعلى معانيها ، كما أشار بأهمية الشعور القومي و ضرورته . (٧)

1- **Voltaire** : L'Encylopdia des sciences [Paris, 1944] P. 112
2- **Voltaire** : Zaire Tragedia, les lestres [Paris ,1986] 5-6
٣- **عبد الرحمن بدوي** : الموسوعة الفلسفية ، الجزء الثاني [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٨٤] ص: ٢٠٧
٤- **تومـاس هنري** : أعـلام الفـلاسفة كيف نفـهمهم [القاهرة : مـطابع الاستقلال الكبرى ، ١٩٦٤] ص : ٢٧٦
٥- **علي عبد المعطي** : السياسية و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص : ٣٢٤
6- **Stanles P:** Edmond Burke and Natural law [London , 1958] P.83
7- **Maccuen J.** : The Political Philosophy Of Burke [Oxford , 1939] P.63

- ذكر أن كل ثورة تحدث. إنما تتضمن بالضرورة بعض الشرور ، وذلك لأنها تحطم جزءاً من الجانب الأخلاقي ، و من الإرادة الخيرية للمجتمع . كما لجا الـــناس إلى العيش في ظل قانون الطبيعية (١)
- الاعتدال في الأمور هو السلوك الأفضل من الاعتداء . كما أنه لا يؤمن بالعنف في الإطاحة بالنظام حتى لو كان فاسداً . (٢)
- الحكومة الصالحة في نظره هي التي تستمد قوتها من السلطة الكنيسية ، و تؤسس قوانينها المدنية علي نصوص القانون السماوي الأعلى . (٣)
- نادى بضرورة بذل المزيد من الجهد لمعاونة الحاكم علي أداء مهامه . لأن الدولة ليست مؤسسة اقتصادية و لا شركة متفق عليها . و لكنها تشترك في العلم والسلوك و العقيدة ، وكل الفضائل الأخرى .
- ينكر علي الحاكم الانفراد بالحكم . فلا بد من المشاركة الشعبية في نظام الحكم . (٤)
- أشار إلى أن الأمور الأخلاقية ليست كالأمور الرياضية حيث تحتمل التعديل والتغيير والاستثناء . و لا يتم ذلك عن طريق المنطق . ولكن من قبل الحكمة و الحصافة . (٥)

٦- الثورة الفرنسية (١٧٨٩ م) و علاقتها بالقانون الطبيعي

القانون الطبيعي يقر الحقوق الطبيعية . لأن المجتمع لا يخلق حقاً . فالأخذ بمبدأ المحافظة علي الحقوق و الحريات ، وكان له دوره في استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦ م حينما رفضت الحكومة البريطانية الاستجابة لمتطلبات الشعب الأمريكي في ممارسة حقوقه الطبيعية في الحياة و الحرية و الملكية . قام الشعب بثورة مسلحة أطاحت بنظم الظلم و تهميش الحقوق الطبيعية و إقامة حكومة أمريكية تقر الحق الطبيعي و تأمنه . (٦)

١- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، ص : ١٧٥
- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٢٨

٢- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية الجزء الأول ، [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥] ، من ص : ٣٩٩-٤٠٠

٣- ———— : مقالات سياسية الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص: ٣٩٤
- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٠٥

٤- **أحمد سويلم العمري** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ١٥٥

5- **Cook J.** : Hisory Of Political philosophy From Plato to Burke [New Yourk , 1961] P.403

6- **Wright** AHistory Of Modern philosophy [New yourk ,1973] P.184

- تأثر الدستور الفرنسي (١٧٩١) بقواعد القانون الطبيعي الذي أقر الحقوق الإنسانية و الحريات ، و أن السبب للبؤس العام و فساد الحكومات و قيام الثورات ، يرجع إلى التجاهل بحقوق الإنسان الطبيعية و تناسيها و الاستخفاف بها (١)
- نظام الفصل بين السلطات الذي نادى به فلاسفة إنجليز و فرنسيين . الذي يقرر المحافظة علي سيادة الشعب و كرامة المواطن . حيث كان له دوره في وقع الدساتير الأمريكية . حيث أقاموا دستورهم علي هذا النظام . (٢)
- الثورة الفرنسية في الواقع ثورة علي الرجعية الأوربية بأسرها ، وإيذانا بانتصار القوى الجديدة في أنحاء القارة التي خضعت قروناً طويلة للنظام الإقطاعي و الحكم المطلق .
- ومن جانب أخر فالثورة الفرنسية حركة فريدة في التاريخ . تضمنت إلى جانب عناصر التغيير الاجتماعي و السياسي عنصراً جديداً تماماً انبثق تلقائيا هو العنصر (القومي) . فقد كانت هذه الثورة أول حركة في التاريخ الحديث تبدو فيها آثار موجة الوعي البشري النامي ، مكتملة الجوانب ، و بها بدأت المرحلة الأخيرة في تحول الدولة الإقليمية إلى دولة قومية . (٣)
- و لم تعد مجرد ثورة لصالح الشعب الفرنسي ، بل هي ثورة لصالح الإنسانية و حرياتها تشمل حق الشعب في إبداء رأيه في القوانين ، و حرية التعبير و التفكير، و ممارسة العقيدة التي يقتنع بها و حرية العمل و تكافؤ الفرص و حق الامتلاك. و أصبحت مبادؤها المبادئ الأساسية لقواعد إرساء الحكم. (٤)

و القانون الطبيعي عند الفرنسيين هو الذي علمته الطبيعة للجميع . ذلك أن هذا القانون ليس منحصراً في الإنسان ، بل يشتمل علي جميع الحيوانات و الطيور . و حتى الحيوانات البرية المفترسة هي أيضاً علي علم بهذا القانون .

فالقانون الطبيعي هو المهيأ الأساسي للأخلاقيات، مقياس عادل لمن يريد الأخذ به أو يحتكم إليه. فهو يحمل العدل و المساواة و إقرار كرامة الإنسان . كما يحمل في طياته أسس نظام الحكم . و إجمالا فهو يرعى النظام الحياتي للموجودات جميعا . (٥)

و إجمالا فإن الثورة الفرنسية قد ساهمت في إثراء الحوار السياسي بمبادئها عن العيش وفق الطبيعية و عن العقل الكوني الكلي ، و عن قانون الطبيعية العام . وهذا ما دفع الباحث لإبراز دورها فيما استعرضه من آراء الفلاسفة و المفكرين و كذلك الحركات التحررية

١- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٥] ص: ٩٥
٢- **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت دار الشروق ، ١٩٧٣] ص: ٣٦
٣- **أحمد سويلم العمري** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ١٥٩
٤- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢
٥- **أحمد سويلم العمري** : مرجع سابق ، ص: ١٦٨
- **A.P.D. Enlrve** : Natural Law . An Introduction to Legal philosophy [London , 1969] P.14

الفصل الأول

نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسى
عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين
على لوك (١٦٣٥) و روسو (١٧١٢)

نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي
عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين
علي لوك (١٦٣٥) وروسو (١٧١٢)

١- أوليرنج زونجل ١٤٨٤ – ١٥٣١م

❖ **و من آرائه في الفكر السياسي**

١. نظام الفصل بين الاختصاص الكنسي والنظام الدنيوي
٢. أشكال الحكومات
أ. حكومة الفرد
ب. الحكومة الشعبية
ج. فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي

٢- فيليب ميلانكتون ١٤٩٧ – ١٥٦٠م

❖ **نشاطه الفكري**

١. طبيعة الحكومة
٢. أفضل أنواع السلطات
٣. تحديد سلطة الكنيسة والدولة

❖ **فكر ميلانكتون السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

٣- حنا كلفن ١٥٠٩ – ١٥٦٤م

❖ **نشاطه الفكري**

١. طبيعة الدولة
٢. أشكال الحكومات
٣. ميثاق الحكومة
٤. حق المقاومة

❖ **آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

٤- جان بوادن ١٥٣٠ – ١٥٩٦م

❖ **نشاطه الفكري**

❖ **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

٥- هوجو جر وتيوس ١٥٨٣ – ١٦٤٥م

- ❖ **نشاطه الفكري**
  1. ظاهرة الملكية
  2. ظاهرة الرق
- ❖ **آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

٦- توماس هوبز ١٥٨٨ – ١٦٧٩م

- ❖ **نشاطه الفكري**
- ❖ **من آرائه الفكرية**
  1. نظرية الدولة
  2. أشكال الحكومات
  3. نظرية العقد الإجتماعي
- ❖ **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

الفصل الأول

نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي
عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين
على لوك (١٦٣٢) وروسو (١٧١٢)

يـناقش الباحـث آراء بعـض فلاسـفة الغرب الناطقين بالإنجليزية والفرنسية من الوجهه السياسية وعلاقتها بنظرية القانون الطبيعي حتى يتبين أصول هذه النظرية في فكرهم ومن هؤلاء الفلاسفة هم :

(١) أوليرنج زونجل ULRICH ZWINGLE
١٤٨٤ - ١٥٣١ م

ولـد في إحدى مقاطعات سويسرا عام ١٤٨٤ و تلقى تعليمه بها . درس العلوم الدينية والسياسية ونبغ فـي حـياته الدراسـية. و تأثر بما ترامى إليه من أخبار إنهيار البابوية في أوروبا و انغماسها في الترف والشئون الدنيوية .

نـاقش الدين مناقشة حرة صريحة . وأقر ببساطته ووضوحه وسهولة إستساغة مبادئه ، وقربه إلى منطق العقل ، وبذلك اعتبر الدين عملاً إنسانياً ، كما أنكر على رجال الدين التحكم باسم الدين ووصاياه .

وقـد اسـتأثرت الفلسـفة السياسـية بعنايته ، وكان منطقياً في مبادئه وتعاليمه ، ولم يكن متقلباً مع الأهواء. ومن ثم بنى إصلاحاته على دعائم سليمة وأسس قوية.

وكـان ما يشغله أيضاً من القضايا ما تعانيه الشعوب من الفقر والجوع ، وأن يعبر عن مفهوم الكنيسة من كونها تعمل من أجل الناس إلى كنيسة الناس .(١)

وبذلك أصبح من دعاة الإصلاح الديني والسياسي ، توفي في عام ١٥٣١م .

١- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ،مرجع سابق ، ص : ١٦٣

❖ و من آراء زونجل في الفكر السياسي

١- **نظـــام الفصل بين الاختصاص الكنسي و الدنيوي** : أشار زونجل بضرورة الفصل بين السـلطة الدينيـة والسـلطة الدنيوية ، وأن السلطة الدنيوية ليست أقل أهمية من السلطة الروحية ، وأنهما لازمتان للإنسان لزوم الطعام والكساء ، كما ذهب قائلاً : أن مهام الحكومة المدنية تتركز في رعاية البقاء الطبيعـي للإنسـان وحفـظ النظام ، وحماية الممتلكات ، وتحقيق الحريات ، وإشاعة الروح الإنسانية بين المواطنين . كما أن السلطة الروحية تشترك في مهام الحكومة المدنية . (١)

٢- **أشكال الحكومات:**

أشـار زونجـل بأن وجود الحكومة أمر حتمى ، وأن على الدولة تنظيم شئونها الدينية ، كما تنظم شئونها المدنية ووضع الكنيسة تحت رقابة الدولة في نظامها وقوانينها وتحدث عن الحكومات التالية :

أ- **حكومـة الفـرد** : الحـاكـم الفرد يتولى السلطة في الدولة عن طريق الوراثة أو القـوة ، علي أن يكون له مطلق الحرية في إدارة شئونها الداخلية والخارجية . وقد أعلن رفضه لهـذا الـنظام سـواء في ميدان الدين أو السياسة . وأرجع هذا الرفـض إلى " نظرية التفويض المباشر " . (٢)

ب- **الحكومـة الشـعبية** : أشار بأن الشعب هو مصدر السلطات ، والحكومة الشعبية هـي الحكومـة الديمقراطـية الصـحيحة التي تقوم على الانتخاب الحر . ويسودها الأمانة . في التطبيق الديمقراطي حيث يمارس الشعب السلطة بنفسه . (٣)

ولمـا كـان الشعب في ظل الحكومة الديمقراطية يمارس السلطة ، فعليه طاعة الحاكم ، طالما لا تـتعارض قوانيـنه مع تعاليم الأنجيل ، في سبيل المحافظة على عقيدته والإبقاء على طهارة روحه ، كما أشار إلى أن الشعب يجب ألا يتردد في عصيان قيصر إذا خالفت قوانينه وأوامره عقيدة الدين (٤)

١- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٦٣-٦٤

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص ١٦٣

– **أبو اليزيد المتيت** : النظم السياسية والحريات العامة [القاهرة : المكتب الجامعي ، ١٩٨٤] ص: ٤٢-٤٦

٣- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص ١٩٩

٤- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : مرجع سابق ، ص ٦٦

جـ- فكره السياسي وعلاقته بنظرية القانون الطبيعي :

يبدو للناظر إلى زونجل أنه رجل دين أكثر منه مفكر سياسي. إلا أن ممارساته وآراءه قدمته على أنه رجل سياسة ومن دعاة الإصلاح فقد قاد حركة المقاومة ضد البابا ، ونشر الدعوة في المقاطعات السويسرية التي تتكلم الألمانية . وأعلن العصيان منادياً بالإصلاح في الوقت الذى كان فيه مارتن لوثر الألماني ** (١٤٨٣ – ١٥٤٦) يقود نذر المقاومة في المانيا . (١)

كما نادى بضرورة خضوع السلطة الكنسية لسلطة الحكومة في نظامها وقوانينها ، واعتبرها منظمة اجتماعية تؤدى وظيفة ضرورية لحياة المجتمع ويجب خضوعها للنظام السياسي القائم .

وأشار بأن هناك تمايزاً بين النظم الدينية والدنيوية . ورغم هذا الاختلاف في مهام الوظيفة إلا أن السلطتين ملتحمتان . فبينما الكنيسة تهتم بالأمور الروحية الباطنية . فإن الدولة تهتم بأمور الحياة الظاهرية وتقوم بتنظيمها . وقد أشار إلي أن كل شعب يحدد لنفسه شكل وطريقة حياته الروحية كما يحدد لذاته القواعد التي تضبط وجوده المادى . (٢)

ومن عرض وجوه نشاطه الفكري . يتبين أنه رجل سياسة ورجل دين وقد ناقش الدين على أنه مجمع الأخلاق ومنبع الفكر . وأن على الشعب إطاعة الحاكم طالما لا يخرج عن القواعد الشرعية في التعامل . وأن الكنيسة مؤسسة اجتماعية تعمل على تربية النفوس واصلاحها . وأن الدولة تعمل على حماية المجتمع من المنحرفين والطغاة والكل تحت سيطرة القانون .

١- **علي عبد المعطي** : الفكر السياسي الغربي [الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١] ص ١٩٨

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة [القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩] ص٦٣

- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، من ص: ١٩٧ –١٩٨

** **مارتن لوثر ألماني المولد** [١٤٨٣ – ١٥٤٦] زعيم حركة الإصلاح الديني ، نادى بضرورة اصلاح الكنيسة ، وتحقيق الحرية والمساواة وخضوع رجال الدين للقانون القومي ، مما أدي إلي تمجيد الدولة واعتبارها حقيقة مقدسة. [د: علي عبد المعطي ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، ص ١٨٨]

(٢) فيليب ميلانكتون MELANCHTON

١٤٩٧ – ١٥٦٠ م

ولد سنة ١٤٩٧م بإحدى مقاطعات انجلترا من أسرة متواضعة تدين بالمذهب البروتستانتى . درس الدين والسياسة ، وتلقى مبادىء الإصلاح وتتلمذ على يد أستاذه مارتن لوثر الألمانى . كما تأثر بآراء زونجل السويسري لاسيما ضرورة الرجوع إلى الأنجيل وتخليص الكنيسة من الأغاليط ** وتصحيح مبادىءالدين الكاثوليكى الصحيح . توفي سنة ١٥٦٠ وكان أثره في الإصلاح متميزاً (١)

أ- نشاطه الفكري

١- طبيعة الحكومة :

كانت الجماعة البشرية في البدايات الأولى تعتمد في بقائها على الترابط شبه الغريزى بين أعضائها . ولم يكن في ظل هذا التكتل الغريزى ما يدعو إلى قيام " سلطة " فالجميع يتصرفون بحكم طبيعتهم في إتجاه بقاء الجماعة . إلا أن رغبة التملك الخاص هى التي دفعت الناس بالمطالبة بوجود سيادة . وأن هذه السلطة تعبر عن نفسها في صورة قوانين واجبة التنفيذ بالنسبة للجميع .

فالدولة في النظرية السياسية عند أرسطو ، تتمثل في سيادة القانون ، أي في الحكم الدستوري مهما كانت طبيعته ، حتى لو كان صادراً عن الملك الفيلسوف ، وفق نظر أفلاطون في الجمهورية . وتلك التي يتضمنها ما يعرف باسم قانون الطبيعة الذي يسمو على القوانين التي تصدرها أعلى سلطة أيا كانت (٢) و الحكومات في نظر ميلانكتون من عمل الله ، مثلها مثل دوران الشمس و تعاقب الفصول فالله تعالى هو الذي قال للمملوك : إنكم تحكمون باسمي و تستمدون السلطة من سلطتي . (٣)

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : نقلها عن الأنجليزية ، فؤاد كامل وآخرين [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣] ص ٣٩٧-٤٠٠

٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق من ص ٩٠-٩٢

- **إبراهيم درويش** ، الدولة ، مرجع سابق ، ص٤٢-٤٣

** من الأغاليط التي نادى بإصلاحها منها " **صكوك الغفران** [وهو البديل عن الكفارة التي يتوسل بها الإنسان للتكفير عن ذنوبه في هذه الدنيا] عصمة البابا من الخطأ ، إباحة الإجهاض Contraception - رياسة بطرس الرسول (أحد الحواريين) على باقي الرسل . هذه الانحرافات جعلت بعض فئات الشعب وبالذات الفقير المعدم يلتف حول هذه الدعوة الإصلاحية ويؤيدها . [سفر الامتثال الاصحاح ٨ العدد ٢٣]

٣- عبد الفتاح غنيمة : مرجع سابق ص: ١٦٤

وقد أشار ميلانكتون قائلا : لما خلق الله الناس لكي يعيشوا حياتهم . فقد عمل في الوقت ذاته على إيجـاد مـن يـنظم هـذه الحياة ولا يجعل منها ضرباً من الفوضى ، ولذلك أوجد السلطة العامة ، وتدخل مباشـرة فـي اختـيار أولئك الذين يباشرون هذه السلطة باعتبارهم مفوضين من عند الله .(١) كما كان الاعتقاد السائد في العصور الوسطى أن المصدر المباشر للسلطة هو الله .(٢)

٢- أفضل أنواع السلطات :

أشـار ميلانكـتون أن أفضـل أنواع الحكومات الحكومة الفردية ، وحكومة الجمهورية لأن كلاهما يقومان على نظام الانتخاب الحر .

وقـد تأثـر بـرأى حـنا كلفـن الفيلسوف الأنجليزى (١٥٠٩-١٥٦٤) في إشارته إلى أن النظام الجمهورى هو أفضل صور الحكم التي يتحقق بها العدالة. (٣)

كمـا تأثر برأى أرسطو في أنه يفضل حكومة الفرد زاعماً أن خصال الأخلاق العليا والفكر الأسمى لا يمكـن توفـرها إلا فـي شخص واحد ولا يعقل أن تجتمع في أكثر من إنسان .(٤) و ربما يكون متأثرا بـتوما الأكويـنى (١٢٢٥-١٢٧٤) أحـد فلاسفة العصور الوسطى القائل : إن أي مجتمع سياسي مهمته السـلام ، ولا سلام بدون وحدة ، ولا يتم ذلك ولا يتحقق إلا بالحاكم الواحد ، كما يوصى بانتخاب الحاكم واختياره من قبل الشعب .

وقـد أرجع ميلانكتون ذلك إلى رؤيته الدينية لهذا العـالم بحكم الكون لإله واحد ، كما يسيطر القلب علـى الأعضـاء ، وأن الحكومة مرتبطة بالنظام الإلهي . فعصيان الحاكـم يعتبر من الكبـائر وطاعته واجبة .(٥)

١- **محمد علي محمد ، محمد علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص٢٩
- **محمد جلال شرف ، وعلى عبد المعطى** :
الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات إسلامية [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٠] ص: ٢٦٦
٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٩٣
٣- **بطرس غالى ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة مرجع سابق ، ص : ١١٧
4-**William Ebn**., Great Political Thinkers From Plato to the preset [U.S.A,1969]p.220
٥- **ماهر عبد القادر**: مقالات في فلسفة العصور الوسطى[الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٩٧] ص:١٤٤
- **مارسيل بريلو** : تاريخ الأفكار السياسية [بيروت : مؤسسة النشر والتوزيع ، ١٩٨٦] ص :١١٠

* أشـار أبو نصر الفارابي (٨٧٠-٩٥٠م) من أشهر الفلاسفة الذين ظهروا في الإسلام . أن حكومة الفرد الواحد هي أنسب أنواع الحكومات وأصلحها."
محمد جلال شرف ، وعلى عبد المعطى . الفكر السياسي في الاسلام – شخصيات اسلامية
مرجع سابق ، ص٢٦٩

٣-تحديد سلطة الكنيسة والدولة :

يــرى ميلانكــتون أن مــن أهــم واجبات الحكومة معاقبة الخارجين على تعاليم الدين مما يضمن الاستقرار ،ولقد كان أهم ما يشغل أذهان المسيحيين تحديد اختصاص المملكة الروحية التي نادى بها السيد المسيح بين الممالك والدول الأخرى (١)

فقــد أشــار جون سالسبرى (١١١٠-١١٨٠) بضرورة تحديد سلطة الكنيسة بقصر دورها على الوعــظ والإرشــاد ، وعقــد الســيادة الكاملة للسلطة الدنيوية ، وتأكيد مسئولية الحكام السياسيين أمام الله مباشرة .

وذكــر تومــاس الأكويــنى (١٢٢٥- ١٢٧٤) بضــرورة حسم النزاع القائم بين السلطة الروحية والســلطة الزمنية بتحديد الفصل بين السلطتين . بينما يرى دانتى (١٢٦٥-١٣٢١) أن سلطة الإمبراطور مستمدة من الله مباشرة ويعنى ذلك استقلالها عن الكنيسة. (٢)

وتــنهض هــذه الــتفرقة على أساس التسليم بضرورة طاعة الحكومة ، بل إن الحكومة هى وسيلة لتنفــيذ إرادة الله علــي الأرض . فالمسيحى كان خاضعاً لنوع من الالتزام الثنائى . فإذا حدث أن تضارب واجــبه نحو حاكمه مع واجبه نحو ربه فليس ثمة شك في قيامه بواجبه نحو الخالق دون المخلوق ، ولذلك أوجــب عــدم طاعــة الحكومة في حالة تدخلها في شئون الكنيسة وفرض إرادتها عليها بما يعرقل انتهاج تعاليم الله واتباعها.

لذلــك فالمبدأ الذي أعلنه السيد المسيح (اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله) يعد دعوة صريحة إلى ضرورة احترام السلطة السياسية وعدم محاولة هدمها أو الخروج عليها .(٣)

فكر ميلانكتون وعلاقته بالقانون الطبيعي

نــادى ميلانكتون بضرورة تمييز الكتاب المقدس Grospal عن النظام السياسي . وإذا كان الإنجيل يعلم كيفية تطبيق العدالة على الأرض إلا أنه لا يلغى النظام السياسي بل يؤيده ويخدمه. (٤)

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص٢٨٩

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق من ص ٦٨- ٧٢

٣- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : مرجع سابق ، ص٢٩١

٤- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٦٤

و أشار ميلانكتون بأن الكتاب المقدس المصدر الوحيد للمسيحية ، وهو من إلهام الله ، يحمى النظام الحـياتى للمخلوقات الناطقة وغير الناطقة ، من يعصاه تحل عليه اللعنة ، يتسم بالعدل والثبات ، لا يجرؤ مخلوق أن يقترب إليه بالتعديل أو بالحذف أو بالإضافة . (١)

كما أوضح بأن النظام السياسي :

جئ به من أجل التأم شمل الناس وتبادلهم الحاجات والمنافع ، ويتطلب هذا الأمر تنظيم التبادل وتحديـد حقـوق الأفـراد واجـباتهم فـي مجتمع منظم يطمئن فيه كل إنسان على حياته وأسرته وماله وعمله ، ليمكنه مواصلة العمل دون خوف من سيطرة أو قسوة ، ولا يخشى في كنفه التنكيل به ومطاردته فـي رأيـه وعقيدته ، كما لا يخشى القضاء على الجنس أو إبادة حضارته ، كما يطمئن إلى عدم سيطرة عنصر معين على غيره . (٢)

ويتمـيز الـنظام السياسـي بـتفاعله المستمر بين وحداته أو مؤسساته من جانب والبيئة من جانب آخـر ، هذا التفاعل يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل بمعنى أن أفعال طرف ما أو التغيير الذي يلحق به يطرح تأثيرات على بقية الأطراف . كما يتجه كل نظام سياسى إلى الحفاظ على ذاته .

ويختلف النظام السياسي عن الحكومة . إذ هى منه بمثابة الجزء من الكل فهى الإطار الذى تتم فيه العمليات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية للنظام السياسي ويحيا كل نظام سياسى في بيئته الداخلية والخارجية يتأثر بها ويؤثر فيها . (٣)

والـنظام السياسـي الـذي تجهل حكومته الحقوق الإنسانية وإهمالها واحتقارها هى السبب الوحيد للبلايا العامة وفساد الحكومة .(٤)

١- **ابراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص:٥٩-٦٠

٢- **احمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦] ص:٢٣

٣- **موسوعة العلوم السياسية** : جامعة الكويت ، ١٩٦٤ ، ص : ٥١٥

4- **Leyden W.**: Essays on Law of Nature [Oxford , 1959] P. 23

وقـد أشار ميلانكتون إلي أن الحكومة من عمل الله . والحكام يستمدون السلطة من الله مباشرة ، وأن أفضـل أنـواع الحكومـات صاحبة السيادة المعتدلة ، وهى حكومة الملكية (حكومة الفرد الواحد) والديمقراطية القائمة على الانتخاب الحر ، كما اعترض على أنصار الحق المطلق . (١)

وقـد دعـا إلـى تحديـد واجـبات السـلطة الدينـية والدنـيوية ، وأن مـن أهـم واجـبات الحكومـة معاقـبة الخارجيـن عـن تعالـيم الديـن . أى أنـه أوكـل للسـلطة الدنـيوية المحافظـة علـى الديـن والجمـيع سـواء تحـت قـبة القـانون العـام . كمـا أقـر إعطاء الحرية لكل مواطن حتى للمجرم في الدفاع عن نفسه . (٢)

يتبيـن مـن آرائـه أن الخلـق يحـيا بتعالـيم الكـتاب المقدس ، وأن أى نظام سياسى أو أى حكومة مهما كانت طبيعتها فصلاحيتها لابد من اعتمادها واتباعها لتعاليم الكتاب المقدس.

كمـا أوضـح ميلانكـتون أن العلاقـة بيـن السلطتين الدينية و الدنيوية علاقة ترابط لأنهما منظمـتان إلهيـتان المـراد مـن وجودهمـا حكـم الـناس وطاعـة الدولـة ، وهـذه من أهم فضائل الديانـة المسـيحية . علـى أن الكنيسـة بمـا لهـا مـن سـلطة روحـية تستطيع أن تكون سنداً قوياً للدولة . وكلاهما يخضعان للقانون العام الذى يؤدى بالأمة إلى الصلاح والاستقرار.

١- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، ص : ١١٣

٢- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ترجمة د / محمد عرب صاصيلا

[بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥] ص: ٨٨

3- **Foster, M.**: The political philosophers [Oxford , 1955] P .93

٣- حنا كلفن Jahan Calvin

١٥٠٩-١٥٦٤ م

ولـد سـنة ١٥٠٩ م مـن أسـرة عـريقة بإنجلـترا و كـان أبـوه رجـل دين يدين بالمذهب البروتسـتانتي . تلقـى تعلـيمه في مدارس إنجلترا و جامعاتها علي يد أساتذة متخصصين ، درس العلوم الدينـية والسياسية ، حتى أصبح من كبار المصلحين الدينيـين ، كما ظهر أثره في نظم إنجلترا السياسية توفي عام ١٥٦٤ م . (١)

❖ **نشاطه الفكري**

١- **طبيعة الدولة**

يـري كلفـن أن التنظـيم السياسـي القـائم علـي العدالـة وإقرار الحقوق يؤدي إلى الاسـتقرار ، وتلاشـي التصـادم بيـن البشـر، ممـا يـؤدي إلى انعدام الفوضى وعدم انتهاك الكرامة الإنسانية . (٢)

وأن الارتـباط السياسـي للمجـتمع ينجم عن ارتباط المواطنين . الذي يرجع إلى التوافق الذي يشـكل مجمل العالم القائم علي المبدأ الأول (قانون الطبيعة) و الذي تخضع له المبادئ الأخرى طواعية بعيدة عن الضغط و الإجبار. (٣)

والدولة هي المؤسسة التي تنظم فيها و تتشكل ديناميكيات السياسة بما فيها و من فيها من وحدات مادية و بشرية لتجتمع في مؤسسات قانونية ذات حق و واجب لأن القانون هو جوهر الدولة و واجهتها .

و مـن أهـم واجبات الدولة حفظ الأمن ، و إقرار الأمان ، و بسط الحماية علي جميع الوحدات التي تعيش فوق إقليم الدولة . أى أنها تعمل علي إزالة العوائق و إعاقة الموانع. (٤)

1- **Williston W.**, : John calvin [New Yourk , 1906] P.5

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، ص ٣٩

3- **Aristotle**: Politics , Repablic , Vol 3 [Macquaire UNV. , N.Y 1996] P.P 369 -3 71

٤- **عبد الرحمن خليفة** : أيدلوجية الصراع السياسي – دراسة في نظرية القوة [الأسكندرية – دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩] من ص : ١٥-١٧

كمــا أن الدولــة وطيدة الأركان لا يمكن أن يقوم بناؤها علي العامل القانوني وحده ، إذ لابد لها مــن عامل أخلاقي . لأن الطاعة للدولة قد تفرضها القوة و تحققها ، و لكن الولاء لن يتأتى إلا إذا أحس المواطن أن النظام لا يوجد إلا ما يعتبره الناس عدلاً . و من ثم فلا بد من توافر العدل حتى يسهل تطبيق القانون عن رغبة لا عن رهبة .

و العــدل يتضمن و سيلة و غاية . الوسيلة هي المعاملة بالعدل و الغاية هي التعرف علي مصالح الأفــراد و تطلعاتهم في محاولة لتحقيقها و إشباعها في ضوء الإمكانات المتاحة أملاً في إنجاز الانسجام و تحقيق التكافؤ فيما بينها جميعاً . و هناك فرق بين العدل و العدالة . العدل تنفيذ القانون ، و العدالة هي مــراعاة الواقع الاجتماعي (استخدام روح القانون). (١) و أن الله تدخل في صنع الدولة بطريقة غير مباشــرة ، و ذلــك بتوجيه الحوادث و إرادة البشر توجيهاً من شانه أن يساعد البشر و يوجههم نحو إقامة دولة . و أن اختيار السلطة فيها وفق الارادة الإلهية التي أودعها الله في عباده . (٢)

٢ - **أشكال الحكومات**

يهــدف كلفــن إلــى إقامة عدالة أرضية تتفق و قوانين العدالة السماوية حتى يطمئن الناس إلى حكامهم و يأمن الحكام من شر محكوميهم . و قد أشار إلى أفضل صورة تتحقق فيها العدالة ، و هي نظــام الحكــم الجمهــوري الذي يقوم عليه رؤساء منتخبون . و قد أعلن هذه الفكرة في عام ١٥٥٦م قــائلا : إن أسمى ما يطمح إليه الإنسان هو أن يعيش في ظل دولة قادتها فضلاء يختارون من أخيار المواطنين ، و يختارهم الشعب بأصواته الحرة .(٣)

١- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص :٤٦

- **عبد الرحمن خليفة** : أيديولوجية الصراع السياسي – دراسة في نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص : ١٩

٢- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٠

- **أحمد سويلم العمري** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص : ١٢٣

٣- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٦٦

إذا كانــت الدولــة تمــثل أعلــى الجماعــات الإنســانية ، فإن الحكومة تمثل أعلى المؤسسات السياســية ، و هــي التــي مــن خلالهــا تــتحول إرادة الجماعة – و باسم الدولة – إلى قواعد شرعية عامــة و ملزمة للجميع بما يحقق نصرة حقوق الأفراد و حرياتهم . علي يد حكومة عادلة . حكومة الفرد الواحد . (١)

و لمــا كان الحكم هو شكل الدولة التي تهدف إلى رفعْ الظلم و إحقاق الحق . و القانون هو الذي يصــنع الشــعب ، و لــيس الشــعب هو الذي يصنع القانون . و لما كان شكل الحكومة هو الذي يحدده الشعب الذي يستطيع أن يقول كلمته . فإن الأنظمة ليس فيها الصالح و الطالح ، بينما أصلح النظم ما يقوم علي الكفاءة و قدرة التمييز و تطبيق شريعة الله علي الأرض .

٣- ميثاق الحكومة

مــن عناصــر القــانون الطبيعــي فكــرة الميــثاق ، حيــث يعتــبره كلفن من فروع القانون الطبيعــي . و قــد ظهــرت هــذه الفكــرة فــي الفلســفة الرواقــيه (٣٤٢ - ٢٧٠ ق.م) والأبــيقورية (١٠٠ – ٤٣ ق.م) ثــم انتقلت إلى الرومان باسم التعاقد الحكومي . و عادت إلى الظهور في العصور الوسطى باسم (مبدأ رضا الشعب)

وقــد شــغلت هــذه الفكــرة تفكير (كلفن) و حاول أن يقيمها علي دعائم من نصوص الإنجيل إلــى حــد أن اعتــبر المســيحية نمــواً طبيعــياً للقــانون الطبيعــي القــائم منذ بدء الخليقة بين الله والــناس . و قــد أدت هــذه الفكــرة إلــى استقرار المواطنين في ظل النظم الحكومية . فواجب الإنسان أن يعــتقد عــن طيــب خاطــر أنــه قــد قطع مع الله عهداً ، فكيف به لا ينقاد لفكرة إبرام عقد مع ملك أو أمير .

و اســتخلص (كلفن) أن التعاقد بين الله والناس أنفسهم واجب . فكأنه طبق نظرية التعاقد علي الهيــئة الكنســية و كذلك علي الجماعة المدنية . فكأن الدستور ملزم للسلطة المدنية كما هو ملزم للسلطة الكنسية ، أي أن هناك قانوناً عاماً له صفة السيادة .(٢)

١- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٤

- **William Ebnistin**, Great political Thinkers from Plato to The Present, Ibid: 425.

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق : من ص: ١٦٦ – ١٦٧

كمـــا أشار بضرورة القانون الطبيعي وأهميته للتنظيم السياسي ، وهو يحتوى على مسائل جوهرية هامة مثل العدالة ، وشرعية العقود ، والنية الحسنة .(١)

ومـــن مجـــالات نظـــرية القانون الطبيعي . نظرية في تفسير نشأة المجتمع وأخرى في تفسير نشأة الدولة وثالثة في العلاقات الدولية أى أن هذه النظريات الفرعية قوامها الميثاق .(٢)

و لمـــا كـــان التنظـــيم الدولى يقوم على مبدأ السيادة ، فقد أشار أرسطو إلي أنه توجد في كل دولة ســـلطة علـــيا . قد تتركز في يد فرد أو قلة أو الأفراد جميعاً وانتقلت نظريتة إلى السياسة الرومانية التي اعترفـــت بوجـــود الســـلطة العليا الواحدة . غير أن الرومان اعتبروا أن هذه السلطة مركزة في جمهور المواطنين وأنهم تنازلوا عنها للإمبراطور وفسروا هذا التنازل (بالتعاقد السياسي) وهو العقد الذى يبرمه الشـــعب بصـــفتة صاحب سيادة وأهلاً للتصرف فيها لكى يتنازل بصفة مؤقتة عن حقه في مزاولة سيادته لفـــرد يمثله أو جماعة تقوم مقامه في إدارة شئونه . فالتنازل مقصور على حق مزاولة السيادة دون السيادة ذاتها (أى أنه لايملك كل أموره الخاصة والعامة) وهذا التعاقد ينطوى تحت التعاقد الاجتماعى القائم على الميثاق .(٣)

أى أن العقـــد الاجتماعى يقوم على التراضى والقبول ويرفض القهر . فهو يستبدل بالغريزة العدالة وبالأنانية التعاون وبالحقد والكراهية المحبة (هذا ما يتنازل عنه الناس للحاكم)

بيـــنما العقـــد الحكومى . جاء به الحاكم لكى يؤدى مهام وظيفته فهو سابق على العقد الاجتماعى والمهيأ لوجوده . أى أن العقد الحكومى عقد وظيفي ، بينما العقد الاجتماعى عقد تطوعى . وكلاهما تنظيم أوجده الله لتعمير الكون وتحقيق العدالة على الأرض .(٤)

1- **R.H. Lowie** : The Origin Of The State (Oxford Unv., press , 1961) P.46

٢- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسية [القاهرة : دار الطباعة و النشر ، ١٩٧٨] ص : ١١٤

- **Bysir F.** ,: The History Of Natural law [London , 1937] P.67

٣- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٥٧

- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٧٣

٤- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص: ٢٩٧

٤- **حق المقاومة**

ذكـــر كلفن أن القانون الطبيعي قانون الاحترام والتقدير ، وقانون العزة وليس الاستكانة . كما قرر أنـــه لابد من مقاومة السلطات الظالمة ، والقوانين والدساتير التي تسن الظلم وتقره ، والتي ترمى إلى الحد من الحريات التي تقررها القوانين الطبيعية .(١)

و يشير كلفن إلى أن المصلحة العامة للمجتمع تقتضى وجود حاكم توكل إليه مهمة تنظيم الخدمات ، وشـــبه حاجة المجتمع إلى الحاكم بحاجة الجسد إلى الروح ، والحاكم يستمد سلطته من الله . وغاية هذه السلطة تحقيق السعادة والاستقرار . وفي حالة تجاوزه للسلطة وجب على الشعب حق المقاومة .
إلا أن هذا الحق له شرطان :

الأول : ألا يمارس هذا الحق طائفة بعينها من الشعب . **والثاني** : أن يأخذ القائمون بالمقاومة على مسئوليتهم ألا ينتج عن حركتهم مساوىء تفوق مساوىء الحاكم المستبد أو تعادلها .(٢)

وعلـــى الرغم مما يحويه الفكر السياسي من صفة مقدسة للحاكم . إلا أنه لا يترتب على هذه الصفة المقدسة حقوق مقدسة . بل في حالة العجز تجب المقاومة .

❖ آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي

كـــان لنشـــاط كلفـــن الفكـــري دوراً موجباً في بعض المجالات . مثل طبيـــعة الـــدولة و أشكال الحكـــومـــات ومســـئولية الحـــاكـــم تجـــاه المحكومين . فلقد كـــان للقـــانون الطبيعي جذور في فـــكره السياسي بالآتي :

- يتطلـــب القـــانون الطبيعـــي نظامـــا للعدالـــة ، وهـــو نظـــام بموجـــبه يبـــتعد الإنســـان عـــن الخطيـــئة . فالعدالة الدنيوية هى إذن دواء إلهى وليست عقابا للخطيئة . وهي ضرورية لأنها دعامة السلطة المدنية .(٣)

---

١ – **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :١٦٧
٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٤
٣- **مصطفى الخشاب** : النظريات و المذاهب السياسية ،
[القاهرة : دار البيان العربي ، ١٩٧٧] ص : ١٢٣
- **Leyden W.**,: Essays on Law Of Nature [Oxford , 1959] P 41

- القـــانون الطبيعـــي صادر من ذات الله ، وهو فيض منه ، غايته تحقيق الخير والمنفعة لكل من يسير بمقتضـــاه ويتصـــرف فـــي ضوء مبادئه وأحكامه ، فإنه منشأ كل سلطة ، وعلى الحكومات أن تؤدى وظائفها وفق مبادىء الشرف والفضيلة ، وفي حدود الشعور بالواجبات المترتبة على التكليف الأسمى المستمد من ذات الله .(١)
- كمـــا أشـــار بقولـــه : لايمكن لملوك الأرض وكبار الحكام أن يحققوا سلطانهم على البشر عن طريق الخبـــث والـــنفاق ومظاهـــر الشر الزائفة بين الناس وغياب العدالة . لأن الله قد نظم هذا العالم ، فكل أماراتـــه ومقاطعاته صور من مملكة السيد المسيح . فيجب علينا ألا نجهل هذه الحقيقة ، كما لا نجهل أنه تعالى يلحظ هذا العالم بعنايته وعدالته . لأن إنكار عدالته وعنايته ليس بأهون من إنكار ذاته . فكل ما نشاهده من مظاهر الملك والإمارة والعدالة وسائر التنظيمات السياسية هى أعمال الله التي نقر فيها بوضوح وجود الخالق وعظمتة .(٢)
- كمـــا أوضح كلفن بأن الإنسان الذي يتمتع بالطبيعة وقوانينها مهما حصل على ما يريد ، فإن ما جمعه لا يبقـــيه متمـــيزاً إلا إذا أقر بعجزه بالكلية تجاه الكلى القدرة وأن الخضوع لمثل هذا خضوع حاجة وليس خضوع إرادة. (٣)

وقـــد أرجـــع فساد العالم إلى محاربة معطيات الطبيعة ، وتهميش حقوق المواطنين ، مما يؤدى إلى غـــياب العدالـــة وانعدام المساواه . فالقانون الطبيعي المعبر عن إرادة الله له صفة الثبات ، تفسره القوانين الوضعية . و يتسم بالعدالة و يطفئ الغرور. (٤)

وهكـــذا يتبيـــن مـــن نشـــاطه الفكـــرى في المجال السياسي . أن الحاكم مأمور من الله أن يرعى شـــعبه . فعدالـــة القوانيـــن ووضـــوحها مظهر من مظاهر الأمان. لأن ما يدفع الإنسان إلى التمرد انعدام المساواة الاجتماعية والتضارب في وجهات النظر السياسية والعواطف الجامحة .

وأن الإنســـان مهما أوتى من قوة فإنها لا تبقيه سيداً في مكانه إلا إذا حوّل القوة إلى عدل ، والعدل إلى رحمة . لأنه في حالة الحاكم المتسلط يكون خضوع الشعب له خضوع حاجة وليس خضوع إرادة .

---

١ – **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٥
- **Garl J., Fredrich** ,: Man and his Government [London , 1971] P.41
- **R. H . Lowie** , The Origin of the State [Oxford unvi., press , 1961] P.29

٢– **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :١٦٦

3- **Brook Adems** : The law of civilization and decy [N.Y. 1965] P.59

٤– **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام
[الأسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤] ص : ٣٢٠
- **G. Sabine**:A History of political theory [Hong kong , 1973] P.148

٤- جان بودان J. Bodin

١٥٣٠- ١٥٩٦م

ولـد بفرنسـا عـام ١٥٣٠م . وكـان ينـتمي إلـى الطـبقات المتوسـطة ويديـن بالمذهـب البروتسـتانتي . درس القـانون فـي جامعة تولوز واصبح فيلسوفا سياسيا وفقيها قانونيا من أشهر فقهاء القانون بفرنسا .تقلب في كثير من الوظائف الهامة مما أكسبه خبرة عملية وشهرة واسعة .(١)

❖ **مكانته الفكرية** : ترجع مكانته الفكرية إلى مؤلفيه :

١- **الكـتاب الأول** : " مـنهج الفهـم الميسر للتاريخ " وضعه سنة ١٥٦٦ م . تناول فيه تفسير وبيان مغـزى التاريخ الذى أرجعه إلى التعليل العقلى لا على الحوادث وتعاقبها التاريخى** وقد ذكر بأن البيئة الطبيعـية قد يكون لها تأثير على الإنسان . لأن الإنسان في مقدوره أن يصنع حوادثه ومن ثم فإنه يصنع تاريخه ، ويؤثر بالتالي على اتجاهه السياسي الذى يعد جرءاً من هذا التاريخ .

وأن الـذى دفعـه لدراسة التاريخ ، لاعتباره علماً إنسانيا بحتاً يمكن تناوله تناولا عقلياً صرفاً ، يبين علـله وأسـبابه الحقيقـية ويوضح مساره المعقول غير المرتبط بالقدر الأهوج ، أو بالضرورة التحكمية العمياء . كما أنه اعتبر التاريخ ليس تسلسلاً أعمى من حوادث متتالية لا ارتباط بينهما ولا ضابطاً ، ولكنه انعكـاس عقلـي لحضـارات وثقافات ونظم انسانيه نمت وترعرعت ثم اضمحلت وماتت لعوامل انسانية ولبواعث تخضع لضرورات عقلية محكمة .(٢)

٢- **الكـتاب الثانـي** : كتاب الجمهورية صدر عام ١٥٧٦م يشمل ستة كتب عن " الدولة " يركز فيها عن بيان طبيعة الدولة .

وقـد كانت اهتماماته السياسية منصبة على التفسير العلمى للظواهر السياسية ، وعلى محاولة إقامة نسق سياسى قائم على المعرفة العلمية ، غير ناظر إلى قوى غيبية أو لا هوتية .

1- **Fourmal** , E.,: Bodin [Paris , 1961] p.9-11

٢- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢١١

- **محمد جلال شرف ، علي عبد المعطي** :الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات ومذاهب ، مرجع سابق ، من ص: ٥٣١-٥٣٢

** و قـد نـادى بذلـك **ابن خلدون** ١٣٣٢/١٤٠٦ م إذ يرجع الفضل إليه في أنه أول من استخدم المنهج العلمي أساسـا في تفسير و كتابة التاريخ . فقد اعتمد علي الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي مخالفا في ذلك من سبقوه من المؤرخين الذين كانوا يعتمدون في كتاباتهم علي الأهواء و الميول الشخصية .

- **مصطفي الشكعة** : الاسس الإسلامية في فكر ابن خلدون و نظرياته [بيروت : الدار الأسلامية اللبنانية الطبعة الثانية ، ١٩٨٨] ص ٣٨

- راشد **البراوي** · قادة الفكر الأسلامي في ضوء الفكر الحديث ، طبعة أولى [القاهرة : مكتبة النهضه المصرية ، ١٩٦٩] ص ٦٥

وتــرجع أهمــية هــذا الكــتاب إلى أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة (القدرة على سن القوانين ومتابعتها) من معقل اللاهوت .

والكــتاب عبارة عن دفاع عن السياسة ، وعن الحكم الموناركى ضد الأحزاب ، ولعل نظريته عن الســيادة هــى أول ما ساهم به بودان في الفكر السياسي . وعلى الرغم من أن هذه النظرية كانت موجودة في القانون الرومانى ، إلا أن بودان كان أول من حدد هذه النظرية بدقه كاملة ، وكان أول من صاغها في فلسفة السياسة . (١)

كما أشار بودان إلي أن السيادة هى السلطة العليا التي لا يحدها قانون . ووظيفتها الأولى هى تطبيق القوانيــن علــى المواطنين والرعايا إلا على الحاكمين . لأن الحكام منبع القانون ، ولما كان الحكم الأمثل يتمثل في حكومة الفرد الواحد . فلقد أثيرت تساؤلات حول تقيد الملك بالقانون أو عدم تقيده . إلا أنه أشار بأن الملك لايمكن أن يكون مقيداً بقانون وضعه هو .

فســيادة الملــك غــير خاضــعة لقانونــه ، ودلــيله فــي ذلــك أن الملك ينظم القانون الأرضى ولا يقــيده ، ولكــنه لا يشــرع القــانون الإلهــي ويقــيده . ومــن ثم فالملك والجميع يخضعون لقواعد القانون الإلهي .(٢)

❖ **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

تناول بودان الجوانب التالية :

١- الدولة : أرجع تكوينها إلى التجمع البشرى الذى يتكون من جماعات متآلفة تحكم بواسطة القوى العظمــى (السيادة) وبالعقل . بينهما مصالح مشتركة ، والملك هو ظل الله على الأرض . وأن مصدر كل سلطة على الأرض هو الله الذى يفوض من يختاره من بنى البشر في هذه السلطة .

كمــا يحكــم هذا التجمع قانون . هذا القانون....... العامة والخاصة أمامه سواء ، وأن من يحاول الخروج عن هذا القانون لايمكن أن يتهرب من القوة الالهية .(٣)

١- **أحمد سويلم العمري** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ١٦١
- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، من ص: ١١٨- ١١٩
- **علي عبد المعطي**: السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي، مرجع سابق ، ص: ٢١٣

٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص :٩٣ - ٩٤
- **علي عبد المعطي**: السياسية أصولها و تطورها في الفكر الغربي، مرجع سابق ، ص: ٢١٤، ٢١٥
- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص : ٣٧٢

٣- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص:١٢٠
- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :٩٦

وقد أشار إلى أن المواطنين قد يختلفون في الحقوق والامتيازات والمراتب ، ولكنهم متساوون أمام (السلطة العليا) والقانون الطبيعي . كما ان على الحاكم أن يراعى تعهداته مع غيره من مساعديه وكذلك رعاياه . لأنه هو المصدر الأول للسلطة العليا في الدولة وضمان سلامة كيانها السياسي .(١)

كما أوضح بودان أنه ليس من الضروري أن يتفق شكل الدولة مع شكل الحكومة (الحكومة علاقتها بالدولة جزء بكل) المنظمة لعلاقتها والقانون الحاكم . فالدولة تحددها عناصر السيادة الموجودة فيها (الحكومة) ، ومن ثم تتشكل على ثلاثة أنواع هي الموناركية والارستقراطية و حكومة الديمقراطية . وكل شكل من هذه الأشكال قد تكون له حكومة من شكل مختلف . الدولة الديمقراطية قد يكون لها حكومة موناريكية كما في انجلترا مثلا تتمثل في الملك أو الملكة . كما ان حكومة الجمهورية قد تكون السيادة في يد شخص واحد هو رئيس الدولة . والدولة الارستقراطية تكون السيادة في يد أفراد قلائل ، أما حينما تكون السيادة في يد الأغلبية أو في يد كل المواطنين فإن الدولة تكون ديمقراطية . إلا أن بودان فضل حكومة الفرد الواحد. (٢)

وصياغة فلسفة بودان تدعو إلى دوله قومية . فلقد دافع كثيراً عن الحكم الملكي والمطلق منه بصورة خاصة . وتبرير ذلك في نظره هو تركيز السيادة في شخص الملك ، لأن ذلك يقضى على المصالح الطبقية وتضاربها ، كما يساعد على استقرار النظام السياسي في الدول الواسعة . فهو ينشد دولة قومية بلا عدوان وملكية بلا تحكم ، متسامحا دينيا ومتمسكا أخلاقيا . فقد أخرج نسقاً فلسفياً قائما على المعرفة العلمية . خلص السلطة السياسية من اللاهوت . (٣)

ناقش بودان دور البيئة الطبيعية الهام في تشكيل السلوك الإنساني ، والتاريخ ما هو إلا انعكاس عقلي لحضارات وثقافات ونظم إنسانية . وأن السيادة هى السلطة العليا المنظمة لشئون المجتمع والخاضعة لقانون عام الجميع أمامه سواء .

كما أوصى الحاكم بضرورة الالتزام بتعهداته ومواثيقه مع الشعب ومساعديه . بذلك فإن قواعد القانون الطبيعي لها أثر في فكره السياسي .

١- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :٤٨

٢- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، من ص: ٢١٥-٢١٦

٣- **ابراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٠-٢٧١

- **عبد الرحمن خليفة** : أيدلوجية الصراع السياسي - نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص : ٦٧

٥- هوجو جروتيوس Hogo Grotius

١٥٨٣ - ١٦٤٥م

ولـد سنة ١٥٨٣ بإحدى مدن هولندا. من أسرة متواضعة ، كان يدين بالمذهب الكاثوليكى ، ظهرت عليه علامات النبوغ في بداية حياته . فقد أتقن اللاتينية واليونانية وهو في سن الثانية عشرة .

حصـل علـى الدكـتوراه في القانون من جامعة ليدن وهو في سن السادسة عشر ، عين في سنة ١٦٠٣ مسجلا تاريخيا في إحدى المواقع الهامة بهولندا . توفي سنة ١٦٤٥ م .(١)

❖ **نشاطه الفكري**

- كتـب كتابا عن الحرب والسلم ١٦٢٥ قدم فيه شرحا لفكرة القانون الطبيعي بوصفه مجموعه من المبادىء التي يدركها العقل والملزمة للمواطنين والحكام . كما تناول في كتابه بأن سلطات الحاكم التـي كانـت في البداية في حوزة الشعب ، ولكن الشعب يتنازل عنها للحاكم . وبمقتضى التنازل يكون للحاكم الحق في عمل ما يراه لخير الأمة . وطاعـه واجبة لأنه مفوض من قبل الله .(٢)
- حقـيقة الديـن المسـيحى (١٦٢٧م) يعـرض فـيه أساس هذه المسيحية المشتركة (كاثوليك وبروتسـتانت) وأشـار في كتابه إلي أن التقوى القائمة على ما هو مشترك في التأملات المذهبية المختلفة تعد أساسا كافيا للتوفيق بين الكاثوليك والبروتستانت .(٣)

درس جروتيوس ظاهرتين هما :

١- الملكية property

أشـار بأن الأشياء في الأصل مشاعة بين جميع الأفراد (العصر الطبيعي) حيث كان الأفراد على جانـب كبـير مـن الطهـارة والسذاجة . ولكن لما تضاعف الجنس البشرى وارتقى . استشعر حاجات ورغـبات جديـدة. فأصبح البعض انتهازيا يقتنص الفرص للحصول على ما يضمن له البقاء . ومن هنا نشـأت ظاهـرة الملكية .(٤) وربما ترجع هذه الظاهرة إلى قول أفلاطون : إن ظاهرة الملكية أمر يرجع إلـى أن الناس يختلفون في المواهب والأمزجة (مبدأ الفروق الفردية) "Individual Personal" ومن ثم يؤدون بعض الأعمال بدرجة تتفاوت فيما بينهم .

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة:** [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣] ص: ١٢٥
- **Figgls J.V.**, studies of political thought from Grsson to Grotius [Cambridge 1947] P.9
٢- **دليل بيرنز:** المثل السياسية، ترجمة د/ لويس إسكندر [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ١٩٦٤] ص: ١٧٩
- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٩١
٣- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص : ١٢٨
٤- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٦

وأن المهـــارة تكتســـب فقـــط عندما يكرس الناس جهودهم في أداء عمل معين يتفق مع استعدادهم الطبيعـــي . وأن جميع الخدمات والسلع يزداد إنتاجها وجودتها حين يقوم الفرد بأداء العمل أو الوظيفة التي أهلته الطبيعة لها .(١)

والملكـــية الفردية حق طبيعي سابق على قيام أى تنظيم . فهو مرتبط برقى التنظيم الذى تتنوع فيه الحاجات . لذلك يلزم التنظيم عند مباشرته لمبدأ السيادة بالمحافظة على الملكيات الفردية .(٢)

ولمـــا كـــان القانون الطبيعي قوامه العدالة . والعدالة تعنى عدم التعدى على حقوق الآخرين ، كما تحددها قوانين الدولة التي يعيش فيها الإنسان والمواطن ، فالإنسان الذي يريد تطبيق العدالة بطريقة تخدم مصـــالحه وتحافظ على ملكيته يحترم القوانين الوضعية ، لأن قواعد القانون مقيدة . أما قانون الطبيعة فلا مفر منه .(٣)

ولمـــا كانـــت مجموعـــة القواعد الأزلية الثابتة التي تضمن مفاهيم العدالة والمساواة ، ويعترف بها الـــناس كمبادىء طبيعية للتعايش الاجتماعى هى التي تخلق الفرص لكل ما يضمن حق ملكية الإنسان من حياة وتملك واستقرار. (٤)

ولقـــد وجدت نظرية الملكية طريقها الطبيعي في العصر الطبيعي . لأن الأفراد قبل انضمامهم تحت نـــظـــام مجـــتمع سياســـى ، كانـــوا يعيشون في مجتمع ساذج يحكمه قـــانون الطبيعة ، و لأفراده حقوق طبيعـــية . ثـــم قضى تكوين المجتمع السياسي (العقد) على هذه الفضائل (مثل السذاجة وعدم الاكتراث وحب التملك دون مراعاة الآخرين) وظهرت ظاهرة التملك لكى يتسيد الإنسان في غابة الوحوش .(٥)

٢- ظاهرة الرق slavery phenomena

ذهـــب جروتيوس إلى أن الخدمة الصحيحة أن يضطر الفرد إلى العمل طوال حياته ليعيش ويحصل على كل ما هو ضروري لحياته .

وإن لهـــذه الظاهرة سببين لوجودها : **الأول** : الرق تعاقد حر بين السيد ورقيقه . فمن حق الفرد أن يـــبـــع حـــريـــته لشـــخص آخر نظير أن يمـــده هذا الشخص بما يقيم صلبه. الثاني : حق الانتصار في الحـــرب . فالمنتصرون لهم حق قتل الأعداء وأن يجعلوهم أرقاء لهم ويتركوهم أحياء . بمعنى أن من حق المنتصر أن يترك لهؤلاء (حق الحياة) في نظير الاستئثار بحقهم في (الحرية المدنية). (٦)

1- **Plato**: Republic , [Maquaire unvi, N.Y , 1996] P.310

١- **أبو اليزيد المتيت** : النظم السياسية والحريات العامة ، مرجع سابق ، ص : ٣٢

3- **Bysir F.**,: The History Of Natural law , Ibid, P.78

٤- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :١١٣

٥- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ص : ١٠١

٦- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٦

وقــد ذكــر ارسطو أن أية جماعة تتألف من أنواع مختلفة من الناس ، يسخر بعضهم بعضاً ، بأن يــؤدى كل منهم عمله ويقوم بوظيفته في المجتمع ، كان يكون زارعا أو صانعا أو تاجرا أو مستشارا في الــرأى هذا فضلا عن اختلافهم في الغنى والفقر فإن بعضهم أغنياء وأكثرهم فقراء . وأن الناس بعضهم أحرار بطبيعتهم ، وبعضهم أرقاء بطبيعتهم وان الرق حق على هؤلاء وهم أهل له. والرق في العالم منذ القدم ، وهو جزء من نظام الطبيعة وأشار الإكوينى أنه نظام معقول. (١)

وعــن ظاهرة الرق أجاب جروتيوس قائلا : **إن العبودية منطق مرفوض ودليله** : إن الشعب الذى يهــب نفســه لملك أو لسيد . لابد أن يكون شعبا قبل هذه الخطوة لأن الهبة نفسها عمل سياسى . فالشعب الــذى يخــتار ملكه يسبق الملك في التكوين . كما أنه لايملك المملوك ان يجبر غيره حتى أولاده على هذا المسلك . كما أرجع ظهور هذه الظاهرة إلى امتهان الفضيلة . (٢)

❖ أراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي

أشــار جروتيوس بأن هناك نظاما شاملا يتمشى مع مقتضيات العدالة ، معتبرا أن العدالة هي حلقة الاتصـــال بين الحقيقة وسلامة القانون ، ولذا فقد أشار بأن المجتمع الذى يسوده النظام والاستقرار مؤثر على سلامة قوانينه . لأن القانون المدنى وليد الأحاسيس الطبيعية التي تقود الناس إلى إيجاد الحلول الأكثر تمشيا مع سعادتهم ومصلحة المجتمع. (٣)

كمـــا ذكــر بــأن محور سيادة كل دولة: في إقليمها على أساس المساواة الكـــاملة بين الـــدول جمــيعا ، فلــيس لدولة أن تصنع قوانينا تسرى على دولة أخرى ، وكل دولة هى الفيصل النهائى بمقتضى ســيادتها فــيما يتصــل بمصالحها . وأنه رغم هذه الخاصية السيادية التي تتمتع بها الدول ، فإنها مع ذلك خاضعة لالتزام الأخلاق بمقتضى قانون الطبيعة .(٤)

و يناشـــد جروتــيوس الإصـــلاح الذى يؤدى إلى الاستقرار . فقد كانت أراؤه تدعو إلى إقـــرار الفضـــيلة ، وأن الحـــاكم مســئول أمام شعبه يرعى مصالحهم ويحافظ عليهم . أما من ناحية الملكية التي أرجعهـــا إلى الاختلاف في أمزجة الناس وتنوع اتجاهاتهم فهو أمر طبيعي أن يتملك الإنسان . أما ظاهرة الـــرق أمـــر لايقبله العقل لأنه قبل أن يكون حاكما لابد من شعب اختاره ، فكيف يختارونه من يفقد إرادته ويبيع نفسه .أما ما قصده أن يعمل الإنسان من أجل كرامته وفي خدمة غيره أمر مقبول .

١- **محمد فتحي عبد الله ، ميلاد زكي** : أرسطو و المدارس المتأخرة
[الإسكندرية : منشأة المعارف ، بدون سنة طبع] من ص: ١٥٦-١٦٢
- **Mure, G.R.** :Aristotle [london , 1947]P.61

٢- **لوك – هيوم – وروسو** : العقد الاجتماعى ، ترجمة د / عبد الكريم أحمد
[القاهرة : الدار القومية للنشر ، بدون سنة طبع) ص٨٠-٨٩

٣- **أبو اليزيد المتيت** : النظم السياسية والحريات العامة ، مرجع سابق ، من ص: ١٥٨- ١٥٩

٤- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٩٥
- **Merriam, C.F.**: Systematic Politics (Chicago , 1955) p.75

٦- توماس هو بز Thoms Hobbes

١٥٨٨ – ١٦٧٩م

ولـد فـي سـنة ١٥٨٨م في بلدة ماليسبورى Malmesbury في مقاطعة ويلتشاير Wiltshire بانجلـترا . كـان والـده يعمل مساعد قس ، و يعانى من الشقاق الأسرى ، هجر أسرته فكفله عمه وتعهد بتربيته . تميز بالنبوغ في سن مبكرة، استطاع وهو في السادسة من عمره إتقان اللغة اليونانية واللاتينية.

دخـل جـامعة أكسفورد والتحق بكلية ماجدالين Magdalen وهو ابن الخامسـة عشر ، ومـكث بهـا خمـس سـنين . درس المنطـق المدرسـي والطـبيعيات ونال منها درجته . عمـل في خـدمة بـيكون (١٥٦١-١٦٢٦) كاتماً لسره ومعاونا له في نقل مؤلفاته إلى اللاتينية ، وكان له آراء سياسية في عصره منها :

" أن الحرية الحقيقية يجب أن تتقيد بالقانون الذي يقوم على العقل وأن تخرج عن تلقائيتها الهوجاء "

وقد عمل مدرساً في بيوت النبلاء. توفي في عام ١٦٧٩م. (١)

❖ من مؤلفاته

١- كتب كتاباً في مبادئ القانون الطبيعي والسياسي دونه عام ١٦٤٠ م وقسمه إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : في الطبيعة الإنسانية أو المبادىء الأساسية للسياسة .

القسم الثاني : في الخدمة الاجتماعية

القسم الثالث : في المواطن

قـد بين في كتابه أن الطبيعة البشرية تشتمل على العقل إلى جانب الهوى .والذى يحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون الشعور الذاتي بأن الإنسان ذئـب لأخيه الإنسان ، وأن الكل في حرب ضد الكل .(٢)

٢- كتاب المواطن عام ١٦٤٢م ضمن هذا الكتاب أن الصراع يرجع إلى ثلاثة أساليب :

أ – المنافسة

ب- عدم الثقة بالآخرين

ج- التطلع إلى المجد لتحقيق الشهرة

لذا يحاول الناس التزود بالقوة للانتصار على الصراعات . (٣)

١- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة الخامسة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩] ص: ٥١

- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص:٣٧٨

- **Laird J.**, Hobbes [London , 1951] p. 5

٢- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ٥٣

٣- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ص: ٣٧٨

٣- كــتاب التنيين **عام ١٦٥١ م Leviathan المعروف باسم الحكم الاستبدادي أو الدولة ذات النظام الدكتاتوري .

وقد ضمن كتابه نظرة تحقير واستهانة للطبيعة البشرية . وكان من آرائه أنه خير للإنسانية أن تعيش في ظل حكم طاغية مستبد . على أن تعيش في بلد يتعرض فية القانون والنظام للزوال . (١)

و قــد تضمن كتاب التنيين أن الدوله وجدت نتيجة احتياج اجتماعى بين الأفراد للمحافظة على حياتهم وممتلكاتهم ، وأن للحاكم السلطة المطلقة في حكم الرعية . لايحق لأحد معارضته ولا محاسبته بــيده مقاليد الحــكم ومسيطراً على السلطات بما يراه هو. فقد نال شهرة واسعة في إنجلترا واعــتبر من أعظم أعــماله .(٢)

٤ - كمــا كتــب رســائل موجــزة في السياسة . أشار فيها إلى أن سلطة الملك واحدة لاتقبل الــتجزئة . وأن هــذه السلطة تتضمن حق الملك المطلق في إعلان الحرب ، وإقرار السلام ، وفرض الضرائب . (٣)

❖ ومن آرائه الفكرية

١- نظرية الدولة :

تأتى الدولة إلى الوجود نتيجة التعاقد بين الأفراد والملك . فهى تبغي الأمن والطمأنينة وتنأى عن الحرية – أى أن الباعث الاجتماعى هو أساس تكوين الدولة .

و يلجــأ هوبــز إلـــى تــبرير سيادة القوة إلى فكرة العقد الاجتماعى . بأن الناس يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية لشخص أو هيئة ، وكلاهما ليسا عضواً في العقد ، ويكون الحاكم ليس ملزماً بشىء ، كما أنه يحتفظ بحقوقه وبحريته .

ومــن هــنا فله أن يفعل ما يشاء ، وعلى الناس الطاعة ، وبينهم الخيار إما أن يعيشوا في أمان معترفين بسلطان الحاكم وإما أن يرتدوا إلى الفوضى وما يترتب عليها . (٤)

---

١ -عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ١٧٨ – ١٨٠

** يقــول فـــي مقدمـــة كتابه (التنيين) أن فن الإنسان يستطيع أن يصنع حيوانا صناعياً . بل إن الفن يســتطيع أن يذهب إلى أبعد من ذلك فيقلد الإنسان ذاته . ذلك بأن هذا الكيان الخيالي الهائل الذى نسميه الدولة والــذى هو من خلق الفن لا يعد أن يكون إنسانا صناعيا وإن كان أعظم حجماً وأكثر بأساً من الإنسان الطبيعي لقــد صوره الإنسان وابتدعه لكى يحميه و يأمنه ... إن السيادة في هذا الإنسان الصناعى هي بمثابة الروح . إنهــا له الروح الصناعية ، فهى التي تمنح الحياة والحركة لجسده كله... والثواب والعقاب أعصابه... وثروات الأفــراد جمــيعاً قوتــه وسلام الشعب وظيفته والإنصاف والقوانين هي فيه بمثابة العقل والإرادة ... والاتحاد والوئــام صــحته ، والفتنه مرضه ، الحرب الأهلية منيته ، والمواثيق والعقود التي أدت إلى اتحاد أجزاء هذا الكائن السياسي هى منه بمثابة ما قاله الله عندما شاءت إرادته أن يكون الإنسان فقال فليكن فكان

- د/بطرس ، غالى د/ خيري عيسى : مدخل في العلوم السياسية ن مرجع سابق ص: ١٠٣

2-A.C.G Rayling ,philosophy of futher thought (oxford unvi.,1998) p.381

٣- محمد على أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة ، طبعة أولي ، [الإسكندرية : دار المعارف الجامعية ، ١٩٦٩] ص٥٠

٤ - على عبد المعطى : الفكر السياسي الغربى ، مرجع سابق ، من ص : ٢٣٢ – ٢٣٤

٢- **أشكال الحكومة :**

اعتبر هوبز الحكومة عنده بمثابة الدولة وارجعها الى الأشكال التالية :

١- **الشكل الموناركى** تتركز السلطة في يد فرد واحد

٢- **الشكل الارستقراطى** تتركز السلطة في يد هيئة حاكمة .

٣- **الشكل الديمقراطى** حينما تكون السلطة في يد الأغلبية .

وليس ثمة شكل رابع . وفي كل شكل تتركز السيادة . ولكن الفارق بين شكل وآخر . إنما يقوم في مدى كفاءة هذا أو ذاك في تحقيق السلم والأمن .

إلا أنه غلب الشكل الموناركى . لأنه رأى أن الانسان بطبيعته أناني ينزع إلى تحقيق رغباته ومصالحه . فإن كانت السلطة في يد شخص واحد قل الشر وإذا كانت في يد هيئة كثرت الشرور ، وإذا كانت في يد الأغلبية ازدادت الشرور اكثر فأكثر . وعن الهيئات المنظمة للدولة (قضائية – تنفيذية وتشريعية) فإنها تستمد سلطتها من إرادة الحاكم .(١)

٣- **نظرية العقد الاجتماعي**

فرض هوبز ثمناً باهظاً لتأمين الفرد على حياته ، لأنه في رأيه يواجه خيارين لا ثالث لهما. إما الرضا بالحكم الاستبدادى بكل ما يترتب عليه من تجاوزات ، وإما يتحمل تبعات الفوضى الكاملة .

ويتمثل هذا الموقف مقولته ذات الجذور المسيحية والإسلامية . أن يعيش الشعب تحت لواء حاكم ظالم خير له من أن يبيت ليلة واحدة بدون حاكم (ابن تيمية)

ومن شروط العقد عدم توافر الرضا المنبثق من العقد كأساس للسلطة ، إلا في بداية الدخول إلى المجتمع المدنى فقط ، أما بعد ذلك فلا يعتد برضا المحكومين ، كما لا يترتب مشروعية النظام على إستمرار توافره ، ومع ذلك لايرى حاجة لإبرام عقد جديد للتعبير عن رضاهم إلا في حالة سقوط صاحب السيادة على يد غاز جديد أو نتيجة ثورة . (٢)

وأضيف إلى ما اتفق الجميع في ذلك فلا بد لهم من التنازل عن حقوقهم التي كانت السبب في إحداث حالات القتل والقتال . وبهذا الاتفاق والتنازل وهما جوهر العقد . أنه لشخص مصطنع أو خيالي يستطيع أن يتصرف بالأنانية عن كل فرد شارك في إقامته . وهذه المشاركة هى التي توجد الوحدة بين جميع الأفراد .

١- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربى ، مرجع سابق ، ص : ٢٣٧

- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٥٤

- **ابراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص:٢٧٢

٢- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص:٣٨٠

ولكـــي تضمن لهذا الشخص المصطنع لا بد أن يكون التنازل أبديا لا رجعة فيه . فهو يحد من حريات الأشرار .

والذى يتوفر فيه كل هذه المقومات هو الدولة التي يسميها هوبز بالعملاق أو التنيين ، وعليه لا يحق للرعايا الثورة ضده ، ولايحق لهم تغيير شكل الحكم ، وفي مقابل هذا لا يستطيع صاحب السيادة أن يتخلى عن سيادته . (١)

إلا أنـــه تراجع مشيراً أن للإنسان الحق الكامل في المقاومة حين تصبح حياته في خطر . لأن الإنســـان من طبيعته أن يختار أقل الشرور التي قد تحدث من المقاومة أكثر من الموت الذى ينتج عن عدم المقاومة. (٢)

وضــــع هوبز الفرد في عقد أبدى مع الحاكم . وأن الإنسان بين خيارين ، إما إطاعة الحاكم بلا جدال وحقه المطلق فيما يشرعه . وإما الفوضى وعواقب نتائجها .

إلا أنـــه تـــراجع قـــائلا . أن للأنسان الحق الكامل في المقاومة في حالة شعوره بظلم ، واعتبره حقا مشروعا للتعبير عن ذاته . يبدو من ذلك التردد الواضح في شخصيته .

❖ فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي

اعتمد فكره السياسي على التحليل العقلي للأمور . فانعكس ذلك على مذهبه السياسي ونظريته الأخلاقـــية (أن الدولـــة تقـــوم على عنصر الخوف " خوف الجميع من قوة شخصية الحاكم ، وكذلك خـــوف الجمـــيع من بعضهم البعض") بحيث يمكن رد كل نظرية إلى سوابقها وبحيث يعتمد اللاحق علـــى الســـابق دون أدنـــى خروج عن محتويات النسق . كما صور حالة الطبيعة الأولى بأنها تتميز بالريبة والشك وتوقع الحروب في كل وقت، وأن الإنسان منبع كل الشرور و الآثام ، وكانت عيونه لا تفارق الآخرين. (٣)

وأن حـــياة الإنسان تنطلق من منطلق واحد هو التنافس الذى يقوم على الخوف ، مما ينتج عنه من صراع وحرب ، والتي خلت من كافة القواعد الخلقية والعرفية ، اللهم إلا المصلحة الشخصية التي يســـعى الإنســـان إليها بكل ما لديه بقوة ومتعة وقدرة على الخداع والاحتيال . أى أن الحق الطبيعي يسبق كل أساس ولو كان طبيعيا . (٤)

نكـــر أن القـــانون الطبيعـــي في مجال السياسة ما هو إلا وصف الظواهـــر كما هى في مجال الواقـــع ، فهو وصف العلاقة بين العلة والمعلول أو بين السبب والنتيجة، ولا يشتمل هذا القانون على قواعد أخلاقية ، كما أنه ليست له أية قدسية ولايعتبر قيدا على سيادة الحاكم .

١- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية - الجزء الأول[الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥]ص: ٢٠٧

٢- ــــــــــــــ : مقالات سياسية - الجزء الأول ص :٢١٣

٣- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربى ، مرجع سابق ، من ص: ٢٢٥ - ٢٢٧

٤- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص: ٢١٥

كمــا فــرق بين القانون المدنى و قانون الطبيعة فالقانون المدنى هو الذى تسهر عليه السلطة لتنفـيذه ، بينما قانون الطبيعة هو مجموع القواعد التي يمليها عقل الإنسان ، و لا يكتسب الشرعية إلا إذا أمر الحاكم بتنفيذه . (١)

كمــا دافــع عن الاستبداد كنمط للحكم بغض النظر عمن يشغل سلطة السيادة أو أسلوب وصولهم إليها . وأن سلطة الحاكم معفاة من أية مراجعة أو نقد من أية جهة أخرى .

فكــل تصــرفات الســيادة مشــروعة وغير قابلة للمسائلة أو الاتهام أو توقيع الجزاء من جانب المحكومين .

أمــا بالنســبة للعقــيدة والتعلــيم والفكــر . فإن سلطة السيادة هى وحدها المتحدثة بأسم الدولة والكنيســة والفــرد ، بل وحتى تحديد كيفية تفسير الكتاب المقدس . أى أنها تشمل الصلاحيات المطلقة لسلطة السيادة و كافة مجالات التشريع والتنفيذ والقضاء .(٢)

ولقد ألقى هوبز الضوء على القانون الطبيعي والقانون الوضعى . فالقانون الطبيعي استنتاجات بيــنما القانون الوضعى هو كلمة يضعها الحاكم تتيح له الحق في أن يأمر الجميع ، والقانون المتحضر يــتكون من التعبير عن إرادة السيادة أو الحاكم الذى لايخضع هو لهذا القانون. ويرى أن كل القوانين تحــتاج إلــى تفسيرات خصوصا قانون الطبيعة فهو غير مكتوب ، ولا يصبح قانونا صحيحا إلا إذا تجسد في شكل أوامر نابعة عن الحاكم أو السيادة .

ويتسائل هوبز إذ ثمة تعارض ظاهر بين الأمر الإلهي وبين أمر الحاكم فأى أمر يتبع ؟

يجيــب هوبز بأن الأمر الإلهي يجب أن يسود كل سلطة ، ولكن هذا الأمر الإلهي لا يمكن أن يفهــم إلا بواســطة العقل الإنساني . ومن جهه أخرى فإن الامر الإلهي إذا كان موجها إلى كل إنسان فيجــب طاعته ، أما إذا إدعــى إنسان أو هيئة أنه تلقى أمرا إلهيا ، فكيف يقتنع الأخرون أن أمراً قد حــدث ؟ (٣)

أى أنــه يــرى أن القانون الطبيعي يكاد يكون عديم الجدوى ، لأن قواعده تتحكم في تصرفات الناس ، وذلك لأنه يتضارب مع الغرائز والعواطف الطبيعية .(٤)

كمــا تعرض هوبز للعلاقة بين الدين والأخلاق والدولة. أشار إلي أن الأساس الأخلاقى للدولة يقاس بمدى القدرة على إشباع الغرائز والمحافظة على الناس وحمايتهم من الموت .

١- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص: ٣٨٠

٢- ———— : مرجع سابق ، ص: ٣٨٢

٣- **على عبد المعطى** . الفكر السياسي الغربى ، مرجع سابق ، ص: ٢٣٨ - ٢٤٢

4- **A .P.O Enlrve**, Natural Law An Introduction To Legal Phlisophy , Ibid, P.51

الديـــن تقاس قيمته بما يحققه من نفع ، ويعتبر مفيداً متى زاد من قوة الدولة رفض المبدأ الديني الـــذي يجيز عصيان الأوامر المخالفة للقانون الإلهي ، وعليه فإن العصيان المدني مرفوض و لايمكن تبريره .(١)

يتبين من فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي . أنه صور حالة الطبيعة كلها مليئة بالشرور والأحقـــاد . وأن علــــى الإنســـان دائماً أن يكون في تأهب دائم تجاه أخية الإنسان وان حياتهم يشغلها الصراع الدائم . وأن القوة هى أساس الأمن والأمان ، وأن حاكماً بلا سلطة تدعمها القوة فهى حكومة شكلية .

والناس بين خيارين إما الاستكانة للحاكم أو العيش في فوضى دون تركيز لمطالب إعاشتهم لذلك كان الحاكم في نظره أنه رب نعمة هذا الشعب وعليهم الطاعة وعدم الجدال وتنعدم المحاسبة

وأن القانون الطبيعي لاجدوى من ورائه طالما لا يقره الحاكم ، لأنه ليس ذا بال من وراء تنفيذه لأن أوامره قد تتعارض مع متطلبات وحياة الشعب .

أما ما يقره الحاكم ويضع قواعده ويسهر عليه ، فهو جدير بالاحترام والتقدير والالتزام .

وإجمـــالاً فإن فلسفة هوبز السياسية لاتحترم العهود والمواثيق ، فهو يرى أن العهود بغير السيف ليست سوى ألفاظ . إذا لم تجد القوة القادرة على القمع . (٢)

لذلـــك فالقول إنها نظرية تخلو من الإيمان . لأن نظريته نظرية نفعية تقاس بما تحققه من فائدة لايهمه الرجوع إلى المصدر . نظر إلى الكنيسة كأية مؤسسة أخرى ، فاتهم بالإلحاد . (٣)

أن الكنيســـة هـــى رمــز الشريعة لها قدسيتها واحترام قوانينها، ولما نظر إليها هوبز على أنها مؤسســـة تؤدى وظيفة ليس إلا ، فقد خلع عنها لباس الوقار واحترام قدسية الدين . فهو بذلك قد همش القوانين السماوية ورمزها الكنسي ، فالقانون الطبيعي قد يخلومن فكره السياسي.

١- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص: ٣٧٩

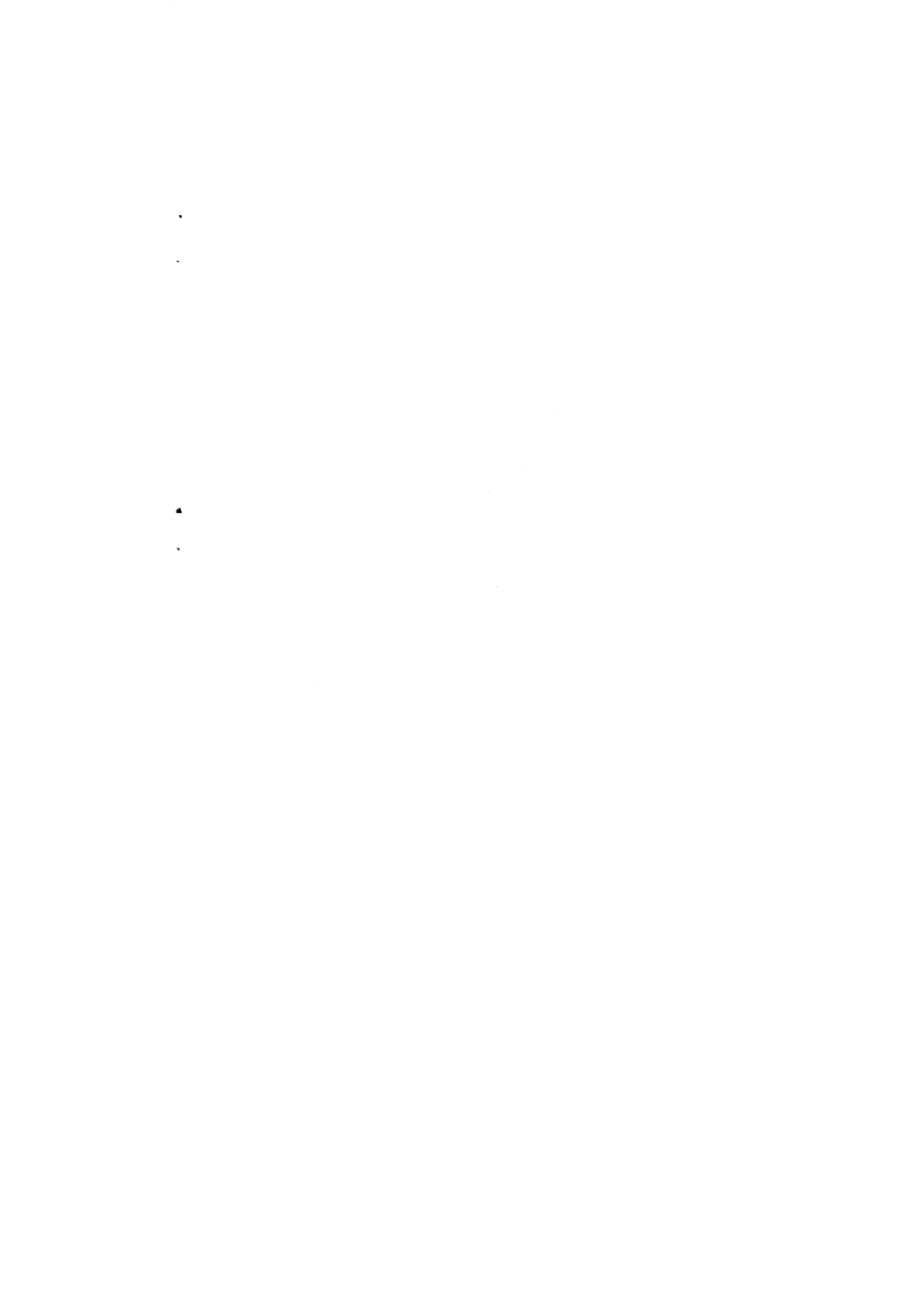
٢- **قبارى اسماعيل** : علم الاجتماع السياسي [الإسكندرية ، منشأة المعارف ،١٩٨٠] ص: ٧٣

٣- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق، ص: ٢١١

الفصل الثاني

نظرية القانون الطبيعي
في فكر جون لوك السياسي

نظرية القانون الطبيعي
في فكر جون لوك السياسي



نظرية القانون الطبيعي في فكر جون لوك السياسي

ولــد جــون لــوك في سمرست بإنجلترا في عام ١٦٣٢ م ، و درس الطب في اكسفورد ثم فتح عــيادة هــناك. و قد تعرف عن طريق مهنته علي اللورد " شافتسبري " و أصبح بصورة رسمية طبيبه الخــاص ، ولكــنه كان أيضاً صديقه و أمين سره وعندما أصبح اللورد شافتسبري رئيساً للوزارة . عين لــوك وزيــراً من وزرائه المقربين . و هكذا دخل معترك السياسة ، واضطربت حياته نتيجة لاضطراب الظــروف السياســية فــي ذلك الحين ، إذ ما لبثت تــلك الحكومة أن سقطــت و نفي أعضــاؤها مــن إنجلــترا ، فذهــب لــوك إلــي فرنســا . و بقى هناك سبع سنوات . قابل في أثنائها رجال العلم و الأدب والفلسفة . وتجول في هولندا وألمانيا . ومما كتبه عن خلاصة فكره السياسي آنذاك هذه العبارة الساخرة :

" وجدت أن الذين يدعون للحرية، هم أكثر الناس تقييداً لها و تحريما. بل هم في الحقيقة سجانوها و جلادوها. "

و كمــا هيأت له صداقته بالعالم رو برت بويل Robert Boiel التي سمحت له بدراسة الفيزياء و الكيمياء ، كما تأثر به و أخذ عنه قواعد المنهج التجريبي الذي كان يستخدمه في العلوم الطبيعية .

وســنحت له الفرصة أيضاً بصداقة سيدنهام Sydenham و كان عالماً من أعلام الطب الذي داوم معه استخدم المنهج التجريبي في حرفته . و قد استفاد من تلك فوائد جمة ، أفادته في حياته . مثل القدرة علي التعامل و تقدير المواقف و تحليل الأمور. (١)

أما عن تعليمه المنظم فقد حصل علي منحة سمحت له بالالتحاق بكلية وستمنستر Wistmenester في لندن فيما بين سنتي ١٦٤٦-١٦٥٣ ثم لم يلبث أن التحق بكلية المسيح في اكسفورد من سنة ١٦٥٣ و حــتى ســنة ١٦٥٩ و كانــت تحت إشراف رجال الدين ، و كذلك أفادته القراءات الكثيرة التي عكف علــيها . فقد استوعب من الكتابات لبيكون الإنجليزي (١٥٦١ – ١٦٢٦) و هوبز (١٥٨٨– ١٦٧٩) المنهج القائم علي الملاحظة و التجربة ، وعن ديكارت الفرنسي (١٥٩٦– ١٦٥٠) المنهج العقلي . فقام بتقريب البعد بين الفكر العقلي و الحسي بفكره و فطنته . و لم يجعل الفصل تاما بينهما بل آمن بارتباطهما و تعاونهما الوثيق في ميدان العلم و المعرفة كما درس اللغات القديمة و النحو و المنطق الصوري . (٢)

١- محمد فتحي الشنيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، طبعة أولي
[القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨] مرجع سابق ، من ص: ٣- ٦

٢- محمد علي أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة – الطبعة الرابعة ،
[الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،١٩٧٣] من ص: ١٦١-١٦٤

– يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة [القاهرة . دار المعارف، ١٩٨٩] ص : ١٤١ .

و امتدت اهتماماته بالميدان الاجتماعي و السياسي ، و تناول فيها ظروف عصره و ظروف الحياة فيه . مما دفع الناس أن تعيره مسامعها . و نجد أن الفلسفة التي نشأت في أوروبا بعد ذلك كانت تستمد جذورها مــن هــذا الأســلوب في التفكير، فهي فلسفة تجريبية. و لم يمهله القدر فقد مات في ٢٧ أكتوبر من عام ١٧٠٤ م في هولندا (١)

❖ أهم مؤلفاته:

كانت حياته حافلة بالنشاط العلمي ، مما كان له صداه في كثير من البلاد . كما تعتبر الفترة من عام ١٦٨٣ – ١٧٠٤ م شاهدة علي خصوبة و وفرة إنتاجه و أعماله الفلسفية العظيمة .

ولم تقتصر كتاباته علي المسائل الفلسفية فحسب ، بل تناولت مجالات أخرى كالسياسة – الاقتصاد – التربية و اللاهوت و كذلك العلم الطبيعي .

أ- المسائل الفلسفية :

١- مقالة في الإدراك الإنساني An Essay Concerning human 1677

و ينقسم هذا المؤلف إلي أربعة أقسام تبحث في :

أ - نظرية الأفكار والمبادئ الفطرية .

ب - مصـــــادر الفكـــر الإنساني .

جـ - العـــلاقة بين الفكـــر واللغـــــة .

د - نظـــــريــــة المعـــــرفة . (٢)

و جـــاء فـــي مقالة الإدراك الإنساني . أن لوك تناول الرد علي نظرية المعاني الغريزية . كما قسم المعاني إلي بسيطة و مركبة و بيان أصلها التجريبي .

أمـــا من ناحية اللغة و وجود دلالة الألفاظ علي المعاني و تأثير اللغة علي الفكر و معارضة الفلسفة المدرسية باعتبارها فلسفة لفظية أي جسد بلا روح .

و عـــن المعرفة (أي اليقين الميسور لنا) فهي تبحث في قيمة المبادئ الأخلاقية و الروحية . و أن معيار الحق عنده في المعرفة الإنسانية قوله : لكي نحصل علي معرفة صادقة . يجب أن نسوق الفكر إلي الطبيعة الثابتة للأشياء و علاقتها الدائمة ، لا أن تأتي بالأشياء إلي أفكارنا. (٣)

١- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ٩ – ١١ .

- **موسوعة العلوم السياسية** : الكويت ، ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص: ٣٤٧ .

٢- **علي عبد المعطي ، راوية عبد المنعم** : رواد الفلسفة الحديثة ، [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩] من ص : ٣٤٩ – ٣٥٣

٣- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٤٣ – ١٥٣

و قـد ذكـر لاسليت Laslett الفيلسوف الإنجليزي. أن لوك الذي وقع مقدمة كتاب [البحث حول الإدراك الإنسـاني] أصـبح بهـذا التوقيع جون لوك التاريخي الفكري . (١) و قيل عن هذا المؤلف أنه اسـتغرق قـرابة العشرين عاما في تأليفه . وسبب تأليفه مناقشة جرت بينه وأحد الأصدقاء حول إشكالات تتصل بالدين والأخلاق . (٢)

٢- خواطر في التربية Some Thought Concerning Education

تناول أساليب تعليم الصغار، حيث يوصي بالحنان المعتدل بين الطفل ووالديه ، و ليس بالخضوع الأعمى .

كما ناشد المربين من تشجيع الفهم دون الاستظهار . وقد ظهر ذلك من خلال طبعتين الأولى ١٦٩٣ و الثانية ١٦٩٥ بالإضافة إلي تعليم الصغار ، أن الطفل ابن البيت و المدرسة . كما أشار إلي المعلم بالإضافة إلي ما سبق إرساء قواعد الأخلاق و مبادئ الدين عند النشئ ، و بث روح الطمأنينة عندهم ، والعمل علي الإيفاء باحتياجاتهم الجسدية و النفسية كلما أمكن ذلك.(٣)

٣- وعن معقولية المسيحية Le Christianisme Raisonmable 1695

يوصـي بأنـه يجب أن نستخلص المبادئ المسيحية النقية من الكتاب المقدس . و قد بين أن العقيدة تصفو إذا تحررت من شوائب الطقوس المعقدة و نأت عن المناقشات اللفظية العقيمة .

وقد استنكر بشدة لألوان التعذيب والاضطهاد التي كان يعاقـب بها الناس أحيانا من رجـال الكنيسة . (٤)

وقد صنف كتبا كثيرة منها: رسالة الأكليروس – خواطر الجمهورية الرومانية -خواطر إيمانية واعتبارات في نتائج تخفيض الفائدة و زيادة قيمة النقد . (٥)

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولى ، مرجع سابق ، ص : ٣٦٨.

٢- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة و المعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٤ .

3- **Locke J.**: Some Thoughts Concerning Education [London, 1965] P. 53

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص: ٣٦٢ .

٥- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة ، مرجع سابق ، ص :١٤٢.

بالإضافة إلي مجموعة كتب نشرت بعد وفاته منها :

١- كيف يعمل العقل Of The Conduct Of The Understanding

٢- بحث في المعجزات A Discourse On Miracles (١)

ومما دفع الباحث لتناول بعض مؤلفاته التي تناول فيها جوانب فكرية مختلفة. لكي يتبين مدى العلاقة بين أفكاره السياسية و القانون الطبيعي .

ب- المجال السياسي In The Political Field

١- مبحث في الحكومة الأهلية Of Civil Government

ضمن لوك هذا المبحث ما يجب أن يكون عليه النظام في الحكم فذكر :

أ- يقـول لـوك: ليس من الزعم القائل بأن آدم لا من خلال حق طبيعي أو هبة من الله Donation For God لـه سلطان على أولاده أو هيمنة على العالم Domination Over The world [أي أن نظام الحكم الصالح يتنافي مع الحكم الوراثي]

ب- حتى إذا كان له هذا السلطان. فليس لورثته أن يطالبوا بميراث هذا السلطان .

جـ- وان كان لورثته هذا السلطان . فما من قانون في الطبيعـة ، ولا قانـون خاص من الله يعطى الحق لأي من الورثة في أية حال أن يرثوا بالخلافة حكما أو سلطانا .

د- وإن قررت الوراثة ذلك ووضعوا لها قواعد وقوانين. فإن ما نعرفه منذ أقدم العصور مـن نسل آدم من عهود قديمة. الأمر الذي لا يعطى لأي كائن من كان أن يكون فوق الآخرين، حتى وإن ادعـى أنه ينحدر من أقدم البيوتات. فلا حق لأحد أن يزعم أن له الحق في ميراث السلطة . To Have The Right Of Inheritance

واختـتم مؤلفه قائلا: إن الناس يعيشون جميعا معا لا بروابط وقواعد تحكم البشر. بل تحكم البهائم والوحـوش، حيث يسود قانون الغاب ويصرع القوى الضعيف وتعم الفوضى وتنتشر خيبات الأمل والتمرد والاضطراب .

وهـذه هـي الأمور التي نئن منها جميعا بل ويصرخ منها دعاة هذا الفكر أنفسهم . ومن هنا كانت الضرورة لقيام حكومة بشكل آخر وبسلطة سياسية أصيلة وبشكل من التصميم والمعرفة بين الأشخاص. (٢)

١- على عبد المعطى ، راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ٣٥٦.

2- **Jhon Locke** : Of The State Of Nature . Book II . chapter I , sec., 1-3. [Chambridge , 1980] P. P. . 3-7.

٢- مقالتان في الحكم Two Treatises Of Government 1690 - 1694

يتضمن هذا المبحث جزأين :

أ- **نظريـــته السياســـية** : تنطوى هذه النظرية في صميمها على شخصية الحاكم ومؤشرها أن يكون مؤمنا بكرامة الإنسان، وبحرية الفكر والصحافة ، ويدعو إلي التسامح في مجال العقائد الدينية .

كمـــا ضـــمنه الاهـــتمام ببحـــث الموضـــوعات السياســـية ودوافع الثورات التي كانت مسار بحث وتســـاؤل. وقد دفعه إلي كتابة الرسالتين ما آل إليه فكره السياسي من شهرة ، وما اكتسبه من خبرة بالعمل السياســـي وخاصوصا إبان ثورة المحافظين ١٦٨٨م التي أطلق عليها الإنجليز الثورة المجيدة Glorious Revolution والتـــي اعتـــبرها **الوثـــيقة الثانية** في الدستور الإنجليزي ، وتنص على حرمان الملك من إعداد جيش خاص به وفرض ضرائب لمصلحته الخاصة ، وكذلك حرمانه من إعفاء بعض المواطنين من التبعـــية للقانون. وقد سميت هذه الوثيقة بوثيقة إقرار الحقوق Bill Of Rights . وقد تبعتها **وثيقة ثالثة** عـــام ١٨٣٢م. والتـــي نـــال بهـــا الشعب كامل الحق الديمقراطي. بل إنها نصت عل كل عبد يطأ أرضا بريطانـــية [أيـــام أن قيل عنها إن الشمس لا تغرب عن الأرض البريطانية أينما ذهبت] فأنه يتمتع بالحق الديمقراطي. وقد سميت هذه الوثيقة بوثيقة الحقوق النيابية Representative Of Govrnment .

وقـــد كانـــت **الوثـــيقة الأولى** سنة ١٢١٥م وقد أطلق عليها [الماجناكارتا "Magna Charta"] بمعـــنى وثـــيقة العهـــد الأعظم. والتي نالـــت بها الطبقة الراقية [رجال الأعمال – الفرســـان – رجـــال البلاط – رجال الكنيسة ثم النبلاء] الحق الديمقراطي. (١)

ب- **مســـئولية الحكومـــة** : أن يكون للدولة التوجيه والإشراف في المجالات المختلفة من أجل النهوض بالمجتمع. وكذلك تعزيز استقلال القضاء والأخذ بمسئولية الوزراء .

وأشـــار لكي تنهض الحـــكومة بمـــسئوليتها أن تســـتمد سلطتها من الله ، وتكون معبرة عن إرادة الله ، أو تـــنهض علـــى أساس عقد من المواطنين بنوده تهدف إلي الخير ونبذ الشر. قائم على الرضا لأن الحاكم لا يمكن أن يكون مشرعا. (٢)

كمـــا أشـــار بـــأن عـــدم وضوح القوانين وعدم وضع حدود للسلطة. قد يؤدى إلي فوضى وشقاء وعصيان وتمرد لا نهاية له .

وقـــد ربط المبحث الأول بالثاني بقوله : إن الضعيف عندما يشعر لا ملجأ له ضد القوى فإنه يتوجه بالدعاء إلي الله . (٣)

١- **عبـــد الكـــريم أحمـــد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ١٨٥ – ١٨٨ .
- **محمـــد فتحـــي الشنـــيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجـــع سابـــق ، ص : ٧ .
٢- ________ : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ٩ – ١٠ .
٣- **جان جـــاك شوفـــالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ، مرجع سابق ، من ص : ٣٧٨ – ٣٨٠.

٣- رسالة في التسامح : A Letter Concerning Tolerations

كتــبها باللاتينــية في أثناء وجوده في هولندا في شتاء (١٦٨٥ - ١٦٨٦) ثم نشرت عام ١٦٨٩. وترجمــت بعــد وفاتــه إلي اللغة الإنجليزية. واعيد نشرها عام ١٧٠٦م . وتهتم بالموضوعات السياسية والثورية التي كانت مثار بحث وتساؤل وثورة في عهد لوك. (١)

كما جاء في رسالته أيضاً أنه يستنكر على كل شخص ينصّب من ذاته وصياً على الآخرين يفرض عليهم عقيدته عنوة وقسراً. (٢)

ونادت كتابات لوك بالمساواة و سيادة الشعب ، كما تحمل في طياتها إقرار كرامة الإنسان و سيادة مبدأ التسامح. (٣)

و أفكــار لــوك السياسية التي لم تقتصر علي إنجلترا فحسب ، بل إنها دخلت فرنسا و انطلقت عن طــريق روســو إلــي الــثورة الفرنســية ، كما دخلت مستعمرات أمريكا الشمالية ، و انتقلت عن بعض المفكريــن أمــثال توماس جيفرسون Tomas Geferson (١٧٤٣) الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية [واضع صيغة إعلان الاستقلال ، و هو من أعظم الساسة الأمريكان]. (٤)

و بذلــك تــزعم لوك حركة المطالبة بحقوق الإنسان . فهاجم الحق الإلهي للملوك و استبدادهم و دافع عن الحرية . فهو القائل بسيادة القانون الطبيعي ، و إنه متأصل الجذور في طبيعة الإنسان العاقلة . و أن هــناك حقوقــاً طبيعية وجدت بفضل هذا القانون و من بينها حق الملكية في الأشياء ، و أن هناك خطــة طبيعية للحاكم تعد بمقتضاها أن السلطة السياسية أمانة لصالح الناس و الناس أنفسهم منشئوا هذه الأمانة و المنتفعون بها في نفس الوقت. (٥)

١- **علي عبد المعطي، راوية عبد المنعم** : رواد الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص :٣٥٠ .

٢- **محمــد فتحــي الشنــيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجــع سابــق ، ص : ٤ .

٣- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ١٨٨-١٩٠ .

٤- **لوك - هيوم- روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص:١٨-٢٠.

٥- **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي - الفلسفة الحــديثة ، الجــزء الرابــع [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ م] ص ص: ١٦٤ - ١٦٦ .

❖ دوافع نظرية العقد الاجتماعي عند لوك

ذكـــر لوك أن حالة الفطرة حقيقة تاريخية ، وليست حالة توحش يسود فيها قانون الأقوى ، بل إنها حالة صالحة تجري علي أصول القانون الطبيعي .

فهـــذه الحالـــة وإن لـــم تكـــن مـــنظمة بالقوانيـــن المدنـــية ، فهي ليست خلواً من القوانين علي الإطـــلاق . لأن للإنســـان حقوقـــاً لا يخلقهـــا المجـــتمع ، و هـــي الحقوق الطبيعية التي تحكم الرغبات الفردية ، و تقيم العلاقات الطبيعية بين الأفراد علي أساس الحرية و المساواة .

و إن حالة الفطرة الجميع فيها متساوون و أحرار. و علاقة الفرد بأخيه علاقة كائن حر بكائن حر حـــريص كـــل طرف علي حرية أخيه . و هي حالة يسودها المساواة و الحرية. بما يسود فيها من حقوق مقررة فهي مجتمع سياسي بالفعل . (١)

ولما كانت هذه الحالة تتميز بعدم الاستقرار السياسي لعدم وجود شخص يحمى ويدافع عن الحقوق . لذلك فإنه لا ينقصها إلا التنظيم الذي يكفل قيام الحكام ، ووضع القواعد اللازمة لتقدير الجزاء ضد المعتدين. (٢)

لذلك تعاقد الأفراد فيما بينهم وكونوا مجتمعاً سياسياً يتنازل الأفراد فيه عن بعض حقوقهم الطبيعية في سبيل إقامة مجتمع يحمى ويصون الحقوق والحريات ، على أن يقوم الحاكم بتأدية واجبه تجاه من يحكمهم. (٣)

والنـــاس كما يتفقون فيما بينهم لاختيار الحاكـــم ، يتنازلـــون فقط عن القدر اللازم لإقامـــة السلطة ، والمحافظة على حقوق الجميع من أنفسهم لأنفسهم وليس للحاكم . ولكنه يريد بذلك أن تكون السلطة في يد الشعب ، رافضاً فكرة السيادة المطلقة ، لأن مرجعها إلي الشعب وإلي الشعب وحده . (٤)

١- عبـــد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجـــع سابق ، ص: ١٨٨ .

- **E. Barker** : Social Contarct [New Yourk . 1962] P.63

2- **G.Sabine** : A History Of Political Theary [London , 1973] P.445

٣- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٧٧

4- **J. Plamentaz**: Man And Society Vol. I [London ,1963] P.P.: 221-223.

وبصفة عامه فإن اساس العقد عند لوك ، توافر عنصر الرضا الضمني في إضفاء ذلك الوضع المميز على الحاكم . (١)

وقد أرجع لوك فكرة العقد إلي التوسعات وشعور الفرد بذاته . فجاءت فكرة التعاقد للتنظيم وتحديد العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض ، والحاكم ما هو إلا شخص أو هيئة تعمل على استقرار المجتمع ، وهو طرف في العقد إلا أنه قيد حرية الحاكم وألزمه باتباع تعاليم القانون. (٢)

كما أن العقد قد بنى في مخيلة لوك وعايشه على الواقع بالآتي :

- **المجتمع مصدر السلطات.** ومن ثم لابد من خضوع الأقلية لرأى الأغلبية.
- **الحاكم فرد من الشعب** يحكم بالقانون ويمارس مهامه طبقاً للقانون ، مراعياً في ذلك الحقوق المتضمنة في قانون الطبيعة .
- **في حالة إخلال الحاكم بمسئوليته وجب عزله ، لأنه طرف في العقد وإحلال من يحل محله.** لأن الإرادة الحقة عنده هي الإرادة العامة " يتفق مع روسو في ذلك " وهذه الإرادة يجب أن يطيعها الجميع شعباً وحكومة ، لأنها تكـوّن جوهر ووحدة المجتمع. (٣)

كما كان يؤمن بأن الناس بطبيعتهم أخيار وليسوا أشراراً ، وأن نظام الطبيعة كان قائماً على السعادة. وكان مرجـــع هذا عنده هو أن الإنسان محكوم بقانـــون الطبيعة الذي عرفــــه من خلال العقل ، والذي هو مشيئة الله .(٤)

١ – تصور لوك للعقد الاجتماعي

تصور لوك أن العقد القائم بين الشعب والحاكم ، يتنازل فيه الشعب عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام كحق تنفيذ قانون الطبيعة. إلا أن الغاية من هذا التعاقد هو تنظيم وحماية و حفظ كل ما يملكه الفرد من حقوق طبيعية تتعلق بحياته و حريته و ملكيته ضد الأخطار الداخلية والخارجية. (٥)

١- **فؤاد شبل** : الفكر السياسي ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، من ص: ٥٦-٥٧

- **Wright** . A History Of Modern Philosophy, Ibid : P:.166

٢- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص:١٤٣

Maxy. Political Philosophies , Ibid : P.256 .

٣- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، ص:١٤٩

4- Locke Two Treatises Of Government . (London . N,Y, 1965) P.169.

Wright A History Of Modern Philosophy. Ibid P: 255

٥- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص ٢٦١

وإن الشعب عندما قرر التنازل لإجراء العقد مع الحاكم. لم يتنازل عن حقوقه للحاكم. إنما يتنازل عنه للمجتمع بأثره. فيصبح المجتمع صاحب الكلمة العليا.

وفي حالة إخلال الحاكم بواجبه. وجب على المحكومين عزله و تولية من يحل محله على نفس الدرب. أما في حالة إخلال الشعب بواجبه تجاه السلطة الحاكمة أوجب على الحاكم خلع نفسه (١)

وقد بنى لوك آراءه السياسية على فكرة العقد الاجتماعي التي تقوم على التراضي وأحقية الشعب في مواجهة الحاكم .

كما حدد للسلطة السياسية حدودها بحيث يحتاج أكبر قدر ممكن من الحرية لأفراد المجتمع .

وبذلك يقرر معظم علماء السياسة أن الفكر الليبرالي بدأ بمفهوم لوك من الجانب السياسي. الذي يعنى أن السلطة السياسية حدودها يجب ألا تتجاوزها . و إلا اعتبرت تصرفاتها غير شرعية، كما يحق للناس أن يطيعوها أو يتمردوا عليها. (٢)

كما أشار فيلمر الفيلسوف الفرنسي (١٦٨٩ – ١٧٥٥ م) أن علمـــاء اللاهـــوت البروتستانت و الكاثوليك اتفق معهم لوك في أحقية الشعب في مقاومة الحاكم في حالة عجزه عن المحافظة على شعبه و حمايته من الأمراء و الحكام المستبدين .أمر تفرضه الطبيعة. (٣)

وكان لوك يؤمن بأن هناك قوة من وراء الحكومة تقف لمحاسبتها. ألا وهى الشعب، كما كان يعارض الحق الإلهي المطلق ويؤمن بالملكية المقيدة . (٤)

ولقد أشار لوك قائلا: إن المجتمع السياسي قد تأسس على غرار العقد الذي انتقل به الأفراد من حالة الطبيعة الأولى إلي حالة المجتمع المدني .

حيث كان الناس في حالة الطبيعة الأولى يعيشون أحراراً متساوين، وليست الحرية التي كانوا يعيشونها حرية منحلة ومطلقة .

1- **Wright** : A History Of Modern Philosophy, Ibid : P:170.

٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق، ص : ١٤٤

٣- **برتراند راسل** تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة د/ **فتحي الشنيطي**

[القاهرة :دار المعارف ، ١٩٧٧] من ص : ١٩٠-١٩١

٤- **جون لوك** الحكومة المدنية و صلتها بالعقد الاجتماعي ، ترجمة د / **شوقي الكيال**

[القاهرة : مطابع شركة الاعلانات ، بدون سنة طبع] من ص : ٥ – ٧

لكن قانون الطبيعة يمنعهم من ذلك و إلا قضوا على الحرية الطبيعية لكل منهم (١)

وآمن لوك بالحواس كمصدر أول لمعارفنا مما دفعه إلي رفض الأفكار الفطرية لكن الخبرة والتجربة هما اللتان أكسبا الفرد المعرفة .

ومن هذا المنطلق هاجم الحق الإلهي المقدس للملوك. إذ أنه رأى أن أفراد الأسرة المالكة لا يولدون وفي دمهم حق إلهي أو فطرى لحكم الناس.

ومن ثم فإن المساواة بين البشر ضرورة واقعية ما دامت الطبيعة أكدت أن الجنس البشرى من معدن واحد ومن أصل مشترك ، لذلك فالجميع يخضعون لقانون واحد هو قانون الطبيعة (٢)

ومن آراء لوك التي لقيت آذانا مصغية في زمانه. موقفه من مشكلة الصراع بين الكنيسة والدولة. فهذه مشكلة ورثناها من العصور الوسطى منذ عصر النهضة [بسقوط مدينة القسطنطينية في نهاية القرن الخامس عشر] على حد قوله.

ونظرا لما كان سائداً في هذه الآونة في عصر النهضة من شيوع روح التسامح الديني ونبذ التعصب على اختلاف صوره وتحكم العقل في كل شئ .

فكأن حكمة لوك تظهر في تحليله قائلا : [الأفـــراد الذين يولدون أحـــراراً ليسوا ملكاً للكنيسة، بل ملكاً للوطن ،وهم ينضمون إلي الكنيسة في شئونهم الدينية]. و لهذا فالدولة ليست ملزمة بمراعاة مطالب العقيدة الدينية في قوانينها [انفصال السياسة عن الدين] فالدولة ترعى شئون عالم الأرض ، والكنيسة هدفها الحياة الأخرة ورعاية حق السماء. من هذا طالب لوك بانفصال الكنيسة عن الدولة لاختلاف هدف كل منهما. (٣)

ولقد أجمعت الآراء بأن آراء لوك كلها آراء تحررية تنشد الاستقرار مع الالتزام ، كما يرفض المطلقية في الأمور المدنية كلها .

وعنده أن الحرية الحقيقية هي الحرية المسئولة المقيدة . مما كان له دوياً في آذان وأفكار الكثير من البشر الذي دفع بهم للقيام بالثورات البيضاء لإقرار الحقوق واحترامها. وبهذا يعتبر لوك من واضعي أسس الديمقراطية في العصر الحديث (٤)

١- فضل الله محمد إسماعيل : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٢٠

٢- علي عبد المعطي : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢٥٥

٣- محمد علي أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحـــديثة ، الجـــزء الرابـــــع ، مرجع سابق ، من ص: ٨٠ - ٨٣

٤- موسوعة العلوم السياسية : الكويت ، ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص: ٩٨

❖ قانون الطبيعة والحقوق الطبيعية عند لوك

أ-حالة الطبيعة :

صور لوك حالة الطبيعة أنها حالة أمان وتعاون وان الناس كانوا يعيشون أحرارا متساوين في الحياة والحرية يحكمهم قواعد القانون الطبيعي (١)

كما أشار إلي أن حالة الطبيعة لم تكن فوضى أو حالة صراع. لأن قانون الطبيعة ينظم العلاقة بين الناس. الأمر الذي دعا أن يكون كل إنسان هو الضابط لأفعاله ومنظمها. كما أن إنسان الطبيعة هو من يمتلك ما يرد به عدوان الآخرين عليه. الأمر الذي أصبح كل إنسان هو المحاسب الوحيد لأفعاله لأنه المنفذ لهذه الأفعال.

ونقطة الضعف في حالة الطبيعة هي الافتقار إلي عنصر السيادة المنفذ والمنظم لقانون الطبيعة بين الناس. (٢)

كما أن حالة الطبيعة ليس بها سلطة موجهة، بل الجميع يعملون على حماية أنفسهم بقدر استطاعتهم ومقاومة المعتدين. (٣)

وقد أجمل لوك القول. بأن للحالة الطبيعية قانونا يحكمها. وهو القانون الذي يعلم البشرية جمعاء. أن الناس سواسية وهم صنعة الله كلى القدرة صانع حكيم بلا حدود. حياتهم بأمره لا بأمر أحد أو لصالح ملذة أحد . لذلك لا يخضع الواحد للآخر. ويفسر ذلك القانون الدنيوي العادل. (٤)

1- **Dunning** : A History Of Political Thearies, Book II , Ibid P 347

2- **Maxy** : Political Philosophies, Ibid P.P 255 - 257

3- **Wright** : A History Of Modern Philosophy, Ibid : P.160

4- **John Lock** : Of Civil Government, Book II. Chapter II. Ibid sect 6 p 37

يقـــول لوك : العقل الطبيعي هو الذي يحبر كل الناس أنهم حال و لادتهم لهم الحق في الحفاظ على حـــياتهم ، لأنـــه إذا كـــان المـــيلاد حقـــاً من الله لكل البشر. فإن المحافظة على الحياة هي حق على كل البشـــر. ومـــن ثـــم من حق الناس أن يتمتعوا بالطبيعة ، وأن الأرض للناس جميعاً ، وهى نعمة للإنسان وخـــيمة سكان الأرض جميعاً Earth Is The Tentant Of All Mankind . وأن أي جزء من الأرض يســـكنه واحد لا يسلبه منه الآخر. ولكن الملكية بما تستصلح وتستثمر ما أودعه الله في الطبيعة ، على أن تكون الملكية قائمة على المنفعة. (١)

ولقـــد أشار لوك بأن قانون الطبيعة الذي يجيز لنا الملكية. إنما يحددها بقدر ما يستطيع الإنسان أن يستخدمها فيما يعود عليه بالنفع والآخرين. (٢)

كما بين أنه من الضروري على كل فرد أن يخص نفسه بجزء من هذا الكل. لأن الماء الذي يجرى في ينابيع الأرض ملكاً للجميع. وإذا امتدت إليه يد الفرد أصبح ملكاً خاصاً. (٣)

وأن الفـــرد فـــي حالـــة الطبـــيعة يمـــتلك ســـلطتين : سلطة القيام بما يراه ضرورياً لبقائه ولبقاء الآخرين. وسلطة معاقبة كل مخالفة لقانون الطبيعة. (٤)

والعمـــل هـــو المعـــيار الوحيد منذ بدء الخليقة Since Utterly . وقد أشار بذلك سان سيمون** الفرنســـي (١٧٦٠ – ١٨٢٥) لأنـــه هـــو الأساس في التقدم الاجتماعي يعطى الإنسان الحق في الملكية شريطة أن يكون فيما يعود عليه وعلي الآخرين بالخير .(٥)

1- **Locke**: Two Treatises Of Government [Combridge,1980],Chapter V, P.P 25-27

٢– **أمير مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٠٧

3- **Locke**:Two Treatises Of Government, Ibid , Chapter V .P : 29

٤– **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٣٨٢

5- **Locke**: Two Treatises Of Government, Ibid , Chapter V .P· 30

** **سان سيمون الفرنسي** (١٧٦٠- ١٨٢٥) من رواد المدرسة الاشتراكية.

كمـــا أشار لوك قائلا : إني أعتقد أن الملكية في حالة الطبيعة ملكية مشتركة ، بمعنى أن كل فرد لـــه الحق في أن يحصل على أسباب عيشه من كل ما تقدمه الطبيعة ،وهذا لا يتأتى إلا إذا مد الإنسان يده إلي الأشياء التي ينتجها بعين الاعتراف والتقدير. (١)

نظام العبودية SLAVE SYSTEM

تعـــنى الحـــرية الطبيعية للإنسان أن يحيا بموجب قانون الطبيعة الذي يحكمه فليست الحرية كما أشـــار فيلمر** أنها تعنى أن لكل فرد أن يفعل ما يريده وأن يحيا بالطريقة التي تسره هو وألا يرتبط بأية قوانين .

لكـــن الحـــرية تحت حكومة أو حكم هي أن يلتزم الجميع بقاعدة يحيون بها. وهى القاعدة الشائعة لكل أفراد المجتمع و التي تسنها السلطة القائمة في المجتمع. (٢)

والحـــرية هـــي السلطة الطبيعية التي تحافظ على حياة الفرد و حقوقه، لأن الإنسان لا يملك سلطة حـــياته الخاصــــة، ولا يمكـــن أن يوافـــق أو يرضـــخ باستعباد نفسه لأخر ، أو يضع بنفسه تحت سلطة الآخـــر ، المطلقة والعرفية، أو أن يتخلص من حياته حينما يريد، فما من إنسان يبذل قدرة أكثر من قدراته ومن لا يستطيع أن يسلب حياته الخاصة ، لا يقدر أن يعطى الأخر السلطان عليه. (٣)

تلـــك هـــي الحالـــة الكاملة للعبودية ، ولا شئ عداها. وتستمر حالة الحرب دائما بين مقيد شرعي وأســـير Between A Law Feul Conqure And A Captive ولا تـــتوقف حالـــة الحـــرب إلا إذا دخـــل بيـــنهما نـــوع مـــن الاخـــتلاف أو الاتفاق على سلطة محددة من جهة أخرى. هنا لا تظهر العـــبودية طالمـــا اســـتمر الاتفـــاق. و يقـــول لـــوك : إننـــي أعـــترف أننا وجدنا بين اليهود وبين الأمم الأخـــرى. أن الـــناس كـــانوا يبيعون أنفسهم بمحض إرادتهم. ولكن كان ذلك تحت مسمى الحاجة وليس العبودية. To Durdgery Not To Slavery

---

١- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي، الكتاب الثالث ، ترجمة د/ رشاد البراوي [القاهرة : دار المعارف ١٩٧١] ، من ص : ٧٠٦ - ٧٠٨

2- **Locke** : Of Civil Government Chapter IV, Ibid . sect 22.P 31

** فيلمر فيلسوف فرنسي (١٦٨٩ - ١٧٥٥ م)

3- **Locke** : Of Civil Government , Chapter IV , Ibid .sect 23 P 33

لأنه من المؤكد أن الشخص المباع لم يكن خاضعا للسلطة. لان السيد الذي اشتراه لم يملك سلطة قتله، بل على النقيض يملك سلطة إطلاق سراحه وإعتاقه من الخدمة.

وبحسـب شريعة اليهود لا يقدر من اشترى الإنسان الا ان يطلق سراحه إذا ما فقد العبد عينيه أو جزءا من أعضاء جسمه. (١)

في المجال الأخلاقي OF ETHICS FIELD

أشار لوك قائلا: إنه يجب على الإنسان أن يمارس سلوكه الأخلاقي على أكمل وجه، من حيث إن لديه قدرات تمكنه من بلوغ ذلك وألا يتعدى على سلوك الآخرين (٢)

ويرى أن المسئولية الأخلاقية لها دورها في المجال التعليمي ، وللمعلم الدور الأكبر فيما يلي:

١- رفـض اسـتخدام وسائل الإرهاب والتخويف في عملية التعليم حتى يشب الطفل متمتعا بالمقومات الكاملة للشخصية .

٢- أن تعلـيم المبـادئ القومية لا يتم إلا عن طـريق القدوة الحسنة والمثال الطيب ، وليس بسرد المـواعظ و الإرشاد. (٣)

٣- الأخـلاق ليسـت السلوك الظاهري بل السلوك المترجم عن الإحساس بالمسئولية ، كما للأخلاق دورها الفعال في التربية وقد ضمنها كتاب (أراء في التربية) Concerning Education

٤- محاولة إمداد التلاميذ في المدارس بأخر تطورات العلم في عصره.

٥- الحرص على تزويد التلاميذ بالقيم والفضائل الأخلاقية.

٦- الاهتمام بالصحة الجسمية و الإيمان بأن العقل السليم في الجسم السليم. (٤)

٧- يحمّل القدوة الجانب الأكبر في التوسع في الخير ولفظ الشر. (٥)

٨- طالمـا أن الفرد له القدرة على أن يحفظ نفسه، وألا يتخلى عن حالته إلا بإرادته. فإنه من المنطق استمرار حقه في حفظ حياته وممتلكاته دون أن يزاحمه أحد

٩- علـى الإنسان بقدر المستطاع أن يحافظ على باقي البشر، ما لم يكن في الأمر ظلما وقع عليه مما يفسـد حـياته، أو يهدد أمنها، وكذلك حريته وصحته وأعضاءه وتجارته. فعليه أن يلتزم بمراعاة حرية الأخرين. (٦)

1- **Locke :** Of Civil Government , Chapter IV , Ibid .sect 24.P. 35

٢- **على عبد المعطى، راوية عبد المنعم** : رواد الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص :٣٤٦

3- **Locke** The Sound mind In The Sound Body, [Cambridge 1980]: P.P 147- 148

4- ———————— Ibid: P.P 150-153

٥- **محمد فتحي الشنيطي**: في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، سابق، ص ١٢٠

6- **Locke** Of Civil Government Book II Chapter 2 sect, 6 , Ibid .p. 13

وفـــي ضوء التمسك بالقواعد الأخلاقية التي مصدرها احترام شعور الآخرين ، يجب على الإنسان عدم أخذ أو سلب حقوق الآخرين أو إيذائهم. ويرجع كل ذلك إلي قانون الطبيعة الذي يتضمن سلامة وأمن الجميع. (١)

وللـــوك نظـــرة مطلقـــة فـــي أن الحقـــوق والواجـــبات الأخلاقـــية حقيقة في حد ذاتها سابقة على القانون. فهي كحرية الاعتقاد وحرية الدفاع والتقاضي وغيرها من الحريات .

وأن علـــى الحكومـــة الالـــتزام بحكـــم قانونهـــا وأن تطـــبق مـــا هو حق من الناحيتين الطبيعية والأخلاقية. (٢)

وقـــد ذكـــر لـــوك أنه ما دامت القواعد الأخلاقية قد أرساها الله. فهي تملك القدرة على التمييز بين الأفعـــال الحســـنة والســـيئة. وعليـــنا الرجوع إلي الإنجيل . وحين ينحى جانباً هذا الأساس اللاهوتي عن القواعد الطبيعية يكون الأمر أصعب .

وحيـــث إن القـــانون الطبيعي يقرر أن الأفعال الخاطئة التي تحدث في جماعة مرجعها عدم وجود حكومة. لذا ينبغي للقانون الوضعي أن يكون قدر المستطاع موجهه بالقانون الطبيعي ومستلهم منه. (٣)

بذلك فإن لوك قد نظر للطبيعة البشرية نظرة محلل. أشار إلي ذلك " باركر" فقد تناولها على ضوء الفضـــائل الاجتماعـــية للإنســـان. وتبيـــن أن حالة الفطرة كانت تتسم بالسلام والصفاء والإرادة الخيرية والمساواة والحرية. حيث إن الفطرة لا تحركها نزعات الأنانية ولا المصلحة الذاتية، ولكن يحكمها القانون الطبيعي. (٤)

لوك وعلاقته بالقانون الطبيعي

إن القـــانون الطبيعي قانون سماوي يحمل في طياته قواعد التشريع ويتسم بالعدل والمساواة. جئ به من أجل تنظيم العلاقة بين البشر، والكائنات الأخرى. فهو السنة الطبيعية التي تهيمن على البشر مشرعين وغـــير مشـــرعين، ولكي يثبت القانون الطبيعي جذوره في أرض الواقع. لابد من قانون وضعي من صنع البشـــر يحـــدد العلاقـــة بين الإنسان والإنسان ، والإنسان والجماعة، يقوم على أســـس القانون الطبيعي الأزلي. (٥)

1- **Locke** : Of Civil Government ,Book II Chapter 2 sect ,7 , Ibid . p. 17

٢- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي، الكتاب الثالث، مرجع سابق، ص :٧٠٦ .

3- **Abott, F,**: Society And Politics [New York, 1961] p.74

4- **Barker** : Social Contract , Ibid : P. 61

- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق، ص : ١٨٧

٥- **جان توشار مع آخرين** : تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د/ علي مقلد [بيروت : الدار العالمية للطباعة ، ١٩٨١] من ص : ٥٤ – ٥٦

وقــد بيــن لــوك ما للقانون الطبيعي من دور في فكره بقوله : قد يكون إنسان صاحب سلطة على آخــر، ولكن ليست تلك السلطة المطلقة أو العرفية التي تعطيه ولو بعض الحق في أن يطلق مجرماً على من هم تحت سلطته. (١)

وأشــار قــائلا : إن الإنســان الخــارج عــن القــانون الطبيعــي ، يحــاكم لأنه مخالف لقواعد القــانون. والقصـــاص أمــر واجب . وأوضح قائلا : لقد كان قابيل على قناعة تامة بأن النيل من المجرم أمــر واجــب لأنــه بعــد أن قتل أخاه صرخ بأعلى صوته. لو وجدني أحد لذبحني لأن هذا مكتوب في قلوب البشر. (٢)

وذكر لوك أن معارفنا غاية في الضيق، لأن الذهن لا يسعه اكتساب المعرفة إلا إذا عمد الربط بين الأفكــار بعضها ببعض. ويقضي الارتباط معرفة حدسية ندرك بها العلاقة إدراكا فورياً مثلما تدرك العين الضوء. فهي معرفة تفرض ذاتها علينا، فلا يستشعر تجاهلاً ولا تردداً ولا يخامرنا فيها شك .

وعلى هذا فهي معرفة يقينية واضحة تمدنا بقبس من النور، يعمل على تهدئة الخلافات والمنازعات وعلى تنمية المعرفة النافعة لأن مردها إلى الإرادة الإلهية. (٣)

❖ أشكال الحكومات وعلاقاتها بالقانون الطبيعي

لا تقــبل البشرية قيام فرد بإنزال العقوبة بنفسه على المعتدى، فإن حدث فهو أمر شاذ وغريب. إذ مــن غير المعقول والمنطق أن يتحول الناس إلي قضاة يصدرون أحكامهم في قضاياهم. فإن محبة الإنسان لنفسه تجعل الناس منحازين إلي أنفسهم وإلى معارفهم وإلى أصدقائهم. ومن جهة أخرى فإن النفس الأمارة بالســوء والهــوى الشخصــي ونــزعة الانــتقام، ســوف تســوقهم إلــي التطرف في الأحكام ومجاملة الآخريــن. وتنتشــر فــي الدنــيا الفوضى والأحقاد والمكائد. من هنا يقول لوك : إن الحكومة المدنية هي العــلاج الأمــثل للتقصــير عند منفذي القانون الطبيعي ، وهى الحكمة التي تمنع الناس أن يكونوا قضاة أنفســهم. لأنه من السهل علينا الظن أن من كان ظالماً بالقدر الذي دفعه أن يؤذى أخاه. لن يألوا جهداً أن يكون ظالما أيضا في الحكم على الآخرين. (٤)

1- **Locke**, Of Civil Government. Chapter II sect, 8 , Ibid. p. 19

2- **Locke**, ________________ ,Chapter II sect, 12 , Ibid . p. 25

٣- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق، من ص: ٢٠ ـ ٢٦

4- **Locke** : Of Civil Government. Chapter II , Ibid sect ,13 .p. 29

- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية [الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥] ص : ١٧١

لذا يرى لوك أن الحكومة المدنية ما شرعت إلا من أجل إحقاق المعرفة لأهل المدينة جميعاً .

وذلـك هو القانون المدني الذي عرفه أوليبانوس **Ulpanus بأنه الحق الطبيعي الذي فطر الناس عليـه. فقد علمته الطبيعة للأحياء جميعاً لم يختص به الإنسان دون الأنعام والطير. فقد جعلت الطبيعة بين الإنسان وأخيه الإنسان قرابة الأرحام، فمن الظلم أن يضار إنسان بأخيه الإنسان. (١)

ووجود الحكومات عند لوك هو الذي يجلب للإنسان مزايا عديدة بنظامها القائم على المحافظة على الحرية والملكية والحياة. لأن توجيهاتها من الله الأعظم إلى أمة يحكمها قانون الطبيعة. (٢)

أ- أشكال الحكومات

لمـا كـان الشـعب هـو صاحب الكلمة العليـا في البلاد. فإن شرعية النظام تقوم على الاختيار الجماعي (الأغلبية) . أما إذا لم يعتمد على موافقة الشعب فإنه مفقود الشرعية. (٣)

ولمـا كـان الشـعب يحتفظ بوظيفة وضع القوانين، وشكل الحكومة ، فإنه يرجع ذلك إلى السلطة التشريعية. ويعين الهيئة الحاكمة لتنفيذ القوانين ، وتكون الحكومة ديمقراطية إذا وافقت أغلبية المجتمع عن طـريق الانـتخاب علـى اختيارها هيئة حاكمة ، وتكون الحكومة أورستقراطية. إذا وافقت الأغلبية على تعيين حاكم واحد أو ملك فإن شكل الحكومة يكون ملكياً .

وأصـلح أشـكال الحكومـات هـي الحكومـة التي تتلمس مصالح الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعـية. (٤) والهيئة الحاكمة ما هي إلا تعبير عن ترابط الأفراد ببعضهم للعمل على استقرارهم في الداخل والخارج .

١- **على حافظ** : أسس العدالة في القانون الروماني، مرجع سابق، من ص: ١١- ١٣

** **اوليبانوس** فيلسوف روماني ولد سنة ٥٠م. تولى تدريس مادة القانون. له مؤلفات منها روح القانون الروماني وقـد ضـمنه مسائل فقهية اشتملت على حق المصاهرة وحق الاشتراك في سياسة المدنية وحق الامتلاك مما جعل الناس تعيه مسامعهم. د / على حافظ ، من ص: ١٣-٢٨ من المرجع السابق .

2- **A.NNE.M.Caheler** : The Spirit Of Laws [N.Y.1989] p.p :112-115

3-**Locke** : Of Civil Government, Chapter11, Ibid., p.36

٤- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق، ص : ٢٧٢

- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، من ص : ٢٦٦ - ٢٦٨

ولذا يرى لوك أن الحاكم طرف في العقد ، ويجب ألا ينحرف عن تحقيق الغاية التي أتى به الشعب من أجلها ، مؤكداً أن من حق الشعب إبعاده وإحلال من يحل مكانه ، وهكذا ترسى قواعد الديمقراطية في الحكم عند لوك .(١)

وقــد أرجع فساد الحكومة إلى فساد مبدئها وعدم تحقيق المساواة يذهب بالديمقراطية، والمغالاة في المســاواة تنقلــب الأرســتقراطية إلــى حكومة فردية. وتذهب الملكية حينما يتحول الملك من العدالة إلى القسوة. فيعمل على محو الهيئات التنفيذية ليستأثر بالحكم ، أما حكومة الطغيان فإنها فاسدة بالطبع. (٢)

ب- المعنى الصحيح للسلطة (الحكومة)

يــرى لــوك أن المعنى الصحيح للسلطة. يتجلى في تحديد سلطة الحاكم على الرعية. كما يجب أن نمــيز بيــن ســلطة الأب على أولاده وزوجته، أو سلطة السيد على خدمه. وكل سلطة من تلك السلطات متميزة ومحددة. ولكن قد تختلط الأمور ويصيب الرؤيا ضباباً. فالسلطة السياسية يعطيها القانون الحق فى أن تصــدر أحكامــاً بــإعدام أحــد الرعايا حفاظاً على الأمن العام. ولا يقدر الأب أن يفعل ذلك بأسرته. فالســلطة لا تعطيه هذا الحق في تطبيق أحكام الإعدام. ومن حقه أحكام عرفية أخرى من أجل تنظيم حياة الأسرة واستقرارها وبالخدم الذين يعملون عنده مهما كان جرم أحدهم.

ولقــد أشــار لــوك إلــي مفهومه للسلطة السياسية قائلا : لكي نفهم السلطة السياسية فهما صحيحاً ونســتمدها مــن أصلها. يجب أن نرى حالة يكون فيها الناس بالطبيعة فهي حالة حرية كاملة، الناس فيها سواســية يتصــرفون في ممتلكاتهم بما يرونه سليما في حدود قانون الطبيعة، دون أن يطلبوا إذناً، ودون الاعــتماد على إرادة أي شخص آخر. فالحرية ليست حرية مطلقة ولكنها مقيدة بالقانون الذي يترتب عليه تحديد سلطة الحاكم والرعية طبقاً للقانون المرسل. (٣)

كمــا أوضــح لــوك أن المعنى الصحيح للسلطة هو مراعاة تطبيق الأسس التي تضمن الاستقرار والاطمئنان للمحكومين تجاه الحاكم ، وأن الشخص الحر يتمتع بالحرية طالما يحترم القانون ، وإذا فعل ما تحرمه القوانين فقد افتقد حريته، لأن الحرية تعنى حكم القانون والعقل والسلامة والاعتدال. (٤)

١- **علي عبد المعطي** : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة، الجزء الثاني ، بوزانكيت [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦] ص:١١٢

٢- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط ، مرجع سابق . ص: ٢٠٩

٣- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق . ص: ٢٥

- **W.T.James** : Master Of Political Thought (London, 1941) P.176.

٤- **إبراهيم أباظة، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي [بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣] ص: ٢٣٦

❖ نظام فصل السلطات

أرجع لوك نظام الفصل بين السلطات إلى ما كان قائما من خلاف بين البرلمان والملك. الملك يرى أن السلطة مطلقة والبرلمان يرى أنها مرهونة بما يقدمه الملك من مزايا لشعبه. وقد ذكر لوك أن الأساس الجوهري لنظرية الفصل بين السلطات هو المحافظة على الحريات وصيانتها.

لذلك كان من أهم قواعد النظام الديمقراطي الفصل بين السلطات ، التي تقوم عليها السلطة التشريعية التي يزاولها البرلمان المكون من ممثلي الأمة ، والسلطة التنفيذية التي تزاولها الحكومة ، وكذلك السلطة القضائية. (١)

وأرجع لوك مذهب الفصل بين السلطات إلى تبلور فكرة الحكومة كأعلى مؤسسات النظام السياسي. وأن الفصل بين السلطات هو أحد الضوابط لحدود السلطات المكونة للحكومة في النظام السياسي ، ويستلزم عدم تركيز السلطات في يد عضو حتى لا يستبد ويطغى .وبعبارة أخرى فإن الحرية السياسية هي الأساس العقائدي التي يرتكز عليها مبدأ الفصل بين السلطات. (٢) ونوه لوك بأنه إذا كان الفرد يمتلك سلطات معينة منها حق المحاسبة للغير في حالة الاعتداء ، وكذلك حق الاستيلاء على ناتج ما يبذله من جهد وخصوصاً في ممتلكات الأرض. (٣)

وأضاف لوك بأن الفرد في حياة الفطرة يمتلك معاقبة كل من اقترف جرما للقوانين الطبيعية. فهناك من السلطات ما تحميه في الداخل والخارج وتنفيذ القوانين والعمل على احترامها. (٤)

ومن أجل المحافظة على الحياة السياسية. أشار لوك لابد من سلطة تعاهدية تختص بإبرام المعاهدات وإعلان الحرب وتقرير السلام. لذلك فهي محور السياسة وعمودها الفقري. (٥)

وقد أشار لوك إلي أن الإنسان يميل إلى أن الاستئثار بسلطة مطلقة إلى أن يسئ استخدامها. ومن ثم فلا توقف السلطة إلا سلطة مثلها. لذلك وجب فصل السلطات الثلاث حتى تتوفر للأمة الحرية. (٦)

١- **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٣] من ص: ٣١-٣٣

2- **Aiburey**. **Castell** : An introduction To modern Philosophy [U.S.A., 1963] p.19

٣- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإدارة العامة في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢٥

٤- **ثروت بدوي** : النظم السياسية [القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١] من ص: ٣٢-٣٤

٥- **عبد المنعم محفوظ** : النظم السياسية [بدون جهة ودار نشر ، ١٩٨٢] ص:٩٣

٦- **أحمد صبحيّ** : في فلسفة التاريخ [الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٥] ص: ٨٦

أ- أنواع السلطات

اصطلح تقليدا على تحديد السلطات، حتى يمكن التقليل من إساءة استعمالها وفى ذلك ضمان للحريات السياسية. (١)

وقد أرجع لوك ضمان الاستقرار للحياة السياسية في ظل الدولة المدنية أن تقوم ثلاث سلطات منفصلة. **تشريعية- تنفيذية وفيدرالية** ، وتخضع السلطتان الأخيرتان للحكومة وعلى رأسها الملك.

وإذا كان من حق الملك أن يتدخل في الشئون القضائية ، فالنظم لا تتيح له ذلك إلا في حدود ضيقة(٢)

وحدد لوك السلطات بثلاث

١- **السلطة التشريعية** : مهمتها وضع القوانين المناسبة للشعب، الوقتية والدائمة، بعد التصديق على تلك القوانين التي تم تشريعها فعلا .على أن تكون معبرة عن الآراء العامة لحاجات الشعب .

٢- **السلطة التنفيذية** : وظيفتها تنفيذ القوانين التي يضعها الشعب للشعب ، وتتضمن النواحي الإدارية والقضائية. وكذلك مكلفة برعاية السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

٣- **السلطة القضائية** : الغرض منها إصدار الأحكام التي تحمى المجتمع، وذلك فيما يختص بمعاقبة المجرمين، وتحديد المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد والدولة و سرعة البت فيها .(٣)

وكان للوك رأي في السلطات منها. السلطة التشريعية. قيل فيها إنها سلطة سامية وروح الجسم السياسي نفسه فهي سلطة مقدسة .

وعن طبيعتها أشار لوك أنها ليست بالقطع استمرارية الحضور، وليست بالضرورة سن القوانين دوما. والأمر بالفصل بين باقي السلطات وإلا ستوجه الضعف البشرى أن يميل لإساءة استعمال القوة .

و ينبغي أن نعترف للسلطة التنفيذية بهدف تحقيق الخير العام، كما أنها ليست مطلقة التصرف .

والسلطة القضائية مرجعيتها تحقيق الخير العام والاستقرار التشريعي ، وحماية المجتمع والمحافظة عليه.(٤)

١- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص: ٣٠٨

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٩

3- **William Ebnestien**: Great Political Thinkers, plato to the present[U.S.A, 1969]P.436

٤- **جان جاك شوفالييه** :تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٣٨٤

ولضمان الحرية وثبات الشعور بالاستقرار. أضاف لوك سلطة رابعة أسماها السلطة التعاهدية Confederative. وهى السلطة التي تقرر الحرب أو السلم. وتشرف على عقد المعاهدات الدولية وتسمى أحيانا السلطة الفيدرالية وتشكيلها من مجلس اللوردات كما في إنجلترا. (١)

ونظرا لأهمية السلطة التشريعية. فقد زعّمها السلطات واحتلت المقام الأول. لأنها تختص بوضع القوانين ، والقوانين تنفذ على يد السلطة التنفيذية، وتفسيرها وتطبيقها ومراجعتها على يد السلطة القضائية. (٢)

والسلطة التشريعية عنده. أنها حلت محل سلطة الفرد في حياته، متمثلة فيما يتخذه الفرد من الإجراءات الكفيلة لحماية نفسه والمحافظة على ممتلكاته من اعتداء الغير.

بينما السلطة القضائية قد اعتبرها لوك أنها ليست سلطة قائمة بذاتها، بل اعتبرها جزءا من السلطة التشريعية، ولم يعتبرها من السلطة التنفيذية. (٣)

ولقد أوضح لوك قائلا : إن السلطة التشريعية مرادها إلى البرلمان. والسلطة التنفيذية مردها إلى الملك. وقد نشأت في إنجلترا إبان مقاومة أسرة (استيوارت). وصاغها لوك قائلا : يجب فصل التشريع عن التنفيذ لمنع إساءة استعمال السلطة.

فالسلطة التشريعية فاضلة، بينما السلطة التنفيذية أحيانا تكون رازلة. ولذلك أشار بأن جميع الدول التي أحسن تكوينها تنفصل السلطة التشريعية فيها عن السلطة التنفيذية .

ولكن إذا حدث واستدعت السلطة التشريعية السلطة التنفيذية ولم تستجب وتصارعا. يرى لوك أنه يمكن إزالتها بالقوة. وهذا الرأي أوحى به ما حدث في عهد (شارل الأول من سنة ١٦٢٨ – ١٦٤٠) حيث حاول أن يحكم بدون برلمان .

وذكر لوك أنه لا توجه القوة إلى شئ إلا القوة الظالمة والمنافية للقانون. وأن النصر دائما من السماء للقضية الأفضل. فالطريقة الوحيدة لتجنب حرب أهلية هي ممارسة التراضي والإدراك السليم، فهي من عادات العقل ولا يمكن أن تبرمج في دستور مكتوب. (٤)

١– **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١١٠

٢– **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ٣٦

٣– **محمد بكر حسين** : النظم السياسية (الدولة والحكومة) [القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨١] ص: ٢١٧

4- **G. Lowell field** : Government In modern Society [London, 1959] p.71

ب- طبيعة الفصل بين السلطات

توضـــح التجارب السياسية أن كل فرد في يده سلطة. معرض لإساءة استعمالها حين ممارستها. إلى أن تقـــوم حـــدود معينة. لذلك فالسلطة يجب أن تراقب، وينص الدستور على أنه لا يجبر أحد على عمل مخالف للقانون .

مـــن هـــذا خلـــص لوك إلى بناء نظرية الفصل بين السلطات، ففي كل حكومة توجد ثلاثة أنواع من الســـلطات. فالفصل بين السلطات لحماية وتأكيد الحرية السياسية. والفصل الذي نادى به لوك ، المقصود مـــنه منع أي عضو أو سلطة من أن تسود وتسيطر على غيرها من السلطات الأخرى. كما يجب أن يكون هناك نوع من التكافؤ والتوازن بين السلطات، كي تستطيع أن تقف السلطة المبغي عليها في وجه السلطات الباغية. (١)

وكـــان لـــنظرية الفصـــل بين السلطات التي نادى بها لوك من أهم الأعمدة التي قامت عليها الحرية الفـــردية. أي أنـــه لـــو تركز مثلا التشريع مع القضاء أو القضاء مع التنفيذ. لكان ذلك مؤديا إلى انحراف الإنسان ناحية الاستبداد والطغيان. (٢)

وقـــد أرجـــع لوك ضرورة الفصل بين السلطات على ألا تحاول إحدى السلطات التدخل في شئون الأخرى وإلا انعدمت المساواة وغشيت الحرية وشاعت الفوضى وعم الظلم.

وهكـــذا كان نظام الفصل بين السلطات مكانه في الدساتير الأمريكية واستهوت طبيعتها آراء رجال الـــثورة الأمريكـــية سنة ١٦٨٨م. فأقامـــوا دستورهـــم على مبدأ الفصل بين السلطات ، كما لعبت الفكرة ذاتهـــا دوراً هامـــا فـــي حـــياة فرنســـا. فطالبت بحقوق الإنسان وحريته. وكان من مؤيدي هـــذه الفكرة مونتسيكيو **والتي شرحها في كتابه روح القوانين spirit of laws (٣)

لقد استتب الصراع في بعض الأقطار نتيجة عدم الفصل بين السلطات. وكانت إنجلترا من أولى الدول التي وصلت إلى حل دستوري بوقف الصراع بينهما (الملك والبرلمان) ، وبتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وإقرار حرية المواطن الإنجليزي آنذاك (٤)

ويـــرجع الســـبب الجوهـــري في عدم حماية حقوق الإنسان. تركيز السلطات الثلاث في يد الملك. علـــى هذا الأساس نادى لوك بنظرية الفصل بين السلطات حتى يستمتع المواطن بحريته. لأن الحرية هي هدوء العقل الناشئ من رأى كل شخص عن أمته. (٥)

1- **Taylor Cole:** European Political Systems, 2 nd ed [Knop, London,1959] p.p.: 23-25.

٢- **محمود اسماعيل** : دراسات في العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص: ١٨٤

٣- **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، من ص: ٣٥- ٣٧

** **شارل مونتسيكيو** . ولد في ١٨ من يناير ١٦٨٩ بمدينة لابرد la brede الفرنسية من أسرة تعتنق البروتستانتية . عشق الفكر الروماني الذي يقوم على سيادة القانون الطبيعي الذي ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله توفى عام ١٧٥٥م

٥- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٠٨٤

٦- **محمد عبد المعز نصر** : في النظريات و النظم السياسية [بيروت : دار القلم ، ١٩٨١] ص : ٣٠٥

جـ- الاعتراض على نظرية الفصل بين السلطات

لا يسلم أي عمل من النقد وإبداء الرأي فيه إما مؤيدا أو مفندا أو موضحا ، ومن أوجه الاعتراض على نظام الفصل بين السلطات ما قدمه إيزمان Izman الفيلسوف الإنجليزي قائلا :

- إن الملك الذي يملك السلطة التنفيذية يمكنه أن يتعدى على السلطة التشريعية كما يمكن للسلطة التشريعية بما لها من حق النظر في تنفيذ القوانين. أن تتدخل في التنفيذ بتعديل ما تراه في حالة تنفيذ القوانين حيث إنها تحاسب الوزراء التنفيذيين .

فمثلا صدور قانون السلطة التشريعية، تتدخل في تنفيذه لدى السلطة التنفيذية ، وتتدخل أيضا السلطة القضائية بتعديل الحكم وفقا لتشريع معين. لذلك يقول أيزمان : أنه يصعب الفصل بين السلطات كما يدعى المفكرون. (١)

كم أوضح الفيلسوف الإنجليزي والتر باخوت Wallter Bahout في كتابة (الدستور الإنجليزي) خطأ نظرية الفصل بين السلطات في تفسير عمل الدستور الإنجليزي.

كما أشار إلى أن مذهب الفصل بين السلطات يؤدى إلى تعدد الهيئات وتفتيت المسئولية وصياغتها. كما بين أن الاندماج وليس الانفصال هو السمة المميزة لنظام الحكومات في إنجلترا. كما أشار الأستاذ الدكتور عبد المعز نصر بقوله : لو افترضنا أن هناك مساواة في المكانة بين السلطات الثلاث وأنهم جميعا متناظرين في السلطة. لكن التطبيق غير ما تذهب إليه هذه النظرية. (٢)

د- تقييم نظرية الفصل بين السلطات

ويذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم درويش في كتابه الدولة : أنه يلاحظ أن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ وجوبي- لأن ما وجه إليها من انتقادات إنما هذه الانتقادات كغثاء السيل تذهب مع الرياح في ظل الفهم السليم. والذي بمقتضاه أن يقضى بتحقيق نوع من الفصل وفي ذات اللحظة تحقيق نوع من التعاون والتوازن بينهم. ولما كانت أية سلطة تستطيع أن توقف غيرها عند حدودها من أجل الحفاظ على الحريات. أدى ذلك إلى أن يتولد الأمن والاستقرار. (٣)

١- لوي التوسير: مونتسيكيو ، السياسة والتاريخ ، الطبعة الأولى ، ترجمة نادر ذكري [بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ١٩٨١] من ص : ٨٨-٨٩

٢- محمد عبد المعز نصر: في النظريات والنظم السياسية [بيروت : دار القلم ، ١٩٨١] من ص : ٥١٥-٥٢٠

٢- إبراهيم درويش : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ٣١٥

❖ لوك بين الأخذ والعطاء في مجال فكره السياسي

لما كان الباحث قد تناول فكر لوك السياسي في المجالات التالية :

حالـــة الطبيعة – نظام الملكية – نظام العبودية– المجال الأخلاقي – نظام وأشكال الحكومات ونظرية الفصل بين السلطات.

وكان من سعة أفق لوك ومجالات فكره صداه في محيطه وخارجه ، فالباحث يرى أنها أمور يظهر فيها الأخذ و العطاء. فتناول أشكال الحكومات ونظام الفصل بين السلطات تحديداً. لأن الحاكم غالباً ما يشغله تجاه رعيته سوى ما يقرر لهم الأمن والرخاء والاستقرار.

أ– ممن تأثر بهم لوك :

١– في مجال تقسيم الحكومات

أخــذ عــن أرسطو (٣٨٤ – ٣٢٢ ق.م) بأن الغاية التي توجد الحكومة من أجلها هي التي تحدد شكلها.

كمـــا أشار أرسطو بأن الحكومة ستة أشكال. ثلاثة أشكال صالحة هي (الملكية – الأرستقراطية ثم الدستورية) وثلاثة أشكال فاسدة (القلة ، الاستبدادية ، ثم الديمقراطية)

وقــد أرجـــع الدكـــتور درويـــش وجـــه نظـــر أرســـطو في تقسيم الحكومات على أساس القاعدة العددية. وهذا إثبات ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون.

إلا أن أرســـطو لـــم يحصـــر نفســـه فـــي تقســـيمه السداسي للحكومات، ولكنه يعتقد وجود أشكال أخرى. فلقد أقر احتمال حكومة مختلطة تنشأ فيها النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد تأثر لوك بذلك وأقر بأن الشعب هو الذي يحدد شكل الحكومة فيما يتفق ومصالحه. (١)

كمـــا كانـــت نقطـــة الانطلاق عند **بوليبوس**** الروماني Polybius فقد أنكر أشكال الحكومات الـــثلاث. وأن أفضل شكل للحكومة في نظره الحكومة المختلطة والتي نادى بها من قبل أرسطو وأخذ بها لوك. (٢)

١– **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، من ص : ٢٦٦– ٢٦٩

2- **Polybius** , Reading In Political Philosophy [N.Y.,1949] P. 111

** **بوليـــبوس** فيلســـوف روماني عاش ما بين (٢٠٤– ١٢٢ ق.م) اتسم بالقدرة علي خلق جو من العلاقات . فكـــان لعلاقته الوطيدة بالقائمين علي شئون الحكم .ما مكنه من الدخول في الشئون السياسية الرومانية . أول من أعلـــن جـــدارة و عظمـــة الدستور المختلط لاحتوائه علي كل ما هو موجود في كل نظام . كما أرجع السياسات الرومانية إلى الدستور المختلط Mixed Constitution و كذلك توازن السلطات .

كما نادى شيشيرون** **Cicron** بفكرة الحكومـة المختلطـة والتـي دافـع عنهـا في كتابه (الجمهوريــة والقوانين). فقد ذهب إلى أن أحسن دستور للدولة هو الذي يجمع الأشكال الثلاثة للحكومات (الملكية الأرستقراطية والديمقراطية) دون أن يتضمن أية مظاهر للغبن والاستبداد. (١)

كمـا جـاء عن جان بودان ** **J.Bodin**. أنه اتخذ السيادة معيارا أقام عليها تقسيمه للحكومات . فإذا انحصــرت السيادة في شخص سميت ملكية ، و إذا كانت في قلة سميت أرستقراطية ، و إذا كانت السيادة في الأغلبية كانت الحكومة ديموقراطية . إلا أنه أقر بإمكانية قيام حكومة مختلطة . (٢)

٢ – في مجال الفصل بين السلطات

أشـار الدكـتور غنيمة أن مبدأ نظام الفصل بين السلطات يرجع إلى سنة ١٢٠٠ ق.م إذا تقاسمت السـلطة فـي الـبلدان الشرق الأوسط إلى إمبراطوريتين أولهما مصر القديمة و الثانية فارس و العراق القديم . فهو ليس بمبدأ مستحدث. (٣)

كمـا جـاء في النظم الاجتماعية و السياسية عند اليونان . أنه بالرغم من أن المدن اليونانية كانت محافظـة علي استقلالها . إلا أن كل مدينة كانت وحدة سياسية مستقلة . سواء هذه المدينة صغيرة كانت أو كبـيرة ، كـان لهـا نظامهـا السياسـي التـي تؤمـن بـه و تشرعه . مما أدى إلى ازدهار الفكر و تطوره . (٤)

كمـا جـاء عن باركر الفيلسوف الإنجليزي . أن نظام الفصل بين السلطات يرجع إلى الفيلسوف اليونانـي أرسـطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) مشيراً أنه يحقق مبدأ الحرية للفرد ، فهو المذهب الأسمى الذي يقوم علي إقرار الفضيلة و نبذ الرذيلة ، و يقرر الحقوق القائمة علي العدل و المساواة .(٥)

1- **Ibrahim Darwish :** Government Forms and Problem Of Classification [Cairo, 1966] P.5 .

** شيشرون الفيلسوف الروماني الذي عاش بين (١٠٠– ٤٣ ق.م) لم يكن صاحب أكاديمية أو مدرسة ، و لكنه كان يمتهن المحاماة و يهتم بالتأملات السياسية تأثر بفلسفة أفلاطون و أرسطو و بفلسفة الرواقين علي وجه الخصوص في المجال السياسي .

درس القانون في روما و الفلسفة في أثينا . تدرج في المناصب السياسية في روما و في غيرها حتى وصل إلى أرقاها . كما نادى بنظرية الدساتير المختلطة لما فيها من تحقيق و تعادل و توازن السلطات .

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ٢٧٠-٢٧١

** **جان بودان** فيلسوف فرنسي عاش ما بين سنة (١٥٣٠– ١٥٩٦) جاء عنه بالفصل الأول .

٣- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٣٠

٤- ــــــــــــ : مرجع سابق ، ص: ٤١

5- **Ernesr Barker** : The Political Of Aristole [Oxford , N.Y., 1970] P.173.

واتبع " **كوكر** " الإنجليزي نظام الفصل بين السلطات الذي أشار إليه (**بوليبوس الروماني**) واعتبره أمراً مسلماً به من أجل الحفاظ على الحريات والدفاع عنها ، والتي حملت معنى الثورة على الحكم المطلق المستبد المهدد للحريات. (١)

ب- من تأثروا بجون لوك في مجال الفكر السياسي

تكلم **ليبنز** ** **Leibnitz** في أشكال الحكومات فقال : إن الغرض من الحكم الملكي هو إرساء زمام الحكم في يد رجل شجاع يمتاز بالحكمة و الفضيلة ، والغرض من الحكم الديموقراطي هو العمل علي تحقيق المنفعة العامة ، و إتاحة الفرصة لظهور الكفاءات الممتازة من بينهم.

و الغرض من الحكم الأرستقراطي هو الانتفاع بخبرة أعيان القوم و مفكريهم و الباحثين ذوى التجارب و الدراية .

ولا يفضل ليبنز واحداً من هذه الأشكال الثلاثة . ويرى أن نظام الحكم الأمثل إنما يقوم علي مزج هذه الأشكال الثلاثة . وهو النظام الذي يجمع بين رئيس فاضل شجاع ، و حكماء و شيوخ مجربين ، و مواطنين أحرار عقلاء. أي أنه يناشد الحكومة المختلطة . (٢)

و أشار **مونتسكيو** ** **Montesquieu** أن هناك أشكالاً ثلاثة للحكومات متأثراً بفكر لوك . فحكومة الجمهورية يتولى فيها الشعب السلطة و حكومة الملكية يتولى فيها الحكم شخص واحد . أما الحكومة المطلقة فهي التي يتولى سلطة الحكم فيها شخص واحد . يدير هذه السلطة وفق مشيئته (حكومة الطغيان) . (٣)

1- **Coker** , Reading in Political Of Philosophy [New Yourk ,1947] P.119

** **ليبنز**: فيلسوف ألماني (١٦٤٦ - ١٧١٦) تعرض لكثير من المسائل السياسية . حصل علي درجة الدكتوراه في القانون بعنوان (مشكلات في القانون) درس القانون الطبيعي من نواح ثلاث : موضوعه و غايته و علته الفاعلية . عن موضوعه كل ما يصدر عنا من أفعال لا سيما الخبرة ، و غايته تحقيق الخير والمنفعة و علته أنه صادر من ذات الله .

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٩٧-١٩٨

3- **Montesquieu** : The Spirit Of Laws [London, 1914] p.9

** **مونتسكيو**: فرنسي المولد (١٦٨٩ - ١٧٥٥م) رائد من رواد السياسة في عصره . أهم مؤلفاته روح القوانين (١٧٤٨ م) وقد اعتبره مقياساً لمعرفة الحقائق عن الشعوب.

و أيضـــا أوضـــح مونتســـيكيو : ان فساد اي حكومة يبدا عادة بفساد مبادئها التي تقوم عليها . متأثرا بـــرأي لوك القائل : إن دوام أي شكل من أشكال الحكومات يعتمد علي دوام و بقاء الروح الخاصة المميزة لهذا الشكل أو ذاك. (١)

و قـــد أشـــار **وليم ايبنشتين** فيما ذكره الفيلسوف الفرنسي مونتسيكيو أن الحكومة عبارة عن خليط معقـــد مـــن العوامل المادية و البيئية و السياسية ، و كذلك الدوافع النفسية متأثرا بقول لوك : بأن أصلح أنـــواع الحكومات الحكومة المختلطة . الذي قال عنها لقد وجدت ضالتي فيها ، حيث تتجمع فيها مزايا الحكومـــات المخـــتلفة من ديموقراطية و أرستقراطية و ملكية . فتوفق بينهم في حكومة تتجمع فيها القوى لـــتقف بالمرصاد تجاه أي تهديد خارجي . فهي القادرة علي مدى التوافق بين القوانين الطبيعية و السلوك الاجتماعي الذي يضمن الاستقرار و الرفاهية. (٢)

و يرى **بـــاروخ اسبينوزا** الهولندي (١٦٣٢) **Spinoza** بأن تركيز السلطات في يد واحدة ، من شـــأنه أن يـــؤدي إلى العبودية و الاسترقاق فيبطل الغرض الأسمى من التنظيم السياسي . و هو توفير الحرية و نشر السلام .(٣)

كمـــا نادى **أولفر كرمويل** (١٦٥٣) **Oliver Cramwell** و جيمس هارنجتون (١٦٥٦) **James Harrington** مـــن فلاســـفة العصـــر الحديـــث . بأن السلطات لابد و أن تكون محددة وفق ضوابط معينة من أجل الحفاظ علي الأمن و تثبيت دعائم النظام . (٤)

وذكر **جيمس مادسون** (١٦٦٨) **James Madson** من رواد فلاسفة العصر الحديث . أن الفصـــل بيـــن السلطات للحفاظ علي الحريات. و أن الفصل التام بين أقسام السلطات المختلفة غير متحقق واقعياً . و لكنه ينشد التعاون مع احتفاظ كل سلطة بكيانها . (٥)

و يقـــول مونتسيكيو : ينبغي ألا تعهد بالسلطات مجتمعة إلى يد واحدة أو هيئة واحدة ، حيث يؤدي ذلـــك بـــالقطع إلى نوع من الشمولية و الدكتاتورية . متأثراً بقول لوك . إن عدم الفصل يؤدي إلى عدم الاستقرار. (٦)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٠٧

2- **William Ebnestien** : Ibid : p.425

3- **Rusell B**.: philosophy and Politics[London 1959] p.53

٤- **إبراهيم درويش** الدولة ، مرجع سابق ، من ص . ٣٠٩ – ٣١٠

5- **Alck Sandrow** . A History Western European Philosophy [London 1949] p.p.:13-15.

٦- **عبد الرحمن خليفة** مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص. ٩٥

و يــرى مونتســيكيو أيضــا ضــرورة إجــراء الفصل الفني بين السلطات كأساس للحكم الصالح وكضــمان للحكــم المســتقر. لأنها من أهم الأعمدة التي قامت عليها مبدأ الحرية الفردية . و يرى أن الضمان الوحيد للحرية لا بد من الفصل بين السلطات . (١)

و الحقــيقــة أن نــظرية **مونتسيكيو** عن فصل السلطات مأخوذة بروحها من الفيلسوف الإنجليزي لــوك ، مــع اختلاف في التسميات و الترتيب . فلقد قال لوك أن السلطات و هي علي التوالي ، السلطة التشريعية و الفدرالية ثم السلطة التنفيذية . إلا أن مونتسيكيو أبدل السلطة الفدرالية بالسلطة القضائية .

كمــا أشــار بالفصــل في العمل مع الارتباط بالهدف قائلاً : إن أعضاء كل سلطة يجب أن يكونوا مختلفيــن عــن أعضــاء الســلطات . لأنــه يمتــنع أن يكون عضواً مشرعاً و منفذاً و قاضياً في نفس الوقت . كما يمتنع أي عضو أن يجمع في يديه سلطتين اثنتين. (٢)

❖ مجمل أفكار لوك

يجــب أن تخــول للســلطة التنفيذية ما يسمي بالصلاحية الخاصة. وقد ذكر أن المقياس المميز بين الصلاحية الأصيلة وبين الصلاحية المزيفة هو نفع الشعب. (٣)

والصــلاحية التــي أشار بها لوك هي حق للقابض علي زمام الحكم (السلطة التنفيذية) لأنه يشير بأنها حق منبثق من سنة الطبيعة. ولاشك أن أفكار **لوك** ماثلة بالوضوح في المواقف التالية :

١- في حالة إخلال الحاكم بمهام ما وكل إليه في العقد أوجب عليه الثورة من الشعب.
٢- الحريات التي يتنازل عنها الأفراد للمجتمع وليس للحاكم.
٣- السلطة التشريعية سلطة مقيدة وهدف التشريع منع الأعمال الضارة بالمجتمع .
٤- القــانون نظام يحافظ علي الاستمرارية الحياتية للشعب والحكومة .وأن كل إنسان لا قيود علي تطلعاته طالما لا يضر بالآخرين.
٥- الدفاع عن حق الملكية وتقديسه أمر حتمي لإقرار كرامة الفرد. (٤)

١- **محمود إسماعيل** : دراسات في العلوم السياسية ، الطبعة الثانية [القاهرة : الأهرام ، ١٩٨٣] ص:١٨٤

2- **Leon Homo**, political Institutions , 2nd ed. [Barnes and Noble, London 1962] p.49

3- **Lock**, the Second trotises of Government . chapter 14, Ibid:p91

٤- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث بين الحرية والجبرية مرجع سابق ، ص: ٣٢١

بذلك يكون الإنسان عند لوك أساس الاستقرار للحياة السياسية السليمة. فهو مكون المجتمع ومحدد شكل الحكومة واختيار وعزل الحاكم.

وقـد مـيز لـوك بين القيم الأخلاقية والقيم الغاشمة. وأرجع القيم الغاشمة للحاكم الذي يخرج عن الشرعية، وكذلك جمع السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت رياسته ، وذلك من موجبات الثورة عليه. (١)

كما أن عجز السلطة التشريعية عن حماية حقوق الشعب الطبيعية وتحقيق الخير العام يوجب الثورة دون تباطئ . (٢)

ومـن موجـبات الثورة على الحـاكم أيضاً . فرض سيـطرة السلطة التنفيـذية عـلى السلطة التشـريعية ، وإعلان إلزامها بأمور غير شرعية ، كتغيير نظام الانتخابات أو منعها من الاجتماع ، وكذلك التدخل فى حياة الناس وممتلكاتهم . (٣)

وللتأكـيد علـى قدسـية الشعب وتقديره يذكر لوك أن الثورة فى إنجلترا قامت عندما فرض الملك شارل الأول ضرائب جديدة دون الحصول على موافقة البرلمان . وأيضاً فى أمريكا لهذا السبب نفسه(٤)

وكـان لعـبارات لوك أثر فيما أخذ به جيفرسون الرئيس الثالث للولايات المتحدة والبريطاني المولد سـنة ١٧٤٣ . ولهـا وقع ورنين يسمع فى آذان قادة الثورة الأمريكية حينما كانت تردد عباراته " من أن شجرة الحرية لابد وأن تروى من وقت لآخر بدماء المواطنين والحكام الطغاة " (٥)

والثورة التى نادى بها لوك تجاه الحاكم الظالم . ما هى إلا ثورة بيضاء فيها الشعب يعمل على رفعة بلاده والحاكم يوصف بأنه الحاضر الغائب .

والتسـاؤل مـاذا يصـنع الشعب تجاه الحاكم في حالة الكوارث الطبيعية أو الكوارث المفتعلة كما حدث

مثلا فى ٢٠٠١/٩/١١ بالولايات المتحدة الأمريكية } واتخذ الحاكم قراراً بالإصلاح ، وأشار على السلطة التشريعية إصدار تشريع بذلك ، وعلى السلطة التنفيذية القيام بواجبها .

1- **Locke** : Essay Concerning The True Origin ,Extent And End Of Civil Government [London 1965] :p149

2- **B . Russell** : History of western philosophy [London, 1973] p. 265

٣- **ابراهيم الدسوقى ، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي ، ص: ٢٢٥

٤- **ثروت بدوى** : النظم السياسية ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ص : ١٣٥- ١٣٦

٥- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٣

كمـــا أن التســـاؤل الذى يتردد هل من حق الشعب الرفض وإعلان الثورة ؟ الإجابة عند لوك : من حـــق الشـــعب الـــتمرد فـــى حالة تهميشه وغموض القرار. ويمكن للحاكم أن يتدخل فى التشريع لتوجيهه لإصدار ما يصلح للأمة واستقرارها ، كما يحدث فى دول العالم والولايات المتحدة .

ولمـــا كـــان مـــن الفلاســـفة من أشار إلي رفض مشروعية الثورة ضد الحاكم حتى ولو كان ظالماً . أوضـــح أرسطو فى كتابه " السياسة " إطاعة الحاكم أمر واجب ، ويرفض الثورة عليه حتى لا يتعطل نمط الحياة .

كمـــا أشـــار فيلمر أن الحاكم ظل الله على الأرض وله حقه المقدس ، دون أن يكون لرعاياه حق فى معارضته أو الثورة عليه لأنه مفوض من قبل الله . (١)

❖ تعقيب

إن الأفكار التى أتى بها لوك . لعبت دوراً هاماً فى ضرورة الإعلاء من أجل الإرادة العامة . ولما كان لـــوك قـــد دعا إلى الحرية والمساواة . وأخذت أفكاره دورها فى فكر بعض من فلاسفة السياسة الذين أتوا من بعده .

ففـــي كتاب " روح القوانين " لمونتسيكيو (أشكال الحكومات ونظام الفصل بين السلطات) ، والرسائل الفلسفية لفولتير (١٦٩٤) { تحقيق الحرية المدنية والسياسية } والعقد الاجتماعى لروسو (١٧١٢) حملت فى ثناياها كثيراً من أرائه (لوك) السياسية والدينية والأخلاقية والتربوية . (٢)

كمـــا أشـــار كوكس cox الفيلسوف الإنجليزي والمفكر السياسي بقوله : لقد كان لأفكار لوك صدى في إعلان الاستقلال الأمريكي ، والقوانين التي أقرت الحقوق الفرنسية والأمريكية. (٣)

ولقـــد كان لفكره في القوانين السياسية أنها نسبية وتختلف من دولة إلي أخرى. أخذ بها مونتسيكيو وأشار بأن القوانين الأرضية تنتج من تفاعل العقل الإنساني مع الظروف الخاصة بكل دولة علي حده (٤)

١- **على عبد المعطى** : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ١١٧ - ١١٩

٢- **إبراهيم مدكور** ، **يوسف كرم** : دروس في تاريخ الفلسفة [القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٣] من ص : ١٨٥ - ١٨٧

- **Collios, J.**, : Montesquieu and Rousseau in England [London, 1959]p.p:118-123

- **Rene Pomeau**: Politique de Voltaire [Paris, 1994] p.74

3- **Richard Cox** : locke and peace [Oxford, 1960] P. 75

٤- **علي عبد المعطي** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٨-٢٧٩

وعـــندما تحـــدث لـــوك عن قيام المجتمع السياسي . أرجعه إلي العقد الاجتماعي . كما أن تأسيس الحكومة أقامه علي موافقة جميع المواطنين شرطا ملزما . (١) وأن الاستقرار في أي بلد ، وبناء الحياة مـــن تعـــامل وتـــزاوج وخلافـــه طبقا للقوانين المعمول بها فيه. دليلا علي الموافقة الضمنية علي نظامه السياسي (٢)

وعليه فإن مبدأ الموافقة كما دعا إليها لوك يلزم الأقلية بالخضوع إلي رأي الأغلبية بلا تحفظات أو شروط . إلا أنه من حق الأقلية أن تقاوم الأكثرية إذا تسرب إلي أنفسهم الشك في نواياهم التي تتجه لغير صالح الشعب.

وإذا أقـــر بحـــق الأغلبـــية المطلـــق فـــي الحكـــم . لا ينهـــي الأمر إلي إقرار الحق المقدس للملـــوك. فالطغيان هو الطغيان سواء من جماعة أو من فرد أو أغلبية حاكمة . لأن الحقوق الطبيعية ثابتة لا يمكـــن نزعها أو تعديلها. فإن خضوع الفرد لقرارات الأغلبية غير الواضحة تجعل هذه الحقوق عرضة للضياع.

ثـــم لماذا يتنازل الفرد ويقبل قرار الأغلبية ؟ هل لأنه أكثر منه عددا ؟ الإجابة بالنفي. لأن الواقع طالمـــا يفـــرض نفسه للصالح وتحقيق ما هو خير . لا جدال في قبول القرار ليس لأنه صادر من موافقة الأكثرية . ولكن لأنه يري بعقله دليل مصداقية هذا القرار ويوافق عليه .

لقـــد ألـــزم لـــوك الحكومة بنصوص العقد أكثر من إلزام الأفراد. كما أكد الشعب أن يعمل لإسناد الحكومة فيما يعود عليه بالأمن والرخاء.

وهذا مما جعله قد خطي خطوات واسعة الانتشار نحو تحقيق نظرية الإرادة العامة.(٣)

كمـــا أنه أرجع نشأة المجتمع إلى حماية الحقوق الطبيعية للفرد . و هي حقوق لم يخلقها المجتمع . بل إن المصـــلحة الذاتية للشخص هي التي برزت وجود المجتمع . فالنظرية علي هذا الوضع نظرت إلى الفرد و أهملت المجتمع . (٤)

١- **عبد الفتاح العدوي** : الديمقراطية و فكرة الدولة [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦] ص: ٢٦٤

٢- ———— : الديمقراطية و فكرة الدولة ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٦ .

٣- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق، من ص: ٩٧-٩٨

٤- **مهدي محفوظ** : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص:٣٠٨

كمـــا أن لـــوك جعـــل مهمة القانون حماية مصلحة الفرد ، و جعله أداة للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة و الحريات . (١)

و الحكومة عنده ما هي إلا تعبيراً عن ترابط الأفراد ببعضهم دون التدخل للحد من هذه الحقوق (٢)
وقـــد نـــادى لـــــوك بنظام الفصل بين السلطات الثلاثة . و أن الســـلطة التنفيـــذية و الفيـــدرالية يخضعان للملك. (٣)

و لمـــا كانت السلطة التشريعية هي الأم الواعية للتنظيم . فقد وضع شروطاً تؤكد أهميتها و دورها بالنسبة للسلطات الأخرى منها :

أ- أنها ليست مطلقة أو نهائية ، لأن الأفراد الذين أقاموها لا يملكون السلطة المطلقة أو النهائية .
ب- أن قوانينها و تشريعاتها لا يمكن أن تكون بناءً علي أوامر . لأن الأفراد لا يضمنون تطبيق القوانين عن طريق قضاة العدل و الحق.
جـ - سلطتها قائمة بذاتها . و لا يمكن أن توكل سلطة أخرى للقيام بمهامها . لأن المجتمع هو الذي يملك ذلك.
د - المجتمع له القدرة علي سحب الثقة إذا أخلت بواجباتها . (٤)

ولمـــا كانـــت الســـلطة التشـــريعية هي واجهة الدولة ورائدة التشريع فيها . وهي الهيئة الأمينة في تشـــريعاتها محافظة علي واجباتها فإن الشعب يدخل في حالة من الاستقرار ، وبالتالي يحد من التمادي في حق الثورة .

والســـيادة التي أوضحها لوك ليست للمشرع ولا حتى للمجتمع . ولكن لنظام القانون الطبيعي الذي يدعم الحقوق الطبيعية .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٨
٢- **على عبد المعطى** : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ١١٥
٣- **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة ، طبعة أولى ، مرجع سابق ،ص: ١٣٨
٤- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٣٤- ١٣٦

❖لوك بين فلاسفة السياسة

إن فلسفة لوك السياسية تنطوي علي أفكار هامة تتمثل في عمق اعتقاده الأخلاقي و إيمانه الصادق بالحرية و حقوق الطبيعة البشرية . مما جعله أن يكون المتحدث المثالي باسم ثورة تقدمت بها الطبقة الوسطى في العالم الغربي في كل من إنجلترا أمريكا و فرنسا (١)

و لذا حازت منزلته السياسية المرموقة في تاريخ الفكر السياسي . فقد ناصر الحرية الفردية و دافع عنها .

إن هدف السياسة عند لوك هو حدوث نوع من التوافق بين الفرد و المجتمع . يخضع فيه هؤلاء للحاكم الذي يحقق لهم أمنهم و استقرارهم . و إن الناس متساوون من حيث إقدامهم علي إشباع رغباتهم [مع اختلاف السلوك في الطلب] . إن هوبز **Hoobs** يرى أن الأقوياء بدنا و الأذكياء عقلا يستأثرون بالأغلبية القصوى من الثروات و الامتيازات . بذلك فهو ينتقد العقيدة القديمة القائلة : بأن الناس في حالة الطبيعة يمتازون بالمساواة المطلقة في الحقوق . (٢)

كما أنه نظر إلى الحياة نظرة معقولة ، و أشار بأن كل ما علي الأرض و ما فيها لخدمة الإنسان ، و لم يعد هو الذي خلق من أجل الأرض . (٣)

و كان لمؤلفاته أثرها العلمي إلى حد أن قال : **بانجتون** أحد الكتاب السياسيين . لقد تضمن دستور الثورة الأمريكية مؤلفه (مقالتان في الحكومة المدنية) و الذي يحتوي علي حق الفرد في الحياة ،وسلامة شخصه ، و حق التقاضي ، و حرية التنقل ، و حرية التفكير و الدين و التعبير ، و تقليد الوظائف العامة . مما كان له الأثر في تشكيل حكومة مدنية سليمة (٤)

و عن أهمية فكره في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦ م (فحينما رفضت الحكومة البريطانية الاستجابة لمتطلبات الشعب الأمريكي في ممارسة حقوقه الطبيعية في الحياة و الحرية و الملكية) . قام الشعب بثورة مسلحة أطاحت بتلك الحكومة و أقامت حكومة أمريكية تقرّ حق الشعب و تؤمن به .

١- **محمد علي محمد** ، **علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٢٩٤

٢- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق من ص : ٢٢٦ –٢٢٧

٣- ———— : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق من ص: ٢٧٠–٢٧٢

4- **Pranington** : The Colinal Mind [London , 1927] P. 189

وفي فرنسا كان لآرائه الأثر البالغ في تفجير الثورة ضد أي ظلم يعوق ملكية الأفراد الفكرية و المادية أو حرياتهم علي يد مفكرين فرنسيين أمثال فولتيير و روسو . (١)

و مـــن مطالعـــة أفكـــار لوك يقول ماكسي **Maxey** كان يبحث عن الحرية لكل إنسان ، بغض الـــنظر عـــن موقعه في الحياة أو ظروفه ، و البحث عن حكومة ممثلة بصدق الأغلبية ، مهمتها تأمين ممتلكات و حريات و حياة أفرادها .

لذلـــك فـــالقول :إنـــنا نعـــيش في عالم لا يتحقق فيه هذه المثاليات التي نادى بها لوك . لكننا نتمنى بلوغها و إلا فقدنا أعظم ثمار الحضارة . (٢)

و لا ننســـى أن لـــوك رفـــض الأفكـــار الفطـــرية و الحـــق الإلهي المقدس للملوك* . فالمعرفة مكتســـبة. و ليست فطرية و يتم تحصيلها بالخبرة و التجربة . و أن أطفال الملوك لا يولدون و في دمهم حق إلهي أو فطري لحكم الناس . لذلك فالحكم لا بد أن يكون بتفويض من الشعب (٣)

و مكانـــة لـــوك لها ركائزها . فقد قدم للعالم فلسفة عقلية عميقة ذات نسق متكامل . بينّ أن حقوق الـــناس الطبيعـــية القائمة علي الطبيعة حقوقاً أبدية تقوم علي المساواة و العدالة .و الحكومة ما هي إلا راعـــية لهـــذه الحقوق و مراقبة تنفيذها .و علي الدولة أن تجيز جميع العبادات دون تحيز و لا تتدخل في تنظيم العقائد . (٤)

و لقـــد لعبـــت فلســـفة لـــوك دوراً ملحوظـــاً فـــي مواجهة المشكلات الدينية [فصل الدين عن السياســـية . الكنيســـة لها وظيفتها السماوية و الحكومة لها وظيفتها الأرضية . و الأخلاقية والسياسية] . ولا ريب في أن نظراته في الأخلاق و الدين و السياسية و التربية قد تأثرت بنظريته في المعرفة .

لذلـــك فـــإن فكر لوك قد أحدث تجاوباً أصيلاً بين هذه الجوانب المختلفة . و من هنا جاء إنتاجه متنوعاً و مفيداً. (٥)

إن أفكـــاره كانـــت معظمهـــا أفكـــاراً مســـتقبلية الأمـــر الذي يساهم في تفسير التأثير غير العادي لكتاباته . فكان لمؤلفه [مقالتان في الحكم] بمثابة الإنجيل السياسي للقرن الجديد . الذي تأثر به الأمريكان عن طريق الإنجليز القاطنين فيما وراء البحار . (٦)

1- **Wright** : A History of 'odern Philosophy Ibid: P.186.
2- **Maxey** : Political Philosophy, Ibid : P.P: 200-202.
٣- **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، من ص : ١٣٨-١٣٩
٤- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٩٠ .
٥- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص: ٨
٦- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٣٩٠

الفصل الثالث

القانون الطبيعي
في فكر روسو السياسي



➢ **أهم مؤلفاته**

أ- في المجال الاجتماعي

١. مقال عن الآثار الأخلاقية للعلوم و الفنون (١٧٥٤)
٢. عدم المساواة و التفاوت بين الناس (١٧٥٤)
٣. أحلام عابر سبيل
٤. رواية هلويزا
٥. كتاب الاعترافات
٦. رواية أميل

ب- في المجال السياسي

١- مبادئ القانون الطبيعي (١٧٤٧)

- مبادئ القانون السياسي (١٧٥١)
- الخطابات الأربعة (١٧٦٤)
- آراء حول حكومة بولندا (١٧٨٢)

٢- كتاب العقد الاجتماعي (١٧٦٢)

➢ **القانون الطبيعي و علاقته بفكر روسو السياسي**

١- ما وجه إلى نظرية القانون الطبيعي من آراء نقدية

٢- قيمة القانون الطبيعي

➢ **مفهوم روسو السياسي عن :**

١- حالة الطبيعية

- حالة الطبيعية بين المعارضة و التأييد

٢- العقد الاجتماعي

- نتائج نظرية العقد الاجتماعي

٣- الإرادة العامة

- الإرادة العامة بين الاعتراض و التأييد

أ- الاعتراض

ب- الرد علي ما وجه من اعتراض للإرادة العامة و دورها في الوثائق و الدساتير

١- الوثائق الأمريكية

٢- الوثائق الفرنسية

- **مقومات العقد الاجتماعي و علاقته بالإرادة العامة**

- **روسو و الأخلاق و القانون الطبيعي**

أ – عن الحرية الإنسانية

ب– عن المساواة بين الناس بالطبيعة

ج – الملكية

- **روسو بين الأخذ و العطاء**

١– من تأثر بهم في مجاله الفكري

أ – نشأة الدولة

ب– تقسيم الحكومات

٢– من تأثروا بروسو و أخذوا عنه

أ– نشأة الدولة

ب– عن الحكومات و تقسيماتها

ج– عن نظام الفصل بين السلطات

د– عن الإرادة العامة

- **الحكومة وأشكالها و نظرية الفصل بين السلطات عند روسو**

أ– الحكومة و أشكالها

ب– الفصل بين السلطات

- **ملامح فلسفة روسو**

أولا : حياته وشخصيته

ولـد روسو بجنيف بسويسرا من أسرة فرنسية الأصل تدين بالبروتستانتية سنة ١٧١٢م .(١) ماتت أمـه أثـر مولده ، وكان أبوه عصبي المزاج فأثر ذلك في نشأته ، فشرد في صباه . كما عهد به أبوه إلي أحد الصناع ليعلمه حرفة ، لكنه هرب تاركا الصنعة لسوء قسوة المعلم .

وكـان يحترف كل ما يصادفه ، فقد تردد بين أشرف المهن وأحقرها . فمن حفار إلي موسيقار إلي سكرتير إلي مدلل نساء .(٢)

وكـان من مظاهر كفاحه هروبه من حياته الجرداء في جنيف، وهو ابن السادسة عشر، وتنقل بين دول أوربية كثيرة . واستقر أخيراً في باريس. حيث تعرف على سيدة أمنت له أسباب المعيشة الطيبة.(٣)

ورغـم ذلك كان من أعظم الأغنياء في الفكر ، ومن أكثرهم حظا في التعاسة والألم والشقاء ، ومن أقربهم نفسا إلي الإنسانية الحالمة المخلصة . (٤)

ولقـد قـيل عنه إنه كان يستمد أفكاره من الهواء المحيط به . لدرجة أنه جعل من نفسه داعية لا يقارن به أحد . (٥)

وقـد ذكـر أنـه أول مـن وضـع مشكلة الحكم الشعبي موضع التحليل [أي مناقشة القوانين قبل صـدورها] . كمـا كـان له دوره فـي إعـلان مبدأ السيادة ، وقد أرجعه بالضرورة إلي الإرادة العامة للمواطنين .

كمـا جاهد وناضل حتى انصهرت آماله مع آلامه من تصورات وخواطر في مؤلفاته التي أصبحت على الدوام مصدر إلهام خصب للفكر البشرى .(٦)

١- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص:٢٠٠
- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص: ٣٣٦
٢- محمد طه بدوى : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٢٣
٣- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:٢١٦
٤- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص :٣٠
٥- محمد فتحي الشنيطى : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، الطبعة الأولي، مرجع سابق ، من ص: ٣٣-٣٥
٦- نظام بركات : مقدمة في الفكر السياسي [السعودية : عالم الكتاب ،١٩٨٦] ، ص :١٦٣

وفـــي سنة ١٧٤٣م عمل سكرتيراً للسفير الفرنسي في البندقية ، وكان يؤدى عمله خير أداء ، وجاء نجاحـــه الأدبي في عرض أكاديمية [ديجون] الذي نال فيها جائزة لأحسن بحث في موضوع " هل حققت الآداب والعلـــوم نفعـــاً للبشرية ؟ " وكانت الإجابة بالسلب ، وفاز روسو بالجائزة سنة ١٧٥٠م ، كما أشار قائلا : إن العلوم والآداب والفنون هي أسوء أعداء الأخلاق لأنها تخلق الحاجات فهي مصدر للرق .

وقـــد أشـــارت بعـــض أفكاره في أن الإنسان خيّر بالطبيعة ، وأن ما يدفعه للتمرد شعوره بانعدام المساواة الناجم عن الامتيازات التي يخولها العرف المنافي لقانون الطبيعة .

إلا أن حـــياته كانـــت عامـــرة بالمؤلفـــات مـــن بعضـــها " أميل " . بحث في التربية طبقاً للمبادئ الطبيعية ، وكتاب العقد الاجتماعي الذي ينادى بالديمقراطية حيث ينكر الحق الإلهي على الملوك .

ورغم التعاسة وشظف العيش . إلا أنه عاش بحاسة الأديب الفيلسوف وحياته مجّدها التاريخ . حتى وافاه القدر في أرمنوفيل بفرنسا سنة ١٧٧٨م. (١)

ثانياً : أهم مؤلفاته

ونظـــراً لمـــا اتصـــفت بـــه حياته فإنه كان يحمل الضددين في آن واحد ، ونظراً لثراء فكره وتعدد مؤلفاته . يمكن تصنيف مؤلفاته إلي جانبين الجانب الاجتماعي والجانب السياسي .

أ- في المجال الاجتماعي

١- مقال عن الآثار الأخلاقية للعلوم والفنون ١٧٥٤م

يقـــول روسو إن حالة الطبيعة الأولى كان يسودها الخير والسعادة والفضيلة . وأن الشرور والآثام والكـــذب ما هي إلا سمات المجتمع المتحضر. وأن الآداب الظاهرة في المجتمع مثل الرقة والأدب . إنما تخفي وراءها عادات قاسية وأخلاقاً وحشية .

كما زعم أن العلوم والفنون هي المسئولة تاريخياً عن ازدهار الكذب والرياء والقلق والخداع . وأن الانحطـــاط الخلقـــي يـــنمو ويزداد ، كما نمت المدنية وارتقت الحضارات . بشرط ابتعاد الناس عن حالة الطبيعة.

ويســـتدل علـــى آرائـــه بما حدث في الإمبراطورية القديمة [الإمبراطورية الرومانية و الحضارة الفرعونية] ، والمملكة الفارسية وفي الصين وغيرها. (٢)

١- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص : ٢٨٧-٢٩٤

- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص: ٣٣٦.

٢-**عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:٢١٧

ففـــي الإمـــبراطورية القديمة . كانت المبادئ الديمقراطية في أثينا قائمة على المساواة أمام القانون والحقيقة عكس ذلك فهي ديمقراطية زائفة في عدم المساواة الاجتماعية .

وكانـــت جمعـــية الشعب تناقش القوانين قبل إصدارها . ومن حق الجمعية نفي أي مواطن خارج البلاد ، دون جرم أو ذنب لمدة عشر سنوات .(١)

وفـــي الهـــند : الكهـــنة اســـتأثروا بالـــثروة والنفوذ السياسي دون غيرهم. مما أوجد التفرقة بين المخلوقات . (٢)

وفـــي اسبرطه : كان عمل أهلها الزراعة . والحرف انقسمت إلي ثلاث طبقات . طبقة الاسبرطيين الحـــياة السياســـية بيدها . كان شغلها الشاغل الشئون السياسية والعسكرية ، ساد بين أفراد الطبقة الشعور بعـــدم المســـاواة .حيـــث أفســـدت الفـــنون والعلـــوم والثراء الناس ونتجت اللامساواة ، وتقييد الحريات حياتهم . فأدى بهم إلي المفاسد . (٣)

يـــرى روســـو أن الـــترف يزداد بارتقاء العلوم وازدهار الفنون . مما يعّود رجال العلم والفن على الـــبطالة والكســـل . وخـــير وسيلة للقضاء على مساوئ الفنون . هي العودة إلي أحضان الطبيعة وتلمس الفضيلة في ثناياها . لأنها تميز حالة الطبيعة الأولى وهي مطبوعة في كل القلوب .(٤)

والفـــن الـــزائف هـــو الـــذي يفسد ذوق الناس ، وأن حياة الفطرة يجب أن تكون قاعدة لأنها تتسم بالمســـاواة والتسامح والرحمة . ولذا ترجع مظاهر الفساد في الإمبراطوريات القديمة إلي البعد عن قانون الطبيعة . (٥)

٢- عدم المساواة والتفاوت بين الناس ١٧٥٤م

أرجـــع روســـو منشـــأ التفاوت إلي امتهان الفضائل التي مردها إلي عدم التمييز بين حالة الطبيعة والحالات الاجتماعية . (٦)

ولكـــي نفهـــم طبـــيعة الإنسان حتى نتبين أصل التفاوت أو عدم المساواة. فلنفحصه خلال مراحل النشأة . نجده في صفاء خلقته ونقاء سريرته وإبداع تكوينه كما أراد الله لخليفته على الأرض. يروى ظمأه عند أول منبع ماء ، ويشبع جوعه عند أول شجرة فاكهة ، ويجد راحته عند أول جزع شجرة تمنحه ظلا.

لذلـــك أرجع روسو فساد الحياة الاجتماعية إلي انحراف الإنسان عن طبيعته الحقيقية بانسياقه وراء أهوائه ونزواته . (٧)

1- **Foster, M.,**: Master of political Thought [London ,1969] P.36

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٣٧ - ٣٨

٣- **على عبد المعطى** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٦

٤- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص:٥٠

5- **Hearnshaw** : The social and political ideas [London ,1963] P.71

٦- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحدية ، مرجع سابق ، ص : ٢٠١

7- **Rousseau** : Adissertation on the origin and foundation of the Inequality of mankind , Ibid sect I . p .13

٣-أحلام عابر سبيل

أوضـــح روســـو أن الإنسان الذي يسترسل مع أحلامه ، ويتصور في تأملاته . وهو حائر قلق في خضم مجتمع تتلاطم فيه أمواج الرغبات المتنافرة مضيعة للوقت ودافع للانحراف . (١)

٤ - رواية هلويزا

عبارة عن رواية مجّدت العاطفة وشجعت على الأفعال غير المحسوبة . فكان لانتشارها أثر مباشر ضد ما شاع في عصره من تحبيذ للعقل وضبط للنفس .(٢)

٥- كتاب الاعترافات

نُشر بعد وفاته . أوضح فيه صورة النفس البشرية من جوانبها المشرقة والمعتمة. وقد أشار إلي أن الإنسان خير بطبيعته . نظرته باللوم على كل إنسان فاسد في المجتمع . ثم تضمن شرحه عن كيفية علاج فساد المجتمع الذي يحكمه قانون الطبيعة .(٣)

٦- رواية أميل

اخـــتص هـــذا المبحـــث عن التربية وجاء فيه. أنه لا يمكن على الإطلاق أن يكبح أو يطوّع ميول الطفــل الطبيعـــية. بـــل يجب أن نشجعها حتى تنمو وتزدهر، كما أن التعليم لا يجب أن تكون المدرســـة وحدهـــا . بـــل الأسرة والخبرة المباشرة هي الميدان الحقيقي للتعليم . وأدواته الحب والتعاطف لا القواعد والعقوبـــات ، ولا أن يكـــون الدين مسألة عقائد ومعتقداتٍ ونصوصاً وشكليات .وإنما أن يتغلغل في القلب للشعور بالهيبة والعبادة. ذلك الشعور الذي يوحي لنا بالله الذي هو وراء عقولنا .(٤)

إن روســـو يدعو للعودة إلي الطبيعة في كتابه [أميل أو في التربية]** حيث الرجوع إلي الطبيعة هـــي الحاكمـــة ذاتهـــا . لأنها هي أساس الإصلاح سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً أو صحياً أو تعليمياً .

أراد روســـو أن يجـــد أســـلوبا تـــربويا يحفـــظ علـــى (أميل) خصال البراءة والطهارة وفضائل الطبيعة . فأشار إلى أن الإنسان ارتبط بالأشياء في الطبيعة لا بالناس .

١- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٣٦

٢- **عبدالله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ١٦٩

٣- ....: المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص :١٧١

4- **Erich fromm** : The Sane society [University of Chicago press, 1959] p.p ; 53-59

[أميل في التربية]

*** تســـاءل الـــنقاد من خصوم روسو . كيف يكتب كتابا في التربية وهو لم ينل حظه من التربية الخلقية والعملـــية . والإجابـــة : قـــد يفشل الفيلسوف في حياته العملية ، ولكن فشله لا يمنعه أن يكون أوسع انتصارا في كـــتاباته النظرية ، فقد أفادته تجارب فشله القاسية وأراد أن يجنب غيره مواطن الزلل التي عرفها بعد تفكير . ولقد أراد أن يـــنقذ عصره ويجنبه المفاسد . ورأي أن لا سبيل إلي إصلاحه إلا بالتربية ، والتربية لا تكون إلا حين نبدأ بالطفل وبعدها ننتظر أن يكون رجلاً حقاً ومواطناً صالحاً . دكتور / **غنيمة** ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٠

ومــن ثــم علـــى المشـــرعين ان يضعوا في قوانيهم التي تحكم النـــاس موضع الأشياء في حـــالة الطبيعة ، من غير أن يضعوا الإنسان موضع الأشياء .

كمـــا اوضـــح أن طـــرق التربـــية التـــي تقـــوم علـــى محوريـــن. أولهما : ما يتلقاه الإنسان من الطبـــيعة . والثانـــي : من الناس . فيجب أن نختار بين ان نجعل من الطفل** إنسانا أو مواطنا أو كليهما معاً . حتى ننزع من نفسه الشعور [بالأنا] ويخرج إلي ممارسة[النحن] .(١)

كمـــا تناول مؤلفات أخرى شملت : حديث المساواة (١٧٥٥) رسالة إلي فولتير ومسرحية عراف القرية ، كتاب عن النبات (١٧٦٣). (٢)

ثانيا: في المجال السياسي

أ- مبادئ القانون الطبيعي (١٧٤٧)

تـــناول بالشـــرح والتحلـــيل المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي في كتابه [قانون السلم والحرب] واستخلص من هذه المبادئ الأسس العلمية للقانون الدولي . (٣)

- مبادئ القانون السياسي (١٧٥١)

ضرورة اعتماده على القانون الطبيعي في تنسيق العلاقات الدولية . (٤)

- الخطابات الأربعة (١٧٦٤)

تـــناول فيها ما وجه من نقد إلي العقد الاجتماعي ومعظمها ينصب على المشاكل الدستورية التي أثارتها تصرف حكومة جنيف ضده وضد كتاباته .

- أراء حول حكومة بولندا (١٧٨٢) نشر بعد وفاته

تـــناول فـــيـــه الإنســـان خير أم شريراً . الملكية الخاصة ، علاقة العقل بالحواس ، القيم ثم الإرادة العـــامة .

كمـــا ناشـــد المشرعين أن تكون قوانينهم الوضعية تحمل صفة التطابق بقوانين الطبيعة حتى تتوج بصدق التعبير .(٥)

ب- كتاب العقد الاجتماعي (١٧٦٢)

تضـــمنه آراءه السياسية في أربعة كتب حتى أطلق عليه إنجيل أوربا Crospal uropian مما كان لـــه الأثر في معظم دساتير العالم والثورة الفرنسية خاصوصاً .فقد ضمنه عدة فصول متنوعة ، يتعرض الباحث بإيجاز لهذه الفصول من الكتب الأربعة .

١- عبد الفتاح غنيمة ، نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٠

٢- موسوعة العلوم السياسية ، الكويت : ١٩٩١، مرجع سابق ، ص: ٣٣٦

*** الفرق بين الإنسان والمواطن : كلاهمـــا يتمـــتع بالحقوق الطبيعية على السواء . ويخضع لقوانين الدولة على السواء أيضاً .ولكن الإنسان : الذي يمتلك من القدرات والممتلكات ما تؤهله للمشاركة في بناء وطنه. ولكنه يحجم عـــن ذلك ويعيش لنفسه . أما المواطن : هو الذي يشارك بكل ما يملك ويتفاعل مع محيطه في سبيل المساهمة في رفعة الوطن . دكتورة / أميرة مطر ، في فلسفة السياسة ، ص: ٤٩

٣- عبد الفتاح غنيمة ، نحو فلسفة السياسة مرجع سابق ، ص : ١٧٥

4- Rousseau , Du Contract Social [Paris, 1981] Ibid : p.157

٥- لوك – هيوم – روسو ، العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٣١-٣٣

١ - الكتـــــاب الأول

- الفصل الأول

تســاءل فيه إذا كان في النظام المدني قاعدة أكيدة شرعية للإدارة يلتزم بها الناس كما هم والقوانين كمــا هـــي . وأشار أنه سوف يسعى إلي الربط بين ما هو صحيح وما هو متصور ، لكي لا يحدث انقسام بين العدالة والمنفعة . (١)

- الفصل الثاني [في المجتمعات الأولي]

أنهــا أقدم المجتمعات جميعا ، وأن الأسرة هي النواة الأولى لكل الجماعات السياسية . فالحاكم هو ممــثل الأب ، والشعب قياساً هم أبناؤه ، والجميع لما كانوا متساويين وأحراراً - لا يتنازلون عن حريتهم إلا لمصلحتهم فقط .

فالأب لما يبذله من عناية في سبيل أبنائه، مكافأة كافية في حبه لهم . لذلك فالحاكم لم تكن به حاجة لأن يخشى الثورات أو التآمر أو الحرب.(٢)

- الفصل لثالث : حق الأقوى

مهمــا بلــغ الإنسان من قوة ، فإنه لا يبلغ منها حداً يبقيه سيداً باستمرار.إلا إذا حول القوة إلي حق والطاعة إلي واجب . وأن الخضوع للقوي عملا من أعمال الضرورة وليس من أعمال الإرادة. (٣)

ويقــول روســو إننـــي أعــترف بأن القوة لا تخلق حقاً ، والخضوع للقوي من جانب الحاجة بينما الالتزام بالطاعة للسلطة الشرعية .(٤)

- الفصل الرابع : في العبودية

يــري أن القناعة Conventions تشكل أساس كل سلطة شرعية بين الناس . وأنه لا يوجد إنسان له سلطة شرعية علي جاره . لأن العبودية عدم وباطل Null and Void .

- الفصل الخامس : الرجوع دائماً إلي اتفاق

أشــار روســو قائلا : لقد أوضح ** جروتيوس رفضه العبودية قائلا : إن الشعب الذي يهب نفسه لملــك . لابــد أن يكــون شــعباً قــبل هذه الخطوة ، لأن الهبة نفسها عمل سياسي . فالشعب الذي يختار ملكــه. يســبق الملك في التكوين . فمن الأفضل أن نبحث في التصرف الذي تكوّن الشعب بمقتضاه. وهو الأساس الصحيح الذي تقوم عليه جميع المجتمعات .(٥)

1- **Rousseau** : The social contract , book 1 , chapter 1 [cambridg , 1980] p.69

٢- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ٧٧ - ٧٩

٣- **لوك - هيوم - روسو** : المرجع السابق ، ص : ٨١

4- **Rousseau** : The Social Contract , chapter 3 , Ibip . P 89

٥- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص : ٨٨

** **جروتيوس** (١٥٨٣ - ١٦٤٥) فيلسوف فرنسي . من مشاهير فلاسفة القانون الدولي تناول بالشرح والتحليل المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي . د/ **غنيمة** ، ص ١٧٥.

- الفصل السادس : في الميثاق الاجتماعي

نـــاقش فـــيه أن الناس قد وصلوا إلي حد تغلبت فيه العقبات ، التي تحول دون الاستمرار في حالة الطبـــيعة . ولـــم تعـــد حالـــة الطبـــيعة الأصلية ممكنة ، وأن الحالة البدائية للإنسان لا يمكن استمرارها طويلا . وكان يمكن للجنس البشري أن يُقضي عليه .

اشـــار في هذه الحالة لابد من الاتحاد من أجل جمع القوي البشرية كلها في حماية ممتلكات وإقرار حريات وحياة الأفراد . هذه هي الإشكالية الأساسية التي يوفر العقد الاجتماعي حلها. (١)

- الفصل السابع : السلطة أو السيادة

أشـــار روســـو بـــأن الناس ملزمون بواجب الطاعة نحو صاحب السيادة . بدافع الالتزام بالنسبة لكل منهما. كما يجب الانتباه إلي حقيقة هامة . أن القصد العام انسجام الرعايا مع السيادة . كما أشار إلي ضرورة إضفاء الحجة القانونية علي كل التعهدات المدنية . وإلا اعتبرت لغو وطغيان وعرضة لإساءة الاستعمال .(٢)

- الفصل الثامن : في الحالة المدنية

ذكـــر روســـو أن الحـــرية المدنـــية هـــي مـــا يجعـــل الإنسان سيد نفسه ، وأنها أساس لكل نظام اجتماعي ، وأن الناس جميعاً متساوون قانوناً وإن كان بينهم تفاوت في الذكاء . (٣)

٢- الكتـــــــاب الثاني

- الفصل الأول : في أن السيادة غير قابلة للتنازل

يـــناقش فـــيه روســـو . أن الإرادة العامـــة دائمـــاً تنحو نحو المساواة . بينما الإرادة الخاصة نحو المحابـــاة . والإرادة العامة هي التي تستطيع وحدها توجيه قوي الدولة نحو تحقيق الهدف من إنشائها وهو الخير العام.

- الفصل الثاني : في أن السيادة لا تتجزأ

إن الســـيادة لا تتجزأ لنفس الأسباب التي تجعلها غير قابلة للتنازل . لأن الإرادة إما أن تكون عامة وإمـــا ألا تكـــون كذلك : فهي إما إرادة الشعب في مجموعه ، وإما إرادة جزء منه (أي أن الإرادة ليست بالضـــرورة أن تكـــون إرادة الجموع بل يمكن أن تكون إرادة جزء من المجتمع) وفي الحالة الأولي فهي عمل من أعمال السيادة ولها أن تسن القوانين . بينما الثانية لا تتعدى إلا أن تكون مرسوماً علي أكثر تقدير.

- الفصل الثالث : بعنوان هل يمكن أن تخطئ الإرادة العامة ؟

يشـــير روسو متحدثاً . أنه من ظاهر القول أن الإرادة العامة دائماً علي صواب . وتهدف إلي النفع العام باستمرار . والإرادة العامة إما إرادة الجميع أو إرادة الأغلبية .

وهـــناك فـــرق بيـــنهما . والأولـــي لا ترعي إلا سوي الصالح المشترك . والثانية ترعي الإرادات الخاصـــة التـــي تنصـــهر في بوتقة الإرادة العامة ، المعبرة عن إرادة المجموع . فالدولة القوية هي التي تؤسس علي الإرادة العامة. (٤)

1- **Rousseau** :The Social Contract , chapter 6 , Ibip . P 115
2- **Rousseau** :The Social Contract , chapter 7 , Ibip . P 120
٣- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ٩٨ – ١٠٠
٤- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، مر ص : ١٠٣ – ١٠٥

- **الفصل الرابع : حدود السلطة السياسية**

الدولـــة تقـــوم حـــياتها علـــي اتحـــاد الأعضـــاء . وإذا كـــان أهم واجباتها المحافظة علي سلامة أعضـــائها. فإنـــه يجب أن تكون لديها قوة إكراه عامة تستطيع بوساطتها توجيه كل جزء من أجزائها بما يتفق وأكثر فائدة للمجموع.

بـــيد أن معقد السيادة ليس له أن يفرض علي رعاياه ما لا يتطلبه بالضرورة خير المجتمع . بل إنه لا يستطيع حتى أن يرغب في ذلك ، إذ أن من مقتضيات العقل والطبيعة ألا يتم شئ أبداً بلا سبب . (١)

- **الفصل الخامس : في حق الحياة والموت**

إن الهـــدف من المعاهدة الاجتماعية هو المحافظة علي المتعاقدين. ومن يريد المحافظة علي حياته علي حساب الآخرين يجب عليه أيضاً أن يبذلها في سبيلهم عندما يتطلب الأمر.(٢)

- **الفصل السادس : في القانون**

إن مـــا يلائـــم الـــنظام ومـــا هـــو حسن إنما يكون كذلك بطبيعة الأشياء بصرف النظر عن اتفاق الـــناس . وكل عدالة مصدرها الله ، فهو وحده منبعها ، ولو أننا كنا نعرف كيف نتلقاها من السماء مباشرة لمـــا كانـــت بـــنا حاجـــة إلـــي حكومـــة أو قـــانون . وأن قواعد العدالة لا أثر لها بين الناس دون جزاء طبيعي. ومن ثم يجب أن تكون هناك اتفاقات وقوانين لربط الحقوق بالواجبات وتحقيق أهداف العدالة. (٣)

- **الفصل السابع : في المشرع**

شخص يتطلب منه اكتشاف أفضل قواعد المجتمع ، التي تتلائم مع طبيعة الأمم ، عقلا ممتازاً يري كـــل أهـــواء الناس علي ألا يتعرض هو نفسه لأى منها. سعادته مستقلة عن سعادتنا، ولكنه مع ذلك يهتم بســـعادتنا . يتطلـــب الأمر منه النظرة المستقبلية وينظر لما هو آت. أي يزرع في قرن ويحصد الثمار في قرن آخر . وبعبارة أخري إن الأمر يتطلب إلها تمنح البشر قوانينها .

- **وجاء في الفصل الثامن والتاسع والعاشر . الشعب .**

أشار بأنه يجب علي المشرع الحكيم ألا يبدأ بوضع القوانين الصالحة في ذاتها، ولكنه يبحث أولا ما إذا كان الشعب الذي يصنعها من أجله يستطيع أن يتحملها.

- **الفصل الحادي عشر : النظم المختلفة للتشريع**

هـــدف النظام التشريعي تحقق قدراً من الخير للمجتمع . وهذا لا يتحقق إلا بالحرية والمساواة. كما لا يتأتـــي إلا بوضع نظام يلائم الأوضاع المحلية وطبائع السكان . أي أنه يجب أن يحدد لكل شعب النظام الخاص به . (٤)

١- **لوك – هيوم – روسو** ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١٠٩ – ١١٣
٢- ——————— ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١١٤ – ٢١٦
٣- ——————— ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١١٧ – ١٢٠
٤- ——————— ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١٢١ – ١٣٥

- **الفصل الثاني عشر : تقسيم القوانين**

أشـــار إلـــى أن القوانيـــن التي تنظم العلاقة يطلق عليها القوانين السياسية ، وتسمي أيضاً القوانين الأساسية فهي التي تحكم العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض وبينهم والدولة . وللشعب دائماً الحكم في تغير القوانيـــن المـــنظمة للعلاقة ، طالما تتسم بالحكمة ، وهي مدونة يطلع عليها ويعرفها الجميع . إلا أن هناك قانونـــا آخـــر وأهمها جميعاً وهو قانون لا ينقش علي ألواح ولكنه في قلوب المواطنين ، وهو الذي يحدد النظام الحقيقي للدولة . قانون يزداد قوة يوماً بعد يوم يصون للشعب روح نظامه ، ويجعل قوة العادة تحل بالـــتدريج محل السلطة وأعني به العرف والعادة . فهو قانون أبدي يأخذ به المشرع الحكيم ويتوقف عليه نجاح كل القوانين الأخرى. (١)

٣- الكتـــــاب الثالث

- **الفصل الأول : في الحكم بصفة عامة**

أشـــار إلـــى أن لكل فعل حر سببين يحركانه : الأول : سبب معنوي وهو الإرادة. والثاني : سبب مادي وهو القدرة علي التنفيذ . وأن السلطة التشريعية تخص الشعب، والسلطة التنفيذية لا تخص المجموع بوصفه مشرعاً بل تخص الحكومة التي تعتبر الوسيط بين الرعايا ومعقد السيادة ويعهد إليها بتنفيذ القوانين وصيانة الحريات السياسية والمدنية . وأنها لا توجد إلا بواسطة معقد السيادة ، أي أنها هي مجرد خادمته.

كمـــا أشار إلى أن هناك سلطة ثالثة. هي السلطة القضائية الراعية للسلطة التشريعية والحارسة علي السلطة التنفيذية حتى لا تقع الدولة في مهاوي الاستبداد أو الفوضى . (٢)

- **الفصل الثاني : في المبدأ الذي تقوم عليه الصور المختلف للحكم**

إن أفضل التشريعات يجب أن تكون الإرادة الخاصة أو الإرادة الفردية ليست كل شئ. بينما الإرادة العامـــة أو السيادة لها صفة الغلبة . وأن أنشط الحكومات هي حكومة الشخص الواحد . لأنه يجمع شتات الإرادة الخاصـــة وتنصـــهر فـــي بوتقة الإرادة العامة ، وتصبح فيها قوة إرادة الحكومة في أفضل وضع بالنسبة لمصلحة الدولة . (٣)

- **الفصل الثالث : تقسيم الحكومات**

يســـتطيع معقد السيادة أن يعهد بمهمة الحكم إلي الشعب كله أو إلي الجزء الأكبر منه . ويطلق علي هـــذه الصـــورة مـــن صـــور الحكم اسم (ديمقراطية) بحيث يكون عدد المواطنين الحكام أكثر من عدد المواطنين الأفراد.

أو يســـتطيع أن يحصر الحكومة في يد عدد صغير ، بحيث يكون هناك عدد من المواطنين الأفراد أكثر من عدد المواطنين الحكام ، وتسمي صورة الحكم هذه (أرستقراطية).

وشكل ثالث يستمد الآخرون كلهم قوتهم منه وهو أكثر الصور شيوعاً ويسمي حكماً ملكياً . (٤)

١- **لوك – هيوم** – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٣٩ – ١٤٠
٢- **لوك – هيوم** – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٤٢ – ١٤٣
٣- **لوك – هيوم** – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٤٨ – ١٤٩
٤- **لوك – هيوم** – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥١ – ١٥٢

- الفصل الرابع : الديمقراطية

الديمقراطـية بمعناها الحقيقي لم توجد أبداً ولن توجد . فمما يتعارض مع النظام الطبيعي أن يحكم الكثـيرون ويحكـم القلـيلون . ولا يستطيع الإنسان أن يتصور الشعب منعقداً باستمرار للانقطاع للشئون العامة ، ونستطيع أن نري بسهولة أنه إذا ترك الأمر للجان لابد أن يؤدي إلي تغير في صور الإدارة.

كمـا أن الـنظام الديمقراطـي يتطلب أشياء يصعب جمعها . فهو يتطلب أولاً : دولة صغيرة جداً يعـرف فـيها مواطنـيها بعضـهم البعض . ثانياً : بساطة كبيرة في الأوضاع تحول دون تشعب الأمور والخوض في المسائل الشائكة، ثم يتطلب الأمر قدراً كبيراً من المساواة في المراتب والثراء. وأخيراً : ألا يوجـد تـرف كثـيراً أو لا يوجـد ترف بالمرة . لأنه يفسد الأغنياء والفقراء علي السواء ، يفسد الأولين لحيازتهم له والآخرين برغبتهم فيه . وهذا النوع من الحكم الذي يبلغ حد الكمال لا يصلح للبشر . (١)

- الفصل الخامس : الأرستقراطية

أشار إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الأرستقراطية

أ- طبيعية : لا تصلح إلا لشعوب بدائية.

ب- انتخابية : وهي الأرستقراطية بالمعني الحقيقي.

ج- وراثية : وهي أسوء الحكومات جميعاً.

وأن خـير النظم وأكثرها انطباقاً علي الطبيعة هو أن يحكم أرشد الناس الجماهير ، عندما يكون من المؤكد أنهم سيحكمونها لمصلحتها وليس لمصلحتهم . (٢)

- الفصل السادس : في الملكية

يمـثل فـيها كائنا جماعياً فرداً . فجميع محركات الآلة في يد واحدة ، والجميع يتجهون نحو هدف واحد ، فلا يوجد مطلقا حركات مضادة هدامة من الداخل .

إلا أن هـناك عيـبا جوهـريا لا محيص عنه في الحكم الملكي يجعله أقل من الجمهورية . وهو أن صوت الشعب لا يرفع في الغالب إلي المراتب الأولي سوي الإمعات الدساسين التافهين . (٣)

- الفصل السابع : في الحكومة المختلطة

تسـائل عن أي الحكمين أصلح ، البسيط (أنواع الحكومات) أم المختلط ؟ أجاب أن الحكم البسيط أفضـل لأنـه بسـيط ، ولكـن عـندما تكون السلطة التنفيذية غير معتمدة إلي الحد الكافي علي السلطة التشـريعية ، أي عندما تكون العلاقة بين الأمير والحكومة أقوي منها بينه وبين الشعب ، يجب العمل علي عـلاج هـذا النقص . بإنشاء أجهزة متوسطة لا تدخل في عملية الحكم بأكملها وتقتصر عملها علي إيجاد الـتوازن بيـن السـلطتين والمحافظـة علي حقوق كل منهما . وهنا لا يكون الحكم مختلطا ولكن حكماً معدلا. (٤)

١- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥٣ - ١٥٤

٢- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥٦ - ١٥٧

٣- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥٩ - ١٦١

٤- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٦٤ - ١٦٥

– الفصل الثامن : في أن جميع صور الحكم لا تلائم جميع البلدان

أشـــار روســو بعــدم مطلقية القوانين الوضعية . فهي نسبية حتى تكتسب صلاحيتها . لكن القانون الطبيعي قوانينه مطلقة والعقاب عام لأن الإنسان يعرف تفصيلاته و إن لم تكن مكتوبة . (١)

– الفصل التاسع : علامات الحكم الصالح

يــنظر الناس إلي نظام الحكم نظرة ذاتية . أحدهم يفضل سلامة الممتلكات ، ويفضل الآخر سلامة الأشــخاص ، ويريد الواحد منهم أن تكون أفضل الحكومات أكثرها شدة ، والآخر أكثرها تهاوناً ، وواحد يريد معاقبة الجرائم ، والآخر يريد منعها قبل وقوعها .... وهكذا .

يــرى روســو أن هدف الاتحاد السياسي هو المحافظة علي أعضائه ورضاؤهم . وما العلامة علي أنهــم مصونون ومزدهرون ؟ هي حجم السكان وتزايد عددهم هي أفضل الحكومات ، والحكومة التي يقل أهلها ويهلكون هي أسوأها . فيا أيها الحاسبون إن الأمر بين أيديكم ، احسبوا وقيسوا وقارنوا . (٢)

– الفصل العاشر : سوء استعمال الحكم وجنوحه إلي الفساد

إن مــا يفسد الحكومات . تقلص الحكومة وانحلال الدولة . وتقلصها أي عندما تنتقل من عدد كبير إلي عدد صغير ، أي من الديمقراطية إلي الأرستقراطية إلي الملكية ، وهذا هو اتجاهها الطبيعي . وتغيير الشكل دليل علي ضعف قوتها ، وكذلك ضعف آمالها في البقاء. وقد أرجع انحلال الدولة إلي سببين .

الأول : عندما يكف الأمير عن حكم الدولة طبقاً للقانون .

الثانــي : عــندما يغتصــب أعضــاء الحكومة متفرقي السلطة التي يجب عليهم ألا يستعملوها إلا بوصفهم هيئة.

وعندما تنحل الدولة يطلق علي سوء استعمال الحكم (الفوضى) . (٣)

– الفصل الحادي عشر : موت الجسد السياسي

الجســد السياســي يــراه كجســد الإنســان . يبدأ يموت منذ لحظة مولده ، ويحمل في ذاته أسباب هلاكــه . فلــيس فــي استطاعة البشر أن يطيل عمره . ولكن في وسعهم إطالة حياة الدولة إلي أطول حد ممكن . بأن يبتكروا لها أفضل شكل يتصوره العقل .

إن مــبدأ الحياة السياسية في السلطة السيادية هي السلطة التشريعية لأنها قلب الدولة ، بينما السلطة التنفيذية هي عقلها الذي يسيّر جميع الأجزاء .

وقــد يصــاب الإنسان بأمراض تقعده عن الحركة والتفاعل ويظل حياً . ولكن عندما يتوقف القلب انتهي أمر الحياة. فغياب قوة السلطة التشريعية علي أساس القانون الإلهي . تصبح الدولة ميتة . (٤)

١– **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٦٧ – ١٦٨

٢– **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٧٣ – ١٧٤

٣– **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٧٦ – ١٧٧

٤– **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٧٩ – ١٨٠

- **الفصل الثاني عشر – الثالث عشر – الرابع عشر : عن كيف تدوم السلطة السيادية**

يــرى روسو أن جوهر الجسد السياسي هو في التوفيق بين الطاعة والحرية وتحقيق الرخاء والحياة فــي كل ركن من أركان الدولة . واعتبار الفرد مقدساً وذى حرمة مثل أكبر الحكام . وأشار إلى أن معقد السيادة ليس سوى السلطة التشريعية التي تقوم عليها التصرفات الحقيقية لإرادة العامة وتدوم الدولة .

وقــد أشـــار إلى أن كل ما يخالف القانون تغيب عنه الصفة الشرعية . وأشار إلى أن الاجتماعات التــي تــناقش الأســاليب المختلفة في إرثاء قواعد الحياة البرلمانية . إن لم تكن تحت مظلة القانون . التي يضفي علي الاجتماع جدية القرار وقوة المتابعة . تصبح دوام السلطة السيادية أمراً مشكوكاً في بقائه.

وأن عدم دوام السلطة السيادية . يرجع إلي ضعف المواطن وعدم القدرة على مواجهة الحاكم فيما يحــس بــه مــن غبــن ، وكذا ركون المواطن إلي الراحة والكسل ، لا يقاوم الجهود الشريرة التي تبذلها الحكومـــة طويــلا . وهكذا تزداد قوة الحكومة باستمرار ، وينتهي الأمر بزوال السلطة السياسية ، وتنهار معظم المدن وتفنى قبل الأوان . (١)

- **الفصل الخامس عشر : نواب أم ممثلون**

أشار إلى أنه طالما المدينة التي يكون حكمها صالحاً يسارع كل واحد إلي المجالس ، ولكن لا يحب أحد أن ينقل قدمه خطوة واحدة للاشتراك فيها عندما يكون الحكم سيئاً .

كمــا بيــن أن فــتور حــب الوطن ، ونشاط المصالح الخاصة ، وضخامة الدول والغزو ، وسوء اســتعمال الحكــم ، جميعها أدت إلي ظهور فكرة نواب الشعب أو ممثليه في مجالس الأمة . ومن ثم فإن نواب الشعب ليسوا ممثليه ولا يستطيعون أن يكونوا ممثليه ، إنهم ليسوا سوى وكلاء مكلفين . (٢)

- **الفصل السادس عشر : في أن تكوين الحكم ليس عقداً**

لمــا كانت الدولة لا تضم سوى عقد واحد . هو عقد الاتحاد ، وهذا العقد يُجب كل عقد آخر وأن ما يحــدث بين الطرفين المتعاقدين يكونان فيما بينهما تحت السلطة قانون واحد هو قانون الطبيعة . ودون أي ضمان لتنفيذ التزاماتها المتقابلة لذلك فمن الواضح أن هذا العقد ليس عملاً من أعمال السيادة وبالتالي غير شرعي. (٣)

١- لوك ،هيوم ، روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٨١- ١٨٥

٢- لوك ،هيوم ، روسو ،:العقد الاجتماعي ، مرجع سابق من ص:١٨٧-١٨٨

٣- لوك ،هيوم ، روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق من ص : ١٩٠-١٩١

- الفصل السابع عشر : تكوين الحكومة

يـــرجع تكوين الحكومة إلي تصرف مركب مكون من تصرفين : وضع القانون وتنفيذه . وأن معقد السـيادة هـو الـذي يضع القانون بتكوين هيئة حكم . أما تنفيذ القانون فقد أرجعه إلي الشعب الذي يعين الزعماء الذين سيعهد لهم بإدارة الحكومة التي تكونت . ولا يمكن إنشاء حكومة بأية طريقة شرعية أخرى ودون العدول عن المبادئ المذكورة .(١)

- الفصل الثامن عشر : وسائل منع اغتصاب الحكم

إن الحكـم القائم إذا صار متعارضاً مع الخير العام . وإذا كان صدور القوانين الحكومية مغالياً في الشكليات وغاب التمييز بين الشغب الضار والواجب . أدى إلي ضعف الحكومة واغتصاب الحكم .(٢)

٤- الكتاب الرابع

- الفصل الأول : في أن الإرادة العامة لا يمكن إتلافها

الإرادة العامـة هي إرادة الناس . لا تكون لهم سوى المحافظة عليهم وعلى رفاهيتهم . فهي صوت الكـل لصـالح الكـل . فهي لا تنحاز لان مصدرها الجميع ، مرنه قادرة على استيعاب رأي كل الأفراد الداخليـن فـي تكوين الدولة . وإذا ما حدث تراخ للروابط الاجتماعية وتبدأ الدولة في الضعف والمصالح الخاصـة تفـرض نفسـها . يبقى سؤالاً . هل يتبع ذلك أن الإرادة العامة قد تلفت أو انعدمت ؟ لأنها تظل دائماً كما هي نقية لا تنحرف .(٣)

- الفصل الثاني : في التصويت

الإرادة العامة تمثل الخير الاجتماعي . فهي دائماً على صواب . وحق التعبير عن الرأي أمر يكفله القانون . والأخذ بمبدأ الاستفتاء علي المشروع أمر يؤدي إلي الاستقرار . إلا أن الخطورة تكمن في فرق التصـويت . ففـرق صـوت واحـد يقضـي علي التساوي في الأصوات ، ومعارض واحد يقضي علي الإجمـاع . ولكـن بين التساوي والإجماع عدة تقسيمات مختلفة ، يمكن للإنسان أن يحدد بأي واحد منها العدد المطلوب تبعاً لحالة الجسد السياسي واحتياجاته . (٤)

الثالث : في الانتخابات

إن التصويت بالقرعة من طبيعة الديمقراطية . وهناك أمر الاختيار وكلاهما تدعو لكل مواطن أملاً معقـولاً فـي خدمة بلاده لاختيار الحاكم . والقانون وحده هو الذي يفرض هذا التكليف علي من تقع عليه القرعة . (٥)

١- لوك ، هيوم ، روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ١٩٣

٢- لوك ، هيوم ، روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ١٩٥

٣- لوك ، هيوم ، روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ١٩٧

- علي عبد المعطي : أعلام الفلاسفة الحديثة ، الجزء الأول [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩] ص:١٨٠

٤- لوك ، هيوم ، روسو : مرجع سابق ، ص : ٢٠٠ - ٢٠٢

٥- لوك ، هيوم ، روسو : مرجع سابق ، ص : ٢٠٤

- **الفصل الرابع : في المجالس الشعبية الرومانية**

ليســت لديــنا أي آثــار مؤكــدة عــن العهــود الأولــى فــي روما . إلا أن ما سيرد ما هو إلا تخميــن . فالمجــالس الشــعبية كان يمثلها القبائل ، وقسم كل من هذه القبائل إلي عشائر وكل عشيرة إلي فصائل . بذلك أصبح للشعب دور المشاركة في المجالس الشعبية الرومانية .

وقد كانت مجالس القبائل هي مجالس الشعب الروماني حقيقة . وكانت هذه المجالس هي التي تنتخب محامى الشعب وتنظر فيما يعرضون من استفتاءات .(١)

- **الفصل الخامس : نظام محامى الشعب**

هــذه الهيــئة التــي تشــكل (محامــاة الشــعب) هــي الحــارس علــى القوانين وعلى السلطة التشريعية . وهي تعمل أحياناً على حماية معقد السيادة ضد الحكومة – كما كان محامو الشعب يفعلون في رومــا ، وأحــياناً تؤيــد الحكومة ضد الشعب وقد يصيبها الضعف كما يصيب الحكومات ، إذا زاد عدد أعضــائها . ففــي رومــا عندما سمح لهم مجلس الشيوخ بزيادة عددهم من إثنين إلي خمسة حتى يضرب بعضهم البعض وهذا ما وقع فعلاً وقد أشار إلى أن أفضل وسيلة لمنع هذا الاغتصاب ألا تكون دائمة لأنها ليست من مكونات النظام ويمكن التخلص منها دون ضرر .(٢)

- **الفصل السادس : في الدكتاتورية**

إن صــلابة القوانين ، التي تمنعها من التكيف مع الأحداث ، قد تؤدى إلي جعلها مضرة في بعض الحالات ، وتسبب ضياع الدولة في أزماتها وفساد حكامها .

ومــن ثم يجب ألا تكون النظم السياسية من الجمود بحيث يتعذر إيقافها عن عملها . إلا أن القوانين المقدســة التــي لا يــتعرض لهــا أحد إلا إذا كان الأمر يتعلق بسلامة الوطن ، وفي هذه الأحوال النادرة الواضحة يجب العمل على السلامة العامة بوساطة قرار يعهد بهذه المهمة إلي أكثر الناس جدارة بها .

وفــي الــنظام الدكــتاتوري معناه إساءة استعمال السلطة ، وليس لديه من الوقت ما يفكر في خطط ومصالح ، فقوانينه صلبة لا تتكيف مع الواقع . فهو نظام طاغية .(٣)

- **الفصل السابع : في الرقابة**

إعــلان الإرادة العامة يتم بواسطة القانون ، ويتم إعلان الحكم العام بواسطة الرقابة . ومن ثم فإن فكرة الرقابة ليست تحكماً في رأي الشعب ، بل هي وسيله إعلانه ، وبمجرد أن تتعرف على ذلك صارت قراراتها ملغاة بلا أثر .

والــرقابة تحــافظ علــى المعايير الأخلاقية بالحيلولة دون فساد الرأي ، وبالمحافظة على استقامته بواسطة التطبيقات الحكيمة .(٤)

١- **لوك – هيوم روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٠٧ – ٢٠٩

٢- **لوك – هيوم روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢١٨ – ٢٢٠

٣- **لوك – هيوم روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٢٢ – ٢٢٣

٤- **لوك – هيوم روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٢٦ – ٢٢٧

- الفصل الثامن : في الدين المدني

لـم يكـن للناس في أول الأمر ملوك سوى الآلهة . ولا نظام حكم سوى الحكم الديني . وكان لا بد مـن تغيير طويل في المشاعر والأفكار حتى يستطيع الناس أن يتخذوا من آدميين مثلهم سادة ، ويفخرون بأن ذلك سيكون خيراً لهم .

ومن هذا وحده وضع إله على رأس كل مجتمع سياسي ، وترتب على ذلك تعدد الآلهة . فأدى تعدد الآلهـة إلي عداء دائم تقريباً . لا يمكن أن يعترف بسيد واحد أمداً طويلاً . مما أدى إلي اشتعال الحروب بين الآلهة. فالحروب السياسية كانت أيضاً دينية . (١)

أشـار روسو في خاتمة كتابه أنه اشتمل على المبادئ الحقيقة للقانون السياسي ، وكذا جوانب الحياة الإنسانية .

فهو بذلك يعد من أهم ممثلي نظرية العقد الاجتماعي في القرن الثامن عشر.

تعقيب :

إن هـذا المؤلـف الجـامع أحصى ما يعن به الشعب ، وما يشغل الحاكم . كما أرسى قواعد الحكم الذي يجمع ولا يبدد ويصون ولا يهدد . وانه بحق عندما أطلق عليه إنجيل الغرب نسب في موضعه .

ثالثاً : القانون الطبيعي وعلاقته بفكر روسو

أشـار روسـو بـأن القانون الطبيعي مصدر داخلي يعبر عن اقتناع جدي عند الإنسان . يظهر في غـرس القـيم ومقومات الواقع الحياتي . ولذلك فهو لا يفرض فرضاً من الخارج إلا بقدر ما للاعتبارات الموضوعية من تأثير على الملتزم .(٢) وكل ما هو حسن وخير وملائم للنظام بطبيعة الأمور وبالاستقلال عـن العهود البشرية الزائفة وكل عدل يأتي من الله . فالله وحده هو مصدره . وإذا عرفنا كيف نتلقى من هذا المقام الأعلى لما احتجنا لا إلي حكومة ولا إلي قانون .

كمـا نكـر إن لم تستطع أن تتلقى العدل على ما هو عليه ويرعاه المخلصون . فانه يخدم مصالح الخبـثاء ويهـدم أعمـال الصـالحين المخلصين . فيجب إذن أن توجد قوانين وعهود تربط بين الحقوق والواجبات وتنشد العدل إلي غايته ، وإلا ظل القانون الطبيعي مبدأ غير ذي فوائد تطبيقية مضمونة .

وهـذا مـا يتفق ورأي هوبز . ما لم يجعل للقانون الطبيعي جذوراً في القانون الوضعي في تطبيق ومتابعة تنفيذ مبادئه ، يظل مطلباً هوائياً غير ذي أصول واقعية ثابتة يخدم الأشرار ويضر بالأبرار .(٣)

١- لوك – هيوم روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٢٩ – ٢٣١

2- **Edwords P** ., : The Encyelopedia of Philosophy [Macmillan London , 1976] p.34

3- **Fuller J** . , : History of Philosophy [Oxford , 1964] p . 73

كمـــا أوضـــح روســـو قائلا : أن القانون الطبيعي نسق من المبادئ يقدمها العقل . لكي يجعل حياة الإنسان آمنة مطمئنة، وطالما يهدف إلي الحياة الآمنة فإنه ينبذ الحرب ويدعو للسلم والتعاون والإخاء.(١)

وتأكـــيد لـــدور القـــانون الطبيعي كتب روسو إلي سيده أرستقراطية قائلا : سيدتي أجلس أحيانا في عزلتـــي بمكتبـــي ويداي تضغطان بشدة على عيناي . أو في حلكة الليل أناصر الرأي القائل بأنه ليس ثمة إلـــه . ولكـــن أنظر هنالك : شروق الشمس وهي تبدد الغيوم التي تغطى الأرض ، وتكشف منظر الطبيعة اللامـــع الـــرائع . تتـــبدد في عين اللحظة كل سحابة من نفسي . أجد إيماني من جديد ، وإلهي واعتقادي فيه . أنا أعجب به وأعشقه ، وآخر ساجداً في حضرته.

وفي مناسبة دعاني أحد الأمراء في حفل العشاء ، ومن جراء مناقشة ، أعلن أحد الأمراء انه ليس لديه ما يؤكد أن الله له وجود . فصاح روسو وهدد بمقاطعة حفل العشاء قائلا : أما أنا يا سيدي أؤمن بالله وأن معجزاته نحاط بها .(٢)

ولكـــن لا أستنبط هذه القواعد من مبادئ فلسفية عالية ، وإنما أجدها في أعماق قلبي كتبتها الطبيعية بحروف لا تمحى .

كمـــا عـــرض قـــائلاً : إن انحـــلال الأخلاق ، وضعف الشجاعة وانعدام الثقة . يرجع إلي التربية الحمقـــاء . التـــي تدفعـــنا إلـــي تعلـــيم الشـــباب كل شئ باستثناء واجباتهم . إنهم لا يسمعون مطلقا كلمة وطـــن ، ولا اســـم الله إلا مـــن أجـــل الخـــوف منه . إننا لا نريهم صور المدافعين عن الوطن ورجاله العظام ، وإنما المناظر المفسدة لقصص الأساطير .

ثـــم ذكر قائلاً : رغم ما أقوله مخالفا لرأي الجميع . ولكنني أناشد الفضيلة قائلاً : أيتها الفضيلة العلم الأســـمى للـــنفوس البســـيطة . هـــل يجـــب بذل العناء من أجل معرفتك ؟ أليست مبادئك منقوشة في كل القلـــوب ، وألا يكفـــي تعلم قوانينك أن يعود المرء إلي ذاته ، وأن يصغي لصوت ضميره في أثناء صمت الشهوات .

لـــم يكـــتف روسو بذلك بل صرخ في وجوه البشر . أيها الحمقى ... تعلموا إن كل شروركم تأتى منكم . (٣)

كمـــا أشـــار قـــائلاً : إن الدين دين التوحيد بدون هياكل ولا مذابح ولا طقوس . وإن الدين لابد أن تكـــون تعليماته واضحة بسيطة . فمن عقائده . وجود إله قوى ، مدبر، سعادة للعادلين ، وعقاب للأشرار وقدسية العقد والقوانين .(٤)

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، ص : ١٣٠

٢- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص : ٢٩٧ –٣٠٠

R...sseu : A Dissertation on the Origin and Faundation of Inequality of mankind , first part , chap .3.p . 35

– **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ٤٧٧ – ٤٧٥

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ٥١٢ – ٥١٤

إن مـــا يراه روسو بالقول عن الاعتبارات الموضوعية من التأثير على الملتزم . إنما يقصد بالتأثير الــذي يتطلــبه العقل (فمثلا القانون الطبيعي يحرم الإجهاض Contraception لأن هذا العمل يتنافي مع الأخـــلاق إلا أن حدوثـــه لاعتبارات موضوعية يتطلبها التعقل ، ويقرره جوانية المخلوق) فهو من إنتاج غرس الواقع في الحقل الحياتي . لان الضمير لا يخطأ في اختياره للفعل الصواب .

– ما يوجه إلي نظرية القانون الطبيعي من آراء نقدية

اســتنكر ميكيافــيللى الإيطالي (١٤٦٩ – ١٥٢٧) فكرة القانون الطبيعي في مطلع القرن السادس عشــر قــائلا : إن إرادة الحاكم وحدها هي مصدر القانون ، والحاكم الذي يملك القوة يستطيع أن يفرض إرادتــه على من يحكمهم . لأن القوانين التي تأتى من الخارج والخارجة عن إرادته يمكنه بسلطانه منعها أو تعديلها حسب هواه . فالحاكم هو المتصرف فيمن يحكمهم . (١)

كمـــا رفــض هيوم الإنجليزي (١٧١١– ١٧٧٦) نظرية القانون الطبيعي بقوله : نرى أن القانون الطبيعــي مـــا هو إلا انعكاس للتجربة الإنسانية . والمعرفة ما هي إلا انعكاسات لوجود الإنسان ، والعقل الإنساني جزء من العقل الكلى . يتعرض لاحتمالات الخطأ والشك والجلد .

كمـــا أن أي تصـــور عقلـــي ليس معصوماً من الخطأ وهذا مشترك بين الناس جميعاً . كما رفض أي قـــانون الهـــي ثابـــت ودلـــيله : إن المجتمع الإنساني مبنى على روابط وعلاقات مستمدة من المشاعر والعواطف المصقولة بعوامل التجربة والعرف وبدون هذه الروابط لا يمكن أن يقاوم أي مجتمع إنساني .(٢)

– قيمة القانون الطبيعي

رغـــم مـــا وجـــه إلـــي القـــانون الطبيعي من نقد . إلا أن الآراء تشير إلي قيمة القانون الطبيعي بالآتـــي : يـــبدو أن ما أشار به ميكيافللى . فأن الإنسان الذي تملكته القوة أمام المؤثرات الطبيعية . أعطته الطبيعة وأرسلت إليه ما يفيد محدوديته . رغم شعوره بقدرته على السيطرة واستغلالها لمصلحته .

أمـــا عـــن هيوم الذي أشار إلى أن للقانون الطبيعي انعكاسات للتجربة الإنسانية . وبما أن الطبيعة يـــنظمها قانون له السلطة العليا في تدبير هذا الكون . فأنه قد غفل منظم الطبيعة والمناخ والبيئة .(٣) أي انه قانون خير . فالحاكم الذي يقتاد به في حكمه ، فهو منظم للطبيعة ويقوم على العدالة .(٤)

ولمـــا كان القانون الطبيعي فكرة كونية . فهو حجر الزاوية للنظام الطبيعي للأخلاق ، كما انه يعبر عن كرامة الإنسان وسلطته بين جميع المخلوقات ، حيث يشارك فعلياً وفكرياً في نظام الكون . فهو همزة الوصل بين الإنسان والرب .(٥)

١– **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٠٨

٢– **مهدى محفوظ** : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٢ – ١٨٤

– **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، ترجمة د/ علي إبراهيم (القاهرة: دار المعارف ١٩٧١) ، من ص : ٨٠٨ – ٨١٠

3- **Marcel paliot et Gorrge Lesuyer** : Historic des Ideas Politiques [paris ,1973] p.323

4- **Ferderick P.**,: The History of Natural Law [London, 1947] p. 385

٤– **حسن الظاهر** : دراسات في تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٩٣

وقــد ذكــر أن للقــانون الطبيعــي عنصــراً معــيارياً في القانون والسياسة . لان القانون المدني الحــاكم يقــوم علــى أســاس عدل القانون الطبيعي . فانه قد يعرف من علاقة الحاكم بالرعايا مصداقية القانون الطبيعي .(١)

وفــي النهاية فان القانون الطبيعي صادر من منظم الحياة على أساس العدل والمساواة . فبدون عدل ومساواة . لا يمكن للكون أن يستقيم من حاكم أو رعية .

مفهوم روسو السياسي

أقــام روســو أفكــاره علي أن الإنسان نفسه وجميع حقوقه الطبيعية تنبع من الإرادة العامة ، التي تهتدي دائماً وأبداً إلي خير. حيث يقدم روسو المصلحة العامة علي مبدأ الحريات الفردية . ويخول للشعب صاحب السلطة التشريعية الحفاظ علي المصلحة العامة وإقرار احترام الإنسان وتقديره . ولذا شاركت هذه الآراء وأثرت تأثيراً فعالاً علي الثورتين الأمريكية والفرنسية التي كرستا وأقرتا مبدأ حقوق الإنسان .(٢)

ويــري روســو إن الإنسان الذي يبرم عقداً مع الحاكم لمراعاة ظروفه والحفاظ عليه يكون ذلك في مقــابل التــنازل عن حقوقه. ولكنه في الحقيقة لا يعطي نفسه لأحد إنما التنازل من نفسه لنفسه ويظل كل واحد سيد نفسه .

كمــا أن العقــد عــند روســو عقــد واحــد هــو مــا أســماه عقد الاتحاد الذي يجمع كل العقود الأخرى (مثل عقد التعامل – عقد تمثيل هيئة عن جماعة – عقد تعليم). (٣)

إلا أنــه أشــار إلى أن الشعب هو السيد . وأن إرادته لا تباع ولا يمكن التصرف فيها In Alien Able لأنها لا ترتبط بالوعود ولا تتجزأ أو غير قابلة للتقسيم .

والإرادة العامــة تعبــير عــن الإحساس للجماعة وأساسها تحقيق المنفعة . وإن لم تتصهر الإرادة الفردية [الأنا] في بوتقة [النحن] في الإرادة العامة استحال قيام المجتمع . (٤)

وقــد أوضــح روسو أن أصحاب النظريات السياسية في القرن الثامن عشر أمثال بلاكستون المفكر الفرنسي Blackstone يفترضون وجود قانون طبيعي يقر أن للناس حقوقاً طبيعية كالحياة والحرية ، دون اعتــبار للمركــز الاجتماعــي أو الامتيازات الموروثة ولا يستطيع أي تشريع وضعي أن ينقص منها أو يقضي عليها . (٥)

١- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، ص : ٥٨٣

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٢٤.

٣- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٣٩ – ٤١

4- **Dunning** : A History Of Political Theories , Ibid , P.24

- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid . P 93

٥- **دليل بيرنز** :المثل السياسية ، ترجمة د / لويس اسكندر ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٢ – ١٨٥

كمـا أشـار روسـو أن الإرادة العامة هي إرادة المجموع ، وأن تملك السلطة لا يتم إلا بالقوانين المعـبرة عـنها بالقانون المدني والسياسي والديني . المدني باعتباره انصهار الفردية في الجماعة باعتباره مواطـناً . أمـا الجانب السياسي فخلاصته أن الحاكم الذي يستمد سيادته من إرادة الشعب لا حاجة به أن يعطـي مواطنـيه ضـمانات لأنهـا سيادة قائمة علي الرضا . وجوهر البيئة السياسية في توافق وانسجام الطاعـة والحرية . والجانب الديني بوصفه الإنسان مفكراً . أي أن الإنسان مملوك للجميع بجسده ووعيه وروحه وقوانينه لا معقب عليها لأنها هي المعبرة عن الإرادة العامة . (١)

وعلـيه نخلـص أن الإرادة العامـة عـند روسو هي أسـاس التنظيم والتعـبير الصادق عـن شعـور الجميع.

فقـد يـبـدو تسـاؤل عن أن روسـو يرفـض نظـام تقسـيم السلطـات ويجعـل الحيـاة كـلها الإرادة العامة .

والقـول بـأن الإرادة العامـة هـي مجمـوع الإرادات الفـرديـة ، التـي تشـرع وتحـكم وتـنفـذ ، لـيس ذلـك مخالفـاً لـما جـاء به لـوك (١٦٣٢) في نظـام السلطـات وأشـار إليه مونتسيكيو (١٦٨٩) .

ولما كانت الإرادة العامة هي مجمّع السلطات ، ولها حدودها والقدرة علي المحاسبة والعزل . بذلك فإن روسو يتفق مع من يطالب بالفصل بين السلطات .

وأشـار روسـو بـأن السـيـادة للـنـاس جميـعاً ، فـي حين أن المجتمـع وأى مجتمـع فيه السادة والعبيد .

ومـا يقصـده روسـو فـي قولـه الناس جميعاً. أي المواطنون ذوو الإرادة العامة والقدرة علي المحاسـبة . فـي حين القول بأن للكل حقوقاً بلا حدود . فكل ما هو علي الأرض ، إنما يحكم بسلطان له مشروعية محدودة .

1- **Peter Eckler** :Introduction to Rousseau's Social Contract [New Yourk, 1957]p.p.22-25

- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١١٩

- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة د / فتحي الشنيطي ، مرجع سابق ، ص : ٣٠٤

تـناول روســو ثلاثــة محــاور رئيسـية ، اعتــبرها محــور التفكـير العام الذي يشمل الإنسان ومحيطه ، وحياته للآخرين ثم نفسه .

١ – حالة الطبيعة Natural Cause

مفهــوم روسو عن حالة الطبيعة الأولي . أنها حياة هناء لم تعرف القيود ولم تصطنع الرياء . حيث كــان ابــن الغابــة لــم يملــك مســكناً يأويــه ولا لغة يتخاطب بها . بل كانت صرخاته الغريزية تغنيه عــن الألفاظ . كان إرضاء حاجاته سهلاً لقلة طلباته . كانت الشفقة في قلبه مما انعكس في تصرفاته علي أبناء جنسه ، يتألم و يتعذب للآخرين . (١)

كــان يري العنف عنفاً إذا ما تعرض إليه صده ، وإذا ما لحق به الأذى سارع لإصلاحه ، لا يفكر حتى في أن ما يفعله انتقام . تماما مثلما يفعل الكلب أحياناً حين يعض حجراً القي عليه

As a dog bite the ston which is thrown at him .

ومــن هــنا كــان صراع الإنسان البدائي صراعاً غير دموي . لأن الغاية منه ليست إلحاق الأذى بالآخرين بقدر ما يسعي إلي صدّ الأذى والدفاع عن نفسه . فهو بسيط متعاطف بطبعه . (٢)

كــان إيمــان روسو بحالة الطبيعة وحقيقة وجودها أكثر من سابقيه [هوبز علي أنها حالة يسودها الأنانية والفردية] فهي حالة يسودها العدل والمساواة . (٣)

كمــا أشــار روســو أن إنسان الغابة تعوّد منذ طفولته وحتى شيخوخته علي تقلبات الطقس والتعب والقهــر والعــري . إلا أنه استطاع أن يقهر ظروفه بنفسه . رغم أننا عاجزون تماما الآن عن ممارسة ما كان يفعله جدنا المتوحش رغم أنه كان في أمس الحاجة إلي المأكل والمشرب والملبس .

ذلك لأن الصناعة الآن حرمتنا من استعمال أجسادنا وقوتنا ونشاطنا الذي كان الإنسان الأول مجبر علــي ممارســته . ويؤكــد روسو أنه إذا أردنا مناقشة شريفة عادلة ، سرعان ما نري قوتنا وقدرتنا التي منحتها لنا الطبيعة .

١– **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢١٨

– **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص : ١٦٩

2- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid chapter 5 , p. 25

- **Dunning** : A History Of Political Theories , Ibid : vol 3 , P.15 .

٣– **نظام بركات** : مقدمه في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ١٦٣

– **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٨

والطبيعة لم تكن يوما عدوة للإنسان تخدعه مثلما يخدعه اخوه الإنسان . أضف إلي ذلك أن حيوان الغابـــة لـــم يكـــن بالطبـــيعة يشن حربا ضد الإنسان مهما بلغ جوعه . هذه هي الطبيعة التي تمنح الجنس البشري أرق القلوب ، والتي تمنح البشر الدموع

Nature avows , it gave the human race the softes , when gave them tears .

والعاطفـــة هـــي الأقـــوى في الإنسان عن الحيوان وإن تألم الاثنان ، وهو أكثر وضوحا في حالة العقل . والعقل هو الذي يضمن احترام الإنسان لنفسه ويفصله عن كل ما يزعجه أو يؤذيه .

وتلـــك العاطفـــة هـــي التي تمنع الإنسان الوحش في داخله من سرقة طفل ضعيف أو شنق هزيل Feeble Old Man . إنها تلك العاطفة التي تقول للنفس افعل بالآخرين ما تريده أن يفعلوه بك

Do to other as you, would have them un to you .

ويقول روسو . لا يرجع الفضل فيما تبين عن حالة الطبيعة إلي سقراط أو غيره من فلاسفة عصره أو مـــا قـــبل عصـــره . لأن البشـــرية ما كان لها أن تدوم محفوظة من كل أذى ما لم يتمتع الإنسان بهذه العاطفة فيه . (١)

ويخلـــص روسو عن حالة الطبيعة وعلاقتها بالقانون الطبيعي قائلا : فلا الحكماء ولا الفلاسفة ولا حتى الرسل والأنبياء هم الذين ضمنوا استقرار الكون والعالم آمنا من شر ومحفوظا من أذى .

لكـــن الله هو الذي أودع في كل إنسان عاطفته الطبيعية التي تميل إلي الخير ولا تطلب الشر . وقد يكون الناس مدفوعين بالطبع الشرير ويتنازعون للحماية لا للأذى .

كما حلل روسو حالة الفطرة الأولي وأوجب كونها قاعدة للإنسان في المجتمع المتحضر .

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : First part sect : 5 - 6 . P.P 25 - 29

يقـول روسـو : بـأن إنسـان الغابة كان نشيطاً يقضي متطلباته حيثما كانت . لكن عندما دخلت الحضارة إلي إنسان الغاب حرمته من استعمال أعضائه في حياته اليومية فعلمته الكسل والتراخي .

كمـا كان إنسان الغاب يتسم بالهدوء . لكن الطبيعة صنعت منه طاغية يستبد بنفسه وبالطبيعة . لأن الطبـيعة تركـته وغرائـزه ، بقـي كالحـيوان فسـقط وتدني إلي رتبة البهائم محروماً من أعمال الفكر والعقـل . ولا نغالـي إذا قلنا إننا جميعاً هوينا إلي حضيض الغريزة وسقطنا في مستنقع التعاسة ، وابتعد الإنسان وانحرف عن كرامته وحالته الأصلية .

كـان إنسـان الطبيعة آمناً علي عيشه يحيط به كل ما يحتاجه . بينما كان علي عكس ذلك . يخوفه الألـم والجـوع لا المـوت . لأن الحيوان لا يعرف شيئاً بالمرة عن الموت . فإن أول علامة علي انتقال الإنسان من حالة الحيوان إلي حالة الإنسان كانت في إدراكه لقضية الموت . (١)

بيـنما ذكـر هوبـز عن إنسان الغاب لم تتوفر لديه فكرة عن الصلاح والخير . كما كان بطبيعته شريراً Naturally Wicked وإذا فعل الرذيلة ذلك لأنه لا يعرف الفضيلة . (٢)

إن إنسان الغاب لم يكن يغفل عقله ولا يهمله . لدرجة حتى الطفل لم يكن يعتدي علي أمه بالضرب إذا تأخـرت في إعطائه ثديها ليرضع . أو يخنق أحد أخوته إذا ما سبب له ضيقاً ، أو يعض ذراع شخص آخر إذا لم يلب طلبه في الحال . (٣)

ومـن أقوال روسو في الرد علي آراء هوبز : إن البدائيين ليسوا متفتحين be justly لأنهم يفقدون قدرة التمييز بين ما هو صالح وغيره . والذي يعوقهم عن فعل الشر جهلهم بالرذيلة .

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : First part , chapter 3 - 4 p . p. 21 - 23

٢- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٤٨١

3- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : Second part chapter 3 . p. 43

ويشـــير روســـو بقوله : إن الله قد وهب البشرية ما يلطف بين الرغبات الرديئة والحسنه ، ويوجه الإنسان إلي رغبته الفطرية في الحفاظ علي نفسه، ويلطف جسده بالسعي نحو رفاهيته في حدود المعقول .

ويمجـــد روســـو العاطفة بقولـــه : إنها من المؤكد شعور طبيعي Compassion is a Natural Feeling . إنها العاطفة التي تجعلنا نسرع دوماً في التخفيف عن آلام الآخرين .

إن هـــذه العاطفـــة التي في حالتها الطبيعية توفر لساحات القضاء Place of Laws الأخلاقيات و الفضائل . (١)

إن الطبـــيعة تعتنـــي بمخلوقاتهـــا حـــتى الحـــيوانات . فالحصـــان والقـــط والـــثور The Bull والجحـــش The Ass . هم أكثر قوة وشجاعة ونشاط . إذا ما تركناهم يغدوا ويلعبوا في الطبيعة . وأكثر ضعفا وهزالا وخوفا وهي حبيسة حظائرنا وبيوتنا . (٢)

إنـــه رغـــم ما كان عليه الإنسان من حرمانه من متعة قوانين السماء ، تعذبه أهواءه وتحيره أسرار الطبـــيعة التـــي حـــل ألغازها العلم . (٣) إلا أنه لم يكن كسولا ولا خاملا . فسرعان ما واجهته الصعاب وفرضـــت نفســـها عليه . فهناك الأشجار العالية التي منعته من جمع الثمار . كل ذلك ألزمته أن يخوض التماريـــن الرياضـــية . وســـرعان مـــا حصـــل علي الحجارة والعصي . فتعلم كيف يتغلب علي صعاب الطبـــيعة . وتوصـــل إلـــي شـــبكة الصـــيد والمخطاف علي ضفاف النهر وشواطئ البحار . فأصبح من الصـــيادين الذيـــن يأكلون السمك . من الغابة صنع النبال والأقواس Made bows and arrows . وفي الأمطار الباردة ابتكر الثياب الثقيلة من جلود الحيوانات التي كان يذبحها .

أمـــا الـــبرق والـــرعد فقـــد ســـاعداه في اكتشاف النار كمصدر يحميه من مخاطر البرد . ويقول روســـو : إن الغاية من إنهاء الصراع هي بلوغ الناس إلي شعور لا يتصف بالهمجية خاصوصاً إذا كانت بيـــنهم صـــراعات ، وحتى لا نري سادة وعبيداً يمشون من خلفهم والأغلال في أيديهم ، لا شيء إلا لأن سادتهم يملكون المال والأرض والنفوذ السياسي .

وباختصـــار علينـــا بـــدلاً من أن نوجه قوتنا ضد أنفسنا . أن نحشدها في قوة عليا تحكمنا بالقوانين الحكيمة ، تحمي كل أعضاء المجتمع وترد عنه عدوه المشترك وتوفر بينهما انسجاماً أبدياً

Maintain eternal harmony among us .

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : Second part chapter 4 . p. 49

2- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : First part chapter 5 p. 26

3- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : First part chapter 6 . p. 30

4- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind Ibid : Second part chapter 2 p. 38

فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعي وعلاقته بنظرية القانون الطبيعي يتضح ذلك بالآتي :

لمـــا كانـــت المجـــتمعات البدائـــية يسودها روح الفردية وتفتقد روح الجماعة ، نتيجة لتقدم العلوم والمدنية وظهور الملكية الخاصة .

كان لابد من البحث عن شكل للاجتماع من شأنه أن يحمى كل عضو وأمواله . شكل يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الآخرين . على أن يظل متمتعاً بالحرية التي كان يتمتع بها من قبل . تلك هي المشكلة الحقيقة الرئيسية التي يبحث العقد الاجتماعي عن الحل الصحيح لها .

فكـــأن العقـــد الاجتماعـــي هو الذي ينهي عهد الفطرة ، ويعمل على إنشاء المجتمع ، حيث تصبح الســـيادة والســـلطان مـــن حق المجموع ككل ، لا من حق فرد واحد . إذ يتنازل كل فرد برضا نفسه عن حقوقـــه للمجـــتمع كلـــه لا لشخص بعينه . بمعنى أن الإنسان يتنازل من نفسه لنفسه حينما ينطق بالصيغة التالـــية : (يضـــع كـــل مـــنا شخصـــه ، وجمـــيع قوتـــه ، وضعاً مشتركاً تحت السلطة العليا للإرادة العامة ، ونستقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل). (١)

فكـــان الاعتقاد السائد هو أن المجتمع السياسي عقد حقيقي بين الشعب والحاكم ، يلزم كلا الطرفين بالخضوع للقوانين التي نص عليها والتي تشكل رباط اتحادهم .(٢)

وإن طبـــيعة العقـــد ليست مجرد صيغة جوفاء ، وإنما تنطوي ضمناً على التعهد الوحيد الذي يدعم سائر التوحدات . وهي أن كل من يرفض إطاعة الإرادة العامة . فإن المجتمع كله يضطره إلي الطاعة .

ولا يعـــنى ذلك أن الإنسان يفقد في العقد حريته الطبيعية ، ولكنه يحصل لقاء ذلك على حرية مدنية أو حرية اجتماعية أو سياسية مرجعها إلي العدل والمساواة .(٣)

ولمـــا كـــان العقـــد الاجتماعي يحافظ على الحريات والممتلكات فهو عقد منفعة . إذ يضع الإنسان جميع سلطاته بين يدي التوجيه الأسمى للإرادة العامة. وأي إجراء يتخذ فهو ينتمي إلي مملكة السماء .(٤)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٢١ – ٢٢٥

-**Maxey** : Political Philosophy , Ibid : p.p. : 351 – 353

٢- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ١٣٩ – ١٤١

- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p.86.

٣- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، من ص : ١٥٩ – ١٦١

٤- **لويس هل** : الناس والأمم ، بحث في أصول الفلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١١٩ ، ص: ١٧٢

-**Stephen Ellenburg** : Rousseaus Political Philosophy (London , 1970) p.159

- **محمد فتحي الشنيطى** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٣٦

شـــعر روســـو بضـــرورة العقد عندما تلمس زيادة السكان التي أدت إلي تنوع الحاجات واختلاف المتطلبات وزيادة الصراعات Quarrials التي أدت إلي حدة التوتر في مجتمع الفطرة ، وعمل ذلك على تحطيم التكامل الاقتصادي الذي يؤدى إلي ظهور الفوارق بين الطبقات، وما ترتب عليه من ظهور الملكية الفردية .***

وكان لنتيجة ذلك أن الطبيعة البشرية أخذت تتخلى عن طابع البساطة وتتجه نحو التعقيد . مما نشأ عـــن ذلك أن الصراع أصبح السمة الغالبة في المجتمع ، واستشعر الناس فقدان الأمن . وأصبح العقد في نظرهم ضرورة ملحة .(١)

ويـــرى فلاســـفة العقـــد الاجتماعـــي أن ضـــرورة العقد هي حماية الحقوق الطبيعية والمحافظة علـــيها . كمـــا أن كـــتاب العقد الاجتماعي له دوره في التاريخ الأوربي خاصوصاً في الثورة الفرنسية (١٧٩٨) والدفاع عن الديمقراطية .

وإن كـــان كل إنسان يعتدي على من اعتدى عليه ، وله الحق في تنفيذ الإعدام بالآخر لتحولت الدنيا إلي ساحة إعدام . فمن غير المعقول أن ينصّب الناس أنفسهم قضاة في قضاياهم الخاصة .

ولهـــذا فـــإن مشيئة الله وإرادته أن تكوّن حكومة تكبح العنف والانتـــقام عند الناس ، وإني لأزعم (روســـو) أن الحكومة المدنية علاج لتقصيرات قواعد القانون الطبيعي في التنفيذ . أي ما هي إلا حماية للقانون الطبيعي .(٢)

والعقـــد لا يستمد قوته من رضا الأفراد فقط ، بل تتوقف صحته على طريقة استخدامه والغاية التي يهـــدف إلي تحقيقها . فلن يكون صحيحاً إلا إذا حقق ما جاء من اجله لا سيما إحلال الفضيلة محل الغرائز والشهوات ، وحماية الناس من أنفسهم ومنع اندلاع الشرور والميول والنزوات (٣)

لذلك فالعقد ما هو إلا تنظيم للمجتمع يُلزم به الحاكم والمحكوم في حدود الشرائع الإلهية . والعقد ما جاء إلا ليحافظ على أسس القانون الطبيعي وتعليماته على الأرض .

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٣١٥
- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص: ١٧١
- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، من ص: ١٦٩-١٧١

** تأثـــر بذلك كارل ماركس الألماني (١٨١٨ -١٨٨٣) ونادى بمجتمع تحصل فيه الطبقة العاملة على حقوقها الطبيعية التي حرمتها منها الرأسمالية .

- **W.T.Jone** : Masters of Political Thought (Oxford Univ.,1973) p.267
- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٠

2- **Rousseau** : The Social Contract ,Ibid : p. 103 , p.129
- **Heand Shaw** : The Social and Political Ideas (N.Y .,1956) p.179.

٣- **فضل الله محمد إسماعيل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص:٦٨
- **السيد صبري**: مبادئ القانون الدستوري ، (القاهرة : مكتبة وهبة ١٩٤٩) ، ص: ١٦
- **محمد بكر** : النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص: ٩٨

إن نظـــرية العقـــد الاجتماعـــي التي نادى بها روسو . لعبت دوراً هاماً في حياة المجتمعات ومن نتائجها ما يلي :

١- أن الفرد بمقتضى العقد لا يفقد شيئا .

٢- كلما كانت الإرادة العامة تسعى إلي صالح المجموع وتعبر عن العدالة بعيداً عن الأنانية . أصبح كل فرد ملتزما بطاعة الإرادة العامة .

٣- القانون (نصوص العقد) يعبر عن الإرادة العامة ، والسيادة تنتمي إلي الشعب ، على حين أن الحكومة ما هي إلا هيئة تفوّض إليها السلطة

٤- حرية الفرد تتسم في سلوكه الذي يتسق مع الإرادة العامة .(١)

وقد أرجع روسو اختيار الحاكم إلي شروط ونصوص العقد وإلي الإرادة العامة التي أعطت الحرية والحماية وتحقيق كل خير ونبذ كل ما هو شر للشعب .

فـــالعقد وما يترتب عليه من نتائج . يتبين انه الروح المرسلة من الله لتنفيذ تعليمات القانون المقدس على الأرض .

أمـــا فـــيما يخـــتص بمـــا وجـــه إلي نظرية العقد الاجتماعي من نقد وما جاء به الفلاسفة من تأييد وضرورة هذه النظرية. فقد ذكر في الفصل الخاص بنظرية العقد الاجتماعي وعلاقتها بالقانون الطبيعي .

المقصود بالإدارة العامة عند روسو The General Will

يقصـــد بالإدارة العامة . إرادة الشعب المعبرة عن إحساسه الذي لا يخطئ .أو أنها صوت الحق في الشـــعب علـــى الأرض. وقـــد أشار روسو إلى أن الإرادة العامة حقيقة فريدة من نوعها تعبر عن مجتمع مـــا ، وهي تنشد الخير الجماعي وتحارب الأنانية . فهي معيار الصواب ، وما ليس بصواب يكون مجرد شـــئ آخر غير الإرادة العامة . كما تهوّن الإرادة العامة الكثير عن الحكومة . لأن الحكومة مجرد وسيط لها سلطات مفوضة يمكن سحبها أو تعديلها وفقاً لما تمليه إرادة الشعب .(٢)

ولمـــا كانت الإرادة العامة صاحبة التشريع ومقررة القوانين التي تهم الشعب وتعمل على المحافظة علـــيه . فمكانـــة القانون لا تقل أهمية عن مشروعيته . فالعمل السياسي في جوهره أخلاقي قبل أن يكون مسألة قانون وسلطة .(٣)

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٥

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٨

- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي – الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، من ص : ٧٩٧ – ٨٠١

٣- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

وأن القـــانون يســتمد قوتـــه واسمه مما يسلكه تجاه الرعايا في مجموعهم . ولا ينظر إلي شخص بوصـــفه فرداً ولا إلي تصرف معين بذاته ، وإلا فقد قوته ولم يعد له صفة الاحترام والتقدير .لأن مصدر القانون المواطنين وله العمومية . لأنه ينطبق على الكافة دون تمييز أو مفاضلة .

ولكـــي يـــأخذ القـــانون طريقه وينال احترامه . لابد من حكومة ، كل ما يصدر عنها يحمل العدل والمســـاواة . ذلـــك يساعدها على أن تفرض إرادتها على المحكومين لأن القانون ما هو إلا وسيله للإكراه (معاقبة كل مخالف لقانون الطبيعة) ومظهراً لهيمنة الحكومة على المحكومين .(١)

ونظـــراً لأن الشـــعب خلـــيط من القادر الذي يستطيع أن يعبر عن رأيه وغير القادر الذي لا يقدّر مصـــلحته . فقـــد أشـــار روسو إلى أن الشعب العنصر الأساسي في التشريع ، ولا يحل لأحد من خارج الشـــعب أن يشرّع له لأن القوانين هي نبض الشعب . وبذلك رأى روسو أن الهدف من التشريع المصلحة العامة ، ولما كانت الفائدة تصيب القادر وغير القادر لأنها على أسس العدل والمساواة .

ومـــن هنا كانت الحاجة إلي مشرّع يلتزم بإقرار الحق والعمل على رفاهية وإسعاد المحكومين أمر جـــدّ و مطلوب .(٢) كما أشار روسو أن المسألة ليست في التشريع وإخراج القوانين المعبرة عن الإرادة العامـــة للشـــعب . لكن الأهم من هذا أن يكون الشعب جديراً بتحمل العمل على تنفيذ القوانين ، وأن يعمل الحاكم والشعب على طاعة من يولى عليهم .

وأضـــاف بأن نجاح الحكم يظهر في المزيد من الحرية لأنها نقطة الانطلاق لحياة المجتمع وغايته فلا يحجم فرد عن التضحية بكل غال ورخيص بغية تحقيقها . فهي مقياس يحكم به على الحاكم بصلاحيته وفساده .

وعلـــى الدولـــة أن تنشر المساواة . والمساواة عند روسو هي مساواة أخلاقية معنوية ، وكذلك في الممتلكات . بذلك تخفف جشع الغني وتتحاشى حقد وحسد الفقير .(٣)

كمـــا أشـــار بإعطـــاء الحكومـــة سلطات أوسع طالما الشعب يفرض الرقابة عليها . إذا ما أساءت اســـتعمال السلطة ، يجد الشعب نفسه غير ملتزم . لان السيادة تكمن في الشعب والحكومة هي التي تحافظ على هذه السيادة .

وأن هـــذه الســـيادة غير قابلة للتحول أو التصرف فيها . لأنها لا ترتبط بالوعود ، وليس في وسع الشـــعب أن يتـــنازل عـــنها لأنهـــا كـــل لا يـــتجزأ . وهـــي المعبرة عن الإرادة العامة التي يتكون عنها القانون ، والعقد الاجتماعي هو صاحب الإرادة العامة .(٤)

١- نجيب المستكاوى : روسو (حياته -مؤلفاته -غرامياته)(القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٩) ص:٣٠٦
- فضل الله محمد إسماعيل : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٩٢
- **Pene Capitant** : Ecrits Constitutionels (Paris ,1973) p.216
2- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p.453
٣- جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص:٤٨٧
- حسن الظاهر : دراسات في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص:٣٦٣
٤- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل إلي علم السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٠٦

رغم أن الإرادة العامة عند روسو هي صوت الله على الأرض ، وأنها أساس قيام الدولة ، وانها مرآة العدل فلا تخطئ أبداً . إلا أن النقد لم يغفلها :

١- بفرض وجود إرادة عامة للأمة . فإن أحداً لم يستطع أن يجزم أن هذه الإرادة هي صاحبة السيادة . بمعنى أن لها الحق في إصدار أوامر إلي الأفراد . لذلك ليس هناك ما يسمى بالإرادة العامة . وإنما إرادة الأغلبية .(١)

لأن اتفاق الأمة بجميع طبقاتها وطوائفها علي هدف معين أمر بعيد المنال لتنوع الاتجاهات والمصالح والرغبات. (٢)

٢- بفرض وجود إرادة عامة ، فليس من سلطانها وضع قيود أو حدود على سلطان السلطة التنفيذية لذلك فهي تشرع ولا تتابع . فقد يحدث فجوة بين التشريع والتنفيذ فهي إرادة أغلبية وليست سلطة رقابة أو تنفيذ.

٣- ينحصر صراع الإرادات دائماً بين الساسة والمذاهب السياسية ، وتحدد المناقشات التي تقوم على غرض واحد هو الحصول على التأييد من الأغلبية ، فالحصول هنا ليس معبراً عن رأى الأغلبية ، وبالتالي لا يعبر عن إرادة حقيقية ، بل هي إرادة مصطنعة لا تمثل حقيقية ما تريده الأمة .(٣)

لقد أغفل روسو أن هناك إرادة تعبر عن نفسها . هي التي تفرض إرادتها وهذا ما لم يفسره روسو .(٤)

ولعل ما يوجّه إلي الإرادة العامة من نقد. وهو ذلك النقد الذي يوجه إلي الديمقراطية التي تأخذ بالكم قبل الكيف . فهي دائماً لا تدعو إلي وزن الصوت بل إلي الكم .

وتبعاً لذلك فإن صوت أي مواطن عادى يحتل نفس المكانة من حيث الثقل السياسي مثل صوت أي مفكر عبقري . لذلك فإن روسو لا يؤمن بالفرد إلا كأساس لتكوين المجتمع .(٥)

١- **فتحي عبد الكريم** : الدولة والسيادة في الفكر الإسلامي – دراسة مقارنة (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٦) من ص : ٢٨٢ – ٢٨٤

٢- **عبد الفتاح العدوى** : الديمقراطية وفكرة الدولة ، مرجع سابق ، ص:٢٥٦

٣- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ٢٢٣

4- **Duguit** Souverainte Et Liberte (Paris 1964) : p.96.

٥- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢٢٧

- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، من ص:٢٤٥- ٢[illegible]

الرد على ما وجه من اعتراض للإرادة العامة ودورها في الوثائق والدساتير

رغم ما وجه إلي مؤيدي فكرة الإرادة العامة من انتقادات فإنها تبرئ نفسها بالآراء التالية :

- إن الإرادة العامــة صــاحبة الســيادة ، والفرد في خضوعه لهذه الإرادة يظل حراً . لان الفرد حينما يطيعها ، إنما يطيع نفسه وما دام يطيع نفسه يظل حراً .
- فــلا مصــلحة لإرادة المجمــوع من معارضة مصالح مكونيها من الأفراد ، فهي ليست إلا ضمانات لمواجهــة الــرعايا ، لأنه من المستحيل أن يقصد الجسم الواحد الإساءة إلي أعضائه . وعليه فالإرادة العامــة إرادة أخلاقــية منبعثة من الحب والإخلاص وروح الكرامة . وعلى هذا الاعتبار فهي ليست سيفاً على رقاب الأقلية بل الكل سواء .

فقــد لعبــت دوراً فــي الدساتير والوثائق بوصفها هدفاً ينبغي على كل نظام سياسي أن يعمل على تحقيقها .(١)

وعن دور الإرادة العامة وأهميتها في الوثائق والدساتير يتبين الآتي :

أ- <u>ففــي أمــريكا</u> : ســاءت العلاقة بين إنجلترا ومستعمراتها في أواخر القرن الثامن عشر ، وكان عزيــزاً على تلك المستعمرات أن تتمتع بالحريات التي يتمتع بها الإنجليز . ولقد تنبه المفكرون من هؤلاء المستعمرين من الولايات المتحدة إلي كتابات لوك الإنجليزي وروسو الفرنسي . فأمنوا بأن للإنسان حقوقاً طبيعية خالدة لا تنتزع .

فلمــا أعلنــت المستعمرات الأمريكية استقلالها في يوليو ١٧٧٦ . تضمنت إعلان الاستقلال أفكار لوك وروسو منها ما يلي :

١- أن الــناس جمــيعاً سواسية في الحقوق والواجبات ، وأن منشأ الحكومة في المحافظة على هذه الحقوق . لأنها نشأة بإرادة الشعب ، وللشعب الحق في تغيير الحكومة إذا أخلت بما وكلت من أجله .

كمــا حــدث في ثورة ١٦٨٨ في إنجلترا . ليس فقط لتغيير الأسرة المالكة . وإنما لإنشاء شخص دولي جديد بكل ما يتطلبه ذلك من سلطات .

٢- بعــد اســتقلال المســتعمرات فــي ١٧٧٧/١١/١٥ واتحــدت فــي دولــــة واحدة ووضع الدســتور الاتحــادي عــام ١٧٧٨ الــذي يحكــم الولايــات المتحدة ، متضمناً ما يسمى بقانون الحقوق Bill of Rights . وهــو عــبارة عــن الحقــوق الطبيعــية اللصيقة بكل شخص ، وهي تعلو في القيمة الدستورية على القانون الوضعي .(٢)

1- **Duguit** : Souverainte Et Libete , Ibid : p.101

- **فضل الله محمد إســماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص:٢٥٣
- **طــه بــدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث وأثارهم في عالم السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٣٥

٢- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٨٧-٨٩

ب- وعن دور الإرادة العامة في الوثائق الفرنسية

- نـادت الـثورة الفرنسية (١٧٩٨) بإعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن وقد امتدت إلي أنحاء القـارة الأوربية La Declaration des les droits de l' homme et du cityen. صدر هذا الإعلان فـي الجمعـية الوطنـية فـي ٢٧ / ٨ / ١٧٨٩ فأصـبح فـيما بعـد جزءاً من أمن الدستور الصادر في ١٧٩١/٩/٣ . وقد جاء من بعض مواده الآتي :

- المادة الأولى : الناس أحرار ومتساوون في الحقوق .
- المادة الثانية : هدف كل مجتمع سياسي المحافظة على الحقوق الطبيعية، التي لا يمكن أن تسقط بالتقادم. وهذه الحقوق. حق الحياة – حق الحرية وحق الملكية، والحق في الأمن وفي مقاومة الظلم.
- المادة الثالثة : إن كل سيادة تتركز أساساً في الأمة ، فلا تستطيع أية هيئة أو أي فرد أن يزاول أي سلطة لا تصدر عنها صراحة
- المادة الرابعة : إن الحرية هي القدرة على تحمل المسئولية . وأنها محددة بالقانون
- المادة الخامسة : القانون لا يجبر أحد على عمل ينافي الشريعة ويخالف قواعد القانون الطبيعي .
- المادة السادسة : القانون تعبير عن الإرادة العامة والكل أمامه سواء والتمييز على أساس الفضائل والمواهب الخاصة .
- المادة السابعة : احترام القانون أمر واجب طالما يقر حقاً ويبطل ظلماً .
- المادة العاشرة : حرية الفرد مقدسة . فلا يمكن أن يضر إنسان بسبب آرائه ما دامت لا تعكر النظام العام الذي أقامه القانون .

ثـم جـاء بعـد ذلـك مواد الدستور التي تقر صيانة حقوق الإنسان وحريته ، وكذلك عدالة فرض الضرائب حسب قدرة الأفراد .

وإن من حق كل فرد أن يبيع ويصنع طالما في حدود القانون الذي حددته الإرادة العامة .(١)

وقد أرجع الدكتور مصطفي أبو زيد . أن السبب الوحيد للبؤس العام وفساد الحكومات في الشعب الفرنسي . يرجع إلي الجهل بحقوق الإنسان الطبيعية ونسيانها واحتقارها .(٢)

١- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٩٠-٩٢

- **محمد طه بدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث آثارهم في عالم السياسة ، مرجع سابق ، من ص:١٣٩-١٤١

٢- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص: ٩٥

يقــوم العقــد الاجتماعــي علــى الطاعــة ، وهــي الــنقطة الجوهــرية التــي تخلع على العقد وجاهته . والطاعة في مقابل المنافع التي يتوقع الحصول عليها ، من الاشتراك في عضوية المجتمع . وقد فسره روسو بفكرة الوعد .

ولمــا كانــت الإرادة العامــة ، تــنحو نحو تحقيق وصيانة الرفاهية للمجتمع . فهي منزهة عن أى أخطاء كانت . ولذلك هي صوت الله على الأرض .(١)

وصوت الله على الأرض ثابت ودائم ، ينشد تحقيق الخير والسلام والوحدة والمساواة .(٢)

ولمــا كانــت مــنفعة المجتمع لكي تتحقق لابد من انصهار كل الإرادات الفردية في بوتقة الإرادة العامــة . وإذا اســتحال ذلــك اســتحال قيام الدولة .(٣) فالإرادة العامة متفقة مع المبادئ الخلقية والمثل العليا ، كما يجب أن تكون ناصعة في مرآة الأمانة الوطنية .(٤)

وقــد أوضــح روســو علاقة الإرادة العامة بالعقد الاجتماعي . بأن هناك قانوناً واحداً يحتاج إلى الاتفــاق العام . وهذا القانون هو التماسك الاجتماعي Social Compact ، والتماسك الاجتماعي عبارة عــن الإرادة العامــة للشــعب . لأنه لا يمكن لبشر مهما أوتى من قوة أن يشترى قلب بشر ، إلا بإرادته وموافقته .

ولكــي يقــرر الــبعض أن ابــن العــبد يولــد عــبداً . أي أنــه لــم يولد إنساناً . فإن كان هناك معارضــون ، عــندما يتم التماسك الاجتماعي . فإن معارضتهم لا تبطل العقد . ولكن تمنع فقط اندماجهم تحت بنوده . فهم غرباء وسط المواطنين .

فــإذا خــرج قــانون مــا على مجموعة من الناس . فإن الناس لا يطلب منهم أن يوافقوا عليه أو يرفضوه . لكنهم يتساءلون هل يتفق هذا القانون مع الإرادة العامة التي هي إرادتهم .

وكل إنسان حينما يدلى بصوته ، إنما يعبر عن رأيه في هذه النقطة بالذات ، وتتشكل الإرادة العامة بإحصاء الأصوات ، وحينما يسود الرأي الذي يناقض رأى الشخص فإن هذا يثبت أنه كان مخطئاً لا أكثر ولا أقل .

بذلك فإن خصائص الإرادة العامة تكمن في الأغلبية، ويكون العقد الاجتماعي عقد إرادة عامة .(٥)

مــن هــذا يتبيــن منطقــياً أن الإرادة العامــة هــي التــي أوجدت العقد ، الذي قامت علية إنشاء الدولة ، على قواعد ومبادئ قانون ثابت أزلي

1- **Harmon M.,Judd** : Political Thought (N.Y.,1959) p.308
-**Runkle Gerold** : A History of Wistern political theory (N.Y.,1968) p.329
٢- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٧٣
3-**G.D.H Cole** : Essays in Social Theory (London , 1962) p.p:115 -117
٤- **عبد الفتاح العدوى** : الديمقراطية وفكرة الدولة ، مرجع سابق ، ص:٦٥
5- **Rousseau** : The Social Centact , book I (New Yourk , 1996) p.20

يقــول روسو لقد وهبت الطبيعة الحيوان حواساً مدربة تدريباً فطرياً على الحركة وحماية نفسه ضد أي خطر قد يداهمه . ونفس الشيء يحدث في الإنسان أو مع آلته البشرية ، وإن كان الإنسان منذ البدء أن يعــدّل من عملياته الجسدية . فبدأ يكتشف بالغريزة ملكة الإرادة أن يقبل شيئاً أو يرفضه . وهو ما نسميه حــرية الإرادة . ويــتحدث روسو عن العاطفة التي هي الميل الطبيعي لدى المخلوقات من حيث ضعفهم وخضــوعهم للعديــد مــن سلوكيات الشرور مثلما نكون نحن دائماً . فترى الأمهات يبذلن الرقة الطبيعية Natural Virture نحو أبنائهن وذويهم وما يواجهونه من مخاطر لإنقاذهم من الخطر .

ومعــروف أن الخــير نفســه يظهــر بطبيعــته . فالحصــان ما إن يتلامس حافره مع جسد حتى يقفــز مــن فوقــه دون أن يدهســه ، والحــيوان أي حــيوان لا يمكــن أن يــدوس جــثة حــيوان من نوعــه .One Animal Never Passes By The Dead Of Another Of Its Species . جــثمان رفــيقه ويعــرف الجــزارون جــيداً نحيــب وعويــل وصــراخ قطــيع الغــنم عند دخولــه السلخانة The Tyrant's Place . الأمــر الــذي يكشــف عن ما يعتمد فيه من أحاسيس الرعب من رهبة المكان وفزع المشهد .

هــذه هــي المشــاعر النقية للطبيعة التي تعطينا الإحساس بالعاطفة لتنير عقولنا . ونرى الخير في الــناس وفــي الصداقة وكل ما هو طيب ووجوب أن يكون اهتمام الإنسان بالتعامل مع الآخرين دون أن يسبب ألما وهي المشاعر التي تطورت ونقلت الإنسان من وحشيته البدائية إلي إنسانيته الحالية .

لذلــك فالإنسان التي تأصلت مشاعر الطبيعة في قلبه تلك المشاعر هي التي تبعده عن الأفكار التي تغيبه عن أمور دينه .(١)

أ- عــن الحــرية الإنســانية : ما يكون عليه الإنسان بالطبيعة ، وهي حالة الحرية الكاملة لتنظيم أعمالهم والتصرف في ممتلكاتهم كما يناسبهم في حدود قانون الطبيعة . ومن ثم فهم متساوون في الحقوق ولهــم نفس مزايا الطبيعة المخلوقين عليها دون خضوع أو هيمنة ما لم يعين رب وسيد الجميع واحداً فوق أخر فيهبهم من خلال علامات واضحة أكيدة حقا لا ريب فيه ليسود ويهيمن .(٢)

1- **Rousseau** : Adissertation Of The Origin And Foundation Of Mankind , The First Part Chapter 6 –8 , **Ibid** p.p: 32-37

2- **Locke**: Of thė State of Nature , Book IV, chapter 11 , p.63

ب- عن المساواة بين الناس بالطبيعة :

أوضـــح روسو أن المساواة بين الناس بالطبيعة واضحة بذاتها ولا يحتاج منا دليل فتجعله أساس كل التزام لما بين الناس من حب متبادل يبنى عليها الإنسان الواجبات المنوط بها تجاه الآخرين .

ومـــن الحـــب تنبثق مقومات العدل والرحمة Justice and Eharity فلكل إنسان قدرته على إبداء رغبـــته التـــي تختلف عن الآخر . ولكننا جميعاً تحكمنا نفس القوانين الطبيعية التي تحدد مسار حياتنا ولا يجهلها أحد . كما أن حرية الطبيعة تعلمنا ألا يخضع المرء لأي قيد غير قانون الطبيعة .(١)

والحـــرية أمر ضروري لأن إزالتها من إرادة الإنسان تعنى إزالة كل الأخلاقيات من سلوكه . وإنها لقـــناعة فارغـــة ومتناقضـــة ، التي تعطى لشخص ما سلطة مطلقة . ولشخص آخر طاعة بغير حدود أي طاعة عمياء .

ولكـــي نشـــرع حكومـــة شرعية لا بد أن يمتلك الناس في كل جيل حق قبولها أو رفضها ، حيث يخضع كل شئ لسلطة القوانين الطبيعية .(٢)

وقد أشار روسو بقوله : بأن للحرية ثلاثة أنواع

أولها : الحرية الطبيعية البدائية . وهي حرية مطلقة وأن ما يخسره الإنسان بالتعاقد هي الحرية المطلقة

ثانيها : الحرية المدنية . حرية مقيدة بالإرادة العامة ، يكسبها بالتعاقد وتملكه ما يجوز له . وتتأثر بنظام البعد الجغرافي (نسبية)

ثالثها : الحرية الأدبية : تجعل الإنسان سيد نفسه بحدود . له أن يعبر عن رأيه وإحساساته مع الالتزام بإقرار كرامة الغير .(٣)

1- **Richard Hooker** : The Laws Ecclestiastical Polity ,
Second Part (Cambridge, 1980) p.115.

- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٦٠-٢٦٢

٢- الموسوعة الفلسفية المختصرة : مرجع سابق ، ص:٣٦٧

٣- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص: ٤١٦

ففي العبودية : ولما كانت القوة لا تنتج حقاً . فإن الاتفاق هو الأساس الوحيد الباقي للسلطة الشرعية ، والقول بان الإنسان يهب نفسه بدون مقابل لا يحدث إلا في أمة بلهاء . والعبودية أمر مرفوض . لأن معنى العبودية أن يُملك الإنسان مفتاح قواه ومتطلباته حتى شهواته لآخر . في حين انه لا يملك ما يُملكه .(١)

وفي الفكر السياسي اليوناني نجد أرسطو وقد أرجع العبودية لحكمة يعلمها الإله . بينما عند روسو أرجعها إلى التفاوت الطبقي . إذ شعر معظم الأقوياء إلى أن البؤساء (العبيد) الذين يعد بؤسهم حقاً لدى الآخرين لامتلاكهم . الأمر الذي تسبب في خلل شديد في المجتمع . إذ قام الأغنياء بانتهاك حقوق الفقراء وسرقتهم .(٢)

هكذا خمدت العاطفة الطبيعة وخفت معها صوت العقل وامتلاء الناس بالجشع والقهر والرذيلة Filled Men With Avarice Ambition And Vice وتمسك الغني بما عنده ، وصاح الفقير متمرداً على حاله ، ودام بين الاثنين الصراع المرير . فيقول الغنى كل ما أملك بمجهودي ولن أفرط فيه I Built This Well I Gaind This Post By My Industry . ويقول الفقراء نحن بدورنا ألم نبن معك ما تملك؟ ، أليس لنا فيما تملك؟ ، ألا تعلم أن كثيراً يتضورون جوعاً ! ، ألا تدرى أن الآخرين لهم حق الحياة واستمرارها مثلك تماماً ! ، وأن لك الحق في الدفاع عن نفسك وملكيتك دون أن تسحق الآخرين ؟(٣)

ج- الملكية The proprietary

يرجع تأسيس المجتمع المدني . إلى فكرة الرجل البدائي الذي تملك قطعة أرض وصرخ بأعلى صوته وقال هذا ملكي . فوجد البسطاء من القوم يصدقونه فنشأت الصراعات والاغتيالات لكن الأمر على غير ذلك . وكان يمكن للبشرية أن ينجوا منها لو دمرنا أسباب الصراع والحرب ، وصرخ الواحد منا في وجه الآخر . احذر يا صديقي فان ثمار الأرض لنا جميعاً . والأرض ملك لمن خلقها ولا يملكها أحد منا .(٤)

لكن الله قد وهب الطبيعة ومخرجاتها لفائدة الناس الذين لديهم في ذاتهم سلطة المحافظة على الملكية .(٥)

١- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٨٩

٢- **لوك -هيوم-روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٦٥-٢٦٦

3- **Rousseau** : Adissertation of the Origin and Foundation of Inequality of Mankind , The First Part Chapter 9 - 10 Ibid : p.p.35-37

4- **Rousseau**: Civil Society , Second part , book V , (New Yourk 1973) , p.49

٥- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص: ٣٠١

١- من تأثر بهم في مجال فكره (نشأة الدولة – و تقسيم الحكومات)

أ – <u>نشــأة الدولــة</u> : أخـذ عــن أفلاطون (٤٢٩-٣٤٧ ق.م) إن الخضوع السياسي في جوهره أخلاقــيا قــبل أن يكــون قوانيــن وســلطة . وأن المجتمع يعتبر هو نفســه الواسطة الرئيســية للتهذيب الأخلاقي ، ومن ثم يمثل القيمة الأخلاقية العليا .(١)

كمـــا تأثـــر بقــول أفلاطون في أن استقرار الأمور في الممــلكة يتحقــق بطاعــة الرعــايا لأميرهم ، وطاعة الأمير للقوانين ، وإن تستهدف القوانين الصالح العام .(٢)

وقـد أخذ عن أرسطو (٣٨٤ – ٣٢٢ ق.م) قوله : إن انعدام المساواة يؤدى إلى الفوضى ، وأن هناك سلطة عليا تحكمنا بقوانين حكيمة .(٣)

واخذ عنه أيضا أن القادة في أي نظام سياسي ينادون بالشرعية في حكمهم . وأن أصلح نظم الحكم هو ما يحقق الصالح العام وأشار بالحكومة المختلطة (٤)

وأوصـــى أرسطو أن الشعب عليه أن يصبر على الحاكم ولا يقف في وجهه لأن الله يبعث الملوك السيئة في غضبه ، وعلى الناس أن يتحملوهم بوصفهم عقاباً من السماء .(٥)

وعــن نشــأة الدولــة قال أرسطو : إنها جماعة من الناس بينهم مصالح مشتركة وأن تهميش دور التربية الدينية يؤدى إلى هلاك الأمة .(٦)

١- جــورج ســابين : تطور الفكــر السياســي ، الكتــاب الرابــع ، مرجــع سابق ، ص: ٧٨٤

٢- لــــــوك : الحكومــة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعــي ، مرجع سابق ، من ص: ١٣٩-١٤٣

٣- جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ص: ٤٨٢

٤- إبراهـــيم درويـــش : الدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٣-٢٧٥

٥- لــوك – هيــوم – روســو : العقــد الاجتماعــي ، مرجــع سابق ، ص: ١٥٩

٦- أرسطوطاليس : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص: ١٨-٢١

ب-عن تقسيم الحكومات :

يذكـــر بوليـــبوس Polybius الرومـــاني (٢٠٤-١٢٢ ق.م) أن أفضل أشكال الحكومـــات لـــيس فـــي الشـــكل الديمقراطـــــي أو الأرستقراطي أو الموناركى . ولكن الحكومة المختلطة هي أفضل الأشكال في نظـــــره.

وقـــد شاركه الرأي شيشيرون الرومانـــي (١٠٠-٤٣ ق.م) مقتنعا بأن الحكومة المختلطة هـــي التي تضمن عدم حدوث أية مظاهـــر للاستبداد .(١)

إلا أن بـــودان الفرنســـي (١٥٣٠- ١٥٩٦) و هـــوبز الإنجليزي (١٥٨٨ – ١٦٧٩) قد اتخذا الســـيادة معيارا فأقاما عليها تقسيم الحكومـــات . فإذا انحسرت الســـيادة في شخص واحـــد كان الشـــكل ملكـــــي ، وإن كانـــت فـــي عـــدة أشـــخاص كانت الحكـــومة أرستقراطية ، و إن كانت الأغلبية كانت ديمقـــراطـــية . ثـــم أشـــار إلى تفضيل النظام الملكـــي الوراثـــي لقـــدراته على القضاء على المصالـــح الطبقـــية وتضـــاربها ، كما يســـاعد على استقرار النظام السياســـي .

وقد اخـــــذ عنهما ميكيافيللى الإيطالي (١٤٦٩ – ١٥٢٧) في أن الحكـــــم المطلق يدعـــم الدولة القومية للقضاء على منازعات السلطة الروحية مع السلطة الزمنية (الكنيسة – الدولة). (٢)

أمـــا لـــوك فإنه يعترف بالتقسيم الثلاثي للحكومـــات . ويؤيـــد فكـــرة الحكومـــة المختـــلطة بشرط أن يرغب الشعب فيها .

في حين أن باول J.Bowle المفكـــر الإنجليزي يشير إلى أن شكل الحكومـــات لا تحـــدده السيادة ولكـــــن أرجعه إلى تأثير المنـــاخ والبيئة على الأنظمة في شكل الحكومـــات ، كـــما أن لـــيس للدستور المدنـــــي صفـــة الثبـــات و الأبـــدية . وهذا ما أشـــار إليه مـــونتسيكيو الفرنســـي (١٦٨٩ – ١٧٥٥م) وأخـــذ به روســـــو .(٣)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٢٧

-**Darwish I.** ,: Government Forms and Problem Classification (cairo , 1966) P.9

2- **Wool Bridge F.**,: Hobbes Selection (New Youk ,1930) P.P : 299-301.

- **Locke** : Civil Government , Second Essay (Chicago,1952) P.59

3- **J.Bowle** : Western Political Thought , (London – 1976) : P.P : 452. 453

أ - **نشأة الدولة** : تأثر آدم موبلر الألماني (١٧٧٩-١٨٢٩) في أن الدولة قديمة قدم حياة الإنسان وتاريخـه ، فهي ليست مجرد نظام مصطنع وهي الحياة كلها ، كما أنها ليست نظاماً قانونياً مفروضاً على المواطنين . وكذلك لم تقم بعقد من العقود .(١)

و أخـذ إدموند بيرك الإنجليزي (١٧٢٩-١٧٩٧) بأن الدولة هي المركز الرئيس للمواطن . وبذلك ينادى بضرورة التمثيل الجماعي Copperate Repressentatian .(٢)

إلا أن الفيلسـوف الألماني ترتيشكه Treits Chaka (١٨٣٤-١٨٩٦) متأثرا وأشار إلى أن الدولة وجـدت مـنذ وجد التاريخ ، وهي ضرورية لأنها جوهرة للإنسان مثل اللغة . وظيفتها الأولى تقوم على الحـرب و إدارة العدل و تستوي في ذلك الدول البدائية والحديثة . كما أنه يتفق مـع هيجـل الألمـاني (١٧٧٠- ١٨٣١) فـي أن الدولـة تنظيم إلهي تقوم على فكرة الروح للتعبير الخارجي للإرادة الإنسانية وحريتها .(٣)

ب- **عن الحكومات و تقسيماتها** : تأثر هارولد لاسكى الإنجليزي (١٨٩٣ - ١٩٥٠) وأشار إلى أن تنظـيم الحكومـات لا بـد وأن يسـتند إلـى ضـرورة تواجـد اتفـاق على معايير موحدة للعلاقات الاجتماعية (النظم الاجتماعية) والقيم الأخلاقية .(٤)

كمـا أشـار مونتسيكيو الفرنسي بالأخذ بالتقسيم الثلاثي للحكومات ، متخذ العدد الذي يمارس سلطة الحكـم في الجماعة معياراً أقام عليه تقسيمه . إما ملكية – أرستقراطية أو ديمقراطية . بدأه ارسطو واخذ به مونتسيكيو ونفذه روسو وتأثر به لاسكى .(٥)

ج- **عـن نظام الفصل بين السلطات** : أخذ به لاسكى وأشار إلى أنه نظراً لتنوع حاجات المجتمع وضـرورة اتسام الدستور بالمرونة والمحافظة على استقرار وأمانة المواطن . فمبدأ الفصل بين السلطات يقوم على مبدأ التعاون .(٦)

١- **محمد عبد المعز نصر** : فلسفة السياسة عند الألمان ،
(الإسكندرية ، مطبعة منشأة المعارف ١٩٧١) من ص:١٠٨-١٠٩

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢٢٨

٣- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٣٥٦

٤- **هارولد لاسكى** : مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٤٣

5- **Montesquea** The Spirit Of Laws (London , 1914) p.18

٦- **هارولد لاسكى** : مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٥٣-٥٤

د- **عـــن الإرادة العـــامة**: تمثلت الإرادة العـــامة في الثقافة القومية والحياة المشتركة في المجتمع الإنجلـــيزي ، نـــادى بذلـــك بيرك (١٧٢٩ – ١٧٩٧) . إذ تأثرا الفلاسفة الإنجليز بقوة السيادة وقدرتها وظهـــر ذلـــك في كتابتهم ، وكان لها دورها في التشريع وأيضاً سحب الثقة من الحكومة في حالة الإخلال بواجبها .(١)

كمـــا كان لإقرار الحقوق الطبيعية أثر كبير في قيام الثورات .إذ نادى بذلك متأثراً ماوتس تونغ قائد الثورة الصينية .(٢)

وكـــان للإرادة العامة دورها في فكر هيجل الألماني (١٧٧٠- ١٨٣١) تعبيراً عن الروح الألمانية في إقرار الحقوق الطبيعية والحماية للممتلكات وقدرة الشعب على محاسبة الحاكم .(٣)

كمـــا تأثـــرت الدســـاتير الأمريكية التي اقتبست كثيراً من فكر روسو في مواثيقهم وخصوصاً العقد الاجتماعي .(٤)

كمـــا تناول بعض فلاسفة و مفكري فرنسا مثل (فولتير ١٦٩٤ – ١٧٧٨) دور الإرادة العامة في رفضـــهم لفكرة التمثيل النيابي (الشعب لا يمكن الإنابة عنه ، لعجز نائبه عن تمثيله في أمور تتعلق بذاتية الشـــخص نفســـه) و إقرار الحقوق الطبيعية ، التي كان لها بالـــغ الأثر في السيادة ومقاومـــة الطغـــيان آنذاك .(٥)

كما تأثرت الماركسية وأرجعت السيادة للإرادة العامة وجعلها في الطبقة العاملة .(٦)

الحكومة وأشكالها ونظرية الفصل بين السلطات عند روسو

أولاً : الحكومـــة وأشـــكالها : ميز روسو بين الدولة أو السيادة وبين الحكومة . الدولة تعني المجتمع كله ، الذي اتفق الناس علي إقامته بالعقد الاجتماعي . أما الحكومة فهي هيئة تتولى تنفيذ القوانين الصادرة عن الإرادة العامة وصيانة الحريات المدنية والممتلكات والمحافظة علي سيادة الشعب .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٦٥

٢- **نظام محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص: ١٦٥

٣- **محمد على ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٣

٤- **بطرس غالى ، محمود خيري عيسى** : المدخل في العلوم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٤٧

٥- **جان باول** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٨

٦- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص: ٤٥٢

وعــن أشكال الحكومات أشار روسو بثلاث أشكال الموناركية ، الديمقراطية والأرستقراطية ثم اضـــاف شـــكلا رابعاً يسمي الحكومة المختلطة . وإن اي شكل لا يكون شرعياً إلا إذا استمد سلطاته من الشـــعب . كمـــا تقاس صلاحية الحكومة طالما تؤدي ما عليها تجاه مواطنيها ، وأن يعمل كل مواطن بقدر طاقته لا بقدر حاجته . (١)

لقد جعل الله بحكمته من هذا المخلوق أنه لا تصلح له الوحدة أو الانفراد بنفسه في حياته ، فالإنسان يعجـــز عـــن الإيفـــاء بكـــل متطلـــباته . وكذلـــك العجز كل العجز أن يحافظ أمنياً وتشريعياً علي نفسه ومحيطه . بل هو في حاجة إلي من يرعاه ويحافظ عليه .

والحكومة هي راعية لحقوق وأمن وحياة مواطنيها. ولها السلطة العامة فوق من يضمهم المجتمع . تحكـــم بقانون الطبيعة وتلزم الأخذ به لأنه ينادي بالشرعية وكل من ينكر ذلك من أفراد المجتمع ، فإنه يميل ناحية إنكار الواقع . (٢)

وأشـــار روســـو بعدم فرض نظام معين ، بل يترك للشعب اختيار الحكومة لظروفها . فمثلا البلاد التـــي يـــتراوح عددهـــا بيـــن ٣٠ ثلاثـــون ألـــف مواطن يناسبها النظام الديمقراطي لسهولة الاتصال و المعرفة. كما أشاد بالنظام الديمقراطي بقوله : ولو قدر لله أن ينزل لحكم الأرض لحكمها ديمقراطيا . (٣)

واستعرض روسو أشكال الحكومات وبين تقسيماتها بالآتي :

١- شكل الحكومة الأرستقراطية :

أ- الأرستقراطية الطبيعية : وهي لا تناسب إلا الشعوب البدائية .

ب-الأرستقراطية الوراثية : وهي أسوأ أنواع الحكومات جميعاً .

ج-الأرستقراطية الانتخابية : وهي الأرستقراطية الحقة وأفضل أنواعها . (٤)

ولمـــا كـــان الانتخاب الحر . يهدف إلي الاختيار المعبر عن واقع الجماعة صاحبة السيادة . حتى يدرك النفس أن هناك عوامل في التفضيل أكثر من الثراء . (٥)

١- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي**: السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، من ص: ١٦٨ - ١٧٠

- **عبد الفتاح غنيمة** . نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٤

٢- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٢٩٣ - ٣٠٨

- **Rousseau**, The Social Contract , Book II , Chapter 12 . Ibid . P 165

٣- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ١١٦ ، ص ٧٢ - ٧٣

- **أرسطو طاليس** : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص : ٨٢ - ٨٣

٤- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ١٥٧

5- **Andraw Hooker** : Political Theary , Ideology . Sciences Ibid P 298

٢- **الشكل الموناركي للحكومة :**

هي حكومة تحركها يد واحدة تتسم بالقوة والعنفوان ، تنعدم حركات المعارضة ، لأن كل شئ يسير وفق هدف واحد محدد يحدده من بيده الحكم . (١)

لكــن روسو لا يوافق علي الحكم الموناركي ، لأنه يري أنه سينقلب إلي طاغية ، وفيه تعلو صوت السـلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية ، التي بالتالي تسيطر علي سيادة الشعب ويصبح الشعب كم مهمل ومــن مسـاوئه أيضاً أن الحكام لا يكترثون بحقوق الشعب ولا يسعون إلا إلي تنمية ثرواتهم . (٢) ولكن من الذي دفع الموناركية إلي هذه القسوة ؟ يقول روسو : عدم التكيف مع القوانين و الأحداث والوقوف في وجه القوانين المقدسة . أدي ذلك إلي أن تلبس لباس القسوة والشدة والعنفوان والرأي الواحد . (٣)

٣- **الشكل الديمقراطي :**

يفضل روسو النظام الديمقراطي . وهو نظام يقوم علي الانتخاب الحر يمثله الشعب لإبداء رأيه في مسـألة مــن المســائل . ثم تقرير التدابير اللازمة من أجل التنفيذ . مما يؤدي إلي ارتباط السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية . (٤)

ومــن مفاسد الديمقراطية عند روسو الشعور بتساوي الرؤوس ، و إذا حدث تلاشت الفروق وأصبح الكل سواسية أمام أنفسهم. ثم أصبحوا مشرعين يشرعون ويتقاضون ويقاضوه .

٤- **الحكومة المختلطة :**

يقصــد بالحكومــة المخــتلطة التي تشتمل على عناصر الحكم مجتمعه من الملكية والديمقراطية والأرستقراطية وحكومة الطاغية .

وتتشــكل هــذه الحكومة من أفضل العناصر كلها . والغلبة دائماً لما يحقق الصـالح بدرجة بعيدة عــن التعقــيد . وللجــوء إلى البساطة في تقرير القانون و تطبيقه . لأن الحكم البسيط في وضوح قوانينه أفضل من حكم قوانين معقدة وهدفها معتم .(٥)

فــي هــذه الفــترة من تاريخ أوربا حصل الكثير من الجدل حول أفضل أشكال الحكم . والنتيجة ليس هناك أفضل وأسوأ . ولكن الأفضل في بلد لو طبق على أخرى كان الأسوأ فيها .

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٥١٠

٢- **مارسيل بريلو** : جورج ليسيكيه ، تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٤٩

- **أبو اليزيد المتيت** : مبادئ العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٨١

٣- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٢

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٥٠٨

- **محمد طه بدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٣١ - ١٣٢

5- **W.T .Jones :** Masters Of Political Thought , Ibid : P.308

وأشـــــار روسو أن هناك بلادا يناسبها أشكال معينة . فمثلا الشكل الديمقراطي يناسب البلاد قليلة العدد . والشكل الأرستقراطي الدول المتوسطة ، بينما الشكل الملكي الدول كثيرة العدد .

إلا أن روســو لا يعـــترف إلا بالــنظام الديمقراطي . ودليله أن أشكال الحكم الأخرى يناقض الكتب الســماوية ، وما أعطتنا من مفاهيم ومؤلفات فلسفية حول قوة الملك في الحكومة الملكية ، وقوة كبار الأمة في الأرستقراطية .(١)

إلا أن روســو يعــود للقول . ليس هناك شكل بذاته يشار إليه على أنه أفضل أشكال الحكم . إلا أن أفضـــل أشــكال الحكــم هو الذي تُعبر الإرادة العامة عنه ، ويستمع إلى صوت الشعب . وأسمى أنواع الحكومات تلك التي تُعرف الفرد قدرُه وللحرية مكانها وتتفانى في خدمته و إرشاده ونصحه .(٢)

ولقد أفاد روسو ليس هناك علامات تؤكد صلاح الحكم من عدمه . لأن لكل فرد شعوره مما ينعكس على تصرفاته في إبداء رأيه .(٣)

ثانياً : الفصل بين السلطات :

الغــرض من إقامة أي تشريع هو تحديد الحدود التنظيمية اللازمة لحماية كلا من الفرد والمجتمع من نفسه والمحافظة عليها.

ولمـــا كانـــت الســـلطات التي تطرق إليها الفلاسفة هي : السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية ثم السلطة القضائية .

فقـــد أشـــار روسو إلى أن السلطة التشريعية هي الدائمة والوحيدة في الدولة . لذلك لا يحق لها أن تقـــوم بمهام الهيئة التنفيذية . بينما السلطة التنفيذية هي التي تقوم بتنفيذ مهام ما تشرعه السلطة التشريعية تحقـــيقا لغايـــة عامة .(٤) وتحقيقا للعدالة فقد دعى روسو إلى ضرورة فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشـــريعية لاختلاف طبائعها . فالسلطة التشريعية تتمثل في الإرادة العامة ، وهي لا تجتمع بصورة دائمة لأداء مهماتها و إنما عند الحاجة.

أمـــا الســـلطة التنفيذية فهي وكيله أو مندوبه عن الشعب لتنفيذ رغباته في حدود المعقول ، ويمكن حلها ومراقبتها عن طريق الشعب .

بيـــنما الســـلطة القضائية تلعب دوراً هاماً في إصدار الأحكام الخاصة بالمتعلقات الحياتية ومراقبتها القرارات في التنفيذ . وتمتلك محاسبة السلطة التنفيذية في حالة الجور وتهميش الأحكام .(٥)

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ٥٠٩-٥١٢

٢- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٣

3- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p.219

٤- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ٢٨٣

٥- **نظام محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ١٦٤-١٦٦

إلا أن روســو أشــار بثلاثة سلطات أخرى ليس من باب المخالفة ولا من وجه التطابق ، ولكن من مفتاح الإضافة إلى الفكر .

أ – السلطة الأبوية Paternal Authority

إحدى السلطات الحاكمة . الفرد فيها تحت ظل حكومة أو سلطة يولد على يديها . فالسلطة الأبوية أو القبليــة أو العشيرة كلها ســلطات تتكفل بالوليد وتضمن له الاستقــرار ، على أن يلــتزم بما يســعده و الآخريــن . ومن ثم يرتبط ارتباطاً أبدياً بالخضوع والولاء وهذا الولاء كما يقول روسو : خضوع نسبى أي أنه يكون تحت وصاية أبيه وسلطته حتى يصير رجلا حراً مكلفاً .(١)

ومــن البدهـــي أنــه ما من حــدث يحدث ولا نشاط يقــام إلا وله أصل تاريخــي في نشــأته ونشاطه . فيرجع الأصل التاريخي إلى الأسرة بكونها النواة الحقيقية للحياة الاجتماعية .

وكانــت ســلطة الأب هي السلطة العليا في المجتمع العبري ، ويطلق عليه لقب (روش) Rouch أي رئيساً . ويتمتع بسلطات قضائية مطلقة ويختار وريثه في حرية تامة ، ويستطيع أن يتصرف في أبنائه كما يشاء ، يملك عليهم حق الحياة والموت . فله أن يحرق زوجة الابن المتوفى إذا زنت .

إلا أن ســرعان مــا انتشرت الملكية الخاصة وظهر الإقطاع والتنظيمات السياسية . أصبح النظام السياسي يأخذ شكلاً من سلطة الأب المفرطة في العشيرة والقبيلة ، ثم شيوخ المدينة وهي السلطة العليا .

فلــم يعد الأب يملك حق الحياة والموت على أولاده . وأصبح ملزماً بأن يعرض الأمر على شيوخ المدينة . يشكو لهم ابنه المتمرد فيصدرون القرار الذي يناسب الجريمة .(٢)

والعبرانييــن كــانوا قــبائل بــدو رحل ، يتسمون بصفات منها حسن وكرم ضيافة الغريب والتزام المضــيف بحمايــة الضــيف ، باعتبــاره أن الضيف قد صــار بصفــة مؤقتة عضوا في العــــائلة أو العشــيرة . يتمــتع بكافــة حقــوق العضوية ، بل يتمتع أيضاً بنفس قوانين العــدل وحمايتهم من الانتقام الدمــوي .(٣)

فأعضــاء هذه القبيلة أو العشيرة أو الأسرة لكي يحافظوا على النظام ويعملوا على استمراره عليهم أن يستشعروا التبادل والتراحم بينهم . لان الروابط الاجتماعية إنما هي الرخاء .

لأن القــانون نفســه مهمــا كانــت سيادته قبل أن يأمر ويقضى يوضح أسباب صدوره ، وهو يبتدأ بالإقناع قبل الإكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيان كان تحرجها ، لا تطبق أبداً دون أن تبرر نفسها .(٤)

1- **Richard Hooker** : The Laws Of Ecclestiastical Polity Ibid : P.P : 169-171

٢- **محمد بيومي مهران** : دراســات في تاريخ الشرق الأدنى القديم (الإسكندرية : مطبعة بولكى ، ١٩٧٣) من ص ٢٣٩ - ٢٤٣

3- **George Fohrer** : History Of Israile Religin , Translated by David E. Green (London , 1972) p.p : 30-32

٤- **ارسطو طاليس** : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص: ١٠-١٦

فـيذكر روسـو أن انقطاع المساواة يؤدى إلى الفوضى . و يتساءل هل من الأفضل أن يتجه جمع الضعفاء إلى سيد يحميهم من قهر القوى .

لكـنه يـتفحص الموقف قائلا : الحكومة التي تبدأ بالسلطة التعسفية هي سلطة غير شرعية بطبيعتها وكذلـك هي حكومة فاسدة . ويؤكد روسو أن السلطة الأبوية هي المسئولة عن حماية الضعفاء كما تراعى حماية الأقوياء من أنفسهم وتربى الفرد على الولاء وانعدام الصراعات .(١)

ويـتطرق روسـو للحديـث عن السلطة الأبوية بقوله : إن السلطة الأبوية هي التي يمارسها الأبوان على أولادهم من أجل ترشيدهم للفهم لقانون الطبيعة والقانون الوضعي لوطنهم ، ويصبحون قادرين على ضبط أنفسهم وضبط الآخرين معهم .

إن رحمـة الله ورأفته The Affection and Tenderness God Hath زرعت في صدور الآباء عدم الميل إلى القسوة نحو أبنائهم . الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن أية سلطة لا تشكل لكي تستعمل القوة ، بل تكون من أجل العون والإرشاد. لذلك فالسلطة الأبوية عند روسو هي في الحقيقة حكومة طبيعية ، لكنها لا تمـتد أبداً إلى أهداف وتشريعات الحكومة السياسية . فإن سلطة الأب لا تصل إلى ملكية الابن ، التي هي من سلطة الابن وحده .(٢)

لا شـك في القول بأن السلطة الأبوية شكل من أشكال الحكومة . يتكون من مجلس منتخب من كبار العائلات والعشائر الذين يتسمون بالسمعة الطيبة والقدرة على التمثيل من أجل الناس .

فالسـلطة تمـارس فـي مجالات مختلفة منهـا العـدالة في رقـابة الأفـراد والأمـوال ، مزاولة العـبادة . وتمارس القضاء وتقضى في الجرائم التي ترتكب فيما بين أعضاء الأسر المختلفة التي تضمها الجماعة ، كما تقوم بتنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة .(٣)

بذلـك يقـول روسو يمكن أن يطلق عليها حكومة مختلطة ، أو أنها جمعت بين السلطات من تشريع وتنفيذ ومتابعة .

ب- السلطة السياسية : The Political Authority

تلـك السلطة التي يسلم المواطن حقوقه الطبيعية إلى الحكام الذين اختارهم المجتمع . الأمر الذي يعـبر عـن الـثقة فـي الحاكم وكل ما يصدره . وتنازل الفرد مساهمة منه في بناء وتقوية الحاكم والمجتمع .

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٤٨٢

2- **Richard Hooker** : The Laws Of Ecclestiastical Polity Ibid : P.P : 173-175

٣- **عبد المجيد الحفناوي** : تاريخ النظم الاجتماعية و القانونية ، مرجع سابق ، من ص : ١١٣- ١١٧

سـلطة لـم تمنحها الطبيعة للبشر . تصل أحكامها إلى انتزاع حياة الفرد لإرضاء نفس الحاكم فهـي لا تمـيز بيـن إنسان وآخر . يستخدم القوة فقط لكي يضبط بها غايته الظالمة Unjust ، والتي قد يسـتخدمها ضـد الآخر بغير وجه حق . وإن كان الإنسان سيد نفسه ويملك حياته . فان من حقه أيضاً أن يحفظ حياته ، وتتوقف حالات الاستبداد وتنتهي حالات العبودية .(١)

ملامح فلسفة روسو :

ذكـر ** ديدور أن كل ما كتبه روسو في الفلسفة السياسية نشأ بطريقة ملتوية وذلك من شخصيته المعقدة والتعسة .

فقد أعطى كتابه (الاعترافات) صورة واضحة عن شخصيته المتعددة الأوجه ، لعبت في شخصيته أمـراض الجنس والدين ، مواقف النبل و الوضاعه ، كما توضح علاقاته النسائية الحقيقة منها والخيالية ، انغماساً عنيفاً في الشهوات .

إلا أن روسـو كان دائماً يشعر بالخطيئة و يخاف من اللعنة الإلهيـة و لعل هذا لم يؤثر إلا قليـلا فـيما فعلـه .ولكن نتج عنه على سبيل التعويض محصول طيب من العواطف الخلقية فيقول (إنني أنسى مصائبي بسهوله ، ولكنى لا أستطيع نسيان أخطائي ، وأقل من هذا لا أنسى عواطفي الفاضلة).(٢)

لكـن الفضـل يرجع إلى روسو في أنه نادى بهدم العقائد التدينية غير الملائمة بدرجة كبيرة ، مثل معتقدات ونظام الكنيسة (الحق الإلهي المقدس للملوك) .(٣)

كما ذكر كانط (١٧٢٤-١٨٠٤) أن روسو أول من أوحى إليه بالقيمة للإرادة العقلية .(٤)

1- **Richard Hooker** : The Laws Of Ecclestiastical Polity Ibid : P.P : 177-179

٢- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، ص : ٧٧٧

** ديـدور كاتـب فرنسـي متميز (١٧١٣ -١٧٨٤) ولد في لانجوز و تعلم علي يد الجزويت (جماعة دينية أسسـت سـنة ١٥٤٠ م . بهـدف تخلـيص الكنيسة من المغالطات السائدة و تعليم الناس الفكر الديني الصحيح . د/غنـيمة ص : ١٥٩ . كتـب رسائل عن العميان (١٧٤٩) هاجم فيها النظام القديم و كان كثير الترحال . كانت حـياته مليـئة بـالقحط و التعاسة . كان له مؤلفات مثل قاموس للعلوم المبنية علي العقل و الفنون و المواد . نشر بموافقـة و امتياز من الملك (جون باول ، الفكر السياسي الغربي ، ترجمة محمد رشاد خميس) (القاهرة: الهيئة العامة لكتاب ، ١٩٥٨) ص٤٣٢

٤- **جورج سباين:** تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، ص : ٧٨٠

٥- **محمد علي أبو ريان** : الفلسفة الحديثة مرجع سابق ، ص : ٢١٩

ومـــن الملائـــم أن نميز بين فترتين لكتابات روسو السياسية . فترة تشكيلية يرجع تاريخها إلى سنة (١٧٥٤ – ١٧٥٥) وفـــيها أعطـــى لكتاباته شكلاً متعارضاً مع ديدور الفرنسي Diedour الفترة الثانية . التي أعيد فيها الصورة الأخيرة من كتاب العقد الاجتماعي للنشر سنة ١٧٦٢ .

إلا أن الكثـــير من النقاد قد شعروا بتناقض منطقي أساسي بين مؤلفات هاتين الفترتين ، مما كان له الأثر الواضح في مدى عظمة روسو الفكرية .(١)

فلقد لعبت فلسفة روسو دوراً مرموقاً في مدى انتشار قواعد العقد الاجتماعي انتشاراً منقطع النظير .

فهـــو الـــذي مهـــد للثورة الفرنسية حيث كان خطباء هذه الثورة وقادتها يستشهدون بفقرات من فلسفته بوصـــفها إنجـــيلها . وأثـــره كـــان فـــي إعـــلان وثائق حقوق الإنسان والمواطن التي صدرت إبان هذه الـــثورة . لدرجة أن البعض استند إلى سياسة روسو واعتبرها هدفاً ينبغي على كل نظام سياسي أن يعمل على تحقيقه .

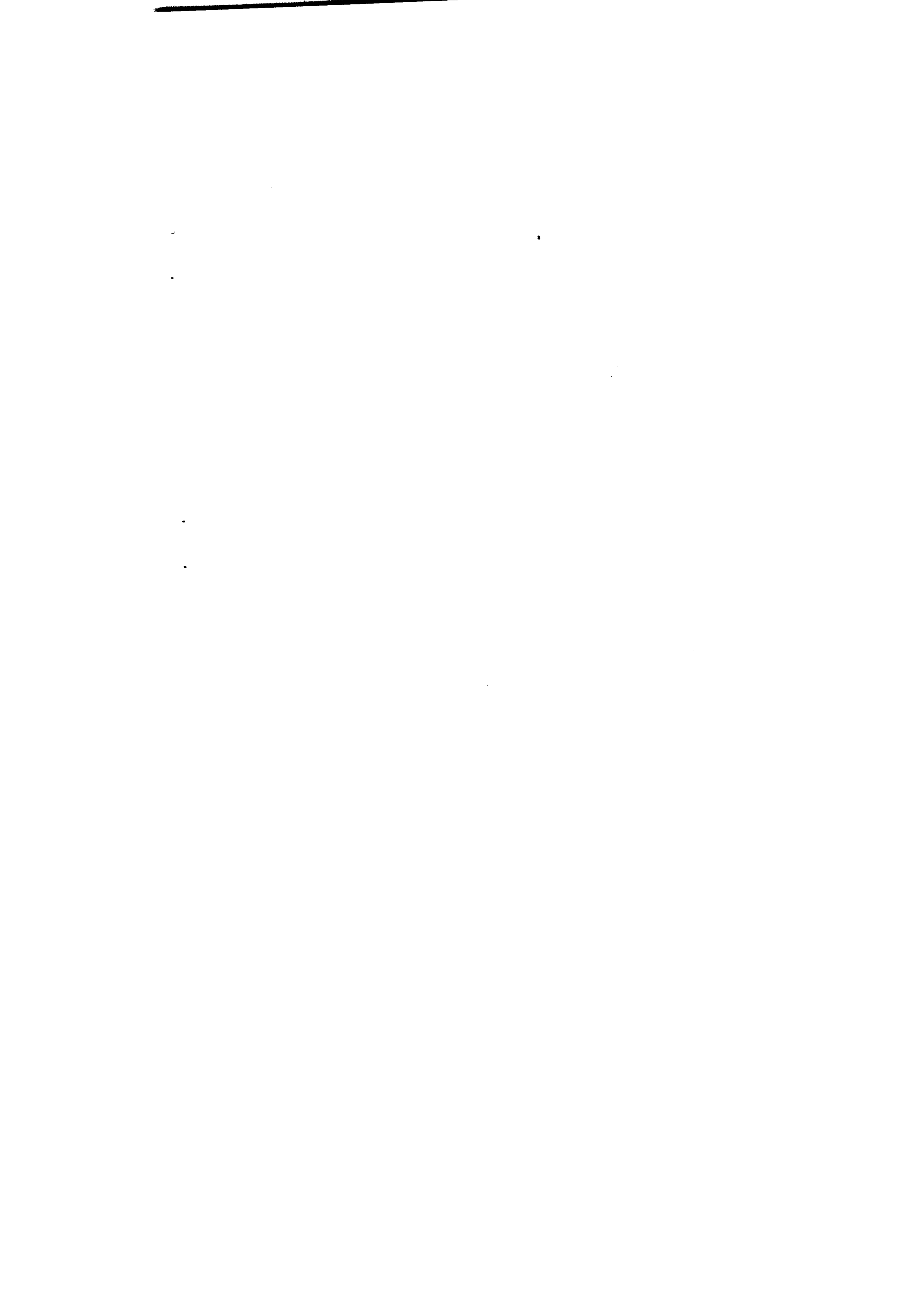
كما تضمنت هذه الوثائق عبارات نقلتها بعينها من ذلك الكتاب (مثل . إن الناس أحرار متساوون في الحقوق .... إن السيادة كامنة في الأمة ، وأن القانون هو المعبر عن الإرادة العامة .... وهكذا)

كما أشار بقوله : حفاظاً على الحريات لا بد من سلطة واسعة للدولة . و الذي يمنح هذه السلطة السيادة أو الإرادة العامة .(٢)

---

١ --جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، ص : ٧٨٢

٢ – محمد طه بدوي : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٣٦ – ١٤٢



الفصل الرابع

القانون الطبيعي
في نظرية العقد الاجتماعي



القانون الطبيعي في نظرية العقد الاجتماعي

- مقدمة
- دوافع نشأة العقد الاجتماعي و أهميته
- أهمية العقد الاجتماعي
- العقد الاجتماعي و علاقته بالقانون الطبيعي
- الفرق بين عقد البيع و العقد الاجتماعي
- عند فلاسفة العقد الاجتماعي
- نقد نظرية العقد الاجتماعي
- ضرورة العقد الاجتماعي في تأسيس الكيان السياسي
- العقد الاجتماعي كقاعدة للسياسية



يـــتعرض الباحث فى هذا الفصل للكشف عن الدور الذى يساهم به القانون الطبيعى فى نظرية العقد الاجتماعـــي كقاعدة للحكم ، مع الإشارة إلي أهمية العقد الاجتماعي فى الفكر السياسي . بداية من المراحل التاريخية .

فقـــد ذكـــر عـــن نظرية العقد الاجتماعي إنها ترجع إلي إنسان الفطرة . الذى قام بتدبير احتياجاته نفســـه بنفســـه ، كمـــا دفعه تفكيره إلي استخدام أدوات من صنع يديه للصيد بغرض الحصول على الغذاء والكساء لستر عورته .

واستمر به الحال معتمداً على ناتج يديه فترة من الزمن ، أحس بعدها تحت ضغط عوامل وظواهر مختلفة بميل غريزي نحو الائتلاف مع أقرانه فى نوع من التجمع حفاظاً على النفس وطلباً للأمن والأمان.

وقـــد أدرك بفطـــرته أن احتياجاته لن تتوفر وهو يعيش فى عزله عن الآخرين . ومع الوقت أحس بضـــرورة الـــتجمع ولابد له من شخص يتولى مسئولية أمره ليتفرغ كل منهم إلي ما أهلته له الطبيعة من عمل يستطيع القيام به ، فارتضوا من بينهم من يقوم بهذه المهمة .(١)

وعـــن التدرج التاريخي لنظرية العقد الاجتماعي فى الحضارات . فقد قيل إنها ترجع إلي الحضارة الهـــندية (٥٠٠ ق.م) فقـــد أشار بوذا وهو من المفكرين اللاهوتيين الهنود . بأن الناس فى بقاع الأرض ســـواء كانوا فقراء – ضعفاء – أغنياء أو من علية القوم كلهم سواء أمام القانون . لذلك لم ينادوا بالمساواة فـــى الحقـــوق السياســـية والاجتماعية لاعتقادهم فى الحاكم الذى اختاره الإله من بينهم لتنفيذ قانونه على الأرض ، كما أشاروا بأن مخالفة الحاكم فى أمر الإله فى محكوميه يؤدى إلي دمار ما تجود به الطبيعة . لذلك فاختيارهم و تعاونهم مع من يقوم برعايتهم أمر يؤدى إلي الاستقرار ومبعث على الخير .(٢)

فى حين أن فلاسفة اليونان ومنهم سقراط (٤٦٩ - ٣٩٩ ق.م) قد عالج مشكلة حية إلي يومنا هذا ، تلك هى علاقة السياسة بالأخلاق . فالأخلاق ذات مصدر سماوي . كما أشار بأن الشرائع مكتوبة محددة ومحكومـــة التطبيق بين الحاكم والمحكوم . وشرائع غير مكتوبة هى الشرائع الإلهية . وإذا خلفت الشرائع المكـــتوبة الشـــرائع الإلهـــية أدى إلـــي غياب المبدأ الأخلاقي فى الشرائع المكتوبة (القوانين الحاكمة أي القوانين المنظمة للعلاقة بين الحاكم والرعية)

١- عبد الرحمن خليفة : أيدلوجية الصراع السياسي – دراسة في نظرية القوة
(الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩) من ص: ٦٨ – ٦٩

2. **Coker Francis W.**, : Reading In Political Philosophy
(U.S .A , Macmilan Co., 1959) p.91

كمــا أشــار أرســطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) بأن الحاكم الذى يطبق قوانين تخالف قواعد القانون العام . يصبح الحاكم فى نظر شعبه مخالفا وخائناً لمسئوليته .(١)

وممــا يذكــر أن نظــرية العقــد الاجتماعــي نظــرية قديمــة . فقــد كان أبيقور الأثينى المولد (٣٤١ - ٢٧٠ ق.م) هــو أول مــن تــرجم عنها بقوله : أبرم الحاكم عقداً بينه وبين الرعية على أساس الحمايــة وإقــرار الحــرية والمحافظــة على حقوق الأفراد وملكيتهم وهو طرف فى العقد . ثم نادى بها فلاسفة الرومان وتناقلتها الفلسفات اللاحقة عليها .(٢)

وقــد أشــار المفكــر الروماني شيشيرون (١٠٠- ٤٣ ق.م) بأن نظرية العقد الاجتماعي قوامها رضــا الشعب أساس فى تشكيل سلطته السياسية . كما أن للشعب الموافقة على تعيين الملك حاكماً وراعياً لمصــالح شعبة من الطغيان والفساد . فإذا أغفل الملك مسئوليته تجاه شعبه . أوجب عليهم ودفعهم إهماله أن يتحرروا من حكمه بالوقوف فى وجهه واختيار خلفاً له .(٣)

وفــى الحضــارة الــيهودية فقد أشار فليون اليهودي المتوفى (٤٠م) أن نظرية العقد الاجتماعي نظــرية قديمــة فقــد ظهرت فى التوراة بأن جاء فيها أن الله هو الذى يعين ملوك الدولة اليهودية على أن يتعاونوا على إقامة العدل بين الناس ويحافظوا على حياتهم.

كمــا أوضح بأن القوة الإلهية تقوم على الخير والقدرة . فقوة الخير هى القوة الخالقة والتى يتم بها الإيجــاد . أمــا قــوة القدرة فهي قوة الملك الحاكم الذى هو ظل الله على الأرض ، ومسئول عن الشعب بصورة عقد وكذلك الحفاظ على العقيدة فى صورة الحكم .(٤)

وقــد قدمــت المســيحية نظــرية العقد الاجتماعي لأوربا خلال العصور الوسطى على أنها طاعة اقتناع وليست طاعة ضغط أو إجبار .

وأشــار القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٤٠ م) أن مهمة العقد بين الحكومة والشعب المحافظة على إقامــة الــنظام وحمايــة الملكية الفردية . كما أوجب استخدام الدولة للعنف فى مواجهة المنشقين . وكذلك الوقوف فى وجه الحاكم فى حالة إخلاله بنصوص العقد المبرم .

1- **Foster M.,:** Masters of political Thought [London , 1943] p. 37

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٧

٣- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٧٦

- **لويس هل** : الناس والأمم ، بحث في أصول الفلسفة السياسية ، ترجمة د/ الشنيطي [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ١٩٦١] ، من ص : ١٧٦ - ١٧٨

٤- **عبد الرحمن بدوي** : الموسوعة الفلسفية المختصرة ، مرجع سابق ، ص: ٣٢٥

- **نظام محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي [السعودية ، عالم الكتاب ، ١٩٨٦] ص: ١٠٦

كما اوضح سالسبرى المفكر الإنجليزي (١١١٠ ١١٨٠) قائلا : بما أن العقد سلطة سياسية تقوم علـى الرضـا والالتزام . يجب أن تشرع قواعده على غرار القانون الأبدي العام . وقد عزز هذا القول القديـس تومـا الاكوينـى (١٢٢٥-١٢٧٤) بقولـه : بـرغم ان نظـرية العقـد الاجتماعي سلطة سياسـية ، وأن الحـاكم يختار بإرادة الشعب ، وأنها قبل أن تكون سلطة سياسية فهي سلطة أخلاقية ولها حدود تقوم على ثلاثة مصادر هي :

١- تعاليم الكتاب المقدس

٢- السلطات القائمة تقوم على أوامر الله

٣- أوحى الله إلي نبيه موسى عقد اتفاق مع شعبه على ان يحكم عن طريق مجلس يختار طبقا لمعايير محددة .

وقـد ظهـرت فكـرة العقـد فى صور متعددة منها العقد بين الله والشعب ، وبين الأفراد وبعضهم لتكوين المجتمع .(١)

وهكـذا نشـأ مـا يسميه علماء السياسة والاجتماع بالعقد الاجتماعي ، وعليه فإن هذه الفكرة فكرة قديمـة . فـلا يدعى العصر الحديث أنه مبتدع الفكرة . إلا أنه لا يغفل فضله . فقد سلط فلاسفته ومفكريه الأضواء على فكرة العقد الاجتماعي كنظرية مفسرة لنشأة الدولة

حيـث إن الدولـة قامـت نتيجة اتفاق مقصود قائم على الرضا ، عقده البدائيون الذين خرجوا من حالة الطبيعة الأولى إلي حالة المجتمع المدني .(٢)

كمـا عاشت هذه النظرية عصرها الذهبي فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكان من أشهر مـن نـادوا بهـا فـي القـرن السـابع عشر الفيلسوفان الإنجليزيان توماس هوبز(١٥٨٨ - ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) .

أمـا فـى القـرن الثامـن عشر فقد بلغت هذه النظرية عظمتها وذاعت شهرتها على يد الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) .(٣)

١- **حسن حنفي** : نماذج من الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط [لبنان : دار التنوير ، ١٩٨٤] من ص: ٢٠٧ - ٢١٠

- **مصطفي الخشاب** : النظريات والمذاهب السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١١٩

٢- **عبد الحمن خليفة** : أيدلوجية الصراع السياسي - دراسة في نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص: ٧٢

- **Mohamed Towfik R.**,: Studies in Political and Applid Government [Cairo , 1952]p. 19

٣- **فضل الله محمد إسماعيل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦] ، ص:٦٣

تـرجع نشـأة العقـد الاجتماعـي إلي الصراع الذى نشأ بين الأفراد فى حالة الطبيعة . عند ما تم تحديـد الملكـيات الخاصـة بهم (الذين قاموا بتحديد الملكية هم الأشخاص أنفسهم عندما شعر البعض أن غـيره يمـتلك ما يريد نظراً لقدرته وقوته ، والآخر يمتلك القليل من الأرض ، قيدته ضعف قوته وأحيانا قلـة عـزوته) . مما جعل حق الملكية الطبيعى يتحول إلي رأس حربة فى صدر كل فرد متوسع يحاول المحافظـة علـى مـا يملكـه . والحائز البسيط يتطلع بعين الحقد على الآخر . كما يبدو أنها عبارة عن توسعات أفقية فى الأرض والممتلكات .

فمـن هـنا لابد من وقفة تحمى القوى من نفسه والضعيف من القوى . فيقول لوك . لابد أن تتفق الناس طواعية حتى تكفل لهم الحياة الآمنة .(١)

إلا أن دافع الطلب على العقد كانت ملحة للأسباب منها

١- شعور الناس بالاضطهاد وهدم الاستقرار .

٢ - فرض القيود على آراء الأفراد وتقييد حريتهم ، مع عدم الإقرار بالحقوق الطبيعية والإنسانية .

٣- علاقة الحاكم بالرعية علاقة فوقية لا يحكمها قانون .(٢)

وقـد أشـار الفيلسـوف الفرنسي بوسيه وهو رجل قانون (١٦٢٧ - ١٧٠٤) أن من دوافع نشأة العقـد الحـد من الشهوات التى تفشت فى حالة الطبيعة ، وشاركه بوفندوف الفرنسي (١٦٣٢-١٦٩٤) فـى أن نشـأة العقد ترجع إلي الحد من الأشرار الذين يعمدون إلي تعكير صفو السلام والهدوء السائدين فى حالة الفطرة .(٣)

كما كانت الحاسة الفكرية عند لوك إحدى دوافع نشأة العقد الاجتماعي بالآتي :

١- ضرورة قيام العقد على الحرية الكاملة للإنسان .

٢- ليس هناك قيد أو إجبار على آراء الأفراد طالما يتفق وعدالة السماء.

٣- تنازل الفرد عن بعض حقوقه الطبيعية . إنما يتنازل من نفسه لنفسه .

٤- ضـرورة التزام السلطة بوظائفها ، ولا يحق فى أي أمر من الأمور إصداره وخصوصاً الأمور المالية . إلا بعد موافقة الشعب .(٤)

مـن أجـل الـتجمع والاتحـاد فى جماعة تقوم على روح التعاون وتبادل المنافع . دفعت الأفراد أن يتنازلوا عن جزء من حرياتهم الطبيعية ويتحملوا التزامات المجتمع المدني عن رضا واقتناع .

١- **إبراهيم مصطفي إبراهيم** : الفلسفة الحديثة من ديكارت إلي هيوم
[الإسكندرية : دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر ٢٠٠٠] من ص: ٢٨١ - ٢٨٣

2- Skinner , Maciavallism [Oxford , 1981] p.51

٣- **جان جاك شوفلييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا
مرجع سابق ، من ص: ٣٨٠ - ٣٨٢

٤- **محمد توفيق الضوي** : الفلسفة الحديثة في القرن السابع والثامن عشر
[شبين الكوم : دار الكتب الجامعية ، ١٩٩٨] ص : ١٥٨

لقــد كــان للعقد الاجتماعي اهمية كبرى ، حيث وصف لوك حالة الطبيعة بأنها حياة قلق ، ولا بد مــن إقامــة العــدل بيــن الــناس ومقاومــة المعتديــن على حقوق الغير. فاجتمع الناس لحماية الحرية وتنظــيمها ، فانضم الناس بعضهم إلي بعض من أجل إقامة حكومة لها المسئولية المباشرة فى إقامة العدل بيــن الــناس ومحاربة الاستغلال . فاختار الناس الحاكم لكي يتحمل عنهم مسئوليتهم فى مقابل أن للحاكم حــق الطاعــة علــيهم . كما أن للشعب حق المطالبة بتنحيته عن الحكم فى حالة عدم القدرة على تنفيذ ما اتفق عليه لتحقيق الرخاء ونبذ الشر .(١)

ولمــا كــان الــناس يهدفون من اختيارهم القائد أن يحافظ ويرعى مصالحهم فى مقابل التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية حتى تقوى سلطته .

فــإن ما يقدمه الإنسان من أجل الجميع لا يبذل نفسه لأحد ، لأن كلا منا يضع شخصه وكل قدرته تحت تصرف التوجيه الأعظم للمشيئة العامة .

ونحــن بقدرتــنا المشتركة بين الجميع نستقل كل عضو كجزء لا يتجزأ أولا ينقسم من الكل ، لأن الاشــتراك والترابط يخلق مجموعة متماسكة تتسم بالأخلاق والتعاون . الذين يشاركون فى تكوين السلطة الحاكمة القائمة على العقد بين الشعب والحاكم . وبذلك أصبح أمراً ضروريا لا غنى عنه .(٢)

ولمــا كــان الإنســان اجتماعــي بطبعه أو سياسي بطبعه (أرسطو) فإنه يشعر بعدم القدرة على إيفــاء ملــتزماته لافــتقاده روح الجماعــة . فاخــتار حــاكم عهــد إليه بحريتهم ويتعهدون إليه بالسلطة علــيهم . السلطة القائمة على العدل ، فكل فرد داخل المجتمع أي عضو فى تشكيله ، إنما قبوله جزء من تكويــنه . ومــن أجــل ذلك أخضعوا أنفسهم لحاكم من اختيارهم . وفى حالة إخلال الحاكم بمهام ما جاء من اجله . يضعون الناس فى حالة حرب ويتحللوا من الالتزام تجاه الحاكم بالطاعة .(٣)

ولا يصــدق دفــاعهم إلا إذا كانوا عصبة ، فيقوى بنيانهم وتشحذ عزائمهم . فالوازع عندما يكون من جانبهم وبرضاهم . فهذا ما يطلق عليه عقد البيعة أو العقد الاجتماعي .(٤)

كمــا يــرجع ضــرورة العقــد فــي أنه أصل تكوين الدولة . التى تقوم على الاتفاق والرضا بين الشــعب والحــاكم القائم على أمور شعبه . كما أن الحاكم يلتزم بالحماية من الأخطار الداخلية والخارجية بموجب سلطة يمنحه الشعب اياها . ويلتزم الطرفان فى تحقيق الاستقرار فى الدولة .(٥)

١- **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي - الفلسفة الحديثة ، طبعة أولي [الإسكندرية : دار الكتب الجامعية ، ١٩٦٩] ص : ١٣٦

2- **Rousseau** : The Social Contract , Book 1 Chapter 1 [Cambridge 1980] : p,23.

٣- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص: ٣٩٣

٤- **محمد جلال شرف ، علي عبد المعطي** : الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات إسلامية [الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠] من ص: ٥٣٧ – ٥٤١

٥- **ضياء الدين الريس** : النظريات السياسية الاسلامية [القاهرة : دار التراث ، ١٩٦٠] ص : ٧٨

العقد الاجتماعي وعلاقته بالقانون الطبيعى :

إن أيـــة نظـــرية تقـــوم علـــى أســـس القـــانون الطبـــيعى . لابـــد مـــن شـــمولها عنصـــرين ضروريين . أولهما : العقد الذى قام عليه مجتمع أو حكومة (أو كلاهما) إلي عالم الوجود . ثانياً : حالة الطبيعة القائمة بصورة مستقلة عن العقد ، وتشتمل على العلاقات بين الأفراد بصفاتهم الخاصة والعلاقات بيـــن الـــدول وكلاهمـــا يخضع للمبادئ العامة التى يقوم عليها قانون الطبيعة . كما أن الدافع الفعال الذى يحمل الناس على الاجتماع هو الخوف من العقاب .(١)

لأن مـــا يدفـــع الناس إلي اختيار قيادة ومجموعة يلتفون حولها ، تنظم لهم حياتهم بما يتفق وقوانين العدالة . أمر احتياجهم إلي الاستقرار والرفاهية .(٢)

ومـــن التفســـيرات الـــتى جـــاءت بمـــيلاد العقد الاجتماعي . أنه جئ به للحد من الشهوات وقمع المخالفـــات الـــلا إنســـانية وكذلك اللا اجتماعية . مما جعل الإنسان يتدارك الخطأ والصواب نتيجة تأثره بالقـــانون الطبـــيعى . كمـــا أن تثبيـــت الحقوق الطبيعية للإنسان والمدافعة عنها هو الذى أعطى للقانون الطبيعى قوته وحيويته .(٣)

وقـــد أشار فلاسفة العصر الوسيط ومفكريه مثل القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٤٠ م) وغيره أن القـــانون العـــادل الـــذى يتسم بالشرعية يسمى قانوناً . لذلك يلتزم الإنسان بطاعته وتنفيذ أوامره بمقدار ما تتطلب العدالة .

وفـــى حالة انحراف حكامه أو الأمر بفعل أشياء غير عادلة ، فإن المواطنين ليسوا بملزمين على إطاعـــتهم ، إلا فـــى حـــالات خاصة كتجنب فضيحة أو خطر معين . ففي هذه الحالة تصبح عدم الطاعة ممكناً وحتى واجباً . ومن هنا تنشأ المقاومة .(٤)

كمـــا أفـــاد مونتســـيكيو الفرنســـي (١٦٨٩ - ١٧٥٥) بأن الطبيعة توفر للأفراد مستوى العدالة المجـــردة . ولذا يجب أن يتبع الناس الطبيعة ويستخدمون ما تقدمه لهم بذكاء . فإنهم سوف يرون الحقائق فـــيجدون الطـــريق الملائم لتأسيس النظام الاجتماعي الأحسن . ولكي نعرف أصل شعب ما عليك إلا أن تتوصل لروح القوانين المؤسسة لجوهره ، لا أن تتوقف عند أوامر الصفوة والمشرعين .(٥)

١- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي – الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص: ٥٨٥ – ٥٨٦
٢- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٦٠– ٢٦١
٣- **علي حافظ** : أسس العدالة في القانون الروماني [الإسكندرية : لجنة البيان العربي ، ١٩٥١] ص : ٢٠
٤- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٦٧ – ٦٩
٥- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٢٠٣ – ٢٠٤
– **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص : ٤١٥ – ٤١٩

ولمـــا كان العقد الاجتماعي يعتبر المذكرة التفسيرية للقانون الطبيعى . فإنه نظراً لاشتباك المصالح وتداخلهـــا فإنـــه يحـــتاج لمفســـر لقواعـــد القـــانون الطبـــيعى يطبقه بدقة ليحد من شر الأقوياء ويحمى الضعفاء ، لإقامة العدل وتنظيم الحرية لجميع المواطنين .

ومـــن ثـــم اصـــطلحوا علـــى الـــتعاقد بمقتضى عقد اجتماعي يحصر السلطة فى شخص معين أو مجموعة أشخاص يمثلون الأمة .

ويـــنص الميـــثاق على أن الأفراد لا يتنازلون عن كل حقوقهم ، بل عن قدر يتيح للسلطة أن تقوم بواجـــباتها ، علـــى أن يكـــون الملك طرفاً فى العقد ، لكي يتعهد بالمحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم وفى المقابل يلتزم له الأفراد بالطاعة فى حدود القانون .

كما أن العقد لا يدوم إلا بدوام محافظة كل من الطرفين على تنفيذ تعهداته والوفاء بالتزاماته ، وإلا أصـــبح الطرفان فى حل من التعاقد ، لأن الغرض من العقد المحافظة على الحقوق . وللشعب الحق فى طلب التغيير إذا حاد الحاكم عن الطريق المكلف من أجله ، كما للملك التنحي فى حالة عدم مساندة الشعب له والإحجام عن التعاون وتنفيذ نصوص العقد المبرم .

لـــذا ذهب لوك إلي اعتبار الحاكم طرفاً فى العقد حتى لا يجنح إلي فساد . فى حين أن هوبز اعتبر العقـــد دائماً وله الصفة المطلقة . بينما ذهب لوك أن العقد لا يدوم إلا بدوام المحافظة من الطرفين ولذلك فهو مؤقت .(١)

الفرق بين عقد البيعة والعقد الاجتماعي

مـــا مـــن دولة إلا وتقوم على اتفاق يجمع شتات الأفراد فى جماعات يرعى مصالحهم ويعمل على المحافظة عليهم .

فعقـــد البـــيعة قامت عليه الدولة الإسلامية بين الشعب والخليفة على مبدأ التعاون على البر والتقوى وتجنـــب الإثـــم والعـــدوان .(٢) باختيار الأتقياء من صفوة الشعب له. يضمن للمسلمين عدم التنازل عن حقوقهـــم وحـــرياتهم لأنها ثابتة لهم من قبل الشارع الحكيم ، وأي تنازل من قبل الأفراد يبطل عقد البيعة ويعد الأخذ به باطلا .(٣)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٨ - ١٨٩
- **راوية عبد المنعم** : جون لوك إمام الفلسفة التجريبية [الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧] ص: ٣٩
٢- **محمود حلمي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦] ص : ١٢٣
٣- **أحمد أمين** : فجر الإسلام [القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٩] ص : ٢٨٠

بيـــنما العقـــد الاجتماعـــي المشـــتركين فـــيه أفراد وليسوا جماعات . وان هؤلاء الأفراد متمتعون ومتســـاوون فـــي الحقـــوق الطبيعـــية . يتفقون ويتعاقدون على التنازل عن هذه الحقوق للحاكم في مقابل رعايتهم والمحافظة عليهم وبدون تنازل يبطل العقد ولا يؤخذ به .

كمـــا أن الحـــاكم يكون مزوداً بالقوة الدستورية التي تؤهله لممارسة سلطاته التي تجبر المشتركين في العقد على تحقيق نصوصه .(١)

وعلـــى المحكوميـــن الطاعـــة بدون تردد ما لم يأمرهم بقتل أنفسهم أو إيقاع الضرر بها . كما أنه يـــتولى ســـلطة الإشـــراف علـــى الســـلطة التشريعية ، وله أن يسن القوانين التي يراها ضرورية لتنظيم المجـــتمع ، ولـــــه القـــوة القضـــائية فيعيـــن القضاة والوزراء وحق النظر في شئونهم في حالة الإخلال بواجباتهم كما أنه أيضاً له سلطة التنفيذ في الأوامر التشريعية .(٢)

ويمكن إجمال المقارنة بين عقد البيعة والعقد الاجتماعي بالآتي :

١- كلاهما يهدف إلي المنفعة .

٢- التنازل عن الحقوق في عقد البيعة يبطله ، بينما العقد الاجتماعي يقره .

٣- الخليفة يعينه صفوة المجتمع .

٤- الحاكم يعينه أفراد الشعب ويتطلب الكلية .

٥- يمكـــن للشعب أن يقف في وجه الحاكم في حالة إخلاله بواجبه ، كما يمكن للشعب اختيار من يحل مكانه .

٦- الخليفة يمتنع الوقوف في وجهه لأنه يحكم بما أنزل الله .

٧- الفـــرق فـــي العقد بالاعتراض على الحاكم . وعدم الوقوف في وجه الخليفة ،لأنه الحاكم يتطلـــب صحة اختياره الأفراد جميعاً منهم من يعي ما يطلب من أجله ، ومنهم يعتبر ذلك تأديـــة موقـــف . بينما الخليفة والحاكم يقوم حكمهما على أساس القانون السماوي . إلا أن الصفوة تتدارك ما تقوم به وتعي المسئولية تماماً .

٨- نوعـــية الحكم في عقد البيعة نظام الحكومة المختلطة ، بينما العقد الاجتماعي يصدق عليه الحكم الملكي .

1- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p,63.

- **Maxey** : Political Philosophies . [London , 1979] . p.220.

٢- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٩٣ - ٩٥

ولقــد أشــار ميكيافيللى الإيطالي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) قائلا : إن الرضا وقبول القوانين ، كأساس ضروري للسلطة السياسية العادلة وضمان لاستقرارها .

كمــا أن علــى الحاكم إرضاء الشعب قبل النبلاء ، لأن النبلاء يعتبرون أنفسهم أندادا للحاكم ، وأي نظام يتعرض للانهيار إذا كان غير مقبولا من الشعب .(١)

كمــا شــاركه الرأي توماس هوبز الإنجليزي (١٥٨٨ - ١٦٧٩) بأن الحاجة الفردية والمصلحة الذاتــية هــى الــتى تدفــع صــاحبها وتحفــزه علــى الاتفاق مع الآخرين للانتقال إلي المجتمع المدني المــنظم . وأن العقــد عنده عقد حكومي ليس الحاكم طرفا فيه ، وأساس هذه السلطة الطاعة وإلا تعرض الشــعب للضغط ، لأن رفضهم الدخول فى الطاعة ، يؤدى بالحاكم استباحة حياة الغير فى حالة خروجه عن القواعد المألوفة .(٢)

وقد أوصى بوسيه الفرنسي (١٦٢٧ - ١٧٠٤) الحكومات بأن تؤدى وظائفها وفق مبادئ الشرف والفضيلة ، وفى حدود الشعور بالواجبات المترتبة على التكليف الأسمى المستمد من ذات الله .(٣)

كمــا ذكــر اســبينوزا (١٦٣٢ - ١٦٧٧) أن الإنســان فــى حالة الطبيعة بقوته يحصل على ما يــريد ، ولكــن ســرعان مــا يتدارك بعقله خطر الصراع وفوز الأقوى . فسارعوا إلي الدخول فى عقد كمــنظم سياسي ، تحكمه سلطة تعمل على تنظيم ما تنازل عنه الأفراد من حقوق . وهذا التنازل طواعية رغــبة فــى أن يعيشــوا فــى مجــتمع منظم يسوده قانون عقلاني يخضع له الجميع ، هو أفضل السبل لتنمية الشخصية الإنسانية ورعاية مواهبها وقدراتها .(٤)

أمــا بوفــندوف الفرنسي المولد (١٦٣٢ - ١٦٩٤) فقد نادى بوجود الاعتماد على قواعد القانون الطبــيعى فــى وضــع القوانيــن المدنية التى تنظم أحوال المجتمع السياسي . لأنه يحتوى على العناصر اللازمة لإنشاء نظام عالمي يقوم على الاعتراف بالمصالح المشتركة والخدمات المتبادلة .(٥)

1- **Skinner** : Mchiavellism , Ibid : p. 73

2- **Gold Smith ,M.M.**, Hobbes's Science of Politics [New Yourk , 1966] p.p : 107 – 110

٣- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٩٥

4- **Block Ernest** : A Philosophy of Nature , Translate by John Cumming [N.Y., 1970] p.p.: 63 – 69

- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ١١٦

٥- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ١١٦

فــي حين أن جون لوك الإنجليزي (١٦٣٢ - ١٧٠٤) يقول : إن حالة الطبيعة الأولى حالة حرية كاملــة فــي تنظيم أفعالهم والتصرف فى ممتلكاتهم فى حدود قانون الطبيعة دون الاعتماد على إرادة أي شخص آخر من أنفسهم .

وقـد هـيأت لهـم الطبيعة حياة المساواة لا خضوع ولا تبعية . إلا إذا كان ربهم وسيدهم قد جعل بـإعلان صـريح لإرادتـه واحـد مـنهم ومنحه بصورة محددة وواضحة حقاً ليس من أجل السيطرة و الاسـتغلال . ولكـن من أجل إقرار المساواة وجعل الحب متبادلاً بين الناس . كما لا ينبغي أن يضار أي واحـد مـنهم فى حياته أو صحته أو ماله ، لأننا جميعاً نشترك فى مجتمع طبيعي واحد ، كما لو كنا خلقنا لخدمة بعضنا البعض .(١)

ووجـه ليبـنز الفيلسوف الألماني (١٦٤٦ -١٧١٦) عنايته إلي دراسة القانون الطبيعى من ثلاثة نواح . موضوعه . غايته وعلته الفاعلة .

فموضـوعه : كذلك هو المبادئ التى تحكم العلاقات الخيرة بين الأفراد (مبدأ التعاقد) وموضوعه كذلـك هـو مـا يصدر عنا من أفعال لاسيما الأفعال الأخلاقية . وغايته : تحقيق الخير والمنفعة لكل من يسير بمقتضاه ويتصرف فى ضوء مبادئه وأحكامه (أسس التعاقد مسئولية الحاكم والمحكوم) وعلته الفاعلية : هى أنه صادر من ذات الله وهو فيض منه .(٢)

واعتـبر ديفـيد هـيوم الإنجليزي (١٧١١-١٧٧٦) نظرية العقد الاجتماعي تكليفاً إلهياً ، وليست أمانــة يعهـد بهـا الناس إلي الملك ، فهي مقدسة ولا يجوز نقضها . كما أنها تنبع من الإحساس بالالتزام الـذى يفرضـه الشعور بالولاء والإخلاص Lolarty for Lolarty للحكومة ، فيدفع الناس إلي التعاقد للمحافظة على حياتهم ولتحقيق الصالح العام .(٣)

فـي حيـن يرى روسو (١٧١٢-١٧٧٨) أن العقد أو العهد وما يتضمنه من رضا ، وكذلك حكم القانون هو الأساس الذى تستند إليه شرعية السلطة حيث إن القوة لا تخول حقاً بأية صورة .

١- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٤٦ – ٢٤٨
- **Locke** : Of Civil Government Book II [N.Y ., 1963] p. 131
2- **Bloch Ernest** , A Philosophy of Nature , Ibid : p. 75
- **Locke** . The State of Nature , Ibid : p. 113
- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص: ٢٥٣
٣- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، من ص: ٨١٠ – ٨١٢
- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٦٤ – ٦٦

فـــإن العهود تظل أساساً لكل سلطة شرعية بين الناس . وكما أن تكوين الأسرة فى العصر الطبيعى (عصـــر الفطـــرة) واجتماع أفرادها للعيش معاً هو حصيلة اتفاق ضمني ، فإن رغبة الناس فى الارتقاء تدفعهم إلي الانتقال للحياة فى مجتمع مدني منظم .(١)

وقـــد ذكـــر هوكر Hooker أحد فلاسفة العصر الحديث . أن الخالق خلق الخلق ووهب كل منهم ملكـــات . وقـــد اشـــترك الجمـــيع فى نفس الطبيعة ، لا يمكن أن يفترض أي خضوع بينهم يجعل الواحد مـــنهم يدمر الآخر ، لأننا لسنا مخلوقين مثل كائنات أخرى أدنى يفتك القوى فيها الضعيف وعلى الإنسان أن يحفـــظ نفســـه كمـــا يحـــافظ على الآخرين ، وأن يجرى عدلاً حتى مع المسيء إليه . وان يحجم عن اقـــتحام حقـــوق الغـــير أو إلحـــاق الضرر بهم ، وحفظ قانون الطبيعة الذى يقرر السلام . فالعالم يصبح باطلاً ما لم يكن هناك شخص مختار لديه القدرة على تنفيذ القانون وما يحمله من عدل ورحمة . (٢)

كمـــا أشار لورانس ستابلتون Lourance Stapelton . إلي أن نظرية القانون الطبيعى ، كان لها الفضـــل الأسبق فى أن هيأت لنظرية العقد الاجتماعي وجودها كنظام سياسي . فقد كانت الوسيلة الوحيدة لإقرار الحقوق الطبيعية للإنسان فى نطاق الدولة .(٣)

ويمكن تلخيص بعض آراء فقهاء العقد الاجتماعي التى تتعلق بالبعد السياسي بالآتي :.

١- هوبـــز : ينظر للعقد على أنه تبرير للحكم المطلق كما أوجب بعدم الأحقية فى الثورة ضد الحاكم . وعنده أن القوة عامل أساسي فى حفظ النظام . وهو ليس طرفاً فى العقد .

٢- لوك : الحاكم طرف فى العقد ، وأجاز الثورة (أي التعبير عن الإحساس) دون التخريب ضد الحاكم فى حالة الإخلال بنصوص العقد المتفق عليه .

٣- روســـو : لم يكن للقوة نصيب عنده فى إقرار قيام الدولة ، لأن القوة لا تخلق حقاً ولا تقر مـــبدءاً ، لأن صـــاحب القـــوة لـــم يـــأت منها ما تكفل له السيادة . إلا إذا قلب القوة إلي حق ، والطاعة إلي ولاء وواجب .

لذلـــك فـــنظرية العقد الاجتماعي لعبت دوراً هاماً فى نشأة الدولة من بدء الخليقة وأرست قواعدها خلال العصور المختلفة .(٤)

١- **موسوعة العلوم السياسية** : الكويت ، ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، من ص : ٣٣٩ - ٣٤١

- **Voughn C.E** :, Political Writing of Jean J. Rousseau [Cambridge Vol . II , 1971] p.p . : 245 - 247

2- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid , p.p,: : 27 – 29.

3- **Lurance Stapelton** : Justic and World Society [New York , 1949] p. 73

٤- **فضل الله محمد إسماعيل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص : ٦٩

- **Alan Rayan** : Ploitical Philosophy [Oxford Uni. , 1998] p.p. 385 - 387

- **عبد الرحمن خليفة** : أيدلوجية الصراع السياسي - دراسات في نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص:١٦٧

يوجــه إلــى نظرية العقد الاجتماعي بأنها فكرة خيالية لا يسعفها أي دليل من التاريخ . فهي تعنى الانــتقال مــن حالــة المجــتمع البدائــي إلــى حالــة المجتمع المدني . وهذه الفكرة لا بد لها من سلطة تدعمها . فالعقد نفسه فى حاجة إلى سلطة تحميه .(١)

كمــا قــيل عن نظرية العقد الاجتماعي بأنها فكرة تقوم على سلب الحريات لربط الناس بالدولة . فى حين أنّ الفرد حر بطبيعته . لذلك نجد بداية الفكرة لا تستقيم مع نهايتها .(٢)

ولمــا كــان إنسان الطبيعة لا يهتم كثيراً بالأخلاق أو العلاقات الاجتماعية أو المشاعر المدنية أو الثقافــية وغيرها من الاهتمامات الإنسانية .فإنه لا يعنيه الانتقال من حياة الفطرة إلى حياة المدنية . ولكي يصــبح إنساناً مدنياً قادراً على أداء وظائفه فى المجتمع المدني . فكان لا بد من مرحلة تحضيرية لتهيأته للحياة الجديدة. ولما كان الإنسان أناني بطبعة فهي نظرية جوفاء لا قلب لها .(٣)

وأســاس مصــداقية العقــد . الرضــا لأنــه شــرط ضروري . ولما كان يتعذر أخذ رضا جميع الأفراد . وأشار المفكرون بأنه يوجد اتفاق ضمني لصحته شروط العقد . إنما هو استبداد مستتر .

ويــرى الكاتــب السياسي بلنتشلى الإنجليزي (١٧٣٣ - ١٨٠٤) بقوله : إن نظرية العقد تنطوي علــى آراء خطــيرة علــى الدولــة . إذ أن المؤمنيــن بهــذه النظرية يؤمنون بأن للشعب حقاً مطلقاً فى الثورة . وهذه الأفكار هدامة تؤدى إلى القضاء على الجميع بأسره .(٤)

ويشــير الدكــتور عــبد الكــريم أحمد قائلا لقد أشار روسو إلى أن على الشعب أن يلتزم بطاعة الســيد ، فــإن ذلك يعنى أنه يعود إلي السيادة المطلقة . والعقد الاجتماعي عمل خاص بين الشعب ومعقل السيادة . وأن الطرفين المتعاقدين يكونان فيما بينهما عقداً تحت سلطة قانون واحد هو قانون الطبيعة .

وأن الدولــة لا تضــم ســوى عقــد واحد . هو عقد الاتحاد . وهذا العقد يجُب كل عقد آخر ، ولا يمكن أن نتصور عقداً عاماً أيا كان ينقض العقد الأول (عقد الطبيعة).

وإذا كــان الإنســان لا يملــك الســلطة علــى حــياته فمــن يملكهــا ؟ يجيــب علــى ذلك لوك بقوله : هو الله . فإذا تعاقد فهذا التعاقد غير شرعي .(٥)

١- **محمود إسماعيل محمد** : دراسات في العلوم السياسية ، الطبعة الثانية ،
[القاهرة : مكتبة الأهرام ، ١٩٨٣] ، من ص: ٧٣ - ٧٤

٢ - **نظام بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ٢٣٦ - ٢٣٨

٣- **إكرام بدر الدين** : دراسات في نظم الحكم ، الكتاب الأول
[بيروت : دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦] من ص: ١١٣ - ١١٥.

- **عثمان خليل عثمان** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة مكتبة وهبة ، ١٩٥٣] ص: ٢٨

٤- **محمود حلمي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الفكر العربى ١٩٦٦] ص.١٢٨

٥- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ١٩٠ - ١٩١

ولمـــا كـــان الحـــاكم الصـــالح يســـتند علـــى الإرادة الحاضرة للناس ، لا استناد على عقد مورث تتحـــتم طاعته ، ويصبح الناس جزءا من ميراث هذا الحاكم (أي أن من يولد من بعد ما وافقوا وارتضوا علـــى العقـــد وتولية الحاكم ، حتى لو أضر العقد بهم ، فيصبح بالنسبة لهم غير مناسب لظروفهم ، ولكنهم يقبلونه بدون رضا).(١)

والدلـــيل علـــى أن العقـــد وهـــم وخداع . فقد قيل إن هناك عدة حالات من الاندماج بين قبائل من وســـط الجزيـــرة العربية منها قبيلتي ضهاجة وكتامة من حمير فإن ما أشيع ما هو إلا من الأسطورة أكثر ممـــا هـــو فـــى الـــتاريخ ، لأن هـــذا الأمر مبنى على الكر والفر ، لا يبلغ أي تفسير تاريخي ، أيا كان مـــبلغه ، وطالمـــا أن هـــذا الكر والفر لا يستثنى بالفعل عرفاً ولا حدوداً ولا غلباً ولا مغلوباً . بل يخضع لـــتواتر الصـــدمات العابـــرة للقوى المتخاصمة ، بين الصحراء التى يفر دوماً من شضبها ويكر إليها فى حالة الانغلاب ، وبين السهول المشتهى خصبها للمكوث فيها أو لغزوها .(٢)

القـــول بـــأن إنساناً يهب نفسه عن طواعية هو قول سخيف لا يقنع أحد . فإن هذا الفعل يعد جائراً وغير شرعي . من حقيقة واحدة بديهية . إن الذى يفعل ذلك فقد عقله .

كمـــا أشار الفيلسوف الإنجليزي ريباليس Rabalais . بأن نفسي الشيء يحدث مع شعب كامل . يجعلنا نفترض أن الشعب كله من المجانين والجنون لا يخلق حقاً Madness greats no right

إن ملكـــاً مـــا يـــبعد كـــل الـــبعد عـــن مـــنح رعاياه ضمان الاستقرار والبقاء . بل إن العكس هو الصحيح . فهو يستمد بقاءه واستقراره منهم .

قـــد يقـــال إن الحاكم يضمن لرعاياه نوعاً من الرفاهية المدنية . فنسلم بذلك ، ولكن ما الذى ينالونه إذا تســـبب طموحـــه فى اندلاع الحروب التى ينخرطون فيها ويرون أنفسهم وقد أمسكت بتلابيبهم قيادات رعـــناء تضغط عليهم أشد ما يكون الضغط ؟ ما الذى يحصدونه إذا كانت نفس الرفاهية التى ينعمون بها هـــى واحدة من أسباب تعاستهم ؟ قد نجد الرفاهية فى المستنقعات Disirable أيضاً . فهل يكفى هذا أن نجعل المستنقعات أماكن ترغب العيش فيها ؟ .

١- **محمد توفيق رمزي** : علم السياسة أو مقدمة في أصول الحكم ، الطبعة الثالثة [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧] من ص : ١١٥ - ١١٧

- **هارولد لاسكي** : مدخل علم السياسة ، ترجمة د / عز الدين محمد حسين [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ١٩٨٥] ، من ص: ٣٢ - ٣٤

- **Rousseau** : The social contract , Ibid : p. 165

- **جورج لابيكا** : السياسة والدين عند ابن خلدون ، طبعة أولي ، ترجمة د/ موسي وهبة ، د/ شوقي دويهي [بيروت : دار الفارابي ، ١٩٨٠] من ص : ١٥٧ - ١٥٨

وحـــتى لو استطاع كل إنسان أن يسلم نفسه ويبيعها ، فإنه لا يملك الحق فى بيع أبنائه . فهم ولدوا بشرا أحرارا وحرياتهم ملكا لهم .

ومـــا مـــن أحـــد ســـواهم له الحـــق في أن يتصرف في حرياتهم . أي أنهم وقبل مجيئهم بسنوات عـــدة . يمكن للأب أن يوفر لهم أحوالا تعينهم على أمنهم وأمانهم . لكن هذا الحق الأبوي هو حق ضد ما تمليـــيه الطبـــيعة (حـــق العمـــل والجهـــاد . وهـــذا مـــا يـــتفق مـــع رأى شـــال فوريـــه الاشـــتراكي الفرنسي ١٧٧٢ – ١٨٣٧) .(١)

وفـــي نهاية ما تقدم من اعتراض . فإن نظرية العقد الاجتماعي قد تؤدى إلى نظام حكم على جانب مـــن التســـلط والتحكم ، ولما كان العقد ملزما للأفراد بالطاعة ، وليس لهم حق الاعتراض أو الثورة ضد الحاكم . لذلك فهي انتكاسة محققة للأفراد .(٢)

ضرورة العقد الاجتماعي فى تأسس الكيان السياسي

يـــتكون المجـــتمع السياســـي من اتفاق الأفراد وبعضهم لتكوين كيان سياسي واحد في ظل حكومة واحدة . دستورها لا تشوبه شائبة تتعلق به ، يقضي علي كل أرباب الوهن والانحلال .

لذلـــك فقـــيام المجـــتمعات السياســـية يعتمد علي رغبة الأفراد في الانخراط فيه ، مكونين مجتمعاً واحـــدا . كما أن التراضي بين الحاكم والمحكوم دعامة الالتزام السياسي ، الذي يعتبر بمثابة عقد تعاقدت علـــيه الـــناس مع الحاكم . لذلك لا يستطيع شخص ولا يملك أن يسخر نفسه لشخص آخر طالما لا يملك الحرية لنفسه ، فالحاكم لا بد أن يتسم بالقدرة علي الحماية وألا يثقل الرعايا بأية قيود غير نافعة لشعبه . وعلي الجماعة أن تؤدي ما عليها طالما وجدت من يعمل لراحتها . (٣)

ولمـــا كـــان إنســـان الطبـــيعة الـــذى عـــاش غير خاضع لقانون أو عرف . يعيش حياته لأهوائه وشهواته ، ولما كان ينشد الاستقرار والمحافظة علي ملكيته وخياته. فهو في حاجة لمن يحميه ويؤمنه .

فكـــأن العقـــد والدولة لابد من منظم يختار بالرضا والاتفاق ، له قوة السلطة التي تدعمه وتساعده في المحافظة علي شعبه . كما أعطي لهم الحق في عزله في حالة ثبوت عجزه عن أداء مهمته . (٤)

1- **Rousseau** : Dissertation on the Origin and Foundation of inequality of mankind , [Cambridge 1980] : p.p : 20 –25.

- **Encyelopeadia of Social Sciences** : Social contract No14 [London 1982] p. 409

٢- **موسوعة العلوم السياسية**: جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٨

3- **John Yoiltm** : Locke on the Low of Nature [London , vol 23 , 1959] p.40

- **إبراهيم أباظة، عبد العزيز الغنام**: تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص: ٢١٨

٤-**محمد عبد المعز نصر**: **في النظريات والنظم السياسية**[بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥] من ص:٧١-٧٢

- **محمد أحمد رضا**: الالتزام السياسي عند فلاسفة العقد الاجتماعي [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧] ص : ٢٦

والقول بأن الإنسان في إقرار العقد يتنازل عن حريته الطبيعية ويُملك نفسه للحاكم في سبيل المحافظة علي كيانه الحياتي ومتطلباته .

إنما التنازل الذي يتنازله الفرد ما هو إلا تنازل عن سيئاته الطبيعية [كالأنانية والغيرة والخيانة لمن يبدي رأيا أو اختياراً لموقف ما – تعبيراً عن الشخص أو المفاوضة في كل ما يهمه –] لكي يحصل علي حرية مدنية أو حرية سياسية أو حرية اجتماعية ، كما يستعيد حق تمَلك ما يملك ويفقد الأنانية لكي يحصل علي الحرية المعنوية العاقلة " حرية المجتمع بأسره " . وما المجتمع سوي هيئة معنوية أو شخص عام يبدأ في نطاق وجود الحياة الأخلاقية كلها ، وتظهر في مجال فكرة الحق الواضح الجلي . (١)

ولما كان التعاون يبعث علي الراحة وتحقيق المنفعة إذا ما سعوا إلي التوحيد في نظام واحد قائم علي تحقيق الخير ونبذ الشر . وكان من نتيجة ذلك أن ينشأ عقد بين الطرفين . الجمهور يفضي حقه السياسي بمحض اختياره والشخص الذي يملك هذا الحق بناء علي هذا التفويض ، أي السلطة العليا . والذي يتم إعلانه بالقسم Serment

لذلك فالرغبة منهم في الإبقاء علي الخير الأسمى ، والمحافظة علي كيان الدولة نشأت فكرة العقد الاجتماعي . (٢)

ولما كانت فكرة العقد تقوم علي العهد والاتفاق ، يتضمن الولاء والوفاء . وهي قديمة قدم الخليقة . إلا أنها قد أخذ بها في الحركات التحررية . فجاءت فكرة العقد في الثورة الإنجليزية (١٦٨٨) وكذلك الثورة الأمريكية (١٧٧٦) تنادي بإقرار الحريات والحقوق الاجتماعية .

وقد أشار الفيلسوف الإنجليزي (بيرك ١٧٢٩ – ١٧٩٧) إلى المؤتمر البرلماني سنة ١٧٩٠ الذي عقد بإنجلترا وكان شعاره " ألا أيها البرلمان عش إلي الأبد " . وقد أشار أيضاً بأن النمو السياسي ليس مجرد نمو آلي ، وأنه ينبثق من هذه القوة الخلاقة نفسها (الشعب) ويسير مسرعاً بفضل تأثيرها . وأن من يتمسكون بفكرة العقد إنما يشجعون الإصلاح والتقدم .(٣)

وتقوم نظرية دارون (١٨٠٩ – ١٨٨٢) علي مبدأ البقاء للأقوى . فالكائنات التي لديها الصفات والمقومات القوية هي التي تتلائم مع البيئة ويكتب لها البقاء .

ولما كان الناس يختارون أنماط سلوكهم التي تسمح لهم بتحقيق أهدافهم . فاتجهوا إلي اختيار من يكفل لهم هذا الحق عن طريق عقد مدعم بجزاءات تحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي . (٤)

١- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر العربي ، مرجع سابق ، ص : ٣١٠

٢- **اسبينوزا** : رسالة في اللاهوت والسياسة ، ترجمة د/ حسن حنفي [القاهرة : الهيئة العامة للنشر والتوزيع ، ١٩٧١] ، ص: ٣٠٨

٣- **لوك ، هيوم ، روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٥٠ – ٥٢

٤- **اسماعيل علي سعد ، حسن علي حسن** : نصوص اجتماعية وفلسفية ، [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦] ص : ١٢٣

-**W. Van Layden** : J. Locke, : Essays on the Law of Nature [Oxford . 1949] p.p: 33 – 34

ومــن ملامــح نظرية العقد الاجتماعي أنها حققت فوائد جمة للمجتمع الأوروبي فقد وقفت في وجه الطغيان ، وأيدت حقوق الشعوب وحققت المساواة .

وتحققــت ســيادة الشــعب وتم إعلان كلمتها ، ولذلك قيل بحق إنها أكذوبة ناجحة (١) كما كان لها الفضــل الأكــبر (نظــرية العقد الاجتماعي) في ترويج المبادئ الديمقراطية وأنها ليست ضوءاً يميز به بيــن الصــالح والطــالح فــي الطبيعة البشرية ، لكن هذه النظرية تضع الناس في حالة التزام متبادل في علاقة عقد بين كل منهم والآخر .

إذن فــنظرية العقــد الاجتماعــي لها شأن في الثورات التي قامت في هذه الأمم ، وكذلك في تطور الــنظام الديمقراطــي والحــريات الفــردية . (٢) فهــذه الــنظرية جاءت لتفسير نشأة الدولة ، وتصوير العلاقات السياسية على أسس تعاقدية .

كمــا كــان لفقهــاء العقــد الاجتماعــي أثــر في بعض النظريات . فقد تأثرت النظرية الماركسية [كــارل مــاركس الألمانــي ١٨١٨ - ١٨٨٣] بأفكــار هوبــز عن طبيعة الإنسان والصراع الدائم بين الأفــراد ، وعــن لوك عن أهمية عنصر العمل كأساس للملكية ، وروسو بأن السيادة للإرادة العامة . وقد اعتبرت الماركسية السيادة للطبقة العاملة . (٣)

والعقــد لمــا كــان أساسه شريعة للتعاون . فلكي ينجز الإنسان ما يقدر عليه ، يجب أن يمكث في حالــة جــوار مع الآخرين وأن يرتبط بالعمل معهم . كما أنها هي النظرية الأم في تفسير نشأة الدولة وفي قيام السلطة السياسية فيها . (٤)

ولمــا كانــت الملكــية الخاصة توفر القوة ، وتدفع صاحبها إلى الاعتداء ، والإنسان المحروم إلى الــتمرد والعدوانــية . فإذا ما تم إبطال الملكية الخاصة غير السوية ، ساد المجتمع القيم الفاضلة واختفت الشــرور . فكانــت أصحاب القوة يهلعون إلى من يحمي ممتلكاتهم والمعدمين بتوفير الحياة لهم. وهذا عن طــريق من ينظم المجتمع عن طواعية . فاتفقوا فيما بينهم على اختيار من يقوم بحمايتهم وممارسة العمل عن طواعية . لأن الفوضى دون حاكم يدفع بعضهم البعض إلى التنازع والهرج وسفك الدماء . (٥)

١- **فؤاد النادي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٣] من ص: ٣٤٤ – ٣٤٥

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق : من ص: ١٠٣ – ١٠٥

– **عثمان خليل عثمان** : المبادئ الدستورية العامة ، مرجع سابق من ص: ٢٩ – ٣٠

٣- **نظام محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ١٦٦ – ١٦٨

4- **Encyelopaedia of Islam** : Vol 2 . Ibid : p. 60

– **أرسطو طاليس** : السياسة بين الشرق والغرب ، ترجمة لطفي السيد

[القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٧] ، من ص: ٧ – ٩

5- **William Ebnestien**: Great political Thinkeres from plato to the present .Ibid : 645

– **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت : دار الشرق ، ١٩٧٣] ص : ١٧

ولقــد أشار الدكتور خليفة وجاء في قول الدكتور غالي والدكتور عيسي . رغم ما وجه إلي نظرية العقد الاجتماعي من انتقادات وما قيل عنها . إلا أن فضلها يرجع في قيام السلطة بناء علي رضا واقتناع.

كمــا أعطــت للشعب حق ممارسة حقوقه وحرياته . كما كان لها الدور الفعال في مواجهة الطغيان وخصوصــا الطــبقة الحاكمة الطاغية . (١) كما كان لها تأثيراتها علي الحياة السياسية في كل بلاد العالم خاصوصا أوروبا وأمريكا فهي ليست من الخيال ولا هامشية في حياة المجتمع . (٢)

ويمكــن القــول بــأن القانون الطبيعي هو الأم الحالمة للبحث عن الحقيقة للعقد الاجتماعي. كما أن القــانون الطبيعــي هــو المبعــث المــيلادي للعقــد الاجتماعــي . الذي يعتبر المؤسس الأول لكل كيان سياسي . ينشد الاستقرار ويعمل علي المحافظة علي الحقوق الطبيعية وعدالة الحقوق المدنية.

العقد الاجتماعي كقاعدة للسياسة

يــري روســو أن الأوضاع الاجتماعية هي المرآة العاكسة لأسس الحياة السليمة . لأنه لا يستطيع أحــد أن يحدد طبيعة المجتمع إلا إذا تفهمنا نظمه السياسية ، أي أنه يستشف طبيعة الشعب من طبيعة نظم الحكــم الــذي ارتضـــاه . بعيداً عن القوة والجبروت ، في حين لو قام مجتمع علي أساس من القوة .فإن القــوة لا يمكــن أن تكون مصدر للحق ، وإذا حدث أن انبثق الحق من القوة ، فهو منعدم في عين اللحظة التي ينبثق منها . فثمة تنافر بين الحق والقوة .

والــناس فــي حالــة الطبيعة الأولي يستقل كل منهم بذاته . فنهضة المجتمع وتطوره أمر مرهون بإنكار الذات والعمل بروح الفريق . (٣)

ولمــا كــان المجــتمع خليط من الرغبات والميول وتعدد الاهتمامات ، بحيث يجمعهم إطار واحد تــتوالى علــيهم واجبات والتزامات لم يألفوها من قبل ، وحتى تتوافق هذه الواجبات والألتزامات مع الحق الطبيعي لكل فرد في أن يعيش حراً .

١- عبد الرحمن خليفة : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ٤٨

- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق : ص: ١٧٩

٢- محمد طه بدوي : رواد الفكر السياسي الحديث وأثرهم في عالم السياسة ،
[الإسكندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٧] ، ص: ١٤٧

٣- محمد فتحي الشنيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ،
[القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨] ، من ص: ٤١ - ٤٣

فالمشـــكلة الرئيســـية فـــي المجـــتمع السياسي هي مشكلة الموائمة بين الرغبات الفردية من جانب والـــتطلعات الاجتماعية من جانب آخر ، لأن هناك ارتباطا بين السلطة الحاكمة وبين حرية الفرد . فالفرد فـــي صـــورته الفـــردية ينشد الأنانية ويعمل علي إحيائها ، بينما قدرة المجتمع تحت مظلة التعاقد تنهض بالفـــرد مـــن الفـــردية إلـــي الحـــياة الجماعية المتعاونة ، بحيث يحس الفرد بأن حقوقه مصونة وحريته مكفولة . (١)

ولكـــي يـــنهض المجـــتمع ويتقدم يقوم علي العقد الذي يستبدل بالغريزة العدالة وبالفردية الجماعية ويشكل الإطار الأخلاقي . ويرسم الأهداف المثالية التي ينبغي للناس التشبث بها بغية التقدم والتطور.

وفكـــرة العقـــد تـــبرز بهـــذا دعامـــة المجـــتمع السياســـي ، إذ نفـــترض مساهمة الناس في حكم أنفســـهم ، فتأتـــي القوانين العامة التي يلتزمون بطاعتها وليدة إرادتهم وثمرة اختيارهم . لأن القانون القائم علـــي هـــذا الاعتبار هو صوت الإرادة العامة . بذلك يكون روسو قد أرسى الأساس الصحيح للديمقراطية السليمة . (٢)

ولمـــا كـــان المجـــتمع السياســـي كما يقره روسو لا يقوم علي القوة بل علي الاتفاق ، لأن الإرادة العامة حق مقدس تصلح قاعدة للحقوق جميعا .

ولكـــن هذا الحق لا يصدر عن الطبيعة ، ولكن يستند إلي اتفاقات عقدت بين الناس ، ليس من أجل أن يهب إنسان نفسه للغير دون مقابل ، ولا حتى أبناءه لأنهم يولدون أحرارا وحريتهم ملكهم .

ولكـــي يكـــون العقـــد ذو فاعلـــية . فإنـــه يـــنطوي ضـــمنا علي التعهد الوحيد الذي يدعم سائر الـــتعهدات ، ألا وهـــو كـــل من يرفض إطاعة الإرادة العامة . فإن المجتمع يضطره إلي الطاعة . طالما أنها لا تحق باطلا ولا تبطل حقا . (٣)

مـــن هـــذا يتضـــح أن العقـــد القائم علي الاتفاق والرضا بعيدا عن التحيز والجبروت . أساس في تكويـــن الدولـــة أي الـــدور الأساســـي فـــي نشـــأة الكيان السياسي القائم علي حماية الأفراد أنفسهم ومن أنفسهم . وكذلك المحافظة علي الحقوق الطبيعية وتنميتها.

١- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق : من ص: ٨٣ – ٨٥

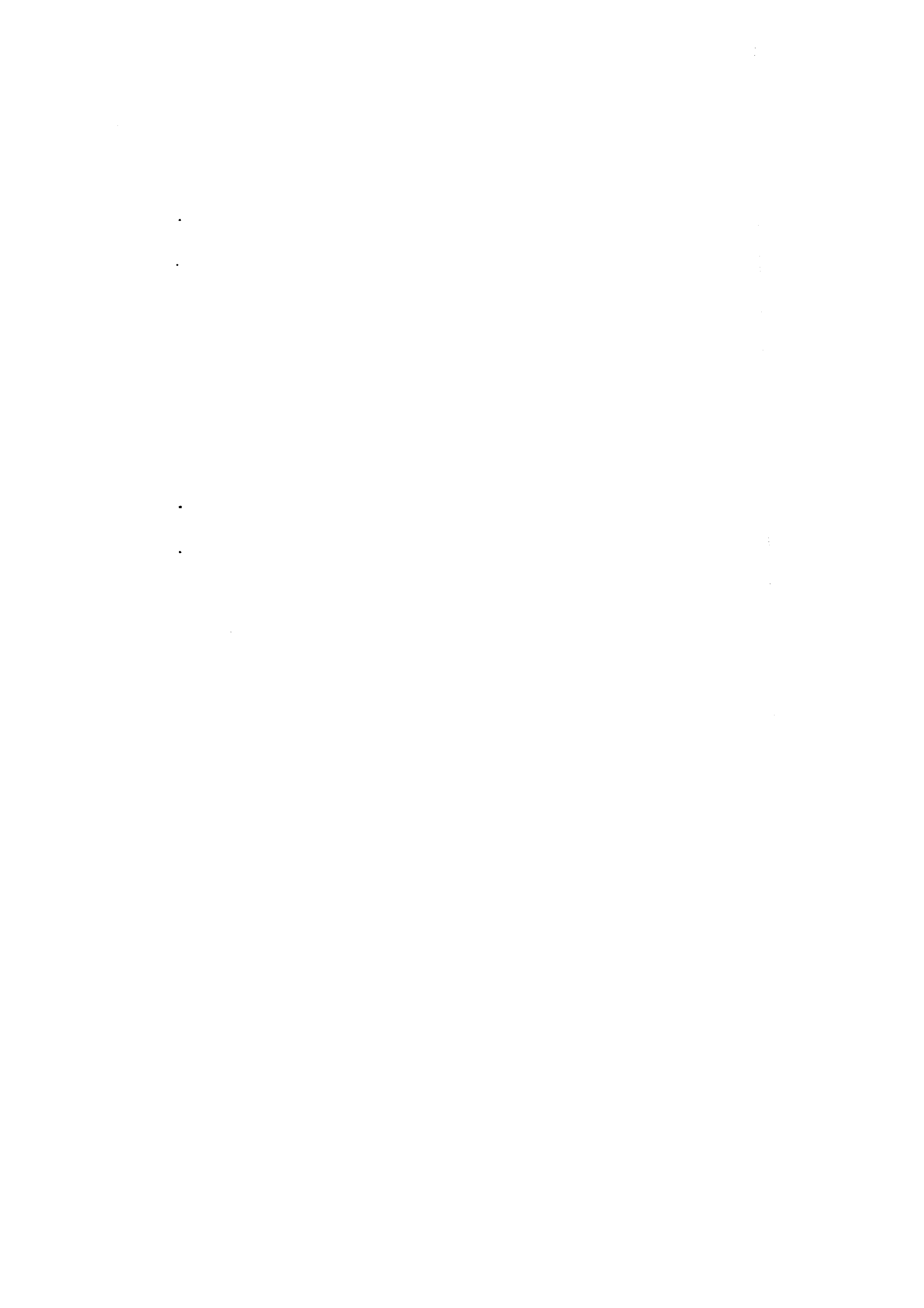
2- **Rousseau** : The Social Contract , [London , 1949] p.p.: 49 - 53

٣- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص : ٣٠٧

- **Rousseau** : Du Contract Social , [Paris , 1981] p. 57

الفصل الخامس

القانون الطبيعي في الفكر السياسي
عند بعض الفلاسفة
اللاحقين علي لوك و روسو



الفصل الخامس

القانون الطبيعي في الفكر السياسي

عند بعض الفلاسفة اللاحقين علي لوك و روسو

المدرسة القومية

١ - جرمي بنتام

- دعائم فلسفته و علاقتها بالقانون الطبيعي
- تقييم الحكومة في فكره
- الفصل بين السلطات

٢- جون أوستن

- مبدأ السيادة و علاقته بالقانون الطبيعي

المدرسة الاشتراكية

١- سان سيمون

٢- روبرت أوين

٣- شارل فوريه

المدرسة البراجماتية

١- وليم جيمس

- أهم مؤلفاته
- اتجاهاته و آرائه السياسية

٢ - جون ديــوي

- أهم مؤلفاته
- فكره السياسي و علاقته بالتنظيم الاجتماعي
- المنهج البراجماتي و علاقته بتنظيم الكون

القانون الطبيعي فى الفكر السياسى
عند بعض الفلاسفة
اللاحقين على لوك وروسو

مقدمة

تــناول الباحث فيما سبق من فصول في جذور القانون الطبيعي فى الفكر السياسى قبل لوك وروسو عــند بعــض فلاســفة القــرن الخــامس عشر ، لكى يدخل إلي بيان وإيضاح دور القانون الطبيعي فى فلسفاتهما .

ولمــا كانــت العلاقــة بيــن الفكــر السياسى والقانون الطبيعي موضوع الدراسة فى هذه الرسالة المتواضعة ، فإن الباحث فى هذا الفصل يحاول البحث عن مدى استمرارية هذه العلاقة عند بعض فلاسفة العصر الحديث والمعاصر . وقد لزم أن يستعرض بعض المدارس مثل :

أولاً المدرسة القومية

يقــوم الفكــر السياسي فى المدرسة القومية على مبدأ المنفعة . التى هى مقياس صلاحية الحكومة ومهمــتها العمل على إسعاد البشر بتحقيق اللذة والبعد عن كل ما يسبب الألم فى حدود ما تتيح به ظروف الدولة على أساس من العدل والمساواة .

ومن رواد هذه المدرسة ومفكريها :

١- جرمى بنتام

أ- حــياته ونشــاطه الفكــرى : فيلسوف إنجليزي ولد سنة (١٧٤٨ – ١٨٣٢) صاحب مذهب المــنفعة فى الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية . نشأ نشأة قانونية كان والده يعمل وكيل دعاوى ، ورث مهنة أبــية ، درس القــانون وتعمــق فــى تحلــيله ، ممــا دفعــه إلــي البحث والتعديل فى ثغرات الدستور الإنجليزي . وقد عالجها بعين الفاحص المتمكن بالآتي :

١- إباحة حق التصويت العام للرجال والنساء . وعلق حق النساء بوصولها إلي إمكانية القدرة على تقدير قيمته وخطره (من الرجال لا يقدر قيمة التصويت . فكان القول بأن كل من يدرك قيمة التصويت عليه ممارسة حقه الشرعي ولا يعلق حق النساء)

٢- تحديد دورات سنوية للبرلمان ، حتى يتاح للنواب الاتصال بالناخبين والوقوف على رغباتهم وأفكارهم واتجاهاتهم .

٣- سرية التصويت وهى دعامة ضرورية للقضاء على الرشوة والمحسوبية .(١)

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ٩٦

– **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٨

دعائم فلسفته وعلاقتها بالقانون الطبيعي :

قـــدم بنتام نظريته الأساسية فى المنفعة فى كتابه (مقدمة لأصول الأخلاق والتشريع ١٧٨٩) تناول فـــيه ما يحفز الإنسان إلي العمل دائماً لتحصيل لذته الخاصة ، وتجنب ما يعرض له من ألم . كما قدم بحثاً فـــي الحكمـــة . وكذلك دفاع عن الربا . ثم نظرية التشريع وتعليقات أخرى إلا أنه اعتبر أن أساس فلسفته بوجه عام تقوم على الآتي :

١- **الســـرور حســـن والألم باطل** : اعتبر أن وظيفة الدولة معقودة على تحقيق اللذة والبعد عن الألـــم . كمـــا أنه أوكل إليها مهمة تحليل أسباب الألم ومحاولة تلاشيه واعتبر الوصول إلي السبب وامكانية تلاشيه يؤدى إلي السرور . الذى بدوره يؤدى إلي الاستقرار .

٢- **غـــايـــة الإنســـان البحـــث عن السرور والبعد عن الألم** : إذا كانت هذه الغاية التى ينشدها للأفراد كلها . فإنه بالتالي يؤدى إلي مبدأ التعاون ، ويصبح الجميع وراء هدف واحد .

٣- **علـــى المشرع أن يكون على دراية بمسببات السرور والألم** : بحيث يكثر من الأول ويقلل من الثانى .(١)

أى أن بنـــتام يـــرى أن الحكومة من خارج جماعتها عاجزة عن التشريع والتعبير عن القوانين التى تلائمهم . ولذلك فلا يصلح أن تستورد قوانيناً أو نظاماً واحداً أو حاكماً من خارج الجماعة .

وقـــد تبيـــن مـــن دعائم فلسفته . أن أى تشريع يقوم على هذا التقسيم . يؤدى إلي الصالح العام مع وجـــود قـــوة تنفيذية لمراقبة التشريع ، وإلا أصبح تشريع بلا حماية . وقد ذكر بنتام بأن الإنسان يمارس حريته خشية ضرر يلحق بالجماعة . وهذا يؤدى إلي التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة .(٢)

وقـــد رحـــب المجـــتمع الإنجلـــيزي بـــآراء بنتام مما ساعد على انتشارها فى المجتمعات الأوربية واتخذوهـــا أساساً للتشريع . وقد استرشد بها فقهاء القانون والسياسة فى تقنين القوانين وسن الدساتير . كما كـــان لهذه المبادئ الترحيب ، **حيث وجد الشعب الإنجليزي ضالته فى عدم تقييد حرية الفرد . لأنها مطمع الآمال فى إنجلترا منذ قرون طويلة .(٣)**

١- **مارسيل بريلو** : جورج ليسيكية ، تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص: ٣٨٨

٢- **اسكندر غطاس** : أسس التنظيم السياسى ، دراسة تحليلية مقارنة

[القاهرة : دار الهنا للطباعة والنشر ، ١٩٧٢] ص: ٥٨

3- **Laski** : Political Thought in England from Locke to Bentham [London , 1947] p.p.:47-51

تقييم الحكومة فى فكره :

يـــرى بنـــتام أن الحكومـــة الحقة هى التى تستمد سلطتها من المنفعة ، التى يمكن تحقيق تشريعاتها لإسعاد رعاياها ، وليس كما يدعى الكثيرون أنها تستمد السلطة من رضا المحكومين .(١)

ولـــم يهتم بشكل الحكومة . بل أرجع أن الشكل الصالح هو من له القدرة على تحقيق أوفر قسط من الســـعادة لأكـــبر عـــدد من أفراد المجتمع . وأن الشكل الديمقراطي هو أقدر الأشكال فى نظره قدرة على تحقيق هذا المطلب الذى ينشده للجميع .(٢)

بذلـــك فقـــد أرجع مبدأ السيادة إلي الحكومة ، وأشار إلى مهمتها التى تقوم على تحقيق مبدأ الثواب والعقـــاب . وكلاهمـــا يـــؤدى إلـــي نشر السعادة وتخفيف الألم . بحيث لا يعلو صالح الفرد على صالح الجماعة .(٣)

ولمـــا كانـــت الحكومـــة عـــنده صـــاحبة السيادة ، وصاحب السيادة فى الدولة هو صاحب الإرادة العلـــيا . والمقصـــود بعلو الإرادة لا سبيل له سوى أن الأوامر التى تصدر عن تلك الإرادة تكون موضع القبول والطاعة . لأنها تهدف للصالح العام وتعمل على تحقيق المنفعة ونبذ الشر .

فلكي تؤهل لهذه المهمة تنحصر أهدافها فى الآتي :

١- **البقاء** : يقصد بهذا عدالة النصوص ووضوحها
٢- **الرخاء** : أن تكون جادة فى تحقيق كل ما يحقق اللذة والبعد عن ما يجلب الألم
٣- **الأمن** : مراعاة أمن وسلامة المواطن حتى يكون دافعاً على الاستقرار والإخاء بينهم
٤- **المســـاواة** : الكل أمام نصوص القانون الواضحة سواء ، لا يغمض القانون عينه عن قوى ، ولا يدير ظهره لضعيف ويهمشه .

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ٩٧

٢- **محمد جلال شرف، على عبد المعطى**:فى الفكر السياسى فى الإسلام- شخصيات إسلامية، مرجع سابق ص: ٣١٤

- **Leslie lipson** : The Democratic Civilization [Oxford Unvi , press, 1967] p.51

٣- **بطرس غالي ، محمود خيرى عيسى** : المدخل إلي علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٠٩ – ١١٠

- **J. Harvey and Bather** : The British Constitution [London, 1969] p.40

ومــن مظاهــر محبــته للمســاواة . قادتــه إلـــي معارضــة القسمة المتساوية ، وكذلك حرية الوصية ، كما عارض الأرستقراطية الوراثية . وأن يدافع عن الديمقراطية بما في ذلك تصويت النساء.

وأن هــذا لا يتأتـــي إلا بوضـــع حدود للحريات عن طريق التشريع ، ولضمان تحقيق ذلك . علي المشـــرّع أن يراعـــي العدالـــة فيما يتخذه من قوانين . مثل قانون حماية الأفراد من الآلام والتي لا تتفق والكـــرامة الإنســـانية. مثل إلغاء جلد النساء وإلغاء تجارة الرقيق ، وعدم إغفال قوانين تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، وكذلك الحرية الدينية .(١)

الفصل بين السلطات

نـــادى بعـــدم تركـــيز الســـلطة فـــى يـــد فـــرد بعينه ، ويجب توزيع السلطة حتى تعطى فرصة للمشـــاركة . والشـــعب هو صاحب السيادة (وأن السلطة تنبع من مصادر أربعة مميزه : سياسية - دينية أخلاقية ثم جسدية) لانه مصدر السلطة .

كمـــا أشـــار بأن طول مدة السلطة يؤدى إلي جمود القوانين ورتابة النظام (وكذلك إعطاء فرصة للمشـــاركة ، والاســـتفادة بالخـــبرات وتحســـين الـــنظام كمـــا يشـــير إلي ديمقراطية النظام ولذلك يجب الـــتجديد بالانـــتخاب المباشـــر كـــل فـــترة . وأن للفـــرد حـــرية التعبـــير عـــن رأيه بعيداً عن تجاهل حقوق الآخرين عليه .

ولقـــد أشـــار أيضاً إلى ضرورة احترام حرية الساخطين على السلطة وإعطائهم فرصة التعبير عن آرائهـــم ، عـــدا اللجوء إلي وسائل التخريب وإحداث الشغب . فإن فى ذلك قد يؤدى إلي كسب مؤيدين من الأغلبـــية . لانـــه فـــى حالـــة تجاوزهم إلي المقاومة المسلحة . يصبح من حق السلطة أن تلجأ إلي نفس الأسلوب لقمعهم وإجبارهم على الخط الذى ارتضته الأغلبية .(٢)

وبوجـــه عـــام يرفض بنتام تماماً الوقوف فى وجه الحاكم بالتخريب والتمرد فى حالة انحرافه . بل طالـــب بالتعبـــير الســـلمي والدعـــاء بالصـــلاح . كمـــا ذكـــر ذلك أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ق.م) وأخذ به روســـو (١٧١٢-١٧٧٨) وتأثر بها بنتام . الذى أشار قائلا إن الأمن والهدوء من الأحسن أن نعيش فى كنفهما ، والثورات والعواطف نقرأ عنهما فقط .(٣)

١- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الأول ، الفلسفة القديمة ، ترجمة د / الشنيطي [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧] من ص: ٤١٥-٤١٧

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل فى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١١٣

– **عبد الفتاح العدوى** :، الديمقراطية وفكرة الدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٧-٢٧٩

– **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة فى الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٧

٣- ———— : الإرادة العامة فى الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٨

ب - جون أوستن AUSTIN

أ- حياته وشخصيته: من رواد المدرسة القومية وإنجليزي النشأة (١٧٩٠ - ١٨٥٩) بدأ حياته جنديا ثـم اعـتزل الحياة العسكرية وعكف على دراسة القانون والأخلاق ، حتى وصل إلي كرسى الأستاذية فى لندن . تتلمذ على يد بنتام .(١)

مبدأ السيادة وعلاقته بالقانون الطبيعي :

كـان كشأن غيره من الباحثين والنقاد . فقد عارض أوستن نظرية العقد الاجتماعى ، أشار إلى أنها نظـرية وهمـية لا أسـاس لها فى التاريخ . وأنها عبارة عن قيد أعطاه الشعب برضاه ليضعه الحاكم فى عنقه.

كمـا يـرى فـى علاقة الحاكم بالرعية علاقة فوقية لا يحكمها قانون . القانون الصادر من الحاكم للـرعايا مطاليبـن الالتزام به . والحاكم ليس عليه أدنى التزام بالقانون . لانه لو التزم أصبح مجرد تابع للشعب وليس صاحب سيادة . والعلاقة بينهما حاكم بمحكوم ليس إلا .(٢)

وأن مـا دفـع أوسـتن إلـي المـناداة بـأن العلاقة بين الحاكم والرعية ، ليست إلا علاقة حاكم بمحكـوم . يـرجع ذلـك إلـي تأثره بقول ميكيافيللى الإيطالي (١٤٦٩-١٥٢٧) فى كتاباته على الحاكم بالابـتعاد عـن أسـلوب مـا يجـب أن يكـون عليه الحال . والتركيز على ما هو كائن . وترك التقدير للحـاكم . أي أنه يحق له استخدام القوة فى أى وقت يراه ، سواء موافقة المحكومين أو رغما عنهم ، وإلا لما استطاع حاكم إقامة سلطته وتدعيمها . ولفشلت الحضارات الكبرى فى إرساء دعائمها .

إلا أن ميكيافيللى عندما أشار إلي اللجوء إلي القوة ليس بأسلوب مطلق .لكنه أشار فى أربعة حالات مطلقة السلطة هى .

١- فى حالة إنشاء دولة جديدة . ٢- المحافظة على إبقاء نظام حكم

٣- التبشير بدين جديد . ٤- فى فرض الضرائب . متأثراً بقول الراهب سافونارولا : الأنبياء المسلحون ينتصرون ، بينما يتعرض الأنبياء غير المسلحين للدمار دائماً .

ومـع ذلـك فقـد تراجع ميكيافيللى . وأشار إلى أن الاستبداد واستخدام القوة لا يعمر طويلا ، وأن رضـا المحكومين عاملاً هاماً أيضاً فى تأمين الحاكم ضد المؤامرات ، وإلا فعليه أن يخشى من كل إنسان ومن كل شىء ، لأن فساد أية حكومة يبدأ عادة بفساد المبدأ التى تقوم عليه .(٣)

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ١١٧

٢- **على عبد القادر** : تطور الفكر السياسى ، طبعة أولى [القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٤] ص: ٨٣

- **Ogg**.: European Yovernment and Politics [U.S.A , 1959] p.17

٣- **موسوعة العلوم السياسية** : جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، مرجع سابق من ص : ٣٦٤ - ٣٦٦

- **Cook J** .: History of Political Philosophy from Plato to Burke [N.Y 1964] p. 63

- **Skinner Q** .: Machiavelli [London , 1964] p. 63

ويؤخذ على أوستن أنه ذكر أن السيادة مبدأ مطلق للحاكم . والعلاقة وظيفية بين قائد وتابع . فقد أغفل العادات والتقاليد والعرف السائد .(١)

إلا أنه تدارك القول متفقا مع ميكيافيللي . نسلم جدلا بأن الحاكم فى حالة أنه لم يزن أحاسيس الشعب وقوة إرادته فيكون مالا يرضاه الشعب لا يفرضه عليه المشرع والتشريع مصدر القانون . لأنه ليس من الممكن وجود استبداد مطلق . كما يستحيل وجود شعب يعيش فى معزل عن جيرانه ، فلا بد من التعاون حتى يكتب له الاستقرار والبعد عن القلق .(٢)

ثانيا: المدرسة الاشتراكية

يقوم الفكر الاشتراكي على محاربة كل مظاهر الظلم بوجه عام . ومحاربة الطغاة وإقرار حقوق الفقراء والضعفاء الأبرياء . ويرجع أصله التاريخى إلي ما قاله أفلاطون (٤٢٩-٣٤٧ق.م) فى كتابه الجمهورية من إقامة مجتمع مثالي (المدينة الفاضلة) يخلو من الآثام التى تشين المجتمع الواقعي . والاشتراكية بمعناها العام ما جاءت إلا لحل المشاكل الاجتماعية .

ولما كانت الاشتراكية بوجه عام وليدة الثورة الصناعية . إذ أنها ما نشأت إلا كمحاولة لإصلاح المفاسد من تكدس الثروات فى أيدى القلة والأكثرية معدومين تقاسى من شظف العيش والحرمان من ضروريات الحياة .

والثورة الصناعية ثورة فكر قبل أن تكون ثورة مادة . فكر بالمطالبة بإنقاذ العمال من سيطرة الرأسمالية .(٣)

ولما كانت الثورة الصناعية ثورة أخلاقية يرجع الفضل إليها فى ظهور المبدأ الاشتراكي حتى لا يؤدى استغلال القلة للكثرة . فالغنى يزداد غناً والفقير يزداد فقراً . مما أخضع أعداداً كثيرة من الرجال والنساء لشرور الحياة من الناحية المادية والمعنوية .

وعليه فإن الثورة الصناعية ثورة أخلاقية أولا على قدر ما هى اقتصادية .(٤)

ونظراً لعدالة المذهب الاشتراكي وشعور الكثيرين بقيمته . فقد طالب المفكرون الاشتراكيون بضرورة تأميم وسائل الإنتاج لصالح جمهرة الأمة ، أى العمال الذين يجب أن يكون خيرهم غاية كل أمة . فبدعوا يعلنون حق العمال فى منتجات العمل على أساس من التعاون لا التنافس .(٥)

١- موسوعة العلوم السياسية : جامعة الكويت ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، ص : ٣٧٠

2- **Walter lippman** : The Good Society [Oxford Unvi . , Press , 1959] p. 43

٣- عبد الرحمن خليفة : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، من ص: ٤٣٩ - ٤٤٣

٤- محمد عبد المعز نصر : في الاشتراكية والديمقراطية

[الإسكندرية : مطبعة دار النشر للثقافة ، بدون سنة طبع] من ص : ٣١ - ٣٣

5- **Kraminck Isac** Essays in the History of Political Thought [N Y . , 1969] p. 45

من ذلك يتبين أن الاشتراكية تدعو بصورة عامة إلي تحقيق أخوة إنسانية ، وتكافؤ اجتماعي وملكية جماعية وفردية تلتزم بالعمل لرفاهية المجموع . كما يقول المفكر الإنجليزي كول KOLL ويتسائل متى نصل إلي هذا ؟ الرأى أنه عندما يعمل كل منا بقدر طاقته لا بقدر حاجته .(١)

مـــن تلـــك المقدمـــة عـــن الفكـــر الاشتراكي . يجدر بالباحث أن يتطرق لبعض مفكرى المدرسة الاشتراكية . لكى يتبين مدى ارتباط هذا الفكر بقواعد القانون الطبيعي من الوجهة السياسية .

ومن المفكرين الذين سوف يتعرض لهم الباحث هم :

١- سان سيمون SAN SIMOON (١٧٦٠ - ١٨٢٥)

فيلســـوف فرنســـي . ولد بفرنسا (١٧٦٠) يرجع أصله إلي طبقة النبلاء . وكان من أوائل مـــن وضعوا أسس الاشتراكية الحديثة (حل المشكلات الاجتماعية) نسب إليه البعض أنه ليس من رواد المدرسة الاشتراكية نظراً لموقعه الأسرى .

إلا أن الغالبـــية لا تذهـــب نفس المذهب ، لأنه تبنى قضية الحرية ودافع عن الأمريكان فى ثورتهم ضـــد الإنجلـــيز . دعـــا إلي العمل واعتبره قوام المجتمع ، ويعيب على الكسالى ويلفظ الكسل ، ويعتبرهم طـــبقة طفيلـــية يعيشون على عرق الآخرين . ونادى بمبدأ الثواب والعقاب على قدر جهد الإنسان وعمله ومشاركته فى البناء ، كما دعا إلي إلغاء مبدأ التوريث ، لأنه يتيح للإنسان أن يمتلك دون عناء وبذل (٢)

أنـــه لا يلغـــى شرعاً ولا يقر باطلاً . بل أنه يحث الفرد من بداية حياته العمل والمشاركة حتى لو حصـــل علـــى جـــزء مـــن الثروة المتروكة . يكون قد أصابها عن طريق تعب ومشقة وعناء يتلذذ بقدر حصوله مقابل ما عاناه على قدر طاقته .

إن العمـــل هو المعيار الأول للتقدم الاجتماعى عند سان سيمون ، وإن اختلاف الأجر على قدر ما يؤديه العامل من عمل وطبيعته .

- نادى بالمحافظة على حقوق الملكية الخاصة . بحيث تكون فى حدود القدرة على استخدامها
- المجـــتمع يـــتكون مـــن طبقتيـــن طـــبقة الصـــناعيين Les Industricls ، وتضم أصحاب الأعمال والعمـــال معاً . طبقة الطفيليين Les Oisifs من النبلاء وغيرهم من السادة ، ويعيشون على سواعد الطبقة الصناعية .
- أول واجـــبات المجـــتمع ممثلاً فى الدولة . هو تنظيـــم استـــخدام وســـائل الإنتـــاج طبـــقا لتخطيط شاملٍ ، بحيث يمكن الاستفادة من آخر الاكتشافات العلمية والتكنولوجيا لمصلحة المنتجين .(٣)

١- **عبد الرحمن خليفة** : دراسات في الفكر السياسي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦] ص: ٣١٤

٢- ــــــــــــ : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، من ص : ٤٤٦ - ٤٤٨

٣- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٢١٠ - ٢١٢

- واقترح سيمون نظاماً للتأمين الاجتماعي لتزويد العامل بوسائل آمنة متصلة بالمعيشة
- إلغاء عمل الأطفال ، وكذلك عمل النساء فى النوبات الليلية إلا فى أعمال تتطلبها طبيعته
- تحديد ساعات العمل باثني عشرة ساعة فى اليوم
- الحق فى يوم للراحة فى الأسبوع
- للدولة دور كبير فى التنظيم الاجتماعى والاقتصادي من أجل رفعة مستوى رعاياه .(١)

يـبدو مـن هـذا أن سـيمون مصـلحا اجتماعـياً . كما يرى أن المجتمع يتدهور ، فيجب إعادة تنظـيمه ، وهـو لا يـتم إلا بسلطة روحية توحد بين العقول . وهذه السلطة عند الواقعين (التجريبيين) ليسـت الكنيسة . بل العلم الذى يضع حداً لفوضى الأفكار ، ويوفر أسباب التنظيم والتعمير وينهى إلي دين جديد . يتفق ذلك مع مبدأ الجزويت *** .(٢)

والدولة أمر ضروري لرعاياها لصالح المجموع . كما يلزم نشأتها على الأساس العلمى . إذ اعتبر أن التقدم العلمى هو السبيل المثالي لتطوير المجتمع .

فإن العلماء ورجال الصناعة يجب أن يكونوا قادة المجتمعات مالهم من قدرة على التخطيط وتطبيق الفكر . كما أشار بأن الصناعة هى عماد التقدم والرفاهية .(٣)

١- **محمد عبد المعز نصر** : في الاشتراكية والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص: ٣٥

- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٩٨

٢- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة ، مرجع سابق ، ص : ٣١٤

*** الجـس جنـتم (الجزويـت) جماعـة مـن الـرجال والنسـاء مـنطلقها مـن جنـيف بسويسـرا (١٥٤٠) بهـدف تنقـية الكنيسـة مـن الأخطـاء والأغالـيط وتعلـيم الـناس الفكـر الكاثوليكـي تعلـيماً صـحيحاً . وأيضاً جاء ليتحدث عن مسئولية الدين تجاه ما يعنه الشعب من قضايا الفقر والجوع وكذلك المطحونين والمحروميـن مـن البشر . Concientizatin وقد حققوا نجاحا ملحوظا في عدد من البلاد الأوروبية مثل بولندا والمانـيا فـي العـودة بالناس إلي جادة الإيمان السالف مما دفع لاهوت التحرير أن يأخذ مكانة أساسية في فكر المجـتمع المعاصـر." د / غنيمة ص: ١٥٩ ، د / صمويل حبيب ، لاهوت التحرير - دراسة وتقيم ، بدون سنة طبع أو نشر "

٣- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٤٦

لقـد كـان لآراء سـيمون السبق المتميز فى مجتمعه . وكأنه قرأ أفكارا وتحسس مشاكل اللاحقين عليه . حين أراد أن تنشر مبادئه خارج وطنه ، لعلاج المواقف الاقتصادية والاجتماعية المتردية .

وفـي المجـال الاقتصادى فقد دعا الشعوب الأوربية إلي البحث عن المصلحة المشتركة لكل قارة لـتفادى الصـراعات والحروب ، ثم محاولة الوصول إلي نوع من التكاملية بين أقطار القارة . ولعله كان يتنبأ بما يسمونه الآن السوق الأوربية المشتركة*** .(١)

ولعـل ما نادى به سيمون أيضاً من تخطيط المجتمع والاستفادة بالطاقات ودورها فى تحقيق رفاهية الشـعب ، وتحديد من يعمل ومن يعيش على عرق غيره ، وأن من يملك لا بد من قدرته على استغلال ما يملكه ، والعدالة فى توزيع الأجور ، والدولة ودورها فى حماية الحريات وتحقيق العدالة .

ذلك من أسس ومبادئ القانون الطبيعي . الذى يرمى إلي الحريات والحقوق الطبيعية .

٢- روبرت اوين ROPART OWIN (١٧٧١ – ١٨٥٩)

رائد من رواد المدرسة الاشتراكية التعاونية ، وصاحب فكرة القرى التعاونية . ولد بلندن من أسرة عـريقة ، ومـن أحـد المصـلحين الاجتماعيين . كان كثير التنقل بين البلاد ، مما أكسبه خبرة فى كيفية معالجـة المواقـف المخـتلفة الـتى تـؤدى إلـي الاسـتقرار . عمل بصناعة النسيج . وتملك مصانع بإنجلـترا .(٢) ثـم أقـام صـناعته على مبدأ الربح لا يستلزم الاستغلال . مما أداه إلي التوسع الترفيهي المناسـب للعمال . طالب بإصدار التشريعات التى تحد من استغلال العمال والتى تقلل من سوء الأوضاع السـيئة السائدة فى مصانع إنجلترا . هاجم كل ما يؤدى إلي الشرور الاجتماعية مثل المنافسة الحرة . لما كانـت طـبائع الناس نسبية ، وأنه بإقامة النظم والمؤسسات . ينتج الصراع الاجتماعى . فلكي يعمل على تقلـيل الفجـوة بين الناس . قدم الغذاء الروحي ، مما جعل الاطمئنان والزهد علاجاً للصراع بينهم ، كما اهتم بالصناعة فجعل لها نصيباً فى القرى التعاونية .(٣)

١- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٤٨

*** يقصـد بالسـوق الأوربـية المشـتركة : أنها معاهدة دولية تجارية ، أصبحت سارية المفعول منذ أول يناير ١٩٤٨ . وتتضـمن أربعون من حكومات الدول هي الأطراف المتعاقدة في المعاهدة عند بدأ سريانها . وتحوز هذه الـدول علـي حوالـي ٤/٥ التجارة العالمية ، هدفها المساعدة في الارتفاع بمستوي المعيشة ، وتطور موارد العـالم ، ودعم التنمية الاقتصادية والتوسع في الإنتاج وتبادل السلع (موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ٨١٥ – ٥١٦

٢- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٤٩

٣- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ٢١٣ – ٢١٥

بعد أن قدم الأفكار والاقتراحات قام بتطبيق الفكر فى مجاله أشار بما يلى :

١- طالـــب صاحب العمل بتدبير مسكن مناسب للعمال ، وتحمله لنفقات أولاده فى التعليم ، وإتاحة الفرصة للعاملين بشراء ما يلزمهم بأسعار مناسبة .

٢- كمـــا شـــملته الـــرأفة بالأطفـــال ، حيـــث أشـــار إلى عدم تشغيل من تقل أعمارهم عن عشر سنوات ، والنوبات الليلية لمن يقل سنه عن ثماني عشرة سنة .

٣- كمـــا حـــدد ساعات العمل اليومية بعشر ساعات فى اليوم . وأحقية العامل فى يوم راحة خلال أســبوع عمل ، كما آمن بقدرة البيئة على تشكيل الفرد ، وبقدرة التشريع على إحراز الإصلاح المنشود فى المجتمع ، حتى وافته المنية فى ١٨٥٩.(١)

تقييم آراؤه وعلاقتها بالقانون الطبيعي

- إن ما نادى به أوين من أفكار فى الإصلاح الاجتماعى . فقد آتت ثمارها ، حيث انتشرت الأفكار والتنظيمات التعاونية بين العمال . وتكونت أول جمعية تعاونية عام ١٨٢٠ ووصل عددها فى غضون عشر سنوات ٣٠٠ جمعية .
- وكان لآرائه السبق فى أمريكا وإنجلترا ، حيث أقيمت مجتمعات عمالية على أساس المفاهيم التعاونية. لم يقتصر نشاطه على الميدان التعاوني . بل امتدد إلي توطيد خيوط التعاون بين العمال وأرباب العمل فقد كون جمعية أسماها (**جمعية البعث الوطني**) مفادها الفصل فى المنازعات وتقليل الصراعات بين العمال وأرباب العمل ، لا سيما أن العمال قد حصلوا على حق الإضراب ، وقد مارسه فى ولاية جلاسجو فى الخامس من أكتوبر سنة ١٨٣٣.(٢)
- وإجمالاً فإن أوين أفلح إلي حد بعيد فى إحياء المشاعر الطيبة ناحية العمال ، حيث إن العامل كان قد أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً .

وأصـــبحت آراؤه فيما بعد مناراً وإلهاماً لمن يرتاد هذا المجال التعاوني الاشتراكي . ولكن التساؤل عـــن نظـــام الحكم التنظيمي فى القرى التعاونية التى انتشرت صيتها فى أنحاء الدول الأوربية . والتى لم يتضح فى فكره . أم أنها شعارات كانت تثار فى التجمعات العمالية من أجل موقف يريد تحقيقه ؟

- يـــبدو أنها واقع والدليل على ما تأسس من الجمعيات التعاونية فى الوسط العمالي . من آرائه وأفكاره يبدو أن فكره قد ارتكز على أساس القانون الطبيعي وقد أخذ به.

١- **عبد الرحمن خليفة** : **مقالات سياسية** ، مرجع سابق ، من ص : ٤٥٢ - ٤٥٤

٢- ــــــــــ : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٥٦

- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص: ٢١٥

٣- شارل فوريه CHARL VOURIEAU (١٧٧٢ - ١٨٣٧)

فيلســـوف فرنســـي من رواد مدرسة الفكر الاشتراكي . ولد بفرنسا (١٧٧٢) . نادي بالاشتراكية الزراعــية . وقصد بها إقامة مجتمعات بينهم مصالح مشتركة تقوم علي الزراعة وتبادل المنافع. لأنها هي الحل الأوحد لمعالجة المشاكل الاجتماعية .

- كان يعمل تاجر فلمس جشع التجار وتحكمهم في مقدرات الإنسان . فدعي إلي تحرير الفرد من كل سيطرة أو قيود بغض النظر عن نوعيتها .

- ساند إلغاء المنافسة الحرة التي نادي بها (سيمون - أوين) . واعتبر الصراع أقرب إلي الطبيعة الحيوانية منه إلي الطبيعة الآدمية .
- أشار بمنع الزواج . ووضع نظام بديلا اعتقد فيه أنه أكثر حرية . (١)
- كما نادي بتكوين مجتمعات صغيرة متكيفة بذاتها (علي غرار المدينة الفاضلة عند أفلاطون) وتوفر لأعضائها كل ما يتيح لهم من حياة بسيطة ، تقوم علي الزراعة وليست علي الصناعة.
- نادي بوضع نظام للحوافز حتى يفرق بين المجد والمتكاسل ، كما نادي بتخفيف العبء علي الفرد والعمل علي راحته النفسية . لما لها من تأثير علي النمو الطبيعي علي الفرد ، وإتاحة الفرصة أمامه للخلق والابتكار ، كما تنمي فيه الولاء لنفسه ومحيطه .
- كما أشار بضرورة السلطة السياسية لتنظيم العلاقة بين الأفراد . (٢)
- أشار فوريه بأن الزراعة هي الأساس الفعال في حل المشاكل الاجتماعية ، وكذلك تهيئة الظروف المناسبة للحياة الاجتماعية السليمة . وليست الصناعة كما يري سيمون .

ويعلـــق أستاذنا الدكتور خليفة قائلا : إن الزراعة هي العلاج لكل المشكلات الاجتماعية . حيث إن الــزراعة فـــي رأيه هي مصدر سعادة الإنسان ورفاهيته ، وهي الهيئة الإلهية لبني البشر. (٣) والزراعة هـــي قوام كل صناعة أي أن أساس الرفاهية هي ما تجود به الأرض مما عندها علي خلقه . وقد يتساءل ساءل هل في العمل الزراعي جدية وتكاسل ، حتى يقدر نظاما حافزا .

القول : ما من عمل إلا وله سلبياته فالزراعة عمل ومبدأ الثواب والعقاب أمر جدّ لا جدال حوله .

١- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٥٩

٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٢١٢ - ٢١٣

٣- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٤٦٢

مذهب يقوم على المنفعة أو العمل المنتج ، وليس حكم العقل ، أي أن المنفعة هى المحك الوحيد لصدق الأحكام ، أو صواب الأفكار . لذلك فهو مذهب متسق فى الأخلاق والدين والميتافيزيقا .

وقـد قيل ليس ثمة قيمة لفكرة أو نظرية . إلا إذا تيسر لنا تطبيقها على الواقع الذى نلاحظه . فهى مذهب فى الحق . والحق يعنى اتفاق الفكرة وتطبيقها مع الواقع .

وأن الحق وظيفته خدمة البشرية ، ومقياسه فى مدى ما يحققه من نفع للإنسانية .(١)

ولقـد تطـرق للكـلام عـن البراجماتـية (شـارلز بـيرس ١٨٣٩ - ١٩١٤) ولـيم جيمس (١٨٤٢ - ١٩١٠) وجـورج هربرت ميد (١٨٦٣-١٩٣١) جون ديوى (١٨٩٩- ١٩٥٢) وجميعهم أمـريكان ، وقد أشاروا بأن المذهب البرجماتى يعبر عن الثقافة الأمريكية ولا يرجع تاريخه إلى أكثر من قـرن مـن الزمان . وهو ثمرة التفاعل بين الأفكار التى حملها المهاجرون إلى أرض خصبة واسعة ولابد أن يعـتمد الـناس علـى سـواعدهم وعلى عقولهم فى تذليل الصعاب التى يلقونها ، واستغلال الإمكانات الموجـودة تحـت أيديهم لتتيسر لهم عيشة رغدة . من أجل العمل والكفاح وحل المشكلات التى يواجهونها بالعقل .

إلا أن ولـيم جـيمس قـام بالدعوة لهذا المذهب ، فأضفي عليه قوة روحية لها تأثير قوى فى الفكر الأمريكي . فهو فعل عملي لا يعرف إلا التقدير العائد من الممارسة العملية .(٢)

١- **على عبد المعطى** : قضايا الفلسفة العامة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢] ص: ٥٥

- **على عبد الوهاب جعفر** : قضايا الفكر السياسى المعاصر [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة نشر] ص: ٤٨٠
- **محمود زيدان** : نوابغ الفكر الغربي ، وليم جيمس ، [القاهرة : دار المعارف ١٩٥٨] ، من ص: ٣٧-٤١
- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ١٢٦
- **Russell B.,** : Philosphy In The Twenieth Century [N.Y .,1955] p.59

٢- **رودلف متسى** : الفلسفة الإنجليزية فى مائة عام ، الجزء الثانى ، ترجمة د/: فؤاد زكريا [القاهرة مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٧] ، ص: ١١

- **إبراهيم مصطفى إبراهيم** : نقد المذاهب المعاصرة ، [الإسكندرية دار الوفا للطباعة ، ١٩٧٢] ، ص:٧٠
- **أحمد فؤاد الأهوانى** : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨] ص: ٨٤- ٨٥

ويـــرجع الأصـــل التاريخـــي للبراجماتـــية إلـــى الفكـــر اليوناني ، حيث تشتق من الكلمة اليونانية براجما PRAGMA وتعنى الفعل أو الممارسة العملية .

والمنهج البراجماتى محاولة لتفسير كل مفهوم باقتفاء ما يترتب علية هذا المفهوم عملياً . فهو منهج يقـــوم على العمل . وفيه أن الرجل الحكيم هو الرجل العملي ، يعرف كيف يعيش ويعرف كيف يعمل على تحقيق التوازن بين الرغبة من ناحية والظروف المحيطة من ناحية أخرى .(١)

ومما ساعد على تعمق الأخذ بالبراجماتية . ما قام به وليم جيمس بتوظيف علم النفس بالمنطق . وأوضح أن كل قضية تمس المجتمع قوامها الشعور الذاتي والإقناع المنطقي . ولا تقتصر على ميدان العلوم الطبيعية فقط بل تمتد إلي كافة العلوم الإنسانية .(٢)

بعد ما تبين من جدية المذهب البراجماتى وأصوله التاريخية وما يهدف إليه فسوف يتعرض الباحث لاثنين من رواد هذه المدرسة . حتى يتبين مدى علاقة فكرهما السياسى بالقانون الطبيعي وهما :

١- وليم جيمس (١٨٤٢-١٩١٠)

ولد جيمس بنيويورك فى عام ١٨٤٢ لأبوين أمريكيين . وكان أبوه قسيساً بروتستانتي . وتنحدر أسرة وليم جيمس من أجداد عصاميين اتجه بعضهم للزراعة ، وبرع بعضهم فى التجارة . فبميلاده استقل الفكـر الأمريكـي عـن أن يكـون تابعاً للفكر الفلسفى الأوربي . وبدأ الاستقلال بمقوماته ويشق طريقة وحده ، بحيث ساهمت فلسفة جيمس مساهمة أصيلة فى تطور الفكر الفلسفى الأمريكي . وقد وافاته المنية فى عام ١٩١٠ ميلادية .(٣)

1- **Willian James** : What Prigmatism Means ? [N.Y.,1907] p.13

- **Acastell Hafner** : Essays in Prigmatism [Landon ,1969] p.71

٢- **أحمد فؤاد الأهوانى** : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى ، مرجع سابق ، ص: ٩٠

- **John childs** : American Prigmatism and Education [N.Y.1957] p.43

٣- **محمد فتحي الشنيطي** : فى الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ٨٦-٨٨

- **محمود زيدان** : نوابغ الفكر الغربي ، وليم جيمس [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨] ص: ٨٥

تظهر أراؤه فى أهم مؤلفاته و منها :

١- مبادئ علم النفس (١٨٩٠) **

٢- إرادة الاعتقاد (١٨٩٧) ***

٣- البراجماتزم (١٩٠٧)

ويمكن إعتبار وليم جيمس من كبار المفكرين وذلك بإجماع الفلاسفة والمفكرين، حيث إستطاع التعبير عن النفعية كمبدأ في كتاباته مثل :

٤ - بعض مشكلات الميتافيزيقا على ضوء النظرية البراجماتية :

إن فى الإنسان ذخائر من الطاقة ، لا يمكن أن تستثمرها حياة هادئة رتيبة ، وإنما يبعث على إيقاظها وخــروجها إلــى الواقع حياة متدفقة متجددة التيار ، فإننا نحس ذلك لأننا خلقنا للنضال ، ومن أجل غايتنا يشــتعل الحمـــاس والنشاط اللذين يؤكدان إننا نعيش حياتنا ونساهم فيها ، فنطبعها بطابعنا ، وبذلك يضحي كل منا لإثبات وجوده .(١)

٥ - البراجماتية والدين :

يهــدف إلــى اســتخلاص قيمة الدين ، ومعرفة مغزاه . لأن الدين يثير فينا الشغف والتساؤل ، وعن طــريق المعــرفة الحقــة تزود الإنسان بثروة لا تنفد من الإعزاز والكرامة والجلد والكفاح وتقدير المحبة والسلام والسعى للسعادة .(٢)

وكــل هذه الحوافز لتقدم الإنسانية ، وهذا التقدم يدفعنا إلي النهوض بالمجتمع ، وهذا النهوض يعيننا على الحياة على الأرض فى سلام وتعاون .(٣)

١- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ٤١٦-٤٢٤

** "مــبادئ علــم الــنفس " مــن بعض ما جاء به أن الدماغ إله نقل تتصل بالجسم ، وإنها عبارة عن قوى وجدانية مباينة للقوى الجسمية . وأنه يجب الاعتراف بأن أعم قانون فى علم النفس هو قانون المنفعة .

*** " إرادة الاعــتقاد " أن الإلـــه الذى نقبل منه المدد . إله قائم بذاته كاف بفضائله ، لا يدخل فى علاقة مع الناس ، لأن الطبيعة مغايرة . الله حي لا يموت ، بينما الإنسان فان متناه.

٢- **على عبد المعطى** : قضايا فى الفلسفة العامة ،[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢] ص:٢٦٤

٣- **أميرة مطر** : فى فلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص: ١٤٢

ب – اتجاهاته وآراؤه السياسية

ولمـــا كانـــت مؤلفاتـــه تقـــوم معظمهـــا علـــى الاهـــتمام بالديـــن والأخـــلاق ،فإن نظرته للدين كانـــت نظـــرة أخلاقـــية . فـــالله فـــى المـــلأ الأعلـــى . وهـــو مهندس الكون ، وكل ما حولنا يزيد من اعتقادنا فى الله . وآثار هذه الآيات تقيم فى كوكبنا الصغير .

وهـــو يـــريد للـــناس أن يكونـــوا سعداء (وهذا ما نادى به بنتام ١٧٤٨ – ١٨٣٢) أحد فلاسفة المدرســـة القومية قائلا : إن وظيفة الحاكم إسعاد البشر . بذلك فالحاكم يختاره الله بالطبيعة وليس بذاتيته . بذلك فالحاكم ظل الله على الأرض . فإذا كان الاعتقاد فى الله يجعلهم سعداء . فهذا الاعتقاد صادق . بذلك فإن معارف جيمس الدينية معارف قلبية ويصدقها سلوكه ."(١)

إن نظـــرية جيمس هى محاولة لتشييد بناء فوقى للاعتقاد بآيات الله ، وأن يجعل الناس يفكرون فى خلـــق الله . لأن الـــناس يعيشون فى صورتين مشتركتين .أحدهما قلق من الشر والألم .. والأخرى شعور بالنجاة من القلق بفضل قوة عليا .

كمـــا أشار إلى أن عناية الله كفيلة بتغيير مصير الإنسان . لأن هناك موجوداً أعظم منا نستطيع أن نسميه الله أو الألوهية .

ومـــن ناحـــية المســـائل الدينـــية ودورها فى الكون الطبيعي ، مما يجعل العقل البشرى قادراً على اســـتيعابها لوضـــوحها والاقتناع بها (متأثراً بقول بنتام . وضوح النصوص وبساطتها يؤدى إلي الاقتناع وعدم التعارض) .(٢)

ولمـــا كانـــت فلســـفته تقوم على الاهتمام بالدين والأخلاق ، وأن هناك موجوداً أعظم مهندس الكون وراءـــيه . كمـــا أبـــرز فـــى بعـــض مؤلفاتـــه أن العمـــل أمر مقدس ومفروض وكذا إخلاص النية أمر واجب . يتضح مدى تأثر الفيلسوف الأمريكي فى آرائه واتجاهاته الفكرية بقواعد القانون الطبيعي .

١- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص: ٤٧٢-٤٧٥

٢- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ٤٢٠

– **أحمد فؤاد الاهوانى** : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى ، مرجع سابق ، ص : ٨٩

– **محمود زيدان** : نوابغ الفكر الغربي ، وليم جيمس ، مرجع سابق ، ص: ٨٩

٢- جون ديوى ١٨٥٩-١٩٥٢

ولـــد ديوى فى مدينة برلنجتون Burlington فى أكتوبر ١٨٥٩ بأمريكا . وتلقى تعليمه فى جامعة فرمونـــت Vermont ثـــم انـــتقل إلـــى جامعـــة جونـــزى .Johns Univ حيـــث تتلمذ على يد جورج موريس . أول من لقنه الفلسفة الهيجلية (تقوم على تفسير الكون تفسيراً عقلياً وتسوده الروح المطلق . أو الله تعالى من خلالها يصل إلى حقيقة شاملة كاملة تصلح فى كل زمان ومكان) .(١)

كمـــا حصـــل علـــى الدكـــتوراه عـــام ١٨٨٤ فـــى موضـــوع علـــم النفس عند كانط الفيلسوف الألمانـــى (١٧٢٤ - ١٨٣١) . ثـــم حصـــل على درجة الأستاذية بجامعة ميتشجان حتى أصبح زميلا لأستاذه جورج موريس .

ولقـــد تشـــكل فكر ديوى أساسا عندما تأثر بفلسفة هيجل . خاصوصا فى قوله بالروح المطلق الذى يـــتجلى عبر الأنظمة الاجتماعية ، كما اكتشف أن هناك تأثيرا متبادلا بين البيئة والإنسان ، البيئة تؤثر فى ســـلوكه وتكسبه العادات والتقاليد والعرف ، والإنسان يخضع البيئة لصالحه ، أى أن هناك اتصالا وتأثيرا وتأثرا .(٢)

وكـــان ديـــوى من هواة التنقل فقام برحلات عدة الى بلاد كثيرة فى العالم منها أوروبا وخاصوصا إنجلـــترا وإيطالـــيا واليابان والصين وروسيا وتركيا حتى يكتسب من العادات والتقاليد ما أفاده فى كتاباته وطرح أفكاره . كما كان له الحظ فى التدريس فى عديد من جامعات أمريكا .(٣)

وشـــارك فـــى الســـلطة لقضـــايا السياســـة الهامـــة ، حيـــث دافع عن قضية طرد برتراند راسل الإنجلـــيزي (١٨٧٢-١٩٧٠) مـــن جامعه مدينة نيويورك بسبب اشتراكه مع عدد من أساتذة الجامعات والمفكرين فى بريطانيا فى توقيع بيان يدعون فيه حكوماتهم إلى الالتزام بالحياد وعدم الدخول فى الحرب التى كانت وشيكة الوقوع .(٤)

١- **إبراهيم مصطفى إبراهيم** : نقد المذاهب المعاصرة ، مرجع سابق ، ص: ٢٨٣

٢- أميرة مطر : **فى فلسفة السياسية** ، مرجع سابق ، ص: ١٤٣

3 - **White Head** : In Philosophy of Jhon Dewy [N.Y., 1932] p.53

٤- نصار محمد عبد الله : فلسفة برتراند راسل السياسية
[القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨] ص: ٩٩

كمـــا كـــان مـــن نشاطه السياسى . أنه كان من دعائم الحزب الليبرالي لنيويورك (الحزب الليبرالي يقـــوم علــى أن السلطة السياسية لها حدود . يجب ألا تتعداها وإلا اعتبرت تصرفاتها غير شرعية، ويحق للناس إما أن يطيعوها أو يتمردوا عليها) وقد وآفاته المنية فى ١٩٥٢.(١)

أهـــم مؤلفــــاته:

عقيدتي التربوية (١٨٩٧)

اعتـــبره جـــزءا من فلسفته الاجتماعية العامة. أشار إلى أنه يجب أن تقوم التربـــية علـــى أساس المقدمة القائلة . بأن كل تفكير حقيقي ينشأ عن مواقف .ومعنى هذا أن تربيتنا لطفل عـــن طـــريق إخضاعه لتعليم صارم مقنن فى المهارات الأساسية الثلاث (القراءة–الكتابة والحساب) فهى طريقة فى السير من القمة فنازلا.

إمـــا إذا كان للتربية أن تسير من القاع فصاعدا، فعليها أن تكيف نفسها وفقا لما يشعر به الطفل من مشكلات حقيقية.

وأن التربـــية: تعلمــــه ابتكار الفروض واستخراج نتائجها وتمحيصها بالممارسة الفعلية (متأثرا بقول روسو١٧١٢-١٧٧٨ فى كتابه إميل التربية).(٢)

كتاب فى الديمقراطية والتربية (١٩١٦)

هدفـــه الأســـمى توضـــيح أفكـــار الناس لمواجهة صراعاتهم الأخلاقية والاجتماعية فيما يواجهونه من أيام مقبلة حتى يمكنهم التكيف مع الصراعات .

وأهـــم مـــا أشـــار إلـــيه أنـــه لا خير فى نظرية تعيش فى أذهان أصحابها ولا تنتقل من الفكر إلى الواقـــع . كمـــا أفـــاد بأن التربية هى أساس التقدم والإصلاح ، ولو كان هناك نقص فى التربية لأدى إلى الانحطـــاط فـــى الأخـــلاق ، كمـــا يجـــب أن نخضـــع لقـــوة القانون القائم على العدل مما يسعد الحاكم والرعية .(٣)

والتربـــية الـــتى تـــبدأ علـــى أسس سليمة ، مبعثا لتحسين العلاقات والحفاظ على السلام ، وتطوير الضـــمير الإنساني لما فيه خير البشرية جمعاء .(٤) وكان لأهمية التربية . أنه أرجع استقرار المجتمع إلى أصولها ، حتى يكون هذا المجتمع ديمقراطيا إلى أبعد الحدود .(٥)

١- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص: ١١٧
٢- الموسوعة الفلسفية المختصرة : مرجع سابق ، من ص : ١٥١-١٥٣
٣- إبراهيم مصطفى إبراهيم : نقد المذاهب المعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ١٣٥-١٣٩
٤- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٣٠٩
5- **Fuller B.G.A.**, History Of Modern Philosophy (New Delhi, Oxford , 1955) p. 139

وكـــان من فيـــض مؤلفـــاته الآتـــي :

- علم النفس والمنهج الفلسفى (١٨٩٩) Psychology And Philosophy Method
- المدرسة والمجتمع (١٩٠٠) School And Sciety
- كيف تفكر (١٩١٠) How We Think
- تجديد فى الفلسفة (١٩٢٠) Reconstruction In Philosophy
- الفن كخبرة (١٩٣٤) Art As Experience
- الخبرة والتربية (١٩٣٨) Experience And Education

من هذه المؤلفات وتنوعه الفكري . إنما تدل على سعة فكره وتعايشه مع محيطه .

ومن أهم أقواله ما يلى

- إن علـــى الإنسان أن يعتمد على سلطة الحياة ولا يوكل أمره إلى سلطة غيبية . لان الإنسان هو محور الحياة الذى تدور عليه الحياة بشتى صورها .(١)
- إن المعـــيار الأخلاقـــي لا يمكن النظر إليه على ضوء المشاعر . بل الأخلاق تنبع من داخل الاهتمام الإنساني ، وتتميز بالتواصل وعدم التحيز وبالبقاء والثبات .(٢)
- كمـــا أشـــار علـــى الناس بتطهير النفس وتصفية القلب . وأن الإنسان ينازعه قوتان داخلية وخارجـــية . القـــوى الداخلية تفاعل بين الإنسان والطبيعة ، والقوى الخارجية التى تظهر فى الســـلوك وتفاعله مع عوامل البيئة الاجتماعية من عادات وتقاليد وعرف وخلافة من عوامل طبيعية .(٣)
- كمـــا صرح بأن الخطر كل الخطر .أن يهمش الناس الحقائق الكونية . متصورين أن القدرة الإلهية لا تدركهم فى حالة انحرافهم .(٤)
- إن العقـــل ليس أداة للمعرفة فقط ، بل هو ترفيه للحياة Pramating life وأن صواب الفكرة تكـــيفها مـــع حـــياة الأخرين ومعتقداتهم ، وليس مع حياة الفرد العملية فحسب . وأن كل ما يرشدنا إلي الحق فهو حق .(٥)

١- **أحمد فؤاد الاهوانى** : جون ديوى ، مرجع سابق ، ص: ٧٣- ٧٥

2- **White Head** ,In philosophy of John Dewey , Ibid : p. 46

٣- **إبراهيم مصطفى إبراهيم** : نقد المذاهب المعاصرة ، مرجع سابق ، ص: ١٤٥

٤- **برتراندراسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، مرجع سابق ، ص: ٤٨٨

٥- **على عبد المعطى** : قضايا الفلسفة العامة ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٣

يــرى ديــوى أن الفــرد بــدون علاقات اجتماعية لا يكون له كيان** . وهذا الكيان لا بد له من منظم . لأن ترك الفرد لشأنه قد ينتهى به إلي التورط فى الضرر والخطأ .(١)

كمــا بيــن أن التربية لا تقتصر على القدرات الفيزيقية ، وأن النمو معيار للأخلاق ، كما يرى أن مهمة الحكومة تهيئة الظروف المواتية لتنمية القدرات الإنسانية ومتابعتها .

وذكــر فليــب ميلانكتون الإنجليزي (١٤٩٧-١٥٦٠) إن الحكومة فى نظره من عمل الله ، مثلها مــثل دوران الشــمس وتعاقــب الفصول ودورة الأرض وخصوبتها . إنه تعالى هو الذى قال للملوك إنكم نوابى ، أى أنكم تحكمون وتستمدون السلطة من سلطتي .

وكمــا أن حــنا كلفــن الإنجلــيزي (١٥٠٩-١٥٦٤) إنه نسب إلى الله سبحانه التنظيم السياسى . فالملوك هم ظل الله على الأرض يمثلون ذاته .(٢)

بذلــك يعــد جون ديوى فيلسوفاً أمريكيا بلا منازع فى بداية القرن العشرين . وثالث أقطاب الفلسفة البراجماتية التى أسسها بيرس و وليم جيمس .(٣)

المنهج البراجماتى وعلاقته بتنظيم الكون فى نظره

أشــار ديــوى بــأن الإنســان نشــأ علــى الاعــتقاد المــألوف . لأن الكون له نظام محكم تسير علــيه الوقائع ، وتتبعه الحوادث والظواهر . وأن بعض الأشياء ملائمة وموافقة لبعضه البعض ، ولا يشذ شيء ما فى العالم عن ذلك الانسجام الملحوظ .(٤)

ونظــراً لاعتناء الفكر السياسى بالجانب الأخلاقي . فأن الحنان الإنساني من أكبر العناصر المؤثرة فــى الأمــور البشــرية . وأن منشأ الخطأ من قسوة القلب. قلب الإنسان على أخيه الإنسان كما حث على العمــل والبذل والعطاء لأنه لا جدوى سوى ثمرة العمل قد تبين من آراء ومجالات الفكر البراجماتى الذى تعــرض له الباحــث عــند وليم جيمس و جون ديوى . أن أفكارهما واتجاهاتهما كانتا ترتبط وتتماثل مع قواعد القانون الطبيعي .

١- **أميرة مطر** : فى فلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص: ١٤٣

** وقد سبقه في ذلك جرتيوس الفرنسي (١٥٨٣ – ١٦٤٥) قائلا: إن نشأة الحياة الاجتماعية قد أرجعها إلي ما أسماه (بالشوق الاجتماعي Appetitus socialism) وهي غريزية توجه الأفراد علي الاجتماع بمقتضى عقد إداري .

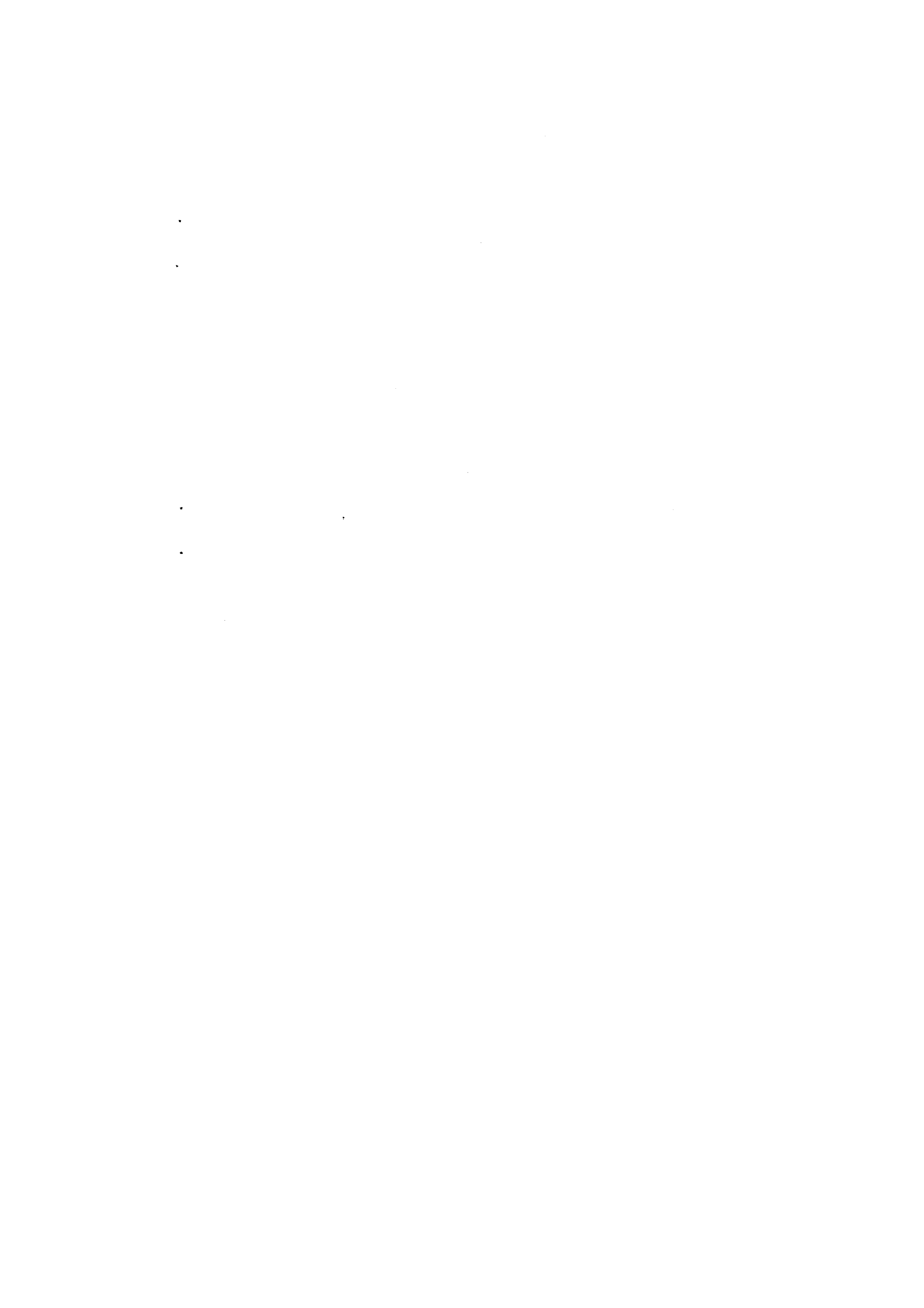
- Clark . G.N. , The Philosophy Of Sevententh Century [Oxford Ibid K 1974] p. 215

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٦٣ – ١٦٥

3- **Sidney Hook** : Jhon Dewey , An Intellectual Portrait [N.Y., 1949] p. 23

٤- **محمود زيدان** . وليم جيمس ، مرجع سابق ، ص : ٥٣

5- **Voltaire** : Zaire Tragedie les letters Française [Paris . 1986] p p 5 - 6



الفصل السادس

العولمة وعلاقتها بقانون الطبيعة

- مقدمـة
- مفهوم العولمة
- مظاهر العولمة

أ- المظاهر الاقتصادية
ب- المظاهر الاعلامية
جـ - المظاهر الاجتماعية و الثقافية
د- المظاهر السياسية
١- نظام الحكم
٢- الأحزاب السياسية
٣- العولمة و حقوق الإنسان

- الأصول التاريخية للعولمة في الحضارات

أ- عند القدماء المصريين
ب- عند اليونان
ج- عند الصين
د- عند الرومان
ه- العصور الوسطى
و - الحضارة الإسلامية

- - العولمة وعلاقتها بالفكر السياسي عند :

أ- جون لوك
ب- روسو

العولمة وعلاقتها بقانون الطبيعة

مـقدمــــة :

لـيس هـناك تعبير أكثر تداولاً الآن بين الكتاب والمفكرين والمعلقين على ما يجرى فى العالم من تعبـير" العولمة " Globalization أو " الكونية " Worldly ، وما يتصل بهما من إشارات متكررة إلي (المتغيرات الدولية) أو (العالم المتغير) ، وما شابه ذلك من تعبيرات تحمل كلها معنى معين ، وهو أن العـالم الآن يمـر بمـرحلة مخـتلفة جذرياً عما كان ، مما يتطلب منا سلوكاً مختلفاً اختلافاً جذرياً يتفق والمؤثرات المحيطة ، وإلا كنا جامدين متحجرين ، ولا بد أن يجرفنا تيار العولمة فى النهاية .

وقضـية العولمـة مـن أهـم وأحدث القضايا التى نالت اتساعاً وتداولاً بسرعة فائقة فى الأعوام القليلة الماضية .(١)

ويـرجع هـذا الاتسـاع والأهمية بظهور هذا المصطلح عام ١٩٩١م فى أحد المعاجم اللغوية . ثم تعاقبت صياغته فى مختلف اللغات وسرعان ما استحوذ على اهتمام الناس فى كل مكان من العالم .

كمـا يرجع هذا الاتساع و الأهمية لارتباطه بالتعبيرات العميقة والسريعة التى يجتازها الفكر فى شتى مناحـي الحـياة ، والتي تمس نواحي ومجالات عدة . منها المجال السياسي . الاقتصادي . الاجتماعي ثم المجال الثقافي أو التكنولوجي.

فبعد أن كانت تقاس ثروة الأمم بقيمة الموارد الطبيعية . أصبحت تقاس الآن بالموارد البشرية المنتجة الـتى تضيف إلي هذه الموارد الطبيعية قيمة ملموسة ومن دواعي هذا المصطلح أيضاً أن الغرب بدأ يفكر فى تنظيم علاقاته وتبادل منافعه مع الآخرين .(٢)

١- هانس بيتر مارتن ، هارولد شومان : فخ العولمة ، ترجمة د/ عباس علي عدنان [الكويت : مطابع الرسالة ، ١٩٩٨] ص : ٩

٢- فضل الله محمد إسماعيل : العولمة السياسية ، انعكاساتها وكيفية التعامل معها [الإسكندرية : منشاة المعارف ، ١٩٩٩] من ص : ١ - ٣

- السيد ياسين وآخرون : العولمة والعرب [بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨] من ص : ٧-٩

أولاً : مفهوم العولمة

إن تعـريف العولمـة تعريفاً جامعاً أمر يصعب بلوغه ، لأن الناظر إليها قد يتناولها من زاوية ما يبحـث فـيه . فنظرة الاقتصادي تختلف عن السياسي أو الاجتماعي ، وكذلك يفهمها الثقافي من وجهة ما يخدم ما يقدمه .(١)

فقـد يـرى الاقتصادي بأنها تعنى بشكل عام اندماج أسواق العالم فى حقول التجارة والاستثمارات المباشـرة ، وانـتقال الأمـوال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من الرأسمالية حرية السوق ، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدى إلي اختراق الحدود القومية متخطية القوميات .(٢)

بينـما يـرى السياسـيون أن العولمة ترتكز على مفهوم الأحادية (أى أرض بلا حدود) . وتستند العولمـة الثقافـية إلـي مفهـوم الشـمولية (أى ثقافـة بـلا حدود). أى أن العولمة نتاج التقدم العلمي والثقافـي ، ومحكـوم علـى الجميع الانخراط فيها ، ولا تملك أية دولة بمفردها القدرة على التنكر لها أو تجنبها تحت طائلة التهميش أو الزوال .(٣)

وكذلـك هي الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم قارة بلا حدود فهي تعنى أيضا الانتقال من بيئة حضارية متقدمة إلي بيئة حضارية أقل درجة . وهذا ما تفرضه العولمة الآن . أى أنها أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم .(٤)

و يشـار أحيانا بأن العولمة تعنى نمطا من الأنماط الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية الذي تختص بـه جماعـة معيـنة ، أو نطـاق محـدد ، أو دولـة ما على العالم دون اهتمام بالحدود السياسية للدول ذات السيادة .(٥)

١- **فضل الله محمد إسماعيل** : العولمة السياسية، وانعكاساتها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، من ص:٩-١٠

٢- **السيد ياسين وآخرون** : العولمة والعرب ، مرجع سابق ، ص : ٤١٢

٣- ــــــــــــ : العولمة والعرب ، مرجع سابق ، ص : ٥٧

4- **Jhon Baylissteve Smith** :The Golobalization Of World Politics [London , 1997] p.15

- ــــــــــــ: The Golobalization Of World Politics , Ibid P.23

٥. **علي عبد المعطي** : المدخل إلي الفلسفة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠] ص : ١٩١

وكذلــك فهــي الإحساس بالمسئولية المشتركة إزاء الأخطار التى تواجه كوكب الأرض ، سواء من التلوث أو الفقر والجوع ، أو الشبكات الدولية للجريمة أى أنها ثمرة من ثمرات العلم والثقافة ، فهي عملية مستمرة ذات آثار خطيرة فى مستقبل البشرية .(١)

ولكــي نقــترب مــن صــياغة تعريف شامل . لا بد من الارتكاز على ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها .

١- انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لكل طبقات البشر كل فى حدوده
٢- تتعلق بتذويب الحدود بين الدول واعتبارها قرية واحدة .
٣- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات فى الاستعداد لتقبل التطور.(٢)

فالعولمــة بنــت الــتطور (أو التقدم) التكنولوجي ، سواء تمثل هذا التطور فى اختراع العجلة أو البصلة أو المطبعة أو الآلة البخارية أو التلغراف أو الطائرة أو التلفزيون أو الكمبيوتر ...الخ

والاعــتقاد الشائع بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف فى وجهها ، سببه الاعتقاد بأن التطور (أو التقدم) التكنولوجي هو كذلك ظاهرة حتمية .(٣)

والقــول كذلك بأنها ظاهرة فرضت نفسها على العالم بقوة الحجة والفكر من قبل آخر متقدم . تهدف إلي الهيمنة والسيطرة وفق منطق المتقدم دون المساس بهويتها وخصوصيتها (الدول الأقل تحضراً) فهي تعــنى تطبــيق الجانــب الفكــري المــدروس فــى المجــال العملــي الدائــم . فهي ليست خياراً وإنما حقيقة واقعة .

١- السيد ياسين وآخرون : العولمة والعرب ، مرجع سابق ، ص : ٥٥

٢ - السيد ياسين : العولمة والطريق الثالث

[القاهرة : ميريت للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩] من ص : ١٨ - ١٩

٣- جلال امين : العولمة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٨] ص : ٥٠

مظاهر العولمة

للعولمة دور تاريخي فى مراحل تحول العالم . ومن مظاهر هذا التحول منها :

أ. **المظاهر الاقتصادية :**

تتمـــثل هـــذه المظاهـــر فى زيادة معدلات التجارة العالمية ، وحركة انتقال التكنولوجـــيا ورأس المال والخبرات . والاتساع الأفقي فى عدد الشركات متعددة الجنسيات واتساع نطاق أنشطتها .

وقـــد ظهـــر ذلـــك فى طبيعة المنتج الصناعي وتكامل الدول . وبث مبدأ التنافس لإنتاج سلعة على درجة عالية من الجودة بأقل سعر ممكن وبأقل مجهود يبذل .(١)

ومـــن هـــذا أمكـــن القـــول بـــأن الـــدول لا تـــرث رخاءها ، وإنما تخلقه بأيدي أبنائها من خلال التجديد والابتكار .

وكـــان للاتفاقـــات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان عرفا العولمة بأنها التعاون الاقتصـــادي المتنامـــي لمجموع دول العالم فى تمويل المشروعات الإنتاجية أو الخدمية ، وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية . كان لذلك أثر فى ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي .(٢)

ب. **مظاهر العولمة الإعلامية :**

تتمـــثل مظاهـــر العولمـــة فـــي زيـــادة عملـــيات الـــتدفق الإعلامـــي عـــبر الحـــدود الوطنـــية للـــدول . وهذا التدفق الإعلامي يتمثل فى شبكة الاتصالات Communication Net Work . ممـــا ينعكس على الجماعة بالرضا والتماسك ، إنما يرجع إلي ســـهولة الاتصـــال والوقـــوف على أحدث ما يقدم من معلومات فى المجالات المختلفة ، مما يؤدى بالجماعة إلي إنقاذ مهمتها .

والاتصـــال يحقـــق الإشـــباع النفســـي وكذلك يكسر الحاجز بين السلطة والشعب . وأما إذا ما كان للشـــعب الاتصـــال بالســـلطة فـــإنهم يلجـــأوون إلـــي بـــث اتصالاتهم من خلال قنوات عائدة فى الاتجاه المضـــاد . دون أن تـــتاح الفرصـــة للـــتفاعل المباشـــر بين مصدر السلطة وباقي أعضاء الجماعة بشكل مباشر .(٣)

١- فضل الله محمد إسماعيل: العولمة السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ١٦ - ١٨

٢- إسماعيل صبري عبد الله : نحو نظام اقتصادي جديد
[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧] ص : ٥٣

٣- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص : ٤٨٢

وأن هـذه الـثورة المعلوماتـية سـتؤدى إلـي مـزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم ، وإلي مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأطراف الرئيسية فى المجتمع .

وأن هـذا المصدر المتجدد قوامة العقل الإنساني والقدرة على التطبيق فى المجال العملي لتحصيل الفائدة المرجوة من وراء هذه المعلومات .(١)

ج- المظاهر الاجتماعية والثقافية :

تتمـثل العولمـة علـى الصعيد الاجتماعي والثقافي فى تزايد انتشار بعض الأنماط السلوكية من عادات وتقاليد اجتماعية كالملبس والمأكل مثلا .

ومـن الناحـية الثقافـية .أنمـاط الفـن بأنواعـه المخـتلفة ، سـواء فن العمارة أو فن المسرح أو خلافة .

وكـان لدور الإعلام والاتصال أثر فى نشر واتساع هذه المظاهر . فمنهم من ارتاح إليها ومنهم من شعر فى صعوبة الاستجابة لهذه المظاهر .(٢)

ولكن من الطبيعي أن كلا منا لا يرى إلا هذا الأثر الذي يصدر عن ذلك الجانب من العولمة . الذي يلمسـه بـيده ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يختلف المحللون بظاهرة العولمة حول تحديد ذلك الأثر على الهوية الثقافية . لكن مجملا للقول بأن الهوية الثقافية سوف تستفيد من العولمة بدلا من أن تضار .(٣)

د- المظاهر السياسية :

يـتعلق المجال السياسي بأسس وقواعد النظام ونوع الحكم ، وكذلك حقوق الإنسان ماله وما عليه تجاه المنظمة التى ينتمي إليها فيتبين الآتي :

١- نظـام الحكـم : من أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلي النظام الديمقراطي الذي لعب دوراً على المستوى العالمي فى الدول المختلفة .

١- **عليّ الدين هلال** : النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن ، واحتمالات المستقبل ، علم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٥] ص : ٢١

٢- **السيد ياسين** : العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص : ٢٣

٣- **جلال أمين** : العولمة ، مرجع سابق ، من ص : ٤٤ - ٤٥

ولعـل هـذا مـا نـراه ملحوظـا فـي درجـة المشـاركة السياسـية للشـعوب فـي تقريـر مصيرها . والاجتماعات العربية ومؤتمرات القمة بين الدول .(١)

وأن الـنظام الدولـي الجديـد يسعى إلي إتاحة الفرصة للشعوب للتعبير عن إرادتها بحرية ، وأن تصدر قراراتها بنفسها دون التدخل فى شئونها من أى دولة ما .(٢)

٢- الأحـزاب السياسية : الحزب ما هو إلا تعبير سياسي لطبقة ما . وبالتالي لا وجود لحزب دون أساس طبقي .

ويعـرف درازفيلـي Dirazfily السياسي الغربي . بأن الحزب السياسي عبارة عن مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين .

ويـري هـارولد لاسـويلم Harold LaSwillam السياسي الإنجليزي بأنه تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات . أي أن الصفة الحزبية تسقط عن الدول التي لا تعترف بالانتخابات الحرة

ويـؤدي الحـزب العديـد مـن الوظائف الاجتماعية ، وصنع السياسة العامة ، وتعميق المشاركة السياسية للأعضاء وغير الأعضاء ، وتحقيق الاندماج الوطني وحل الصراعات وكسب الشرعية .

وليسـت كل الأحزاب تؤدي هذه المهام . فمثلاً في السويد ينخرط الحزب في أنشطة الترف ، وفي النمسـا يقضي الناس حياتهم من المهد إلي اللحد في إطار منظمات مرتبطة بالحزب . وفي أمريكا الحزب الديمقراطـي يدعـو إلـي الرفاهية الاجتماعية . والأحزاب غير الديمقراطية (الحزب الجمهوري) فإنها تنشغل بالمسائل الاجتماعية والثقافية والأخلاقية انشغالها بالمسائل السياسية . (٣)

١- **فضل الله محمد إسماعيل:** العولمة السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٢٥ - ٢٦

- **السيد ياسين** : العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص : ٣٤

2- **Joyce J** ., : The New Politics Of Human Rights [London , 1978] p. 41

٣- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، من ص : ٥٢٣ - ٥٢٦

- **Merki R.,H**.,: Western European Party Systems [N.Y ., 1980] p.p.: 110 - 113

والحـــزب مـــا هو إلا تنظيم يعمل على حماية الكيان السياسي ، ولديه الكثير من الآراء الاقتصادية والسياســية والدينــية والاجتماعــية . وله أسلوبه التنظيمي الخاص . كما ينكر التفرقة العنصرية ويطالب بالمساواة بين جميع الناس فى القيم الإنسانية المشتركة .(١)

٣- العولمـــة وحقـــوق الإنسان : يرجع الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته تأسيساً إلي تاريخ إنشاء الأمـــم المتحدة سنة ١٩٤٥. إلا أنه فى السنوات الأخيرة تعمق هذا المفهوم . وبعد إنشاء المنظمة العالمية لحقـــوق الإنســـان The Community Of International Human 's Rights فهـــذه المنظمات تعمل لأجـــل الإنســـان وتحريره لتكوّن له القيم الإنسانية التى خلقه الله عليها ، كإنسان يحترم ذاته ، وله مكانته وقيمته فى المجتمع ، وله حقوقه وامتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وما حدث من التدخل الدولي ضد العراق لحماية الأكراد والشيعة فى شمال البلاد وجنوبها ، وكذلك فى أعقاب حرب تحرير الكويت فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ . والتدخل الدولي فى الصومال وفلسطين .(٢)

ثالثاً : الأصول التاريخية للعولمة فى الحضارات

إن أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلي النظام الديمقراطي ، وإقرار حقوق الإنسان الطبيعية والمحافظة عليها . وأن المجتمع لا يرث رخاءه وإنما يخلقه بأيدي أبنائه .

أ-عـــند القدمـــاء المصريين : كان الحاكم يختار من يعاونه فى حكم الأقاليم . ابتكر المصريون القدمـــاء مـــبدأ الـــرقابة علـــى القوانيـــن . أى متابعة كل ما يصدر من قوانين فى المجال التطبيقي . كما اصـــطنعوا (التنظـــيم المركـــزي) حيث تركزت السلطة السياسية فى الحكومات المركزية التى فرضت السلطة المحلية عن طريق الولاة لتنفيذ تعليمات فرعون مصر .(٣)

١- **فاروق عبد السلام** : الأحزاب السياسية والفصل بين الدين والسياسة

[قليوب : مكتبة قليوب للطبع والتوزيع ، ١٩٧٩] من ص : ١٤ - ١٥

2- **Carry J.**,: International Of Human's Rights [N.Y., 1968] p.79

- **Boff Leonard and Clodovis** : Salvation and Libertation [N.Y ., 1979] p.p.: 53 - 55

٣- **قباري إسماعيل** : علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص : ١٩

ولمـــا كـــان اختـــيار مساعدي الفرعون من المتميزين فى مجتمعه . فقد ابتكروا مما يرعى الحياة الاجتماعية والاستقرار . فقد ابتكروا مبدأ الزراعات التى نشأت على ضفاف الأنهار . مما كان له أثره فى تحقيق الرخاء وانتشار مبدأ التعاون وتبادل المنافع بين الأفراد والجماعات .(١)

وكـــان لتنظيمات المجتمع والمحافظة على كيانه الطبيعي وحقوق الأفراد الطبيعية . ظهرت شريعة حمورابي ملك بابل سنة ١١٧٥ق.م والتي تضمنت ٢٨٢ مادة صيغت من أجل عدم المساس بالحق الإلهي وانتهاك الحقوق الإنسانية .(٢)

ب- وقـــد تبين من الفكر اليوناني أنه يقوم على الأخلاق والتربية من أجل تحقيق الفضيلة وتحصيل الســعادة . فقـــد صور هوميروس المجتمع اليوناني فى أشعاره . بأنه مجتمع يقوم على الحرية واستخدام العقـــل والحـــوار القـــائم على الإقناع ، وليست السيطرة الغاشمة والقوة المفتولة . لأن هذه الأفكار وجدت لتقنع لا لتقهر .(٣)

وقد مجد سقراط العقل الإنساني بقوله : إن الحقائق لا تقوم فى الواقع الخارجي ، ولكن الحقائق فى التصـــورات العقلية . ولذلك تنحى سقراط عن دراسة الطبيعة ودرس الإنسان معتقداً أن القوانين ما هي إلا تصورات فى عقول البشر .(٤)

ويرى أفلاطون أن صلاح الإنسان من سائر نواحيه أمر واجب لأنه إلهي بالعقل المودع فيه ، وقوانين الإله لا تأمر بالحرب أو العدوان إلا فى حالة الاعتداء .(٥)

١- جان باول : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص : ١٩

٢- عبد المجيد الحفناوي : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، مرجع سابق ، من ص : ٢٥٨ – ٢٥٩

٣- موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٣١٩

5- **T., Asinclair** : Hostire De La Pensee Politique [Paris , 1959] p. 201

- **أفـــلاطـــــــون** : الجمهورية، ترجمة حنا خباز، الطبعة الثالثة [القاهرة: المطبعة المصرية، الفجالة، ١٩٢٩] ص: ١٢٥

٥- **إبراهيم الدسوقي أباظة: عبد العزيز الغنام** ، تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

- **عبد المجيد الحفناوي** : تاريخ النظم الأجتماعية و القانونية ، مرجع سابق ، ص : ٢٦٩

لذلـــك فـــالحكم عند اليونان لم يكن حكما استبداديا . بل كان حكماً أبوياً مقيداً بتوجيهات المجالس الشعبية ممن يختارهم الشعب . فلقد أشار صولون اليوناني (٦٤٠ – ٥٥٨ ق.م) قائلا لقد منحت السلطة فلا ألغى شيئاً من حقوق الشعب ، وإلي الأقوياء الذين كانوا من قبل يسيئون بثرواتهم . لا أتركهم يرتكبون شيئاً شائناً .

فلقـــد استهدف إنصاف الطبقات ، وقد استعان بالطبقة الوسطى (الفلاحين والتجار وطبقة الصناع) لمحاربة النبلاء .

وكان ممن صدر عنه لإنصاف الطبقات وإقرار السلام والمحافظة على الحقوق ، ولكي يتقرب إلي الشعب و يقف فى وجه الطاغية فقد أعلن :

- إلغاء حق الدائن على جسد مدينه .
- إلغاء الرهن العقاري ضد الفلاحين ، وشجع الملكيات الصغيرة فى القرى .
- أصدر قانوناً يعفى الابن من مساعدة أبيه . إن لم يكن هذا الأب قد علم ابنه حرفة .
- كما سمح لبعض أفراد الشعب أن يكونوا أعضاء بالمحكمة والجمعية الشرعية .(١)

هذا إن دل على شيء إنما يدل على تأثر صولون فى قوانينه بالديمقراطية اليونانية .

ج- وقـــد أدرك الصينيون الحاجة إلي التخطيط والتوجيه والرقابة والاعتراف بمبدأ التخصص ، كما اســـتخدم الملـــوك مبدأ الشورى . وأصبح هذا المبدأ من التقاليد المرعية فى حكومة الصين . وأن الجميع كلهم أمام القانون سواء .(٢)

د- وتـــرجع عظمة الرومان فيما توسعت فيه من فتوحات وحققت الانتصارات . وقد أرجع ذلك إلي الـــنظام القانوني القائم على العقل . فظهر ما يعرف " بقانون الشعوب " الذي أسس قواعده على الإحساس الشعبي .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٤٠ – ٤٤

- **محمد عزيز نظمي** : الفكر السياسي في الإسلام

[الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٦] من ص : ٤٤ – ٤٥

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧١

- **Wood Thomas** : Politics Of Morality In North china [New York , 1986] p. ,17

كمـــا أسست روما حكومة حددت اختصاصات السلطات ، بحيث تضمن استقرار الشعب والمحافظة على حقوقه . وقد شغل روما معرفة أخبار الولايات المترامية الأطراف . فكانت وسيلة اتصالهم تتمثل فى الحمام الزاجل والأبراج .(١)

هـــــ- وقـــد اســـتهدفت حضـــــارة العصور الوسطى فى أوربا فلسفة إنشاء دولة (الكومنولث) أو الجمهوريـــــة . وهـــى عبارة عن مجتمع يقوم على وحدة القانون والحقوق ، وتقوم عليه سلطة عامة تعمل للصالح العام ومستمدة شرعيتها من المجتمع نفسه .(٢)

و- كمـــا كـــان للحضــــارة الإسلامية نهضة عالمية . إذ استيقظت أوربا على رؤية هذه النهضة فى القـــرن الحادي عشر . فرحلوا إلي المدن الإسلامية المختلفة (الأندلس) وانكبوا على نفائس علومها ، مما كان له الأثر نحو نهضة علمية حديثة .(٣)

ومن دواعي البحث والتنقيب أن الإنسان لا يبلغ كمالاته طالما كان فى حاجة لأخيه الإنسان لعجزه عن استجابة متطلباته . فالعلاقة علاقة حاجة وليست علاقة تفاضل .(٤)

وقد أوضح الماوردى فيلسوف إسلامي (٩٦٩-١٠٥٥م) أن الاختلاف هو سبب التعاون . وأنه لو أن الـــناس لم يختلفوا لما كان فى الإمكان أن يتعاونوا ، لأنه إذا تساوى الناس كلهم وأصبح ليس فى حاجة أخـــيه ، فيذهـــبوا ضيعة ويهلكوا عجزاً ، وأما إذا تباينوا واختلفوا صاروا مؤتلفين بالمعونة ، متواصلين بالحاجة لأن الاحتياج يؤدى إلي التعاون .(٥)

١- **فضل الله محمد إسماعيل:** العولمة السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٤٠- ٤٥

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص ، ٦٩

٣- **شوقي ضيف** : عالمية الإسلام [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٦] ص : ٢٢

٤- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٦٦

- **Shewani H., Khan :** Studies in Muslim Political Thought and Administration [Hydar Abad , 1945] p.53

٥- **الماوردي** : أدب الدنيا والدين، حققه وعلق عليه مصطفي السقا [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٠] ص:١٣٥

- **محمد جلال شرف** ، **علي عبد المعطي** ، الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات ومذاهب ، مرجع سابق ، من ص : ٥٢٣ - ٥٢٤

وقـد أشار ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش منعزلا ، وليس له سـوى الفكـر والـيد . اليد مهيأة للصنائع والآلات . والفكر يخلق الظروف المهيأة للتطبيق العملي . فهو عاجز وحده ومحتاج للتعاون مع أبناء جنسه .(١)

وذكـر الشيخ محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥) أن التجديد يتمثل فى تحرير الفكر من التقليد ، باعث على البحث فى أسرار الكون داعياً إلي احترام الحقائق الثابتة .

كمـا أكـد ضرورة النظر إلي العقل باعتباره أفضل القوى الإنسانية . كما أوصى بضرورة الأخذ بـنظام الحضارات الغربية ، بحيث لا يخضع العقل إلا لسلطان البرهان . كما أوصى بإصلاح اللغة حتى نتمكن من مواكبة التقدم والعلوم العصرية أيضا . (٢)

ومـع هـذا فـإن الظاهـرة الـتى نشير إليها ليست حديثة بالدرجة التى قد توحي إليها حداثة هذا اللفـظ . فالعناصر الأساسية فى فكرة العولمة : ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات ، أو فى انتقال رؤوس الأموال ، أو فى انتشار المعلومات والأفكار ، أو فى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم .

فهـي ظاهـرة قديمـة حديـثة . إذ أرجع البعض ظهورها البعض إلي سقوط الاتحاد السوفيتي ، والبعض أرخ لها منذ الكشوف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر .

لكن رغم هذا فإن الغلبة لقدم هذه الظاهرة .(٣)

١- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٩

٢- **محمد الشافعي أبوراس** : مبدأ المساواة في النظام الإسلامي [القاهرة: دار النهضة للطباعة، ١٩٨٥] ص ٢٠٥

٣- **جلال أمين** : العولمة ، مرجع سابق ، من ص : ١٣ - ١٥

وفى كتاب الله من الآيات ما يشير إلي ما تدعيه العولمة بمظاهرها المتعددة منها :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الـــذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء ، وانزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم . فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون . ﴾ (سورة البقرة ، آية ٢٢)

﴿ أولـــم يـــروا أنـــا نســـوق المـــاء إلي الأرض الجرز فنخرج به زرعا تأكل منه أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون . ﴾ (سورة السجدة ، آية ٢٧)

﴿ الله الذي سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون . ﴾
(سورة الجاثية ، آية ١٢)

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم .﴾
(سورة الحجرات ، آية ١٣)

﴿ لقـــد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز .﴾
(سورة الحديد ، آية ٢٥)

﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض ، وابتغوا من فضل الله ، واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون .﴾
(سورة الجمعة ، آية ١٠)

﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور . ﴾
(سورة الملك ، آية ١٥)

من هنا يتبين أن الجهاد والاتصال والتعاون ومراعاة حقوق الآخرين ما ينادى به القران الكريم ومما تقوم عليه العولمة ليس بحديث العهد

العولمة وعلاقتها بالفكر السياسي
عند لوك و روسو

ولما كانت العولمة ثمرة من ثمرات العلم والثقافة . فهي تنظيم مستمر لعملية الفكر واكتشاف المبادئ المنظمة للتطبيق العملي فى مناحي الحياة الأرضية والعلوية .

فمثلا العولمة الاقتصادية تعتمد على مفهوم السوق أى سوق بلا حدود ، والعولمة الثقافية تذهب إلي مفهوم الشمولية أى ثقافة بلا حدود . بينما العولمة السياسية تذهب إلي مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة ونظام الحكم الذي يحقق الاستقرار .

لذلك يسعى الباحث لبيان دور العولمة السياسية فى الفكر السياسي عند لوك وروسو

أ - جون لوك

تقوم شخصية لوك السياسية على غرار شخصية الحاكم الذي يؤمن بكرامة الإنسان وبحرية الفكر والنشر ، ويدعوا إلي التسامح فى مجال العقائد فى حدود . كما تأثر بوثيقة العهد الأعظم Magna Charta (١٢١٥) التى نالت بها الطبقة الراقية الحق الديمقراطي .

وجاءت الوثيقة الثانية (١٦٨٨) التى أطلق عليها وثيقة إقرار الحقوق The Bill of Rights

وفى الوثيقة الثالثة (١٨٣٢) التى نشرت بعد وفاته ، والتي نال بها الشعب ككل الحق الديمقراطي والذي أطلق عليها الحقوق النيابية .Representitive of Government .(١)

تبين من هذه الوثائق التى عرضها الباحث سلفاً والتي تأثر بها لوك فى فكره والتي نشرت بعد وفاته . أن الحق الديمقراطي أساس الاستقرار ومسئولية الشعب والحكومة .

كما كان يؤمن بأن الناس بطبيعتهم أخيارا وليسوا أشرار ، وأن نظام الطبيعة كان قائماً على السعادة ، وقد أدركه الإنسان من خلال عقله .

١- عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٥ - ١٨٨

- محمد فتحي الشنيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٧

وأن هناك قوة من وراء الحكومة تقف لمحاسبتها ألا وهى الشعب . (١)

وقـد أشـار بـأن لحالة الطبيعة قانونا يحكمها . و هو القانون الذي يعلم البشر . جمعاء أن الناس سواسية أمام القانون العام . لذلك لا يخضع الواحد للآخر خضوع إرادة و لكن خضوع حاجة .(٢)

كما أشار لوك بأن العمل هو المعيار الوحيد منذ وجد الإنسان على الأرض . وأنه هو أساس التقدم الاجتماعي . كما يعطى للإنسان الحق فى الملكية شريطة أن ينتفع بها و يعود على الآخرين . (٣)

وأن كل فرد له الحق فى أن يحصل على أسباب عيشه . و هذا لا يحدث إلا إذا مد الإنسان يده إلي الأشياء التى ينتجها بعين الاعتراف و التقدير . (٤)

و نظـراً للإقـرار حقـوق الإنسان و تقدير كرامته ، و أن له حقوقاً طبيعية يقرها القانون الإلهي المنقوش بداخله ، و تدعمها القوانين الأرضية السليمة المنقوشة على الألواح .

فقـد أشـار إلى أن الإنسان لا يملك سلطة حياته الخاصة ، و لذلك يستبعد أن يردخ باستعباد نفسه لأخـر ، أو يضـع نفسه تحت سلطة الآخرين المطلقة ، أو يتخلص من حياته حينما يريد. لأن من يسلب حـياته الخاصـة لا يستطيع أن يعبر عن رأيه . و أن الحكومة التى تقوم على عدالة السماء تفتقد سماءها العبودية .

و إذا كـان الـناس يبـيعون أنفسـهم بمحـض اختـيارهم . ذلك كان تحت مسمى الحاجة وليس العبودية. To Drudgrey Not to Slavery (٥)

1- **Locke J.,** : Two Treatises of Government , Ibid , p. 169
- **Wright** : Ahistory Of Modern Phiolosphy . Ibid , p. 166
- **جون لوك** : الحكومة المدنية وصلتها بالعقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٥ – ٧

2- **Locke** : Of Civil Government Book II chap . II , Ibid , sect 6 , P.23

3- **Locke** : Two Treatises of Government , Ibid , p. 173

٤- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص : ٧٠٦ – ٧٠٧

5- **Locke** : Of Civil Government Chap . IV , Ibid , sect .7 P.P 45 - 46

لأن ضمان حريات الإنسان هو مصدر الاستقرار الذي تتمتع به الدول المتقدمة ، إن احترام حقوق الإنسان يولد الإحساس بالانتماء و يولد الولاء للوطن كما أن احترام هذه الحقوق و الحريات يدفع بالمواطن نحو الإبداع الفكري و العلمي الذي يساهم في تغذية التطور الاقتصادي و الاجتماعي و التكنولوجي و يعزز بالتالي تفوق الدول . (١)

كما أشار إلى أن مسؤولية الحكومة تقتضي التوجيه و الإشراف في المجالات المختلفة من أجل النهوض بالمجتمع ، و كذلك تعزيز استقلال القضاء و محاربة الخارجين على النظام بالتخريب مهما كانت صفتهم . (٢)

و كتب رسالته " في التسامح " التى نشرت سنة ١٦٨٥ – ١٦٨٦م و التى اهتمت بالمسائل السياسية . جاء فيها أنه يستنكر على كل شخص ينصب من ذاته وصياً على الآخرين ، و يفرض عليهم عقيدته عنوة و قسراً . كما نادى بسيادة الشعب و سيادة مبدأ التسامح . (٣)

و كان لأفكاره التى انتقلت إلي خارج إنجلترا ، بل إنها دخلت فرنسا عن طريق روسو ، و كان لها دوراً في الثورة الفرنسية . كما انتقلت أفكاره أيضاً عن طريق بعض المفكرين أمثال توماس جيفرسون (١٧٤٣) الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية ، و التى تأثرت بها صيغة إعلان الاستقلال . (٤)

و قد أشار بأن للإنسان حقوقاً طبيعية تحكم الرغبات الفردية ، و تقييم العلاقات الطبيعية بين الأفراد على أساس الحرية و المساواة . فهي علاقة كائن حر بين الأفراد على أساس الحرية و المساواة . فهي علاقة كائن حر بكائن حر حريص كل طرف على حرية أخيه . (٥)

١- **فضل الله محمد إسماعيل** : حقوق الإنسان – الضوابط والضمانات " دراسة نقدية "

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة طبع] ص : ٣

٢- **محمد فتحي الشنيطي** : الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ٩ – ١٠

٣- **علي عبد المعطي** ، **راوية عبد المنعم** : رواد الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ٣٥٠

- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٠ – ١٨٢

٤- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ١٨ – ٢٠

٥- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٨

- **بطرس غالي** : حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية ،

[بحث منشور بمجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٤ أكتوبر ، ١٩٩٣] ص : ١٤٥

لذلك تعاقد الناس فيما بينهم و كونوا مجتمعا سياسياً يحمى و يصون الحقوق و الحريات . (١)

كما ذكر أن اختيار الحاكم قائم على عنصر الرضا . يتنازل الشعب عن القدر اللازم لإقامة السلطة من أنفسهم لأنفسهم . وأن السلطة فى يد الشعب لأن مرجعها إلي الشعب وإلي الشعب وحده . (٢)

كما أشار إلى أنه فى حالة إخلال الحاكم بمسئوليته وجب عزله و إحلال من يحل محله . (٣)

و قـد ذكـر بـأن عدم وضوح القوانين الوضعية و عدم وضع حدود للسلطة قد تؤدى إلي فوضى وعصيان و تمرد و بذلك يؤدى إلي الدمار . (٤)

وأن الحقـوق و الواجبات الأخلاقية حقيقة فى حد ذاتها سابقة على القانون الوضعي . فهي كحرية الاعـتقاد و الدفـاع و التقاضـي و غـيرها من الحريات . و أن على الحكومة الالتزام بحكم قانونها فى التطبيق ما هو حق من الناحيتين الطبيعية و الأخلاقية . (٥)

و أنـه مـن غير المعقول أن يتحول الناس إلي قضاة يصدرون أحكامهم فى قضاياهم ، و من جهة أخـرى فـإن الـنفس أمـارة بالسـوء Ill Nature فـتدفعهم إلي منتهى التطرف فى الأحكام و مجاملة الآخرين . فلا تنتشر فى الدنيا إلا الفوضى .

و مـن هـنا شـرعت الحكومة لعلاج التقصيرات المهمشة فى القانون الطبيعي ، و هي التى تمنع الناس أن يكونوا قضاة لأنفسهم . (٦)

١- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٧

2- **John Plamentez** : Man and Society Vol I [London , 1963] p.p. : 221 – 223

٣- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص : ١٤٩

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ، مرجع سابق ، ٣٧٨

٥- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ترجمة محمد فتحي الشنيطي ، مرجع سابق ، ص : ٢٠٥

- **Barker** : Social Contract , Ibid : P. 61

٦- **عبد الحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ١٧١

- **Francis W.Coker**: Reading In Political Philosophy [USA., Macmillan Co.,1969] p.161

وقــد جعلــت الطبيعة بين الإنسان وأخيه الإنسان قرابة الأرحام . فمن الظلم أن يضار إنسان بأخيه الإنسان (١)

ولمـــا كان الشعب هو صاحب السيادة . فإن شرعية النظام تقوم على الاختيار الجماعي . أما إذا لم يعتمد النظام على موافقة الشعب فإنه مفقود الشرعية .

وإن أصـــلح أشــكال الحكومـــات هــي الحكومة التى تتلمس مصالح الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .(٢)

وإنــه مــن مؤشــرات صدق النظام الديمقراطي تحديد اختصاصات السلطات لأن نظام الفصل بين الســلطات كأحد الضوابط لحدود السلطات المكونة للحكومة فى النظام السياسي . وإن صح القول فإن مبدأ الفصل يعنى تنظيم علاقات سلطات الدولة فيما بينها .(٣)

لأنه من دوافع الصراع السياسي تركيز السلطات فى يد الملك . فكانت إنجلترا من أولى الدول التى وصــلت إلــي حل دستوري بوقف الصراع بينهما (الملك والبرلمان) بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وتقرير حرية المواطن الإنجليزي .(٤)

كمـــا أرجــع الســبب الجوهــري فـــى عـــدم حماية حقوق الإنسان . هو تركيز السلطات فى يد الحـــاكم . لذلــك فــنظام الفصـــل بيـــن الســـلطات يـــؤدى إلي استمتاع المواطن بحريته الذي يدفعه إلي الإدلاء برأيه عن أمته .(٥)

ولـــيس نظـــام الفصـــل بيـــن السلطات بمستحدث . إنما يرجع إلي إنسان الفطرة فى أنه كان يملك محاســبة غــيره فـــى حالـــة الاعـــتداء عليه ، كما أن الفرد كان يمتلك معاقبة من ارتكب جرماً للقوانين الطبيعية .(٦)

١- **علي حافظ** : أسس العدالة في القانون الروماني ، مرجع سابق ، من ص : ١١ - ١٣

- **محمد فتحي عثمان** : حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي [بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٧] ص : ٦٣

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ٢٧٢

- **علي عبد المعطي** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، من ص : ٢٦٦ - ٢٦٨

٣- **محمد عبد الله عنان** ، المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، من ص : ٣١ - ٣٣

- **محمد طه بدوي** : النظرية السياسية [الإسكندرية : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٦] ص : ١١٨

٤- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٨٤

٥- **محمد عبد المعز نصر** : في النظريات والنظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٥١٣

٦- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٥

مــن الاستعراض المقدم لفكر لوك السياسي . فقد تبين من آرائه أنها آراء تحررية تنادى بالاستقرار وبذل المزيد من العطاء . أى يعمل الإنسان على قدر طاقته لا قدر حاجته .

وإن الحــرية هي المسئولية وليست الحرية حرية مطلقة . وأن نظام الحكم الصالح الذي يقوم على إرادة الشعب الواعي الذي يدرك أهمية هذا الاختيار .

مــن هــذا يتبين أن فكر لوك السياسي الملقب بواضعي أسس الديمقراطية فى العصر الحديث . أن العولمــة السياســية الــتى تحدثــت عــن مظاهــر الحرية وحقوق الإنسان ، ومظاهر الحكم الذي يحقق الاستقرار .

وعليه يتبين أن الفكر السياسي عند لوك يتضمن الكثير من الأفكار المعاصرة فى العولمة السياسية.

ب- الفكر الروسوى السياسي

يــرى روســو أنــه لا بد لأي كيان ما من منظم يضع القواعد المنظمة لوجوده وحمايته . فالدولة تتطلب قواعد منظمة لوجودها . فالقانون المدني الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والكيان السياسي لكي يكون ناجحاً لا بد أن يكون معبراً عن الإحساس الصادق للشعب .

لذلــك فالشــعب يصــنع قانونــه مــن نفسه لنفسه . لأن القانون الذي يعبر عن الشعب فى صورة الحاكم . فهو قانون أخلاقي على أسس ومبادئ قانون الطبيعة الذي لا يعرف التفرقة بين البشر ، لا يفرق بين ضعيف وقوى ولا بين طفل وصبى .(١)

ولقــد جاء فى كتابه العقد الاجتماعي الذي لعب دوراً فى دساتير العالم وخاصوصاً الثورة الفرنسية الــتى قامــت من أجل الدفاع عن الديمقراطية وحماية الحقوق الفردية والجماعية واحترام الكيان الإنساني وإقرار حقوقه الطبيعية .

١- السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص : ١٧

- **Rousseau** : Adissertattion on the Origin and Foundation Of Inequallity of Mankind : Ibid ,Chapter 3 , p. 25

كمـــا أشار على أن العقد عقد منفعة تتوقف صحته على الغاية التى يهدف إلي تحقيقها . فهو يناشد الفضيلة ويمنع الاندلاع وراء الشرور والنزوات .(١)

كمـــا يـــنادى بحـــق الشـــعب فى التشريع حتى لو كان من بين أعضائه من هم غير قادرين على ذلك . فيقول : إن الشعب الذي أوجب عليه أن يخضع للقوانين يجب أن يكون هو مشرعها ، ولا حق لغير هؤلاء الذين يكوّنون المجتمع فى وضع قوانينه .

إن الشعب وحده هو السيد وهو الذي يمتلك الحق التشريعي ، وهو حق لا يمكن نقله للغير . فمكانة القانون لا تقل أهمية عن مشروعيته . فالعمل السياسي أخلاقي قبل أن يكون قانون وسلطة .(٢)

وقـــد أشـــار أن الإرادة العامـــة هي السلطة الفعلية للشعوب لأنها إرادة الكل من أجل الكل . فهي المعبرة عن حرية الدولة التى قامت أصلاً من أجل حرية الفرد وإقرار كرامته .(٣)

وأن على الشعب أن يعطى للحكومة سلطات أوسع طالما الشعب يفرض الرقابة عليها ، لأن السيادة تكمـــن فـــي الشعب والحكومة هي التى تحافظ على هذه السيادة . بمحافظتها على الحقوق الطبيعية التى لا يمكـــن أن تســـقط بالتقادم . وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والحق فى الأمن وفى مقاومة الجور .وأن جهل حقوق الإنسان ونسيانها واحتكارها هي الأسباب الوحيدة للبؤس العام وفساد الحكومات .(٤)

١- **لويس هل** : بحث في أصول الفلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١١٩

- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٠

- **السيد صبري** : مبادئ القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص : ٢١

- **محمد بكر** : النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٩٨

٢- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظريات العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

- **فضل الله محمد إسماعيل**: حقوق الإنسان- الضوابط والضمانات- دراسة نقدية مقارنة، مرجع سابق، ص:١٣٦

٣- **علي عبد المعطي** : أعلام الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ٢٨٤

٤- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ١٠٦ - ١٠٨

وقد طالب روسو بإقرار مبدأ المساواة بين الناس بالطبيعة . لأن الالتزام بين الناس من حب متبادل يبنى عليها الإنسان الواجبات المنوط بها تجاه الآخرين . ومن الحب يشتق مقومات العدل والرحمة . وإن من واجبات الدولة هو المحافظة على الحرية والمساواة لمواطنيها . ويرى أنه يستحيل الأولى فى غياب الثانية .(١)

كما أوضح بأن صفة العبودية للإنسان أمر مرفوض . لأن معنى عبودية إنسان لبنى جنسه أنه يملكه مفتاح شخصيته حتى عواطفه وشهواته .(٢)

وكان من رأيه أن الملكية للأرض سواء فردية أو جماعية يرفضها بقوله : إن الأرض ملك لمن خلقها ولا يملكها أحد . ولكن الله قد وهب الطبيعة ومن عليها لفائدة الناس ، والذين لديهم فى ذاتهم سلطة المحافظة علي الملكية .(٣)

يبدو أن روسو يشير إلي نظام الملكية فى المجتمعات البدائية ، حيث كان البدائي يبحث عن ملكية الأرض ليس إلا لاعتقاده أنه كلما توسعت ملكياته منحته قدرة التفوق على بنى جنسه . إلا أن هناك ملكيات أخرى فيها الملكية الفكرية والملكية المادية وخلافه فله حق التملك دون الاستغلال فى غير صالح الآخرين .

وقد أشار بأن على الحكومة أن تتولى سلطة تنفيذ القوانين الصادرة عن الإرادة العامة والمحافظة على الحريات ، والممتلكات وسيادة الشعب .(٤)

وعن أشكال الحكومات ونظام الفصل بين السلطات . أشار روسو إلى أهمية النظام الديمقراطي بقوله : لو قدر للآلهة أن ينزلوا لحكم أهل الأرض لحكموها ديمقراطيا . لأنه يقوم على الانتخاب الحر المعبر عن واقع الجماعة صاحبة السيادة .

1- **Richard Hooker :** he Laws Ecclestastical Polity [Cambridge , 1980] Chapter 7 p. 45

- **Rousseau** : The Social Contract Book IV , The Second Part Chapter . 15 p. 63

٢- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ص : ٨٢

3- **Rousseau** : Civil Society , Ibid , second part , Book V. p . 41

٤- محمد علي محمد ، علي عبد المعطي : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، من ص:١٦٨ -١٧٠

وأن نظـــام الفصل بين السلطات يحمى الحاكم والمحكوم ، يبعث على الاستقرار ويأمن الحاكم شر الرعية ، وكذلك تأمن الرعية ظلم الحاكم .(١)

مـــن استعراض بعض مفردات فكر روسو السياسي ، وما تناولته هذه المفردات من حرية الإنسان وإقـــرار كرامـــته وأمنه واستقراره . وتحديد سلطة الحكومة ووضوح القوانين ، ودور الشعب فى اختيار حكامـــه ووعـــيهم بقدسية الاختيار . وأن الحكومة ما وجدت إلا لكي تصلح ، كما أنها ليست عصا إرهاب إلا علـــى الخارجيـــن علـــى طبـــيعة قوانينها . كما أن الطاعة للحاكم أمر واجب بشرط انعدام الظلم على المحكومين.

مـــن هـــذا يتبيـــن أن روســـو نادى بالكثير من المبادئ التى تضمنتها مظاهر العولمة السياسية فى الفكر المعاصر .

١- أرسطو طاليس : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص : ٨٢ - ٨٣

- طـــه بدوي : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٣١ - ١٣٢

- **Andrau Hooker** : Political Theary Philosophy , Idealogy , Sciences [N.Y ., 1996] p.298.

تساؤل يطرحه الباحث

هــل العولمــة حديــثة المــيلاد بالعالم والعهد به ؟ وهل من مقوماتها إجبار الغير على الاستجابة وضرورية الحتمية ؟

يتبيــن مــن عــرض الأصــول التاريخــية للعولمة . أنه يمكن القول بأن هناك عولمة ولدت عند المصـــريين القدمـــاء والتـــي تمثلت فى مسئولية الحاكم واصطناعهم الأنظمة التى تشير إلي إيجاد الأمن والاســتقرار فـــى نظـــام الحكـــم . وكسر الحواجز الطبيعية وتطويع الطبيعة لخدمة الإنسان وقدرته على الاستفادة من معطياتها .

كما تقدم بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر . وليست السيطرة الغاشمة. وأن قوانينهم كانت تقوم علـــى العقل . ومدى استجابة الحاكم لأحاسيس الشعب واحترام وتقدير شعوره المترجم فى وضع القوانين التى يقبلها الشعب دون تبرم أو إجبار فى حدود القوانين العادلة .

كمـــا جـــاء فى الإسلام ما يؤكد على حب العمل واحترام وهو يقوم على أن (الدين يسر – الأمر شورى – الخلافة بيعة والحقوق قضاء) الجهد والعطاء فى سبيل الرفعة والازدهار .

مـــن هـــذا يمكـــن القـــول : أن هناك عولمة بمقياس كل الحضارات وليس الأمركة وحدها . ولكن التساؤل عن تأخر ظهورها . القول : بأن العامل الاقتصادي دافع من دوافع الظهور والأمر بالميلاد . وإذا كانـــت الـــثروة فى الرجال فكل الحضارات تشيدت أولا برجالها ثم ظهرت قيمة معطيات الطبيعة . ومما عجـــل بظهـــور العولمة فى أواخر القرن العشرين اتساع دائرة التكنولوجيا الإلكترونية لا سيما الفضائيات والاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية وثورة المعلومات وإمكانية نقل أى حدث على وجه الأرض خلال جزء من الثانية من حدوثه على القنوات الفضائية .

أمـــا من ناحية إجبار الغير على الاستجابة و ضرورياتها الحتمية . فإن القول بأن الإجبار أمر غير مرغوب فيه وعن الضرورة الحتمية فيمكن القول بالإيجاب حتى يتفاعل العالم ويصبح قرية متنامية تسهل فيه الاتصال والتفاعل والاستجابة لما يعود بالنفع .

أولا : المراجع العربية

١. **إبراهيم بيومي مدكور ، يوسف كرم** : دروس في التاريخ الفلسفة

[القاهرة : لجنه التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٣]

٢. **إبراهـــيم درويش** : الدولة - دراسة تحليلية [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٩]

٣. **إبراهيم الدسوقي أباظة ، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي

[بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣]

٤. **إبراهيم مصطفى إبراهيم**: الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم

[الإسكندرية : دار الوفا للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠]

٥. ــــــــــــــــ : نقد المذاهب المعاصرة

[الإسكندرية : دار الوفا للطباعة والنشر ، ١٩٧٢]

٦. **أبو اليزيد على المتيت** : النظم السياسية والحريات العامة [القاهرة : المكتب الجامعي ، ١٩٨٤]

٧. **أحمـــد أمـــين** : فجر الإسلام [القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٩]

٨. **أحمد ســويلم العمـــرى** : أصول النظم السياسية المقارنة

[القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦]

٩. **أحمد صدقي الدجاني** : تفاعلات حضارية و أفكار للنهوض

[القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٧٩

١٠. **أحمد فؤاد الأهواني** : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨]

١١. **أحمد محمود صبـــحي** : في فلسفة التاريخ [الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٥]

١٢. **أرســـطو طالـــيس** : السياسة بين الشرق والغرب ، ترجمة د/لطفي السيد

[القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٧]

١٣. **أسبينـــــــوزا** : رسالة في اللاهوت و السياسية ، ترجمة د/ حسن حنفي

[القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١]

١٤. **اســكندر غطاس** : أسس التنظيم السياسي - دراسة تحليلية مقارنة

[القاهرة : دار الهنا للطباعة ، ١٩٧٢]

١٥. **إسماعيل صبري عبد الله** : نحو نظام اقتصادي جديد

[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧]

١٦. **إسمـــاعيل على سعد ، حسن على حسن** : نصوص اجتماعية وفلسفية

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦]

١٧. أفلاطـــــــــــون : الجمهورية ، ترجمة / حنا خباز ، الطبعة الثالثة

[القاهرة : المطبعة المصرية ، ١٩٢٩]

١٨. إكـــرام بدر الـــدين : دراسات في نظم الحكم ، الكتاب الأول

[بيروت : دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦]

١٩. أميرة حلمي مطر : في فلسفة السياسة [القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨]

٢٠. أنـــدريه كـــريسون : فولتير ، ترجمة د/ صباح محي الدين

[بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦١]

٢١. برتراند راسل : تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة د/الشنيطى [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧]

٢٢. بطــــرس غـــالى : حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية ،

[بحث منشور بمجلة السياسة الدولية عدد ١١٤ أكتوبر ، ١٩٩٣]

٢٣. بطــــرس غـــالى ، محمود خيري عيســـى : المدخل في علم السياسة ، الطبعة التاسعة

[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٠]

٢٤. تومـــــاس هنـــرى : أعلام الفلاسفة كيف نفهمهم ، ترجمة /متري أمين

[القاهرة : مطابع الاستقلال الكبرى ، ١٩٦٤]

٢٥. ثـــروت بـــدوي : النظم السياسية [القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١]

٢٦. جان بــــاول : الفكر السياسي الغربي ، ترجمة / محمد رشاد خميس

[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥]

٢٧. جان توشـــار ، مع آخـــرين : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة د/على مقلد

[بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥]

٢٨. جان جاك شـــوفالييه : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة د/محمد عرب صاصيلا

[بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥]

٢٩. جـــلال أمـــين : العولمة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٨]

٣٠. جـــــورج ســـابين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثاني ، ترجمة د/ فتح الله الخطيب

[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩]

٣١. جـــورج ســـابين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، ترجمة د/ رشاد البراوى

[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١]

٣٢. جـــورج ســـابين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، ترجمة د/ على إبراهيم

[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١]

٣٣. جـــورج لابيــكا : السياسة والدين عند ابن خلدون ، طبعة أولى
ترجمة د/ موسى وهبة ، د/ شوقي دويبهى [بيروت دار الفارابي ، ١٩٨٠]

٣٤. جـــون لـــوك : الحكومة المدنية وصلتها بالعقد الاجتماعي ، ترجمة / شوقي الكيال
[القاهرة : مطابع شركة الإعلانات ، بدون سنة طبع]

٣٥. حســن الظـــاهر : دراسات في تطور الفكر السياسي
[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٥]

٣٦. حســن حنفـــي : نماذج من الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط
[لبنان : دار التنوير ، ١٩٨٤]

٣٧. حسنين توفيق إبراهيم : النظام الدولي الجديد قضايا و تساؤلات
[القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣]

٣٨. دليـــل بيـــرنز : المثل السياسية ، ترجمة د/ لويس اسكندر
[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٤]

٣٩. راويـــة عبـــد المنعم : جون لوك إمام الفلسفة التجريبية
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧]

٤٠. رودلـــف متعســـى : الفلسفة الإنجليزية في مائة عام ، الجزء الثاني ، ترجمة د/ فؤاد زكريا
[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٧]

٤١. الســـيد صـــبري : مبادئ القانون الدستوري [القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٤٩]

٤٢. الســيد ياســين : العولمة والطريق الثالث [القاهرة : ميربت للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩]

٤٣. السيد ياسين و آخرون : العولمة والغرب [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨]

٤٤. شـــوقى ضـــيف : عالمية الإسلام [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٦]

٤٥. ضياء الدين الريس : النظرية السياسية الإسلامية [القاهرة : دار التراث ، ١٩٦٠].

٤٦. عاطـــف غيث و آخـــرون : المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣]

٤٧. عبد الـــرحمن خليفـــة: أيدلوجية الصراع السياسي - دراسة في نظرية القوة
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩]

٤٨. ــــــــــــ : دراسات في الفكر السياسي
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦]

٤٩. ــــــــــــ : مـــقالات سـياسية ، الجزء الأول
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥]

٥٠. عبد الرحمن خليفة، فضل الله محمد إسماعيل: في الأيدلوجيا و الحضارة و العولمة
[كفر الدوار ، مكتبة بستان المعرفة ، ٢٠٠١]

٥١. عبد الفتاح العدوى : الديمقراطية وفكرة الدولة [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦]

٥٢. عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة [شبين الكوم ، ١٩٨٨]

٥٣. عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١]

٥٤. عبد المجيد الحفناوى : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية
[الإسكندرية : دار الهدى ، بدون سنة طبع]

٥٥. عثمان خليل : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٥٣]

٥٦. على حافظ : أسس العدالة في القانون الروماني [القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥١]

٥٧. علىّ الدين هلال : النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، عالم الفكر
المجلد الثالث والعشرون [القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٩٥]

٥٨. على عبد القادر : تطور الفكر السياسي ، طبعة أولى[القاهرة :مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٤]

٥٩. على عبد المعطى : الفكر السياسي الغربي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١]

٦٠. ———— : قضايا الفلسفة العامة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢]

٦١. ———— : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]

٦٢. ———— : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]

٦٣. ———— : المدخل إلى الفلسفة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠]

٦٤. على عبد المعطى ، راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩]

٦٥. على عبد الوهاب جعفر : قضايا الفكر السياسي المعاصر
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة طبع]

٦٦. فاروق عبد السلام : الأحزاب السياسية والفصل بين الدين والسياسة
[قليوب : مكتبة قليوب للطبع والنشر ، ١٩٧٩]

٦٧. فتحي عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفكر الإسلامي – دراسة مقارنة
[القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٦]

٦٨. **فضل الله محمد إسمـــاعيــل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]

٦٩. ـــــــــــــ : العولمة السياسية ، انعكاساتها وكيفية التعامل معها
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩]

٧٠. ـــــــــــــ : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث بين الحرية والجبرية
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠]

٧١. **فــؤاد محمد شبل** : الفكر السياسي – دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية
الجزء الأول [القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤]

٧٢. **فــــؤاد النادي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٣]

٧٣. **قبـــارى محمد إسمـــاعــيل** : علم الاجتماع السياســـي [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠]

٧٤. **القـــرآن الكــــريم**

٧٥. **لـــوِى التوســــير** : مونتسيكيو ، السياسة والتاريخ ، الطبعة الأولى ترجمة / نادر ذكرى
[بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨١]

٧٦. **لـــوك – هيـــوم – روســـو** : العقد الاجتماعي ، ترجمة د/ عبد الكريم أحمد
[القاهرة : الدار القومية للنشر ، بدون سنة طبع]

٧٧. **لـويــس هـــل** : الناس والأمم – بحث في أصول الفلسفة السياسية ، ترجمة د/ فتحي الشنطيى
[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦١]

٧٨. **مارسيـــل بريلو ، جـــورج ليسيكيه** : تاريخ الأفكار السياسية
[بيروت : مؤسسة النشر والتوزيع ، ١٩٨٦]

٧٩. **مـــاهر عبـد القـــادر** : مقالات في فلسفة العصور الوسطى
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧]

٨٠. **المـــــــاوردى** : أدب الدنيا والدين ، حققه وعلق عليه مصطفى السقا
[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٠]

٨١. **محمد إبراهيم مبروك** : الإسلام و العولمة ورقة بحثية [القاهرة : الدار القومية ، ١٩٩٩]

٨٢. **محمـــد أحمـــد رضـــا** : الالتزام السياسي عند فلاسفة العقد الاجتماعي
[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٧]

٨٣. **محمـــد بكـــر حسين** : النظم السياسية " الدولة والحكومة " [القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨١]

٨٤. **محمـــد بيومـــي مـــهران** : دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم
[الإسكندرية : مطبعة بولكى ، ١٩٧٣]

٨٥. **محمـــد توفيـــق رمـــزي** : علم السياسة أو مقدمة في أصول الحكم ، الطبعة الثالثة

[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٧]

٨٦. **محمـــد توفيـــق الضوى** : الفلسفة الحديثة في القرن السابع والثامن عشر

[شبين الكوم ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٩٨]

٨٧. **محمد جـــلال شـــرف ، على عبـــد المعطـــى** : الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات إسلامية

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠]

٨٨. **محـــمد عبد الله عنـــان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٣]

٨٩. **محمد عبد المعز نصر** : فلسفة السياسة عند الألمان [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧١]

٩٠. ــــــــــــــــــ : في الاشتراكية والديمقراطية

[الإسكندرية : مطبعة دار النشر للثقافة ، بدون سنة طبع]

٩١. ــــــــــــــــــ : في النظريات والنظم السياسية [بيروت : دار النهضة العربية ،١٩٨٥]

٩٢. **محمـــد عزيز نظمى** : الفكر السياسي في الإسلام

[الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٦]

٩٣. **محمـــد على أبـــو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة – الطبعة الأولى س

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٦٩]

٩٤. ــــــــــــــــــ : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة – الطبعة الخامسة

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٣]

٩٥. ــــــــــــــــــ : تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤]

٩٦. **محمـــد على محمـــد ، على عبـــد المعطـــى** : السياسة بين النظرية والتطبيق

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧]

٩٧. **محمـــد فتحـــي عثمان** : حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي

[بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٧]

٩٨. **محمـــد فتحـــي الشنطيى** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، طبعة أولى

[القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨]

٩٩. **محمـــد فتـــــحي عبـــد الله ، ميـــلاد ذكـــى** : أرسطو والمدارس المتأخرة

[الإسكندرية : منشأة المعارف ، بدون سنة طبع]

١٠٠. **محمـــد طـــه بـــدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث وأثره في عالم السياسة

[الإسكندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٧]

١٠١. **محمــود إسماعيل محمــد** :دراسات في العلوم السياسية ، الطبعة الثانية

[القاهرة : مكتبة الأهرام ، ١٩٨٨]

١٠٢. **محمــود حلمـــي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦]

١٠٣. **محمــود زيــدان** : نوابغ الفكر الغربي – وليم جيمس [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨]

١٠٤. **مصطفى أبو زيــد فهمـــي** : النظرية العامة للدولة [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٥]

١٠٥. **مصطفى الخشــاب** : النظريات والمذاهب السياسية [القاهرة : دار البيان العربي ، ١٩٧٧]

١٠٦. **مصطفى الشـــكعة** : الأسس الإسلامية في فكر أبن خلدون ونظرياته – الطبعة الثانية

[بيروت : الدار الإسلامية اللبنانية ، ١٩٨٨]

١٠٧. **مهــدى محفــوظ** : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث [بيروت : دار النجاح ، ١٩٧١]

١٠٨. **نــجيب المستكاوى** : روسو " حياته – مؤلفاته – غرامياته " [القاهرة :دار الشروق ، ١٩٨٩]

١٠٩. **نصــار محمــد عبد الله** : فلسفة برتراندراسل السياسية

[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨]

١١٠. **نظــام محمــد بركــات** : مقدمة في الفكر السياسي [السعودية :عالم الكتاب ، ١٩٨٦]

١١١. **هــارولــد لاســكى** : مدخل علم السياسة ، ترجمة د/ عز الدين محمد حسين

[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٥]

١١٢. **هــانس بيترمارتــن ، هــارولــد شــومــان** : فخ العولمة ، ترجمة د/ عباس على عدنان

[الكويت : مطابع الرسالة ، ١٩٩٨]

١١٣. **هنــرى تومـــاس** : أعلام الفلسفة كيف نفهمهم ، ترجمة / متري أمين

[القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤]

١١٤. **يوســف كــرم** : تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥]

١١٥. ———— : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة الخامسة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩]

١١٦. ———— : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٩]

الموسوعات الفلسفية :

١. مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤

٢. موسوعة العلوم السياسية

المشـــــاركون : إبراهيم عوض و آخرون

إشـــــراف فني : عبد الكريم عبد العزيز الصفار

مقـــدمـــة : صادق محمد البسام

[جامعة الكويت ، ١٩٦٤]

٣. الموسوعة الفلسفية المختصرة ، ترجمة د/ فؤاد كامل مع آخرين

مراجعة د/ زكى نجيب محمود [القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣]

٤. الموسوعة الفلسفية المختصرة ، الجزء الثاني

ترجمة د/ عبد الرحمن بدوي [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤]

ثانيا: المراجع الأجنبية

1 **A.P.O Enlrve:** Natural Law An Introduction To Legal Philosophy [London, 1969]

2. **A.C.G Rayling:** Philosophy Future Thought The Subject [Oxford Univ., 1998]

3. **Alan Rayn**: Political Philosophy [Oxford Univ., 1998]

4. **A.NNE. M. Caheler** : The Spirit Of Laws [New Yourk ,1989]

5. **A.castell Hafner** : Essays In Pragmatism [London, 1969]

6. **Aristotle** : Politics, Republic , vol 3 [New Yourk , 1996]

7. **Bysir F.,** : The History Of Natural Law [London, 1937]

8. **Brook Adems** : The Law Of Civilization And decay [N.Y.1965]

9 **Bloch Ernest** : A Philosophy Of Nature [New Yourk, 1970]

10. **B.Russell**: History Of Western Philosophy [London , 1973]

11. **Boff Leonard And Clodvis** : Salvation And Liberation [N.Y.1979]

12. **Cook J., :** History Of Political Philosophy From Plato To Burke [N.Y ,1961]

13. **Coker Francis w.,** : Reading In Political Philosophy [U.S.A.,1957]

14. **Collios J.,** : Voltaire , Montesqueau And Rousseau In England [London, 1959]

15. **Carry J.,** : International Of Human's Rights [New yourk , 1968]

16. **Dave gowen** : Johne Locke's Treatise Of Government [Cambridge , 1980]

17. **David Horace : nationalism and socialism** [New Yourk , 1975]

18. **Dunning** : A History Of Political Theories [London , 1973]

19. **Davidson** : The Stoic [London , 1929]

20. **Duguit** : Souverainte Et Liberte [Paris , 1964]

21. **Dave Gowen :** Jhone Locke's Treatises Of Government [Cambridge ,1980]

22. **Davidson :** The Stoic [London , 1929]

23. **Dunning :** A History Of Political Theories [London , 1973]

24. **E.Barker** : Social Contract [New Yourk , 1962]

25. ________ : The Political Of Aristotle [Oxford N.Y.,1970]

26. **Edward P., :** The Encyclopedia Of Philosophy (London , 1976]

27 **Erich Formm :** The Same Society [Chicago Univ 1959]

28. **Fredric P., :** The History Of Nature Law [London , 1957]
29. **Foster M., :** The Political Philosophers [Oxford , 1955]
30. ________ : Masters Of Political Thought [London , 1943]
31. **Fuller J., :** History Of Philosophy [Oxford , 1964]
32. ________ : History Of Modern Philosophy [New Delhi , 1955]
33. **Garl J., Fredrich :** Man And His Government [London , 1971]
34. **G.D.H.Cole :** Essays In Social Theory [London , 1962]
35. **George Fohers :** History Of Israile Religion [London , 1972]
36. **George Sabine :** A History Of Political Theory [Hong Kong , 1973]
37. **George villed :** Political Theory [Oxford , 1958]
38. **Gold Smith M.M., :** Hobbes's Science Of Politics [London , 1966]
39. **Harman M., Judd :** Political Thought [New Yourk , 1959]
40. **Heand Show :** The Social And Political Ideas [new Yourk 1956]
41. **Ibrahim Darwish :** Government Forms And Problems Of Classification [Cairo, 1966]
42. **J.Bowle :** Western Political Thought [London , 1997]
43. **Johan Baylissteve Smith :** The Globalization Of World Politics [London, 1997]
44. **Joyee J., :** The New Politics Of Human Rights [London, 1978]
45. **John childs :** American Prigmation And Education [New Yuork, 1997]
46. **J. Harvey And Bather :** The British Constitution [London, 1969]
47. **Johan Planmentez:** Man and Society Vol. I [London, 1963]
48. **Jean J .Rousseau :** A Dissertation On The Origin And Foundation Of Inequality Of Man Kind [Cambridge, 1980]
49. ________ : Du Contract Social [Paris , 1981]
50. ________ : Civil Society , Second Part [New Yuork ,1973]
51. **John Locke :** Of Civil Government Book II [New Yuork , 1963]
52. ________ : The State of Natural Book II [Cambridg , 1980]
53. ________ : The Sound Mind In The Sound body [cambridg , 1981]

54. . **John Locke**: Essay Concerning The True Origin , Extent And End Of Civil Government [London, 1973]

55. **John Yotin :** Locke On The Law of Nature [London , 1959]

56. **Kraminck Isac :** Essays In The History Of Political Thought [New Yourk 1969]

57. **Laird J., :** Hobbes [London 1951]

58. **Leslie Lipson :** The Democratic Civilization [Oxford Univ. , 1967]

59. **Leyden W., :** Essays On The Law Of Nature [Oxford , Univ.,1959]

60. **Lourance Stapelton :** Justice And World Society [New Yourk , 1949]

61. **Maccuan J., :** The Political Philosophy Of Burke [Oxford , 1939]

62. **Meriam C.F.,:** Systematic Political [Chicago , 1955]

63. **Mohamed Towfik R., :** Studies Political And Applied Government [Cairo, 1952]

64. **Mure G., R., :** Aristotle [London , 1947]

65. **Maxey** : Political Philosophies [London , 1979]

66. **Marcel Paliot Et Gorrge Lesuyer :** Historic Des Idea Politique [Paris, 1973]

67. Marget Mead : Cultural Patterns And Technical Change [New Yourk , 1963]

68. **Merki R. H., :** Western European Party System [New Yourk , 1980]

69. **Montesqueau :** The Spirit Of The Laws [London , 1914]

70. **Ogg** : European Government And Politics [U.S.A., 1959]

71. **Pene Capitant :** Ecrits Constutionels [Paris , 1973]

72. **Peter Eckler :** Interoduction To Rousseau`s Social Contract [New Yourk, 1957]

73. **Polybius :** Reading In Political Philosophy [New Yourk, 1949]

74. **Plato :** Republic [Macqvaire Univ., New Yourk , 1996]

75. **Rene Poneau** : Politque De Voltaire [Paris , 1994]

76. **Ritchard Cox :** Locke And Peace [Oxford , 1960]

77. **R.H. Lowie :** The Origin Of The State [Oxford , 1961]

78. **Runkle Gerold** : A history Of Wisten Political Theory [New yourk , 1968]

79. **Shew Ami H., Khan :** Studies In Muslim Political Thought And Administration [Hydar Abad, 1945]
80. **Sidney Hooker :** Johan Dewey , An Intellect Val Portrait [New Yourk, 1949]
81. **Skinner :** Maciavellism [Oxford , 1981]
82. **Stanles P., :** Edmond Burke and Natural law [London , 1958]
83. **Stephen Ellenburg :** Rousseau's Political philosophy [London , 1970]
84. **T.asinclair :** History De La Pensee Politique [Paris, 1959]
85. **Thomas Gilby :** The Political Thought Of Thomas Aquinas [Chicago, 1958]
86. **Voughn C.E., :** Political Of Jean Jacques Rousseau [Cambridge , 1971]
87. **Voltaire :** L'encylopedia Des Sciences [Paris , 1944]
88. ——— **:** Zaire Tragediedes Letres [Paris , 1944]
89. **Walter Lippman :** The Good Society [Oxford Univ. , press , 1959]
90. **White Head :** In Philosophy Of John Dewey [New Yourk , 1932]
91. **William Ebnestin:** Great Political Thinker From Plato To The Present [U.S.A, 1907]
92. **William James:** What Pragmatism Mean [New Yourk , 1907]
93. **William W., :** Jhan Calvin [New Yourk , 1906]
94. **Wood Bridge F., :** Hobbes Selections [New Yourk , 1930]
95. **Wood Thomas :** Politics Of Morality In Nourth China [New Yourk , 1986]
96. **W.T. James :** Masters Of Political Thought [London , 1941]
97. **W.Van Layden :** J.,Locke's Essays On the Law Of Nature [Oxford , 1949]
98. **Wright :** A History Of Modern Philosophy [New Yourk , 1973]

الموسوعات الفلسفية :

- **Encyclopaedia of Social Sciences, Social Contract**
By, C.B. McPherson and others [London, 1980]

المحتويات



رقم الأيداع بدار الكتب والوثائق المصرية
٩١٧٥/ ٢٠٠٥
I.S.B.N 977-393- 053- x

مكتبة بستان المعرفة
لطباعة ونشر وتوزيع الكتب
كفر الدوار - الحدائق - بجوار نقابة التطبيقيين
☎٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ الإسكندرية: ٠١٢٢٣٥٣٤٨١٤ & ٠١٢١١٥١٢٣٧